





III

12522

مجموعه کتب خطی		
تاریخ	محل	موضوع
۱۲۸۰	تهران	تاریخ
۱۲۸۱	تهران	تاریخ
۱۲۸۲	تهران	تاریخ
۱۲۸۳	تهران	تاریخ
۱۲۸۴	تهران	تاریخ
۱۲۸۵	تهران	تاریخ
۱۲۸۶	تهران	تاریخ
۱۲۸۷	تهران	تاریخ
۱۲۸۸	تهران	تاریخ
۱۲۸۹	تهران	تاریخ
۱۲۹۰	تهران	تاریخ
۱۲۹۱	تهران	تاریخ
۱۲۹۲	تهران	تاریخ
۱۲۹۳	تهران	تاریخ
۱۲۹۴	تهران	تاریخ
۱۲۹۵	تهران	تاریخ
۱۲۹۶	تهران	تاریخ
۱۲۹۷	تهران	تاریخ
۱۲۹۸	تهران	تاریخ
۱۲۹۹	تهران	تاریخ
۱۳۰۰	تهران	تاریخ

(فهرست كتاب ملتقى الابحر)

كتاب الطهارة	فصل	فصل
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٣	٦	٧
باب التيمم	باب المسح على الخفين	باب الحيض
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٨	١٠	١٢
فصل	باب الاثتجاس	كتاب الصلاة
صحيفه	صحيفه	صحيفه
١٣	١٤	١٦
باب الاذان	باب شروط الصلاة	باب صفة الصلاة
صحيفه	صحيفه	صحيفه
١٧	١٩	٢٠
فصل	فصل	فصل في الجماعة
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٢١	٢٥	٢٦
باب الحدث	باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها	فصل
باب في الصلاة		صحيفه
٢٧	٢٨	٣٠

باب الوتر والنوافل	فصل	فصل
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٣١	٣٣	٣٣
فصل في	باب ادراك الفريضة	باب القوائت
الاستسقاء	صحيفه	صحيفه
٣٣	٣٤	٣٥
باب سجود السهو	باب صلاة المريض	باب سجود التلاوة
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٣٦	٣٧	٣٨
باب صلاة المسافر	باب الجمعة	باب العيدين
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٤٠	٤١	٤٣
باب صلاة الخوف	باب الجنائز	فصل في الصلاة
صحيفه	صحيفه	على الميت
٤٤	٤٤	٤٦
باب الشهيد	باب الصلاة في الكعبة	كتاب الزكاة
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٤٨	٤٩	٤٩

باب زكاة السوائم	فصل في زكاة البقر	فصل في زكاة الغنم
٥٠	٥١	٥٢
فصل في باب زكاة الذهب	والفضة والعروض	باب العاشر
٥٢	٥٤	٥٥
باب الركا	باب زكاة الخارج	باب المصرف
٥٦	٥٦	٥٨
باب صدقة الفطر	كتاب الصوم	باب موجب الفساد
٥٩	٦٠	٦٢
فصل في باب الاعتكاف	فصل في باب الاعتكاف	باب الاعتكاف
٦٤	٦٥	٦٦
كتاب الحج	فصل في دخول مكة	فصل في دخول مكة
٦٧	٦٨	٦٩

فصل في باب القران والتمتع	باب الجنائيات	فصل في
٧٤	٧٦	٧٣
فصل في قتل الصيد	باب مجاوزة الميقات	فصل في
٧٨	٨١	٧٧
باب اضافة الاحرام الى الاحرام	باب الاحضار	باب الحج عن الغير
٨١	٨٢	٨٣
باب الهدى	مسائل منثورة	كتاب النكاح
٨٤	٨٥	٨٥
فصل في المحرمات	باب الاولياء والاكفاء	فصل في
٨٦	٨٨	٨٩
فصل في	باب المهر	باب نكاح الرقيق
٩٠	٩١	٩٦

باب نكاح الكافر	باب القسم	كتاب الرضاع
صنيفه	صنيفه	صنيفه
٩٨	٩٩	٩٩

كتاب الطلاق	باب ايقاع الطلاق	فصل
صنيفه	صنيفه	صنيفه
١٠١	١٠٢	١٠٣

فصل	فصل	فصل في الطلاق بالكليات
صنيفه	صنيفه	صنيفه
١٠٤	١٠٥	١٠٥

باب التقويض	باب التعليق	باب طلاق المريض
صنيفه	صنيفه	صنيفه
١٠٦	١٠٩	١١١

باب الرجعة	باب الابلاء	باب الخلع
صنيفه	صنيفه	صنيفه
١١٢	١١٥	١١٦

باب الظهار	باب اللعان	باب العنين
صنيفه	صنيفه	صنيفه
١١٨	١٢١	١٢٢

باب العدة	فصل	باب ثبوت النسب
صنيفه	صنيفه	صنيفه
١٢٣	١٢٥	١٢٦

باب الحضنة	باب النفقة	فصل
صنيفه	صنيفه	صنيفه
١٢٧	١٢٩	١٣١

كتاب الاعتاق	باب عتق البعض	باب عتق المهرم
صنيفه	صنيفه	صنيفه
١٣٣	١٣٤	١٣٦

باب الحلف بالعتق	باب العتق على جعل	باب التدبير
صنيفه	صنيفه	صنيفه
١٣٧	١٣٨	١٣٩

باب الاستيلاد	كتاب الايمان	فصل
صنيفه	صنيفه	صنيفه
١٤٠	١٤١	١٤٢

باب اليمين في الدخول والخروج	باب اليمين في الاكل
والايمان والسكنى وغير ذلك	والشرب واللبس والكلام
١٤٣	١٤٦

باب اليمين في الطلاق والعتق	باب اليمين في البيع والشراء والتزويج وغير ذلك
صحيفه	صحيفه
١٥٠	١٥١

باب اليمين في	كتاب	باب الوطئ الذي يوجب
الضرب والقتل	الحدود	الحد والذي لا يوجب
١٥٣	١٥٤	١٥٦

باب الشهادة على	باب حد الشرب	باب حد القذف
الزنى والرجوع عنها	صحيفه	صحيفه
١٥٧	١٥٩	١٥٩

فصل في التعزير	كتاب السرقة	فصل في الحرز
صحيفه	صحيفه	صحيفه
١٦١	١٦٢	١٦٣

فصل في كيفية	باب قطع الطريق	كتاب السير
القطع وإثباته	صحيفه	صحيفه
١٦٥	١٦٦	١٦٧

باب الغنائم وقسمتها	فصل في بيان	باب استيلاء الكفار
صحيفه	كيفية القسمة	صحيفه
١٦٩	١٧٠	١٧٢

باب المستامن	فصل	باب العشر والخراج
صحيفه	صحيفه	صحيفه
١٧٣	١٧٣	١٧٤
فصل	باب المرتد	باب البغاة
صحيفه	صحيفه	صحيفه
١٧٦	١٧٧	١٨٠
كتاب اللقيط	كتاب اللقطة	كتاب الآبق
صحيفه	صحيفه	صحيفه
١٨٠	١٨١	١٨٢
كتاب المفقود	كتاب الشركة	فصل
صحيفه	صحيفه	صحيفه
١٨٣	١٨٤	١٨٧
كتاب الوقف	فصل	كتاب البيوع
صحيفه	صحيفه	صحيفه
١٨٨	١٨٩	١٩٠
فصل	باب الخيارات	فصل في خيار الرؤية
صحيفه	صحيفه	صحيفه
١٩٢	١٩٤	١٩٦

فصل صحيفه ١٩٧	باب البيع الفاسد صحيفه ٢٠٠	فصل صحيفه ٢٠٣
باب الآلة صحيفه ٢٠٥	باب المراجعة والتولية صحيفه ٢٠٦	فصل صحيفه ٢٠٧
باب الربوا صحيفه ٢٠٨	باب الحقوق والاستحقاق ٢١٠	فصل في بيان احكام الاستحقاق ٢١١
فصل في بيع الفضولي صحيفه ٢١١	باب السلم صحيفه ٢١٢	مسائل شتى صحيفه ٢١٥
باب الصرف صحيفه ٢١٦	كتاب الكفالة صحيفه ٢١٩	فصل صحيفه ٢٢٢
باب كفالة الرجلين والعبدین صحيفه ٢٢٤	باب الحوالة صحيفه ٢٢٥	كتاب القضاء صحيفه ٢٢٦

فصل صحيفه ٢٢٨	فصل صحيفه ٢٢٩	فصل صحيفه ٢٣٠
فصل صحيفه ٢٣٢	مسائل شتى صحيفه ٢٣٢	فصل صحيفه ٢٣٤
كتاب الشهادات صحيفه ٢٣٦	فصل صحيفه ٢٣٧	باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل ٢٣٨
باب الاختلاف في الشهادة ٢٤٠	باب الشهادة على الشهادة ٢٤١	باب الرجوع عن الشهادة ٢٤٢
كتاب الوكالة صحيفه ٢٤٤	باب الوكالة بالبیع والشراء ٢٤٥	فصل صحيفه ٢٤٨
باب الوكالة بالخصومة والقبض ٢٤٩	باب عزل الوكيل ٢٥١	كتاب الدعوى صحيفه ٢٥٢

باب التحالف	فصل	باب دعوى الرجلين
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٢٥٤	٢٥٦	٢٥٧
فصل في التنازع	باب دعوى	كتاب الاقرار
بالايدى	النسب	صحيفه
٢٦٠	٢٦١	٢٦٢
باب الاستثناء	باب اقرار	كتاب الصلح
وما في معناه	المريض	صحيفه
٢٦٤	٢٦٦	٢٦٧
فصل	باب الصلح في الدين	فصل
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٢٦٨	٢٦٩	٢٧٠
كتاب المضاربة	باب المضارب بضارب	فصل
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٢٧١	٢٧٤	٢٧٥
كتاب الوديعة	كتاب العارية	كتاب الهبة
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٢٧٧	٢٧٩	٢٨١

باب الرجوع فيها	فصل	كتاب الاجارة
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٢٨٢	٢٨٣	٢٨٤
باب ما يجوز في الاجارة	باب الاجارة	فصل
وما لا يجوز	الفاسدة	صحيفه
٢٨٦	٢٨٨	٢٩٠
باب فسخ الاجارة	مسائل منشوره	كتاب المكاتب
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٢٩٣	٢٩٤	٢٩٥
باب تصرف المكاتب	فصل	باب كتابة العبد
صحيفه	صحيفه	المشترك
٢٩٦	٢٩٧	٢٩٨
باب العجز والموت	كتاب الولاء	فصل
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٣٠٠	٣٠١	٣٠٢
كتاب الاكراه	كتاب الحجر	فصل
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٣٠٢	٣٠٤	٣٠٦

كتاب الجنائيات	باب ما يوجب القصاص	باب القصاص
صحيفه	وما لا يوجب	فيما دون النفس
٣٦٢	٣٦٢	٣٦٤
فصل	فصل	باب الشهادة في القتل
صحيفه	صحيفه	واعتبار حاله
٣٦٥	٣٦٦	٣٦٧
كتاب الديات	فصل	فصل
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٣٦٩	٣٦٩	٣٧٠
فصل	باب ما يحدث في الطريق	فصل
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٣٧٣	٣٧٤	٣٧٧
باب جنابة البهيمة	باب جنابة الرقيق	فصل
وعليها	وعليه	صحيفه
٣٧٨	٣٨٠	٣٨٢
فصل	باب غضب العبد والصبي	باب القسامة
صحيفه	والمدير والجنابة في ذلك	صحيفه
٣٨٣	٣٨٣	٣٨٥

كتاب المعاقل	كتاب الوصايا	باب الوصية
صحيفه	صحيفه	بثلث المال
٣٨٨	٣٨٩	٣٩٠
باب العتق في	باب الوصية للأقارب	باب الوصية بالخدمة
المرض	وغيرهم	والسكنى والتمرة
٣٩٣	٣٩٥	٣٩٧
باب وصية الذمي	باب الوصي	فصل
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٣٩٧	٣٩٨	٤٠٠
كتاب الخنثى	مسائل شتى	كتاب الفرائض
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٤٠١	٤٠٢	٤٠٨
فصل	فصل	فصل
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٤٠٩	٤١١	٤١٢
فصل	فصل في الغرق والهدم	فصل
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٤١٣	٤١٤	٤١٥

كتاب
ملتقى البحار
للعلامة
الحلي
٢



يفتى على قول أبي حنيفة رحمه الله ثم على قول أبي يوسف ثم
على قول محمد ثم على قول غيرهم من أصحاب أبي حنيفة ثم على
قول المشايخ من بعدهم فإذا لم يجد فليجتهد أن كان من أهل
الاجتهاد وقال الشيخ إذا كان أبو حنيفة في جانب وهما
في جانب فالفتي بالخيار أن شاء أفتى بقول أبي حنيفة وإن شاء
أفتى بقولهما وإن كان أحدهما مع أبي حنيفة يرجح جانبه اهـ
من شرح الطحاوي

فصل في الحمل	فصل في المناجحة	حساب الفرائض
صنيفه	صنيفه	صنيفه
٤١٥	٤١٥	٤١٦
فصل	فصل	فصل
صنيفه	صنيفه	صنيفه
٤١٦	٤١٧	٤١٨

في هذه الوجوه

الاذنين فيفرض غسل ما بين العذار والاذن خلافا لابي
يوسف رحمه الله والمرقان والكعبان يدخلان في الغسل
والمنفروض في مسح الراس قدر الربع وقيل يحزى وضع ثلاث
اصابع ولو مدها اصبعها او اصبعاين لا يجوز ويفرض مسح راس
الحيية في رواية والاصح مسح ما يلاقى البشرة * وسنته غسل
اليدين الى الرسغين ابتداء والتسمية وقيل مستحبة والسؤال
وغسل القدم بمياه والانف بمياه وتحليل اللحية والاصابع هو
المختار وقيل هو في اللحية فضيلة عند الامام ومحمد وتليث
الغسل والنية والترتيب المنصوص واستيعاب الراس بالمشح
وقيل هذه الثلاثة مستحبة والولاء ومسح الاذنين بماء الرأس
ومستحبة التيامن ومسح الرقبة * والمعاني الناقضة له خروج
شيء من احد السيلين سوى ريح الفرج او الذكرو خروج نجس
من البدن ان سال نفسه الى ما يلحقه حكم التطهير والقيء
ملئ القدم ولو طعاما او ماء او امرأة او علقا لا يلغى مطلقا خلافا
لابي يوسف رحمه الله في الصاعد من الجوف ويشترط في
الدم المائع والقحج مساواة البزاق لا الملى خلافا لمحمد رحمه
الله وهو يعتبر اتحاد السبب لجميع ما فاء قليلا قليلا وابو يوسف

ما لا يمكن
 العلم وقال البعض ما لا يمكن
 على النعم فاضحيان
 (رواه في التلخيص له) اراد بالمعاني العقلية
 في نفس المؤمن وانما عبر عنها بالمعاني العقلية
 بانبي عليه السلام في قوله لا يحيل دم امرئ
 مسام الا باحد معان ثلاثة وانما السلف
 (قوله لا قليلا) يعني لوفاء ما يوجب
 صار على النعم فابويوسف فاجمع
 حصل على النعم في مجلس واحد
 وان تعدد الغنيان فاجمع
 وهو الغنيان فان حصل
 نقض عنده وان اختلف المجلس
 نقض على النعم فاضحيان

(وأنه في مسأله)
 مالا يمكن البعض مالا يمكن
 العلم في الضيق (اراد بالمعاني العال المؤثرة
 على النعم فاضيقا)
 (ربما هي النافقة له) وإنما عبر عنها بالمعاني القليلة
 في نفس المؤمن عليه السلام في قوله لا يحل
 بآبائي مسلم إلا بعد معان ثلاثة
 (قليل قليل)
 ص

[illegible]

5

(اوساجد) في الطهارة
 (الصحيح) بالرفع عطف على الخروج
 (اولم) ذكر وامرأة
 (ومس المرأة) مرة حتى داخل القلفة في الاصح
 (وسائر البدين) في ابتداءه بعد التسمية والثنية
 (غسل يديه) في ابتداءه فويست الغسل لرفع الجنابة
 (بقلمه ويقول بلسانه فويست الغسل لان المعنى وغسل
 (الارجلية) استثناء متصل
 (اعضاء الوضوء الارجلية)

(المستوعب) اي جميع البدن اذا تابعتك
الايمان ثلاثا ثم الابر ثلاثا ثم رأسه وجسده
ثلاثا في الاصح
(وليس على المرأة الخ) ولما اذا كانت
الحائض اذا كانت

انقضاه من الظاهر
ولو انقض لكان اولى اى شرط الشهوة عند
عند انقضاله اى من الظاهر متعلق بشهوة
فخرج بالاشهوة يجب ان يقول ثم يخرج بقية انقض
عند ابي يوسف حتى لو انقضل عنده اعضاء
الانقضال عند ابي حنيفة ومحمد ووقف طواف
(زى دفعى وشهوة) الشهوة لعدم الخرج صدق
انقضاه من الظاهر

(الراجح التمسك والامتناع بالرد والاعتدال)
 رحمه الله تعالى
 قالوا في فتاوى قاضي خان في فتاوى
 (باب الامتناع) يوسف ومحمد غالباً
 (بالاصح) والاصح مقابل الصحيح
 امامان معتبران في التعارض
 احدهما الصحيح وقال الاخر الاصح فقال
 يؤخذ بقول الاول لان قائل الاصح وقائل
 بوافق قائل الصحيح في انه صحيح وقائل
 الصحيح عنده ذلك الحكم الاصح
 فاسداه في احكام الطهارة على حذف
 كتابه الجمع قال الاخرى
 نقال كتب
 فتاوى شيخنا في روضة الفتوى فان الراجح ما هو المقيد لا المقسم
 ٣

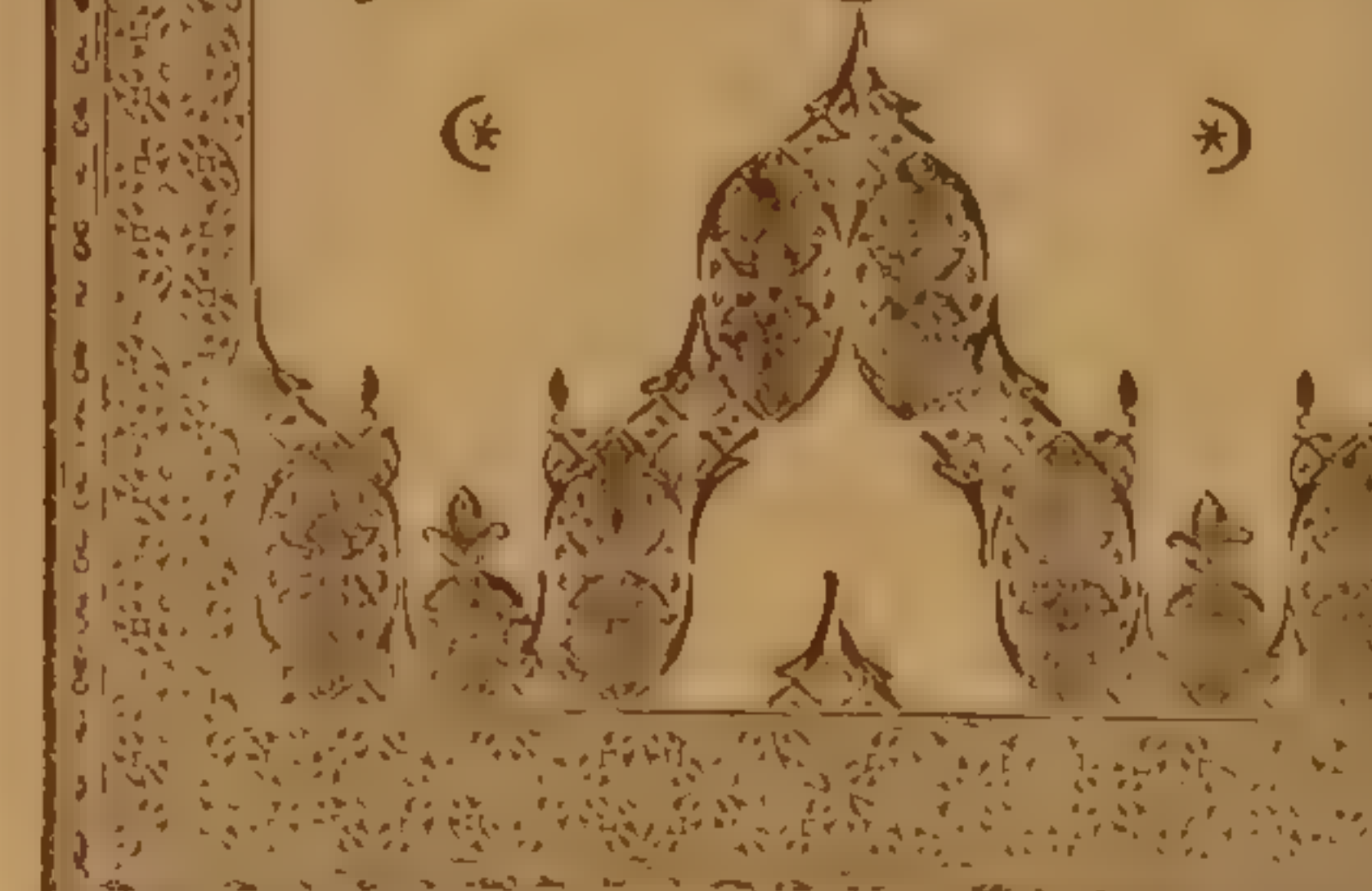
وقد ذكرنا ان المجلد المطلق قد فقد وهو جازم الرواية لان فضل الامة لا يقيه من دين زمن واما المقيده بالمجلد
تقع جميع مراتب مشهورة واما نحن فقلنا اتباع ما رجحوه وما صح به كما لو اتوا في حياتهم وذكرها ابن كمال باشا
في رساله وقف البنات الاولى طبقة المجتهدين في الشرع كالاربعه واثمناهم من ائمة الفوائد ويستنبط احكام الفروع
من الادلة الاربعه وهم غير مقلدين **المجلد الثاني** طبقة المجتهدين في المذهب كالابن يونس ومحمد الحارثي الاحكام عن
الاولى على قواعد اسسها الاعظم النجاشي وان ظاهره في بعضه وبه يمتازون عن الخالفه كالشافعي **الثالث** طبقة
المجتهدين في المسائل التي لا روايه فيها عن صاحب المذهب كالصياصي والحضاني والكرمي والجلالي والرخسي و
اليزدي وقاضيان واثمناهم وهؤلاء لا يخالجون لاف الاصول ولا في الفروع لكنهم يستنبطون الاحكام في المسائل
التي لا يفي فيها على حسب القواعد **الرابعة** طبقة اصحاب التخرج من المقلدين كالرازي طاراضه فانهم لا يعتمدون
على الاجتهاد اصلا لكن لا حظ لهم بالاصول وضبطهم الاخذ يعتمدون على تفصيل قول جمهورهم وحكم
مبهم يحتفلون منقول عن الامام واصحابه **الخامسة** طبقة اصحاب التخرج من المقلدين كالبيهقي القنوري
وصاحب اللدانية واثمناهم تفصيل بعض الروايات عن بعض اخر بقولهم هذا اصح روايه او الاولى **السادسة** طبقة
المقلدين القادرين على التمييز بين القوي والضعيف وكذا في الروايات وكذا في المذهب **كاصحاب المتن**
المتأخرة مثل صاحب الكفر والخواروقا والجميع واثمناهم ان لا يفتلوا في كتبهم الا اقوال المردودة **السابعة** طبقة
المقلدين الذين لا يعتمدون على ما ذكر ولا يفتنون بين الفتن والسمين اه طبعي وفيه ان المجلد المطلق من
جملة السبع وصرح كلام الشافعي ان السبع منه وفي جعل الكل مجتهدا من مقيدين مالا يخفى فان السابعة
مقلدون لا يعتمدون على شيء والسادس كذلك من المقلدين **طحاوي**

كتاب الطهارة

انما يبدأ بكتاب الطهارة لانها مقدمة للصلاة وهي مستحقة للتعظيم على باقي العبادات ككثرة اعماد الدين قيل في اول ما يجب عليه الغسل الكتاب والنجس ومنه الكتاب وهو في الاصل مصدر يسمى به الكتاب بتسمية الفعل بالمصدر على التوسيع الشائع واصطلاح طائفة من المأثر اعتبرت مستقلة سواء كانت مستقلة في تصرفها ككتاب اللقطة او انواعا منها ككتاب الطهارة او مستقلة لما قبلها ككتاب الصلوة والطهارة كقصد رطل الشئ بغير الماء وفتحها بغير النظافة مطلقا واصطلاح طائفة عن الحديث وما قال بعض الفضلاء من ان الطهارة في الشريعة نظافة المحل عما يجتسم حقيقة كانت او حكمية سواء كان ذلك المحل يتعلق بالصلوة كالبدن والثوب والمكان او لم يكن كالاولى والثانية والا طعمه ومن خصل في الاول فله ليس يوارد لان الماء بالطهارة ههنا الطهارة المخصوصة بالصلوة لا اكليها بالصلوة لجميع انواعها وانما هو حدالنها في الاصل مصدر يتناول القليل والكثير ومن جعلها فقد قصد التصريح بانواعها وسبب وجوبها ما لا يحل بدونها كالصلوة وسجدة التلاوة ونس المحضف لا بسبب وجوبها القيام الى الصلوة وهذا ما لا بد ان النبي قد فعله من واحد وقبل الحديث انه كان مع وجوبها وعمدا وهذا فاسد لان السبب ما يكون مقفيا الى الشئ والحديث رافع فكيف يكون سببا لها وقيل

دوا كل مع
 كرم السفاوي
 والبيان كما لا يخفى
 لانهان في العرف يطلق الكتاب
 يعرف النحويين على الجامع الصغير غالباً على
 دقهاء الحقيقة على أحد الدلائل من القراء أن كماله في
 مختصر إلى الحسين القدوري
 لاصولين على أحد الدلائل من القراء أن كماله في
 من محله وفي عرف المصنفين جمع مسائل مستقلة
 من جميع الحروف والفصل لعدم استقلالها
 من باب الباب والكتاب ويشمل ما كان نوعاً
 لدخولها تحت الكتاب والكتاب للقطعة
 واحداً من المسائل ككتاب البيوع
 أو أوقاعاً ككتاب البيوع

تواریخیه اولیوم هانز و الفرق بیانی و البینه انما هو
الا عینا ولا ما ثبت به الدنوی من حیث افادته البیان یسیر
بینه و من حیث القدر علی الیهام یسیر به حجه
الرافعه ای القاهره الذی الخضم من الدع و القوم النجاش
الکی باعدت الخوا الامان



بسم الله الرحمن الرحيم

الذي وقفنا للتقفة في الدين * الذي هو حمله المتين
 * ومراث الانماء والمرسلين * وحجته الدامغة
 * اجعنا وحجته السالكة الى اعلى علسين *
 * والاسلام على خير خلقه محمد المعوض رجة للعالمين *
 * وحجته والتابعين * والعلماء العالمين * وبعد
 * ففتقر الى رحمة ربه الغني * ابراهيم بن محمد بن ابراهيم
 * قد سألني بعض طالبي الاستفادة ان اجعل له
 * على مسائل القدرى والمختار والطراز
 * عبارة سهلة غير مغلفة فأجبتة الى ذلك وأضفت
 * مسائل الجمع ونبذة من الهداية

وصرح

الحمد لله) الحمد لغة الوصف على الجميل
الاختياري بالجميل على قصد التعظيم في التقيّد
القول اخرج الوصف على الفعل وبالثاني المدح
فانه يعبر الاختياري وغيره على الاظهر
وبالثالث الوصف على الجميل بما ليس بجميل
وباربع الاستهزاء والسخرية وعرفاهو
الدع الذي سببه انعام المنع على فاعله في
(وقتنا) التوفيق ان يجعل الله فضل عبده موافقا
لما يحبه ويرضاه وهو موافقة تسمى القبول والرضا
للتقّة) النفس هو الاصابة والوقوف على المعنى
الحقيقي الذي يتعلق به الاحكام واختار التقية
للإشارة الى موافقة قوله صلى الله عليه وسلم

الدين والاعتقاد في الآراء المختلفة في الدين اهتدوا
 بالاعتقاد في الشريعة من حيث انفراد كل واحد في دينه
 والحق بينهما ان الدين منسوب الى الله لا وضع اليه من قبل
 النبي والذهب الى الجهد واماد
 صلوة بالرفق بالايمان على المشهور ويجوز ان يقال العهد الطيب
 اولى بالرفق والاعتقاد بالاعتقاد
 في الدين والاعتقاد في الآراء المختلفة في الدين اهتدوا
 بالاعتقاد في الشريعة من حيث انفراد كل واحد في دينه
 والحق بينهما ان الدين منسوب الى الله لا وضع اليه من قبل
 النبي والذهب الى الجهد واماد
 صلوة بالرفق بالايمان على المشهور ويجوز ان يقال العهد الطيب
 اولى بالرفق والاعتقاد بالاعتقاد

الحلي *
كبابيش
والوقاية
اليه بعض

قوله وجمته أكلهم وهذا والفق بين الخ والينته إنما هو تجسيد
الاعتبار لأن ما أشبه به الدعوى من حيث افتاد البيان يسمى
بينه ومن حيث الغلبة دعا النصح يسمى به جمته وما

الدين والملة متحدة في الزاد
الاختيار فان الشريعة من جهة
الحق بنها ان الدين متعلق
بالحق والحق هو الدين
والدين هو الحق والحق هو الدين
والدين هو الحق والحق هو الدين

و قد بالرفع بالايقاد على المشا
بالصلوة وانما كتبت بالواو
فما هي المظف للث بالنسبة الي
الاستفاد الى المفعول
لأن الدعاء حقيقة وفي غيره

(مجلسه)

(الواسع)
(خير خلقه محمد)
... ثلاثمائة و...

لا اله الا الله
الحمد لله في الا

او کذا
تعالی له
اصح بن محمد

وَقَدْ أَهْلَكَ

وقد قالوا الفقه يعني الفروع الشرعية فالمراد بالفقه ما هو في اصطلاح الفقهاء ذرع عبد الله ابن مسعود
رضي الله عنه اى اول من تسبب في كثرتها وزيادته والاول الظاهر هو رسول الله صوم والحقيقى هو رب
العزة عز وجل شبه تقريع الاحكام الشرعية بالزرع وشق منه فرع بمعنى فرع الاحكام واستنبط استعارة
فغير حتمية بقية قال في شرح الطحاوى اعلم ان ابا يوسف ومحمد بن احمد بن حنبل بن زياد تلاميذ ابي حنيفة
وابو حنيفة تلاميذ جاد ومحمد بن ابراهيم الحنفى وابراهيم بن حنبل وعلمهم لم يذهب اليهم مؤيد الله بن
الاجمعي وعبد الله بن مسعود لم يذهب اليهم مؤيد الله بن مسعود وعلمهم لم يذهب اليهم مؤيد الله بن مسعود
والتفريع وحاصله ابراهيم الحنفى اى جمع اى جمع ما شئت منه من فوائده ولواذره لكن لم يكشف
كل المشقة فجمع للفروع بالحصار بجامع الفروع وكل ورأسه اى كشف بعض السار من ربه
وهياها للانقطاع وطحن ابو حنيفة اى اظهر خباياه وادخل المقصود منه فحكمة ابراهيم اى
ان ابا يوسف عمدا الى ما قرره ابو حنيفة فحقه جمع الظاهر وحقق النظر وغير تحججه اى جمع الروايات
عن الامام ونفع الفروع وبين ما صح رجع عنه الامام واطهر الغف والسنة وكثرة الحديث
وسائر الناس ياكلون من خبزه

حق علم من حاول علما ان يتصوره بجمده او رسمه وبعض موضوعه وعالم واستمداده فالفقه لغة
العلم بالشيء ثم خصص بعلم الشرع وفقه بالكسر فقه علم وفقه بالضم فقههم صار فقهيا واصطلاحا
عند الاصوليين العلم بالاحكام الشرعية الشرعية المكتسب من الملتزم بالانقيصان وعند
الفقهاء حفظ الفروع واقله ثلاث اى اقل حفظه ثلاثة فروع وعند اهل الحقيقة الجمع بين العلم والعمل
لقول الحنفى البصري انما الفقه المعنى عن الدنيا الزاهية في الاخرة البصير يعيى فقه وموضوع
حقه فضل المكلف شيئا اوليا واستمداده اى وماخذه من الكتاب والسنة والاجماع والقياس وعلمه
اى ثمرته والعلم الغائبة القريبة عليه الفوز بمعادة الدارين اى الدنيا ينفع الخلق وعلم المرتبة وحياته
وموت غيره كما قال الناس موتوا واهل العلم احياء وفي الاخرة بالشفاعاة فمن احب وبالنظر الى وجهه الكريم
والخلود في النعيم النعيم العظيم

طبيباً بجامع
طبية اصله من حلب
عصره ثم ارتحل الى مصر
عليها الحديث والتفسير
وقرأ على علماءها الفروع ثم اتى بلاد الروم ووطن
والاصول والفروع ثم اتى بلاد الروم ووطن
بمدينة قسطنطينية وصار اماماً لبعض الجوامع
بمدينة المازبورة وصار مدرسا لدار القراء التي
ثم صار اماماً وخطيباً بجامع السلطان محمد خان
بمدينة المولى الفاضل سعدى جلبي الملقب ومات على
تلك الحالة سنة ست وخمسين وتسعمائة وقد جاوز
الاسعين عمراً

وصرح بذكر الخلاف بين ائمتنا وقد تمت من اقاويلهم
ما هو الا ربح واخرت غيره الا اني قيده بما يفيد الترجيح
واما الخلاف الواقع بين المتأخرين او بين الكتب المذكورة
فكل ما صدرته بلفظ قيل او قالوا وان كان مقرونا بالاصح
ونحوه فانه مرجوح بالنسبة الى ما ليس كذلك ومتى
ذكرت لفظ التسمية من غير قرينة تبدل على مرجعها فلهي
يوسف ومحمد رجهما الله تعالى ولم آل جهدا في التنبيه على
الاصح والاقوى وما هو المختار في الفتوى وحيث اجتمع
فيه الكتب المذكورة سميته (بملئى الاجر) لموافق الاسم
المسمى والله سبحانه وتعالى اسأل ان يجعله خالصا لوجهه
الكريم وان يتفنى به يوم لا يتنع مال ولا بنون الا من اتى الله
بقلب سليم

قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا
وجوهكم وايديكم الى المرافق ^{والمرفق هو مفصل اليد من الكتف} وامسحوا برؤوسكم وارجلكم ^{والرجل هي القدم}
الى الكعبين * ففرس الوضوء غسل الأعضاء الثلاثة ومسح ^{مسح الرأس باليد اليمنى والرجل اليسرى}

[illegible]

اللع العاجية كان الأصابع بالية ارتدية
ضحي الأصابع رأسه فطر تدر المفروض اجزاء - حكم باليد اول -

(الدم الفاسد والامم الربا)
 (بين اثنتا) يوسف ومحمد غالباً
 اى الثلاثة ابي حنيفة وابي
 (بالاصح) الاصم مقابل
 اصم مقابل الفاسد
 اما ما بين معتبران في التصحيح
 احدهما الاصم في
 في خلد

عود العجيج والخمر وعلم الفتوى فاذ لا يفتح ما هو المقييد لا المقسم
 ٣

وسرحت بذكر الخلاف بين ائمتنا وقدمت من اقوالهم
ما هو الا ربح واخرت غيره الا اني قيدته بما يفيد الترجيح
واما الخلاف الواقع بين المتأخرين او بين الكتب المذكورة
فكل ما صدر به بلفظ قيل او قالوا وان كان مقرونا بالا
ونحوه فانه مرجوح بالنسبة الى ما ليس كذلك ومتي
ذكرت لفظ التنبيه من غير قريضة تبدل على مرجعها فافهم ولا ي
يوسف ومحمد رجهما الله تعالى ولم آل جهدا في التنبيه على
الاصح والا قوى وما هو المختار في الفتوى وحيث اجتمع
فيه الكتب المذكورة سميته (بملق الابجر) ليوافق الاسم
المسمى والله سبحانه وتعالى اسأل ان يجعله خالصا لوجهه
الكريم وان يتفنى به يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله

بقلب سليم
نقول الامم وهذا الذي فعلوا
منهم ايها المومنين
قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا
وجوهكم وايديكم الى المرافق ^{والمرفق هو المرفق} واما سوا رءوسكم ^{والمرفق هو المرفق} وارجلكم ^{والمرفق هو المرفق}
الى الكعبين * ففرض الوضوء ^{والمرفق هو المرفق} غسل الاعضاء الثلاثة ^{والمرفق هو المرفق} ومسح
الرأس * والوجه ما بين قصاص الشعر واسفل الذقن وشحمة
الانف ^{والمرفق هو المرفق}

في محلا وفي عرف المصنفين جميع مسائل
الاصولين على احد الدلائل من
مختصر ابي الحسين بقية
مخرج جميع الحروف والنقل لعدم استقلالهما
في الباب والنقل الكتاب ويشمل ما كان نوعا
واحد من المسائل ككتاب النقطه
او انواعا ككتاب اليسوع
ق

قال الاخر الاصح الاصح
قال الاول لان قائل الصحيح وقائل
بوافق قائل الصحيح في انه الصحيح الا
الصحيح عنده ذلك الحكم
فاسداه في الطهارة على حذف
اي كتاب احكام الجمع قال الازهرى
من اصابه كسب

(كتاب)
مضاف والكتاب في المعنى الى الشيء
اصل الكتب ضم الشيء ما بين شفرهما بجملته اوستة
البلغلة اى ضمنت ما بين ضمنت فيها قال اهل اللغة
وكتبت القربة اى ضمنت ما بين ضمنت فيها قال اهل اللغة
وكتبت كتابا وكتابا وكتابة بثلاثة مصادر
كتاب يكتب كتابا وكتابا وكتابة بثلاثة مصادر
وقال العلامة البياضى ونوعه في الدرر والغرر
كتاب يكتب كتابا وكتابا وكتابة بثلاثة مصادر
وقال اما مصدر ككتاب الخطاب سمي به
الكتاب المفعول للمبالغة كرجل عدل وفعل يني
اللفعل المفعول للمبالغة كرجل عدل وفعل يني

من غير أن يكون السبب في ذلك الخلق

في الجمع لغة قول الأكل الكتاب والمقالة
هذا الكتاب الحروف قال شيخنا للإمامة في شرح
في حاشيته هذا الكتاب مصدر يجمع في الجمع لغة قال
اختصار لا حاجة إليه أو الدرر والدرر في غاية
والدرر في غاية

من ذوي الازهار وفي العرف واليار كما لا يخفى
 على الجميع من الكلمات المفردة بالمدح وفي
 على الجامع الصغير غالباً الاعلى
 وفي كفا في عرف
 في كفا في عرف

والانذب (والانذب) اي ان اسلم ولم يكن جنباً فان
 الغسل مندوب له ونائب الغسل ايضاً الدخول
 مكة والمدينة ولجنون افاق واصبي اذا بلغ
 بالسن وعند الوقوف بجزء لفة غداة يوم النحر
 واهل عند دخول مني يوم النحر وظلته وريح
 وعند دخول مني يوم النحر وظلته وريح
 وعند دخول مني يوم النحر وظلته وريح
 وعند دخول مني يوم النحر وظلته وريح

والانذب ولا يجوز لمحدث مس معحف الا بغلافه المنفصل
 لا المتصل في الصحيح وكره بالكف ولا مس درهم فيه سورة
 الابصرتة ولا جنب دخول المسجد الا لضرورة ولا قراءة
 القرءان ولو دون آية الاعلى وجه الدعاء او الثناء ويجوز له
 الذكر والتسبيح والدعاء والحائض والنفساء كالجنب
 فصل
 ويجوز الطهارة بالماء المطلق كماء السماء والعين والبئر
 والاودية والبحار * وان غير طاهر بعض اوصافه كالتراب
 والزعفران والاشنان والصابون او تن بالكت لا بماء خرج
 عن طبعه بكثرة الاوراق او بظلمة غيره او بالطبخ كالاشرية
 والمخل وماء الورد وماء الباقلاء والمرق ولا بماء قليل وقع
 فيه نجس مالم يكن غديراً لا يتحرك طرفه المتنجس بتحرك
 طرفه الا آخر اوله يمكن عشر في عشر وعمقه مالا تنحسر
 الارض بالغرف فانه كالجارى وهو ما يذهب بنية فتجوز
 الطهارة به مالم ير اثر النجاسة وهو لون او طعم او ريح *
 والماء المستعمل طاهر غير مطهر وهو المختار وعن الامام
 انه نجس مغاظ وعند ابي يوسف مخفف وهو ما استعمل

لقربة

وقيل اذا استقر في مكان (والانذب) اي ان اسلم ولم يكن جنباً فان
 الغسل مندوب له ونائب الغسل ايضاً الدخول
 مكة والمدينة ولجنون افاق واصبي اذا بلغ
 بالسن وعند الوقوف بجزء لفة غداة يوم النحر
 واهل عند دخول مني يوم النحر وظلته وريح
 وعند دخول مني يوم النحر وظلته وريح
 وعند دخول مني يوم النحر وظلته وريح
 وعند دخول مني يوم النحر وظلته وريح

وقيل اذا استقر في مكان (والانذب) اي ان اسلم ولم يكن جنباً فان
 الغسل مندوب له ونائب الغسل ايضاً الدخول
 مكة والمدينة ولجنون افاق واصبي اذا بلغ
 بالسن وعند الوقوف بجزء لفة غداة يوم النحر
 واهل عند دخول مني يوم النحر وظلته وريح
 وعند دخول مني يوم النحر وظلته وريح
 وعند دخول مني يوم النحر وظلته وريح
 وعند دخول مني يوم النحر وظلته وريح

لقربة او رفع حدث خلافاً لمحمد رجه الله وبصير مستعملاً
 اذا انفصل عن البدن وقيل اذا استقر في مكان ولو انغمس
 جنب في البئر بلانية فليل الماء والرجل نجسان عند الامام
 والاصح ان الرجل طاهر والماء مستعمل عنده وعند ابي
 يوسف رجه الله هما بجالهما وعند محمد رجه الله الرجل
 طاهر والماء طهور * وموت ما يعيش في الماء فيه لا ينجسه
 كالسمك والضفدع والسرطان وكذا موت ما لانفس له
 سائله كالبق والذباب والزبور والعقرب * وكل اهاب دبع
 فقد طهر الاجلد الادى كرامته والخنزير نجاسة عينه
 والبقيل كالسميع وعند محمد رجه الله كالحنزير قالوا وما طهر
 جلده بالذباغ طهر بالذكاة وكذا الجمه وان لم يؤكل وشعر الميتة
 وعظمها وعصها وقرنها وحافرها طاهر وكذا شعر الانسان
 وعظمه فيجوز الصلاة معه وان جاوز قدر الدرهم وبول
 ما يؤكل نجس خلافاً لمحمد رجه الله ولا يشرب ولو للتداوى
 خلافاً لابي يوسف رجه الله
 فصل
 تنزع البثر لوقوع نجس لا ينحو بعرو وروث وخثي مالم يستكر

للموت والمراد بما يعيش في الماء فيه (الطرف الثاني)
 وموت ما يعيش في الماء فيه (الطرف الثاني)
 وموت ما يعيش في الماء فيه (الطرف الثاني)
 وموت ما يعيش في الماء فيه (الطرف الثاني)

طهر بالذكاة (اي الشريعة لانها ما نفقت لشرب
 الجلد الطويبات كمان الذباغ دافع للرطوبة في
 وشعر الميتة (الخ) لان الحياة لا تخلها بديل
 عدم الاتصال بالعلم والعروق في
 بعضها لا اتصال بالعلم والعروق في
 بعضها لا اتصال بالعلم والعروق في
 بعضها لا اتصال بالعلم والعروق في

في موضعها تقصد اتفاقاً انتهى وفيه كلام لانه
 في موضعها تقصد اتفاقاً انتهى وفيه كلام لانه
 في موضعها تقصد اتفاقاً انتهى وفيه كلام لانه
 في موضعها تقصد اتفاقاً انتهى وفيه كلام لانه

(وعشرون دلو) على سبيل الوجوب
 (الى ثلاثين) بطريق الاستحباب لان الماء طاهر
 يفتقر وضع الشك الخ
 لا يؤزل بالشك الخ
 لا يؤزل بفارة الخ
 (بعون نحو فارة الخ)
 المسألة فان المسألة
 لا يختلف جواب المسألة
 (نزع قدر ما كان فيها)
 (نصارى بامس الماء فاذا قدره ان يثني بوجوب نزع ذلك
 القدر وهو الاصح والاشبه بالنقطة لكونها
 نقاب الشهادة للزعة كذا في الزيلعي
 وقيل يعتبر الخ
 صيغة القربض لانه يترجم من هذا ان يكون نزع
 قدر من الماء مطهر في نزع مطهر في اخرى مع
 اتحاد سبب النجاسة لاختلاف دلوها في المقدار
 وقيل ما يوسع صاعا وهو غايته ابطال
 (مشكول) اي مشكول فيهما كان النسخ
 ابو طاهر ينكر هذه العبارة ويقول لا يجوز
 كون حكم من احكام النسخ مشكول كافيته بل
 يقال هو محتاط فيه

ولا نجس حمام وعصفور فانه طاهر واذا علم وقت الوقوع حكم
 بالنجس من وقته والافن يوم وليلة ان لم ينتفخ الواقع اولم
 يتفسخ ومن ثلاثة ايام ولياليها ان انتفخ او تفسخ وقالا من
 وقت الوجدان وعشرون دلو وسطا الى ثلاثين بموت نحو
 فارة او عصفور او سام ابرص واربعون الى ستين بنحو حمامة
 او دجاجة او سمور وكله بنحو كلب او شاة او آدمي او انتفاخ
 الحيوان او تفسخه وان لم يمكن نزعها نزع قدر ما كان فيها
 ويفي بنزع مائتي دلو الى ثلاثمائة وما زاد على الوسط احتسب
 به وقيل يعتبر في كل يردلها * وسور الادمي والفرس
 وما يؤكل طاهر وسور الكلب والخنزير وسباع البهائم نجس
 وسور الهرة والدجاجة والخلة وسباع الطير وسواكن البيت
 كالحية والفأرة مكروه وسور البغل والجار مشكول يتوضأ به
 ان لم يجد غيره ويتيمم وأيا قدم جاز وعرق كل شيء كسوره وان لم
 يوجد الا نبيذ التمر يتيمم ولا يتوضأ به عند أبي يوسف رحمه
 الله وبه يفتي وعند الامام يتوضأ به وعند محمد يجمع بينهما
 (باب التيمم)
 يتيمم المسافر ومن هو خارج المصير لبعده عن الماء ميلا

(وتيمم) ليخرج عن العهدة بيقين والمراد ان
 لا تخلوا الصلاة الواحدة عنهم دون الجمع في
 (وابا قدم جاز) والافضل تقديم الوضوء
 وقال زفر لا يجوز الا التقديم في
 (كسوره) اي في الاحكام المذكورة لانها
 يتولدان من التيمم فآخذ احدهما حكم
 صاحب في
 (التيمم) هو في اللغة القصد واختلقت عباراتهم
 في تربية شرعا والاحسن عندي انه استعمال
 الصعيدي يجمع الوجه والمدين على قصد ازالة
 الحدث لكن القصد شرط لانه النية والتيمم
 مخصوص به - هذه الامة يدل عليه احاديث
 شتى في

(اول فقد آلة) يستخرج بها الماء ولو
 مند بلا يصل الى الماء
 (والجص) الجص بكسر الجيم وقصها ما بيني
 به وهو معترب والجص الذي ينحدر
 وجصص داره نجس ما اه
 (ويعجز عن استعمال الماء حقيقة)
 بان لا يجيده او يحكي بان كان مشغولا بجبايته
 اولم يقدر على استعماله بسبب كماله في
 (هو الصحيح) قال صاحب الهداية في
 التحسين النية المسترطة هي نية الهداية في
 احتراز عما قال ابو بكر الرزقي لان
 يقول يحتاج الى نية التيمم للحدث والنجاسة اه في
 التيمم لهما بصفة واحدة فلا يميز الا بالنية اه في
 (ان يضرب الخ) ولو وضع يديه من غير
 ضرب في الميسوط الجواز وفي الغاية الضرب
 اول فينفذهما اذا كان القبار للابصار مثله اه في
 (مع المرفق) لما روي الدارقطني والحاكم وصححه
 من حديث جابر ان النبي عليه السلام قال
 التيمم ضربتان ضربية للوجه وضربة للذراعين
 الى المرفقين اه في

او لمرض خاف زيادته او بطور برئه او لخوف عدو او سجع
 او عطش او لفقد آلة بما كان من جنس الارض كالتراب
 والرمل والنورة والجص والكحل والزرنيخ والجحر ولو بلا نفع
 خلافا لمحمد رحمه الله وخصه ابو يوسف رحمه الله بالتراب
 والرمل ويجوز بالنقع حال الاختيار خلافا له * وشرطه
 العجز عن استعمال الماء حقيقة او حكا وطهارة الصعيد
 والاستيعاب في الاصح والنية ولا بد من نية قرينة مقصودة
 لا تصح بدون الطهارة فلو تيمم كافر للاسلام لا يجوز
 صلته به خلافا لابي يوسف رحمه الله ولا يشترط تعيين
 الحدث او النجاسة هو الصحيح * وصفته ان يضرب يديه على
 الصعيد فينفذهما ثم يمسح بهما وجهه ثم يضرب بهما كذلك
 ويمسح بكل كف ظاهر المذراع الاخرى وباطنها مع المرفق
 ويستوى فيه الجنب والمحدث والحائض والنفساء ويجوز
 قبل الوقت ويصلي به ماشا من فرض ونفل كالوضوء ويجوز
 لخوف فوت صلاة جنازة او عيد ابتداء وكذا ابتداء بعد شروعه
 متوضئا وسبق حدثه خلافا لهما لا لخوف فوت جمعة او وقتية
 * ولا ينقضه ردة بل ناقض الوضوء والقدرة على ماء كاف

(ويستوى فيه الخ) لما روي ان قوما جاؤا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا اننا قوم
 نساكن هذه الرمال ولا نجد الماء شهر الا وشربنا
 وفينا الجنب والحائض والنفساء قتال عليه
 السلام عليكم بارضكم اه في
 (ويجوز قبل الوقت) لان النصوص الواردة
 على التيمم تفصل بين وقت وضوءه ووقت وضوءه
 على اطلاقه فقد خاف النص ولا يبدل الوضوء
 فيده بالوقت كونه طهارة مطلقة رافعة
 (وبصلي به الخ) فقد جاز قبل الوقت
 للحدث عندنا كالوضوء
 (لا ينفذ فوات جمعة او وقتية)
 لان كل ما يفوت لا ينفذ جازا اذا اؤتاه بالتيمم
 ان كل ما يفوت لا يبدل وهو الظاهر
 مع وجود الماء وكل ما يفوت لا يبدل
 والجص نفوت الى بدل وهو الظاهر
 والوقفة كذلك اه في

(باب الحيض)
 الحيض في اللغة السيلان يقال حاض الوادي
 اذا سال في حوض السيلان يقال حاض الوادي
 (يقضه رحم امرأة) احتقر زبيد الرحم عن
 الراف والداء الخارجة من الجراحات اهـ
 (واقفه ثلاثة ايام) برفع ثلاثة على الخبرية ونصبها
 على الظرفية وعلى الاول يكون المعنى اقل مدة
 الحيض ثلاثة ايام على تقدير المضاف اهـ
 (حل وطها) لان الحيض لا يزيد على عشرة
 فلا يجتمل عود الدم بعده ان يستحب ان
 لا يطأها حتى تقبض وقال المشاف
 واحد وزفر لا يجمل وطها قبل
 (واقل الطهر الخ) لانها

(واذا زاد الدم الخ) صورته امرأة رأت ثلاثة
 ايام حيضا وسنة او سنتين طهر اثم استقر به الدم
 قال ابو عصمة حيضا ثلاثة ايام وطهرها ما رأت
 وقال الميدا في طهرها ستة اشهر الا ساعة تنقبضا
 عن اقل مدة يتخلق فيها الولد اه ق
 (فالزائد الخ) لانه لو كان حيضا ما جاوز اكثره
 وكذا الحكم في النفاس
 (والافحاض) اي وان لم يجاوز
 على العادة حيضا
 لها عند

(والأفانيد على الأكثر فقط) لان الحيض
والنفاس لا يتجاوزان الاكثر اه م
كذا في الخلاصة والكافي وذكر
المسألة في الجميع من غير تجميع اه ق
بين ولادتهما اه ق هما ولدان في بطن واحد ليس
اقول منها اه ق (وتقتضى به العدة) لانه ولدتا نفس الخلق
الاستحاضة الخ) وهذه المسألة لم تذكر في فصل
النفاس ان تذكر في فصل
الحيض ولان

(وَيُصَلُّونَ فِي الْوَقْتِ مَا شَاءُوا مِنْ فَرَضٍ وَنَفْلِ)
مَدَامَ الْوَقْتُ يَأْتِيَاوَالْمُرَادُ بِالْفِعْلِ مَا زَادَ عَلَى
النَّفْرِ فَيُشْفَلُ الْوَاجِبُ وَالنَّفْرُ مَا
(وَيُطْلَخُ بِخُرُوجِهِ فَقَطْ) هَذَا الْمَدَامُ
الْعَازِلُ مَوْجُودًا وَفِي هَذَا الْمَدَامُ

مخرج فلا يقطع واستمر الاقترع الى ان
الدم سائلا وقت الوضوء واللبس اهـ م
مخرج فلا يقطع واستمر الاقترع الى ان
الدم سائلا وقت الوضوء واللبس اهـ م
مخرج فلا يقطع واستمر الاقترع الى ان
الدم سائلا وقت الوضوء واللبس اهـ م

اربعون يوما وماتراه الحامل حال الحمل وعند الوضع قبل
خروج اكثر الولد استخاضة وان زاد على اكثره ولها عادة
فالزائد عليها استخاضة والا فالزائد على الاكثر فقط
استخاضة * والعادة تثبت وتنقل بمرة في الحيض والنفاس
عند ابي يوسف رحمه الله وبه يفتي وعندهما لا بد من المعاودة
ونفاس التوأمين من الاول خلافا للمجد رحمه الله وانقضاء
العدة من الاخير اجماعا * والسقط ان ظهر بعض خلقه فهو
ولد نصيره امه نفساء والامه ام ولد ويقع الطلاق المعلق بالولد
وتتقضى به العدة ودم الاستخاضة كعاف دائم لا يمنع صلاة
ولا صوما ولا وطئا

(فصل)

المستحاضة ومن به سلس بول او استملاق بطن او انفلات
ريح او رعاف دائم او جرح لا يرقأ يتوضأ ون لوقت كل صلاة
ويصلون به في الوقت ما شاؤا من فرض ونفل ويصل
بحروجه فقط وقال زفر رحمه الله بدخوله فقط وقال
ابو يوسف بأيهما كان فالمتوضئ وقت الفجر لا يصلي به بعد
الطلوع الا عند زفر رحمه الله والمتوضئ بعد الطلوع يصلي به

والدخول مجازاً لأنه لا تأثر له
في الاعتراض حقيقة اهـ
(بأيها كان) لان الحاجة مقصورة على الوقت
فلا يعترف له بولعه به فحين فوضاً قبل طلوع
الشمس او قبل الزوال اهـ ق

(والمعدور الخ) هذا تعريف للمعدور في حالة
 البقاء واما في حالة الاستدعاء فان يستوعب
 استمرار العذرة وقت الصلاة كاملا لا تقطع
 فانه لا يثبت ما لم يستوعب الوقت كله كذا في
 اكر الكتب اه م
 فانه لا يثبت ما لم يستوعب الوقت كله كذا في
 واعترض على هذا التعريف بانها لو فوض الصلاة
 العبد جازلة ان يصلي به الظاهر عندهما في
 لانها كصلاة الفخي ولو فوضها جازلة
 ان يصلي الظاهر كذا هنا وبالحائض والنفساء
 (الانجاس) جمع نجس. فتح التون وكسر الجيم
 وسكونها مع فتح التون وبكسر التون مع كسر
 الجيم كالمستعمل في اللغة وفي عرف الفقهاء
 طاهر اه م
 لا الدهن (لانه لا يسو متلا يزال غيره وكذا
 الدين اه م

١٤
 الظاهر خلافا له ولا يي يوسف * والمعدور من لا يمضي عليه
 وقت صلاة الا والعذر الذي ابتلى به يوجد فيه
 (باب الانجاس)
 يطهر بدن المصلي وثوبه من النجس الحقيقي بالماء وبكل ما تـ
 طاهر من يل كاخل وماء الورد لا الدهن وعند محمد لا يطهر الا
 بالماء * والخف ان نجس بنجس له جرم بالدلك المبالغ ان جف
 خلافا لمحمد رحمه الله وكذا ان لم يجف عند ابي يوسف
 رحمه الله وبه يفتي وان نجس بمائع فلا بد من الغسل *
 والمشي نجس ويطهر ان يمس بالفرس والا يغسل
 والسيف ونحوه بالمسح مطلقا * والارض بالجفاف وذهاب
 الاثر للصلاة لا للتيمم وكذا الاثر المفروش والخص
 المنسوب والشجر والكلأ غير المقطوع هو المختار والمنفصل
 والمقطوع لا بد من غسله * وطهارة المرقى بزوال عينه
 ويعني اثر شق زواله وغير المرقى بالغسل ثلاثا او سبعا
 والعصر كل مرة ان امكن والا فبالتحفيف كل مرة حتى يتقطع
 التقاطر وقال محمد رحمه الله بعدم طهارة غير المنعصر ابدا *
 ويطهر بساط نجس بجري الماء عليه يوما وليله * ونحو

(خلافا لمحمد) فانه لا يطهر الا بالغسل قياسا
 على سائر النجاسات اه م
 (والسيف) اي الصقيل وانما يتيد بالاصقيل
 لانه اذا كان متقوفا لا يطهر الا بغسل اه م
 (وذهب الاثر) وهو اللون والرائحة والطعم
 اه م
 (والخص) يضم الخاء المعجمة وبالصاد المهملة
 البيت من نصب والمراد به السترة التي تكون
 على السطوح من القصب اه م
 (بزوال عينه) لان نجس محل باعتبار عين
 النجاسة فنزول بزوالها اه م
 (شق زواله) بان يحتاج في اخراجه الى نحو
 الصابون اه م
 (بعدم طهارة غير المنعصر ابدا) لان الطهارة
 بالعصر وهو لا ينعصر والقوى على الاول
 (يوما وليله) لانه بذلك يظن زوال النجاسة منه
 والتقدير باليلة لقطع الوسوسة والمسالمة
 كذا في المحيط اه م

(المختار) لاستحالة طبعها وصورة فصار
 (ولا يبي يوسف) لان اجزاء ذلك النجس
 (خلافا لابي يوسف) وكذا يطهر جوار الخ) بوقوعه فيها فيكون الملح
 باقية من وجه اه م
 طاهر الاستسقاء الجار بالاشجالة وهذا ايضا
 عند محمد واختاره اكثر المشايخ اه م
 (فصار ملحا) لا انقلاب العين وهو من
 (وعنى قدر الدرهم الخ) فحجوز الصلاة معه وان
 زاد لم يجز والتقدير اه م
 (والمختار) اي السائل الا دم الشهيد في حقه وانما
 (كالدلم) لان ما بقي في النجس ليس بنجس اه م
 (فقدنا بالسائل) معطوف على قوله كالدلم اه م
 (وكل ما يخرج) بكسر الخاء المعجمة وسكون الشاء
 (والخثي) وهو ما يكون الذي طاف اه م

١٥
 الروث والعذرة بالحرق حتى يصير رمادا عند محمد رحمه الله
 هو المختار خلافا لابي يوسف رحمه الله وكذا يطهر حمار
 وقع في المملحة فصار ملحا * وعنى قدر الدرهم مساحة
 كعرض الكف في الرقيق ووزنا بقدر مثقال في الكثيف
 من نجس مغلف كالدم والبول ولو من صغير لم يأكل * وكل ما
 يخرج من بدن الادمي موجبا للتطهير والخروج الدجاج
 ونحوه وبول الحمار والهرّة والفأرة وكذا الروث والخثي
 خلافا لهما ومادون ربع الثوب من مخفف كبول الفرس
 وما يؤكل وخره طير لا يؤكل وبول انتضح مثل رؤس
 الابر عفو * ودم السمك وخره طيور ما كولة طاهر الا الدجاج
 والبطة ونحوهما * ولعاب البغل والحمار طاهر وعند ابي يوسف
 مخفف * وماء ورد على نجس نجس كعكسه * ولولف
 ثوب طاهر في رطب نجس قطهت فيه رطوبة ان كان
 بحيث لو عصر قطر نجس والا فلا كما لو وضع رطبا على مطين
 بطين نجس جاف * ولو تنجس طرف فتسبه وغسل طرفا
 بلا تحركه بطهارته كخطة بالثوب عليها جردت فغسل
 بعضها او ذهب طهر كلها * وانفحة الميتة ولبنها طاهر خلافا

(مثل رؤس الابر) فيه اشارة الى انه لو كان مثل
 رؤس المسلات منعوفه ايضا اشارة الى ان
 الجانب الاخر معتبر في النجس اه م
 (وماء) اي قليل اي اذا ورد ككاه او اكره
 ولو اقله لا يكفي في نهر او نجاسة في سطح اه م
 (تنجس) فلا يجوز الصلاة فيه لانه
 (والافلا) بنجس لعدم الاتصال وفي الخلاصة
 اختلقت المشايخ والاصح انه لا يصير نجسا اه م
 (جاف) بتشديد الفاء لان الجفاف يجذب
 رطوبة الثوب فلا يتنجس اه م
 (وانفحة الميتة) بكسر الهمزة وفتح الفاء
 (ولبناها طاهر) لان الحياة لا تنجس ما لا يجتمعها
 الموت ونجاسة المحل لا تؤثر في حال الحياة
 الا ترى ان الذين اخرجوا من بين فرث ودم طاهر
 فكذا بعد الموت اه م

17

(كتاب الصلاة)

(ولو في الخلاء) بالمد بيت التغوط ولو فعمل
مستقبل القبلة غافلا فيحرف ويكره للمرأة
ان تقعد ولدها نحو القبلة ويكره للرجل
نحو القبلة ونحو كتب النقة ويكره البول
والتغوط في الماء والنظر والطريق وتحت شجر
ومرو التكم عديا والبول قائما الا لعذر كذا
في شرح شيخنا اه في أقوى فروع الايمان واصلاها
(الصلاة) هي أقوى أربعة من صلواتها وباطنه
لانها لم تخل شريعة من صلواتها وباطنه
الخدمة بظاهر البدن كالقيام وغيره وباطنه
كالنية وغيرها (الى غروب الشمس) على ان
الهداية اي على ان

(الغروب الشمس) على القولين كذا في
 حنفية اذا صار ظل كل شيء مثليه يدخل وقت
 العصر اهـ في

14

* (باب الاذان) *

(الاعتناء قضاء فاتتة) لان الكراهة كانت ملحق
الفرض لصبر الوقت من بعده كالمنعوق به
لا معنى في الوقت فلم تظهر الكراهة في حق
المذكورات اهـ في
او ظهرت لاكثر فرض (الخ) بان بلغ واسلم
التحرية او ظهرت لاقل من اكثر وقد بقي قدر
الغسل والتحرية اهـ في
(الاذان) هو لغة الاعلام وشرعاً الاعلام
خول وقت الصلاة بالفاظ شرعية في السنة
المجردة اهـ في

(مختصر) الخیری طلب احی الامین ۴۸
 (و کذا الملکم ان یخول) الی جهة لوجود العمل
 بالاجتهاد لللاحق من غیر نقض السابق اهق
 (وان اصاب) ای لا یجوز ایضاً لان حالة العلم
 اقوی وبناء القوی علی الضعیف غیر جائز
 کلاعی اذا تعلم سورة اهق
 (جارت) ای لوجود الخیری وهذه الخالفة غیر
 مانعة کما فی جوف الکعبة
 (ونعم التلقا الخ) فان قلت الظاهر من قول
 افضل ان لا یحکمون ذکر البیة مالا
 اذ لا فضیلة فی زلة السنن
 انه سنة قلند

(باب صفة الصلاة) ذكر في شرح المقاصد ان
الوصف والصفة مترادفان عند اهل اللغة والهاء
يتموضع عن الواو كالوعد والعدة وعند اصحابنا
التي كما بين فيهم ما فرق وهو ان الوصف قائم
بالواصف والصفة قائمة بالوصف وعند المعتزلة
والاشعرية فهم مترادفان والنظا هو ان المراد
بالصفة هي الهيئة الكلية الحاصلة للصلاة اه ق
(انتهر عينة) وهي قوله الله اكبر او ما يقوم
بها وهو شرط عندنا وعند الشافعي ركن

رفع اليدين اه في (وضع يمينه الخ) لحديث على ان من السنة
(ووضع يمينه ثلاث وعشرون الاولى الى التعظيم كما بين يدى الملك اه في
الرفع منه) خفيفة ان الرفع

کوع وروی عن ابی
ع فرض و الصبح الاخر افاق
عرج اصابعه) لقوله عليه السلام لا تنس
اذا ركعت فضع يديك على ركبتيك وقرب
اصابعك افاق ای علی الارض حاله
(ووضع يديه ورکبتيه) امرت ان اسجد
السجود لقوله عليه السلام والركبتين
على سبعة اعظم وعندهما اليدين والركبتين
لتعقق السجود بدون وضعهما واما وضع
القدمين ففرض كذا ذكره القدوري
(وآدابها) ای آداب الصلاة ستة الاول
نظرة افاق

عنده بکبر
(وقیل ماسا) ای بابا
المسنون رفع مافدرو لوید او احد
ای عندای خیفتر حمد الله
(افضل) بجوز التکبیر بکل اسم معه صفة
(ولو قال الخ) بجوز الرحمن او سوف
تغلب کفوله الله لا خلا فالای بوسف
کلن محسن التکبیر ام اصلاح
والنافعی ومثلک اه اصلاح

(وهو اذناه) لقوله عليه السلام من قال
 في ركوعه سبحان ربى العظيم ثلاثا فقد نتم
 اريد اذنى الكمال الجوز الازال ركوعه يتوقف قدر
 التسبيحة بل اقل ولو لا ذكره اى بالتسبيح لما روى الجماعة انه
 عليه السلام قال اذا قال الحمد والافتح يا ذا
 جده فقولوا ربنا ولك الحمد الحمد فيه من زيادة الشاء
 في التخميد ربنا ولك الحمد الحمد فيه من زيادة الشاء
 كذا في الهداية

اول الله الا الله او كبر بالفارسية صح وكذا الوقراء باعاجزا
 عن العربية اودج وسمى بها وغير الفارسية من اللسان مثلها
 في الصحيح ولو شرع باللهم اغفر لي لا يجوز وقال ابو يوسف رحمه
 الله ان كان يحسن التكبير لا يجوز الا به ثم يعتد بيمينه على رسغ
 يساره تحت سعته في كل قيام سن فيه ذكر وعند محمد رحمه الله
 في قيام شرع فيه قراءة فيضع في القنوت وصلاة الجنازة خلافا
 له ويرسل في قومة الركوع وبين تكبيرات العبد اتفقا ثم يقرأ
 سبحانك الى آخره ولا يضم وجهه الى آخره خلافا
 لابي يوسف رحمه الله ثم يتعوذ سرا للقرآءة فيأتى به المسبوق
 عند قضاء ما سبق لا المقتدى ويؤخر عن تكبيرات العبد وعند
 ابي يوسف هو تبع للثناء فيأتى به المقتدى ويقدم على تكبيرات
 العبد ويسمى سرا اول كل ركعة لابين الفاتحة والسورة
 خلافا لمحمد في صلاة المخافتة وهي اية من القرآءة انزلت للفصل
 بين السور ليست من الفاتحة ولا من كل سورة ثم يقرأ الفاتحة
 وسورة او ثلاث آيات فاذا قال الامام ولا الضالين آمن هو
 والمؤمن سرا ثم يكبر او كما يعتد بيديه على ركبتيه ويفرج
 اصابعه باسقاط ظهره غير رافع رأسه ولا منكس له ويقول ثلاثا

(وهو اذناه) لقوله عليه السلام من قال
 في ركوعه سبحان ربى العظيم ثلاثا فقد نتم
 اريد اذنى الكمال الجوز الازال ركوعه يتوقف قدر
 التسبيحة بل اقل ولو لا ذكره اى بالتسبيح لما روى الجماعة انه
 عليه السلام قال اذا قال الحمد والافتح يا ذا
 جده فقولوا ربنا ولك الحمد الحمد فيه من زيادة الشاء
 في التخميد ربنا ولك الحمد الحمد فيه من زيادة الشاء
 كذا في الهداية

(سن فبذكر) اى وما لا فلا هذا هو الصحيح
 والمرأة تضع على صدرها وكيفية الاعتماد ان
 تضع الآف على آف وقيل على المذلل وعن
 ابي يوسف كذلك اما ما كان او مقبليا
 محمد يضعها الخ) اما ما كان او مقبليا
 او مفردا لفظ الشاء ماراه الدارقطني باسناد
 رجاله ثقات عن انس قال كان رسول الله
 اذا افتتح الصلاة كبر ثم رفع يديه الى الله
 (ثم تعوذ) بناء على ان المسبوق يقرأ ولا يثنى
 فتعوذ والمؤتم يثنى ولا يقرأ ولا يتعوذ واما من
 جعله سعا لثناء فالحكم عنده على عكس ما ذكر
 (ثم يكبر ركعا) بان يكون ابتداء التكبير عند
 انقطاعه وقيل يكبر في كل خفض ورفع وقيل
 السلام كان يكبر في كل خفض ورفع وقيل

سبحان ربى العظيم وهو اذناه وتسحب الزيادة مع الايتار للمنفرد
 ثم يرفع الامام رأسه قائلا سمع الله من حمده ويكتفى به وقالا يضم
 اليه ربنا لك الحمد ويكتفى المقتدى بالتخميد اتفقا والمنفرد
 يجمع بينهما في الاصح وقيل كالمقتدى ويقوم مستويا ثم يكبر
 ويسجد فيضع ركبتيه ثم يديه ثم وجهه بين كفيه ضامًا اصابع
 يديه محاذية اذنيه ويبدى ضبعة ويجافي بطنه عن فخذه ويوجه
 اصابع رجليه نحو القبلة والمرأة تنخفض وتلق بطنها بفخذها
 ويقول سبحان ربى الاعلى ثلاثا وهو اذناه ويسجد بأنفه وجهته
 فان اقتصر على احدهما او على كور عمامته جازم الكراهة
 وقال لا يجوز الاقتصار على الانف من غير عذر ويجوز على
 فاضل ثوبه وعلى شئ يحده جمه وتستقر جبهته عليه لا على
 ما لا يستقر وان سجد للزجة على ظهر من هو معه في صلته
 جازوهي تتم بالرفع عند محمد رحمه الله وعند ابي يوسف رحمه
 الله بالوضع ثم يرفع رأسه مكبرا ويجلس مطمئنا ثم يكبر للتهوض
 فيرفع وجهه ثم يديه ثم ركبتيه وينهض قائما من غير قعود
 ولا اعتماد بيديه على الارض والثانية كالاولى الا انه لا يثنى
 ولا يتعوذ ولا يرفع يديه الا في (فقعس صح) فاذا رفع رأسه

(جاء مع الكراهة) كما لو بسط كفه على فخذه
 ومسجد جاز على الاصح كذا صححه المزياني
 وصح غيره عدم الجواز اه
 (وقال لا يجوز الخ) وهو رواية عنه لقوله عليه
 السلام امرت ان اسجد على سبعة اعظم وعدة
 منها الجبهة والقنوت على قوائمها اه
 (وينهض قائما) في الزبلي ويكره تقديم
 احدى الرجلين عند النهوض ويستحب
 الهبوط باليمنى والنهوض باليسرى اه
 (فقعس صح) القاء تكبيرة الافتتاح والشافى
 القنوت والصاد والميم واليمين
 الاسود والاصد والميم واليمين
 عرفات واليمين الجرات والمراد الوقوف عند
 الجرة الاولى والوسطى فان قلت الحديث
 في سبعة مواطن وهذه ثمانية قلت الصفا
 والمروة كلاهما في حكم واحد فثبتني
 سبعة اهق

(وهو اذناه) لقوله عليه السلام من قال
 في ركوعه سبحان ربى العظيم ثلاثا فقد نتم
 اريد اذنى الكمال الجوز الازال ركوعه يتوقف قدر
 التسبيحة بل اقل ولو لا ذكره اى بالتسبيح لما روى الجماعة انه
 عليه السلام قال اذا قال الحمد والافتح يا ذا
 جده فقولوا ربنا ولك الحمد الحمد فيه من زيادة الشاء
 في التخميد ربنا ولك الحمد الحمد فيه من زيادة الشاء
 كذا في الهداية

(سن فبذكر) اى وما لا فلا هذا هو الصحيح
 والمرأة تضع على صدرها وكيفية الاعتماد ان
 تضع الآف على آف وقيل على المذلل وعن
 ابي يوسف كذلك اما ما كان او مقبليا
 محمد يضعها الخ) اما ما كان او مقبليا
 او مفردا لفظ الشاء ماراه الدارقطني باسناد
 رجاله ثقات عن انس قال كان رسول الله
 اذا افتتح الصلاة كبر ثم رفع يديه الى الله
 (ثم تعوذ) بناء على ان المسبوق يقرأ ولا يثنى
 فتعوذ والمؤتم يثنى ولا يقرأ ولا يتعوذ واما من
 جعله سعا لثناء فالحكم عنده على عكس ما ذكر
 (ثم يكبر ركعا) بان يكون ابتداء التكبير عند
 انقطاعه وقيل يكبر في كل خفض ورفع وقيل
 السلام كان يكبر في كل خفض ورفع وقيل

(من المجدة الثانية) قبل الحكمة في تكرر
 المجدة ان الاولى لا مثال الاخر والثانية
 المجدة ان يابس وفيه نظر فانه سجل الله كبر او ما
 لم نعلم من ذلك وانما امتناعه من السجود لانه
 امتنع من ذلك في غايته وقيل الاولى اشارة الى
 محال السجود في الثانية الى انه يعود اليه
 انه خلق من تراب انما امر يعبدى فلا يطلب
 والاحسن ان يقال ان عليه السلام بمقابله
 فيه المعنى كاعداد الركعات اهـ
 (السلام عليهن) رد الله عليه الصلوات والبركات
 التحيات والرحمة بمقابله الطيبات
 النماء والزيادة بمقابله العز
 (وهي افضل) وعز
 يجب

(قنقل الليل) والذراويج والوتر ان شاء لانه
 امام نفسه وان شاء خافت لانه ليس معه من
 يسمعه اه ق (وفضل الجهر)
 الجماعة وروى ان من صلى على تلك الهيئة
 ليكون الاداء على هيئة
 (وادى الجهر الخ) في الخلاصة الامام اذا روا
 لا يكون جهورا والجهر ان يسمع الكل اه ق
 احتراز عما قيل ان ادنى الجهر
 الخافقة يصح الحروف
 الخافقة يصح الحروف
 الخافقة يصح الحروف

٢٥

فصل

يجهر الامام بالقراءة في الجمعة والعيدين والفجر واولي
العشاءين اداء وقضاء * وخير المنفرد في نفل الليل وفي الفرض
الجهري ان كان في وقته وفضل الجهر * ويحفيان حتما فيما
سوى ذلك * وادنى الجهر اسماع غيره وادنى المخافتة اسماع
نفسه في الصحيح وكذا كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعتاق
والاستثناء وغيرها * ولوتر سورة اولي العشاء قضاها في
الاخرين مع الفاتحة وجهر بهما ولوتر فاتحتهما لا يتضمها *
وفرض القراءة آية وقال ثلاث آيات قصار آية طويلة *
وستنها في السفر بحلة الفاتحة واى سورة شاء وامنة نحو
البروج وانشقت في الفجر * وفي الحضر اربعون آية او خمسون
واستحسنوا طوال المفصل فيه او في الظاهر واوسطه في العصر
والعشاء وقصاره في المغرب * ومن الجرات الى البروج
طوال ومنها الى لم يكن اوسط ومنها الى الآخر قصار
وفي الضرورة بقدر الحال وطال الاولى على الثانية في الفجر
فقط وعند محمد رحمه الله في الكل * ولا يتعين شئ من القراءة
لصلاة بحيث لا يجوز غيره وكره التعيين * ولا يقرأ المؤتم بل

(او وجد العاري ثوبا) يجوز به الصلاة بان كان طاهر اسائر العورة او نجسا وعنده ما يزينها
 (او سقطت الجيرة عن بره) لانه لا يصح له في هذه الاشياء وهي مفسدة اهـ
 (ولا يضتر من فرغ) اي من الصلاة بان توفى هذه الاشياء وهي مفسدة اهـ
 (ولا يضتر من فرغ) اي من الصلاة بان توفى هذه الاشياء وهي مفسدة اهـ
 (ولا يضتر من فرغ) اي من الصلاة بان توفى هذه الاشياء وهي مفسدة اهـ

سورة او وجد العاري ثوبا او قدر المومي على الاركان او تذكر صاحب الترتيب فائتة او استخلف القارئ أميا او طلعت الشمس في الفجر او دخل وقت العصر في الجمعة او زال عذر المعذور او سقطت الجيرة عن بره * ولو استخلف الامام مسبوقا صح فاذا أتم صلاة الامام يقدم مدر كاليه سلم بهم ثم لو فعل متافيا بعده يضمره والاول ان لم يكن فرغ ولا يضتر من فرغ * ولو قهقهه الامام عند الاختتام او أحدث عمدا فسدت صلاة من كان مسبوقا خلافا لهما لان تكلم او خرج من المسجد اتفاقا * ومن سبقه الحدث في الركوع او السجود اعادهما حتما ان بنى * ومن تذكر سجدة في ركوع او سجود فسجد هاتين اعادتهما * ومن أم فردا فأحدث فان كان المأموم رجلا تعين للاستخلاف وان لم يستخلفه والاقيل تعين ففسد صلاتهما وقيل لا تفسد والاصح انه لا يتعين ففسد صلاته دون الامام * ولو حصر عن القراءة جازله الاستخلاف خلافا لهما

(باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها)

يفسدها الكلام ولو سهوا أو في نوم وكذا الدعاء بما يشبه كلام

(اعادها ما حتما) ولا يقيد بالتالي أحدث فيها لان الانتقال من ركن الى ركن مع الطهارة شرط ولم يوجد ففسد ما أحدث فيه ولو لم يعد لم يجز وذكره في الهداية اهـ
 (تعين للاستخلاف) لعدم المزاحمة ويصير الامام مؤثما ان خرج من المسجد والافهه على امامته حتى يصح (اي المأموم لانه صار منفردا ففسد صلاته) فاد الاستخلاف ففسدت صلاة

هذا اذا لم يستخلفه فاد الاستخلاف ففسدت صلاة الامام المستخلف بالايجاع اهـ
 (جازله الاستخلاف) اما اذا قرأ فعليه ان يرجع ولا يجوز الاستخلاف اجاعا ولو عجز عن الركوع والسجود هل يجوز الاستخلاف ان يركع العجز عن القراءة وهذه مسألة لم ينظر فيها اهـ

(وهو ما يمكن طلبه منهم) فحوا اللهم ارزقني القربى
 (دون الجمعة) لانه مع ريقه وكذا لا يفسد الصوم بخلاف الاثر وقد نقلنا عن المحيط
 (دون الجمعة) لانه مع ريقه وكذا لا يفسد الصوم بخلاف الاثر وقد نقلنا عن المحيط
 (دون الجمعة) لانه مع ريقه وكذا لا يفسد الصوم بخلاف الاثر وقد نقلنا عن المحيط

الناس وهو ما يمكن طلبه منهم والاني والتأفيم ولو كانت بحرفين خلافا لابي يوسف رحمه الله والبكاء بصوت لوجع او مصيبة لاذكر جنة اونا والتخنخ بلا عذر وتسميت عاطس وقصد جواب بالجملة او الهيلة او السجدة او الاسترجاع او الحوقلة خلافا لابي يوسف رحمه الله ولو أراد بذلك اعلامه انه في الصلاة لا تفسد اتفاقا ولو فتح على غير امامه فسدت لان فتح على امامه مطلقا في الاصح والسلام عمدا وردة وقرآته في معصية خلافا لهما واكله وشربه وسجوده على نجس خلافا لابي يوسف رحمه الله فيما اذا اعاده على طاهر والعمل الكثير وشروعه في غيرها لا شروعه فيها ثانيا ولان نظرا الى مكتوب وفهمه او اكل ما بين اسنانه دون الجمعة وتفسد في قدرها * وان مر مرارة في موضع سجوده اذا كان على الارض او حاذى الاعضاء اذا كان على الدكان أتم المارة ولا تفسد * وينبغي ان يغرز امامه في الصخرة استرة طول ذراع وغاظ اصبع ويقرب منها ويجعلها على احد جانبيه ولا يكفي الوضع ولا الخط ويدرا المارة بالاشارة او التسبيح لاهما ان عدت السترة او قصد المرور بينه وبينها وجاز تركها

(ويقرّب منها) لقوله عليه السلام اذا صلى احدكم الى ستره فليدن منها لا يقطع الشيطان عليه صلاة وروى مرسل اهـ
 (ويقرأ المارة) ان كان المصلي رجلا فلا يأت المارة بين يديه كذا في القينة اهـ
 (او قصد الارور بينه وبينه) والا فلا حاجة الى الاخرى اهـ
 (او قصد الارور بينه وبينه) والا فلا حاجة الى الاخرى اهـ
 (او قصد الارور بينه وبينه) والا فلا حاجة الى الاخرى اهـ

(أوحاس الرأس) اى يكشف الرأس لمافيه
 من زنا الفوار اى فى الصلاة الا لاذى
 (وسبح جبهه فيه) الأئمة انه لا بأس به فى
 ذكر التمجيد وذكركم من الصلاة اى فى
 آخر سجدة من الصلاة اى فى انتظار الى الركوع
 (والقيام خاف صف الخ) والاقليم

من ترك الفجر (ومسح جبهة فدا) الأئمة أنه لا بد
آخر سجدة من الصلاة اه ق المختار اذا لم يجد
والقيام خاف صف الخ) الركوع ويجذب رجلا
فرجة ان ينظر الى الركعة الاولى من جذب رجلا
والا فالتصام وحده اه ق الجبل الى فساد صلاة المجدوب اه ق
وليس ثوب الخ) لا تفسد صلاة المجدوب اه ق
شراط الجوارو الثمن لمعنى في غير الثمن عنه
اه ق

٣١

او الى شمع اوسراج او على بساط ذي تصاویر ان لم یسجد
عليها وكره البول والتجلی والوطئ فوق مسجد وعلق بابه
والاصح جوازه عند الخوف على متاعه ويجوز نقشه بالخص
وماء الذهب والبول ونحوه فوق بیت فيه مسجد

(باب الوتر والنوافل)

الوتر واجب وقالا سنة وهو ثلاث ركعات بسلام واحد یقرأ
فی كل ركعة منه الفاتحة وسورة ویقف فی ثلثة دائمًا قبل
الركوع بعد ما کبر ورفع یدیه ولا یقف فی صلاة غیرها وینبع
المؤتم قانت الوتر ولو بعد الركوع ولا یتبع قانت الفجر خلافا
لابی یوسف رحمه الله بل یقف ساکنا فی الاظهر * والسنة
قبل الفجر وبعد الظهر والمغرب والعشاء ركعتان وقبل الظهر
والجمعة وبعدھا اربع وعند ابي یوسف رحمه الله بعد الجمعة
ست * ونحب الاربع قبل العصر اوركعتان والست بعد المغرب
والاربع قبل العشاء وبعدھا * وكره الزیادة على اربع بتسلیمة
فی نفل النهار لابی نفل اللیل الى ثمان خلافا لهما ولا یراد
على الثمان والافضل فیهما رابع وقالا فی اللیل المثنی افضل *
وطول القيام افضل من كثرة الركعات * والقرأة فرض فی

صاحب الهدایة اهق
الافقی نفل اللیل الى ثمان
على الاربع فی نفل اللیل الى ثمان
انه کان یصلی من اللیل احدى عشرة ركعة
ثلاث منها الوتر وركعتان الفجر فنبی الطوع
ست اهق

قوله عليه السلام قال اوقدوا
النبي عليه السلام قال اوقدوا
والامر للوجوب اهـ (لانه عليه السلام
قنت في الفجر شهر انما لا يقنت عندنا في صلاة
الحاقط ابو جعفر انما لا يقنت عندنا في صلاة
الفجر من غير بليته فان وقعت قنسة او بليته
لا بأس به كذا نقله المصنف اهـ

(والسنة) اي المؤكدة للصلوات الخمس اهق
(وبعد هاربع) بتسليمه واحدة الا ترى ان من
نذر ان يصلي اربعاً بتسليمه فصلاها بتسليمتين
لم يجزئه ولو نذر ان يصلي اربعاً بتسليمين فصلاها
بتسليمه جاز عن نذره ذكره في محيط السرخسي اهق
(ونذر الاربع الخ) خير محمد بن الاربع
والاكتفين لا اختلاف الاثار اهق
(والست بعد المغرب) بثلاث تسليمات ذكره
الهداية وفي الخمس ان الست بتسليمه
والمعقول على ما ذكره

(والسراج)
صاحب الهداية
واحدة من اثاره الغيرة والمعروف
صاحب الهداية الى عثمان (لا نقل الليل الى عثمان لحدوث عائشة
على الاربع في نقل الليل الى عثمان لحدوث عائشة
انه كان يصلي من الليل إحدى عشرة ركعة
ثلاث منها الوتر وركعتان الفجر فيبقى التطوع
ست اهل

(ظاناً أنه عليه) ثم يترك فيه لم يكن عليه لأنه
 ينقلب فلا يقطع له لا يلزمه القضاء كذا اهـ
 (حسب) في قضى ركعتين عند أبي حنيفة بناء
 على أن زلزال القراءة في ركعتي الشفع الثاني
 ينقلب التخرية فلا يصح أربعاً لأن التخرية
 تبطل التخرية في يوسف بقضى أربعاً لأن التخرية
 عليه وعند أبي يوسف بقضى أربعاً لأن التخرية
 لا تبطل بزوال القراءة لأنها في الجملة
 دليل وجود الصلاة دونها في الجملة
 (قضى أربعاً) أي اتفاقاً فسادهما مع جهة
 الشروع ببناء التخرية ولا يقضى أربعاً عند
 أبي حنيفة ببناء التخرية في غير هاتين المسألتين
 اهـ

(ولو زلزال) قائماً لا تبطل لأن كل شفع
 صلاة على حدة في وجبت القراءة في الأربع
 ولهما أن القعدة فرض لغيرها وهو الخارج ولما
 صار أربعاً لم يأت أو أنه لم يقرض القعدة اهـ

(جاء) وكذا حكم الصوم والصدقة
 وقيل زفر لا يجوز لقوله تعالى وأوفوا بالعقود
 إذا عاهدتم فوجب عليه الاتيان بما عاهد به ولما كان
 تخصيص العبد بعبادة بعبادة لا يجوز له أن يتركها
 (لزمها القضاء) وقيل زفر لا يلزمها قضاء وقيل
 بالبعد لأنه لو قلت على أن أصلها أنها الإضافات
 حضي لا يلزمها شيء بل كراهية في الأصح
 العبادة إلى يوم لا يصح له أن يتركها
 قلت يوم حضي اهـ
 (وصح) كذا في الجمع التصدق من صلاة التمام وليست صلاة التمام فاعلم أنه في
 حال عدم العذر في التواضع قبل بقائه مترجماً
 والصحيح أنه يقعد كذا في التمسك لأنه عهد في
 الصلاة اهـ

ركعتي الفرض وكل النفل والوتر * ويلزم نفل شرع فيه قصداً
 ولو عند الطلوع والغروب لأن شرع ظاناً أنه عليه * ولو نوى
 أربعاً وفسد بعد القعود الأول أو قبله قضى ركعتين وقال
 أبو يوسف يقضى أربعاً لو فسد قبله وكذا الخلاف لو جرد
 الأربع من القراءة أو قرأ في إحدى الآخرين بحسب ولو قرأ
 في الأولين أو الآخرين فقط أو تركها في إحدى الأولين
 أو إحدى الآخرين فقط قضى ركعتين اتفاقاً ولو قرأ في إحدى
 الأولين لا غير أو في إحدى الأولين وإحدى الآخرين
 قضى أربعاً وقال محمد رحمه الله يقضى ركعتين ولو ترك
 القعدة الأولى فيه لا تبطل عند أبي حنيفة رحمه الله خلافاً لمحمد
 رحمه الله * ولو نذر صلاة أو صوماً في غدا فحاضت فيه لزمها القضاء *
 ولا يصلي بعد صلاة مثلها * وصح النفل قاعداً مع القدرة على
 القيام ولو قعد بعد ما افتتحه قائماً جاز ويكره لو بلا عذر وقال
 لا يجوز الاعتذار * وينقل راجعاً كما خارج المصرم وميلاً إلى
 أي جهة توجهت دابته وبني بنزوله خلافاً لأبي يوسف
 وبركوبه لا يني

(التراويح) جمع ترويجة سميت بها كل أربع
 ركعات من قيام رمضان للاستراحة غالباً بعدها
 على ما سياتي اهـ وفي الهداية وهو الأصح لأنه وأطب عليه السلام بن العذر في ترك
 (سنة مؤكدة) قال الصدر الشهيد هو الصحيح الخلفاء
 الراشدون والنبي عليه السلام بن العذر في ترك
 المواظبة خشية أن يكتب عليه لم يوافق عليه كل الخلفاء
 الذين فيه تعليل بل عمر وعثمان وعلي في المحيط وغيره
 الراشدون بل عمر وعثمان وعلي في المحيط وغيره
 وأقامتها بالجماعة سنة على الكفاية اهـ
 (وجلسة) توارث ذلك من السلف منهم
 فممنون أن شأواً سجدوا أو شأواً قرأوا أو شأواً
 صلوا فرادى اهـ في المحيط الأفضل في زماننا
 (فلا يترك الخ) في المحيط الأقوم عن الجماعة لأن
 يقرأ بما لا يؤدي إلى تغير القوم عن الجماعة اهـ
 تكثير الجماعة أفضل من تطويل القراءة اهـ

فصل

التراويح سنة مؤكدة في كل ليلة من رمضان بعد العشاء قبل
 الوتر وبعده بجماعة عشرون ركعة بعشر تسليمات وجلسة
 بعد كل أربع بقدرها * والسنة فيها الختم مرة فلا يترك لئلا
 القوم قيل وتكره قاعداً مع القدرة على القيام * ويوتر بجماعة
 في رمضان فقط والأفضل في السنن المنزل التراويح

فصل

يصلي امام الجمعة بالناس عند كسوف الشمس ركعتين في كل
 ركعة ركوع واحد وبطيل القراءة ويخفيها وقالوا يجهر ثم
 يدعو بعدهما حتى تجلي الشمس ولا يخطب فان لم يحضر صلوا
 فرادى ركعتين أو أربعاً كالخسوف والظلمة والريح والفرع

فصل في الاستسقاء

لا صلاة بجماعة في الاستسقاء بل دعاء واستغفار فان صلوا
 فرادى جاز وقالوا يصلي الامام بالناس ركعتين يجهر فيهما
 بالقراءة ويخطب بعدها خطبتين كالعيد عند محمد رحمه الله
 وعند أبي يوسف رحمه الله خطبة واحدة ولا يقلب القوم
 اريدتهم ويقلب الامام عند محمد رحمه الله ويخرجون ثلاثة

(ووتر بجماعة الخ) وفي المغني لا يوتر
 خارج رمضان جازاً ذكره في التواضع وفي مختصر
 القدوري أنه لا يجوز قبل مغرب في غير وقت
 في الأفضل في الوتر هل الجماعة أو الانفراد قال
 الزيلعي الوتر في الوتر هل الجماعة أو الانفراد قال
 وقال في ضيخان وغيره الصحيح أن الجماعة فيه
 أفضل أقول وهو المعتمد من المذهب وهو المختار
 النفل بجماعة على سبيل التداي مكره ما عدا
 (ويحتمل) لأننا نرى به كفاي الصحيحين عن
 ابن عباس قال انخفض الشمس فكافى الصحيحين عن
 السلام والناس معه فقام فقاموا بالانحسار اهـ
 سورة البقرة ولو كانت مسجوداً في الخياط
 عباس في الضرورة بجماعة حديث كذا
 الجماعة أفضل وقد ورد بجماعة حديث كذا
 في شرح المنية اهـ في طلب السقيما من الله تعالى
 (الاستسقاء) هو طلب السقيما من الله تعالى
 عند الحاجة تختلف عباراتهم فيها قتال
 القدوري ليس في الاستسقاء صلاة
 مسنونة في جماعة فان صلى
 الناس وحدها
 يجازي اهـ

(ووتر بجماعة الخ) وفي المغني لا يوتر
 خارج رمضان جازاً ذكره في التواضع وفي مختصر
 القدوري أنه لا يجوز قبل مغرب في غير وقت
 في الأفضل في الوتر هل الجماعة أو الانفراد قال
 الزيلعي الوتر في الوتر هل الجماعة أو الانفراد قال
 وقال في ضيخان وغيره الصحيح أن الجماعة فيه
 أفضل أقول وهو المعتمد من المذهب وهو المختار
 النفل بجماعة على سبيل التداي مكره ما عدا
 (ويحتمل) لأننا نرى به كفاي الصحيحين عن
 ابن عباس قال انخفض الشمس فكافى الصحيحين عن
 السلام والناس معه فقام فقاموا بالانحسار اهـ
 سورة البقرة ولو كانت مسجوداً في الخياط
 عباس في الضرورة بجماعة حديث كذا
 الجماعة أفضل وقد ورد بجماعة حديث كذا
 في شرح المنية اهـ في طلب السقيما من الله تعالى
 (الاستسقاء) هو طلب السقيما من الله تعالى
 عند الحاجة تختلف عباراتهم فيها قتال
 القدوري ليس في الاستسقاء صلاة
 مسنونة في جماعة فان صلى
 الناس وحدها
 يجازي اهـ

(في فرض) منفردا رباعيا كان الفرض او ثلاثا
 او ثانيا حضريا كان اوسفرباها في
 (في فرض) منفردا رباعيا كان الفرض او ثلاثا
 او ثانيا حضريا كان اوسفرباها في
 (في فرض) منفردا رباعيا كان الفرض او ثلاثا
 او ثانيا حضريا كان اوسفرباها في

ايام فقط ولا يحضره أهل الذمة
 (باب ادراك الفريضة)
 من شرع في فرض فاقم ان لم يسجد للاولى يقطع ويقعدى
 وان سجد وهو في الرباعي يتم شفعاء ولو سجد للثالثة يتم ويقعدى
 متطوعا الا في العصر ولو في الفجر او المغرب يقطع ويقعدى
 ما لم يقعد الثانية بسجدة فان قيد يتم ولا يقعدى . ولو كان
 في سنة الظهر او الجمعة فاقم او خطب يقطع على شفع وقيل يتمها
 وكره خروجه من مسجد اذن فيه قبل ان يصلي ما اذن لها
 الا من تقام به جماعة اخرى وان صلى لا يكره الا في الظهر
 والعشاء ان شرع في الإقامة ومن خاف فوت الفجر بجماعة
 ان ادى سنته يتركها ويقعدى وان رجا ادراك ركعة لا يتركها
 بل يصليها عند باب المسجد ويقعدى ولا تقضى الا تبعا للفرض
 وعند محمد رحمه الله تقضى بعد الطلوع * ويترك سنة الظهر
 في الخالين ويقضيها في وقته قبل شفعه وغيرهما وغير الفرائض
 الخمس والوتر لا يقضى اصلا * ومن ادرك ركعة واحدة من
 الظهر بجماعة لم يصله بجماعة بل ادرك فضلها ومن اتى مسجدا
 ولم يدرك جماعة تطوع قبل الفرض ماشاء ما لم يخف فوته *

(وان صلى لا يكره الخ) اي وان صلى الصلاة
 التي اذن لها لا يكره له الخروج الا في الظهر
 والعشاء فانه يكره اه
 (ان شرع الخ) اي المؤذن في الإقامة لانه
 خالف الجماعة وهو بدعة ولا كراهة في النقل
 بعدهما اه في قبل الزوال باتفاقهم وبعده
 (ان ادى سنته) قبل الزوال باتفاقهم وبعده
 عند بعض المسجدين والداخل والداخل ان كان
 يصلي في الخارج وان كان مسجدا في الفجر اه في
 اسطوانته لان ابن مسعود صلاهما خلف سارية
 والنبي عليه السلام في الفجر اه في
 (ما لم يخف فوته) بخروج وقته فان ضاق
 بركعة قبل هذا في سنة العصر والعشاء دون الفجر
 والظاهر لان سنة الفجر والواجب حتى لو صلى
 فاعاد لم يجز كذا عن ابي حنيفة اه في

(لم يدرك تلك الركعة) لان المشاركة في جزء خلافا
 من الركعتين شرط ولم توجد وقال زفر يصير
 (صحيح ركوعه) لو سجد قبله ركعة على هذا الخلاف
 (الترتيب الخ) عند اتساع الثلاثة ولو كان
 جاهلا وعن الحسن عن الامام ان لم يعلم به
 لم يجب فيه اخذ الاكثر اه م
 (باب الفريضة) اي قطعها اكن عند ابي يوسف ففسله
 (باب الفريضة) اي قطعها اكن عند ابي يوسف ففسله
 (باب الفريضة) اي قطعها اكن عند ابي يوسف ففسله

ومن ادرك الامام را كما فكه ووقف حتى رفع رأسه لم يدرك
 تلك الركعة ومن ركع قبل امامه فادركه امامه فيه صحيح ركوعه
 (باب الفوائت)
 الترتيب بين الفائتة والوقية وبين الفوائت شرط فلو صل
 فرضا ذاكرا فائتة فسد فرضه موقوفا وعندهما بانا فائتة فضاها
 قبل اداء است بطلت فرضية ماصلي والا صحت عنده لا عندهما
 والوتر كالنفس عملا فذكره يفسد فائتا خلافا لهما ولو صلى
 العشاء بلا وضوء ناسيا ثم صلى السنة والوتر به بعد السنة
 لا عادة العشاء ولا يعيد الوتر خلافا لهما ويطلقان الفرضية
 لا يبطل اصل الصلاة خلافا لهما رحمه الله * وبسقط الترتيب
 بضيق الوقت وبالنسيان وبضرورة الفوائت ستاحدينة
 او قديمة ولا يعود بعودها الى القلب فمن ترك ستا او اكثر وشرع
 يؤدى الوقيات مع بقاء الفوائت ثم فاته فرض جديد فصلى
 وقية بعده ذاكرا لصحت وقية ذاكرا * ولا يقتل تارك الصلاة
 الا فرضا او فرضين فصلي وقية ذاكرا * ولا يقتل تارك الصلاة
 عمدا ما لم يجعد * ولو ارتد عقيب فرض صلاه ثم اسلم في الوقت
 لزمه اعادته ولا يلزم قضاء ما فاته زمان الردة ولا قضاء ما فاته
 (ما لم يجعد) اي الوجوب او يستخف فيه كذا

(ما لم يجعد) اي الوجوب او يستخف فيه كذا
 (ما لم يجعد) اي الوجوب او يستخف فيه كذا
 (ما لم يجعد) اي الوجوب او يستخف فيه كذا

(ولا يرفع الي وجهه الخ) روى ان النبي عليه
 السلام عاد من يضاف له آية يصلي على وسادة
 فاخذها فري بها واخذ عودا يصلي عليه
 فاخذته وري به وقال صل على الارض ان
 تستطعت والا فاموي و اجعل سجودك اخفض
 من ركوعك اه م لان ركبة القيام كركبة وسيلة
 (زوي قاعدا) لان ركبة القعود من الا
 الى السجود الذي هو غاية التعظيم فتسقط
 الوسيلة لتسقوط الاصل اه م القرب القعود من الا
 (وهو افضل الخ) لقرب السجود عن ركبة
 وقال الشافعي يسبق عليه القيا
 يسقط بالجزء عن ركبة
 (ولا يرفع الي وجهه الخ) روى ان النبي عليه

قاصد وعلى المؤتم بتلاوة امامه ولا يجب بتلاوة اصلا الاعلى
سامع ليس معه في الصلاة * ولو سمعها المصلي ممن ليس معه
لا يسجد في الصلاة ويسجد بعدها فان سجد فيها لا تجوز
ولا تبطل الصلاة * ولو سمعها من امام فاقضى به قبل
ان يسجد سجد معه وان اقتدى بعد ما سجد فان في تلك الركعة
لا يسجد اصلا وان في غيرها سجد ها خارج الصلاة كما لو لم يقتد
ولا يقضى الصلاة خارجها * تلاها ثم دخل في الصلاة
واعادها وسجد كفته عن التلاوتين * وان سجد للاولى
ثم شرع واعادها يسجد اخرى * ولو كرر آية واحدة في مجلس
واحد كفته سجدة واحدة وان بدلها او المجلس لا * وتسديده
الثوب والرياسة والانتقال من غصن الى آخر تبدل *
ولو تبدل مجلس السامع تكرر الوجوب عليه وان اتحد مجلس
التالي * وان تبدل مجلس التالي واتحد مجلسه لا * وكيفيته
ان يسجد بشرائط الصلاة بين تسبيحتين من غير رفع يده
ولا تشهد ولا سلام * وكره ان يقرأ سورة ويدع آية السجدة
لا عكسه ونذبه ان يضم اليها آية او آيتين قبلها واستحسن
اخفاؤها عن السامعين وتقضى

(فان مجيد في الانجوز) في عير مجيدها في
 في ذلك الركنة الخ (اي فان كان الاقتداء
 بصفة الكمال لا يؤذي بغيرها في
 (ولو كرر آية الخ) الاصل ان مبنى السجدة
 على التداخل بالنص فانه عليه السلام كان يجمع
 من جبريل آية السجدة وتقرأها على
 الامامة ولو تكررت السجدة في كل مرة
 وخرج على الناس
 منهم تكرار

(بسناف) اي عند ابي حنيفة لان الجمعة
بطلت لاستنائه شرطها اه في
(الان نفرو الخ) فثبتت بسنات اتفاقا
ولو نفروا بعد ما سجد صلى الجمعة عندهم وقال
زفر استقبال الظاهر اذا نفروا قبل ان يقعد لان

الجمعة على من سمع النداء ولا عبرة بالفرخ
(تجب عليه عند مجده) لقوله عليه السلام
ولا بالفرخين او يكون بمنزلة قبل الليل وان اخذته
الجمعة على من المشايخ وهو ظاهر الرواية اه في
كثير من المسافر الخ) لانها تقع فرضا خلافا لفرز اه

وقيل محمدرجه الله معه فلونفروا قبل سجوده يستأنف
الظهور وعندها لا يستأنفها الا ان نفروا قبل شروعه * وتبطل
الجمعة بخروج وقت الظهر * وشروط وجوبها ستة الاقامة
بمصر والذكورية والصحة والحربة وسلامة العينين والرجلين فلا
تجب على الاعمي وان وجد قائد اخلافا لهما وكذا الخلاف
في الحج * ومن هو خارج المصر ان كان يسمع النداء تجب عليه
عند محمدرجه الله وبه يفتي ومن لا جمعة عليه ان اذاها اجزأته
عن فرض الوقت * وللمسافر والعبد والمريض ان يؤم فيها
وتعقد بهم ومن لا عذر له لوصلي الظاهر قبلها جازع الكراهة
ثم اذا سمى اليها والامام فيها يبطل ظهروه وقال لا يبطل ما لم يدرك
الجمعة ويشرع فيها * وكره للمعذور والمسجون اداء الظاهر
بجماعة في المصر يومها ومن ادركها في التشهد او سجود السهو
يتم جمعة وقال محمدرجه الله يتم ظهرا ان لم يدرك اكثر الثانية
واذا خرج الامام فلا صلاة ولا كلام حتى يفرغ من خطبته
وقال يباح الكلام بعد خروجه ما لم يشرع في الخطبة * ويجب
السمي وترك البيع بالاذان الاول فاذا جلس على المنبر اذن بين
يديه ثانيا واستقبلوه مستمعين فاذا اتم الخطبة اقيم

(بسناف) اي عند ابي حنيفة لان الجمعة
بطلت لاستنائه شرطها اه في
(الان نفرو الخ) فثبتت بسنات اتفاقا
ولو نفروا بعد ما سجد صلى الجمعة عندهم وقال
زفر استقبال الظاهر اذا نفروا قبل ان يقعد لان

كأنه وجه بعد فراغ الامام ولا يبي حنيفة ان
السمي اليها من خصائصها فصار بالاقبال على
الظهور افضل لما ادى اقامة للسبب منام المسبب
في موضع الاختصاص بالادنى اه في
ابن هريزة انه عليه السلام قال اذا اقمتم الصلاة
فلا توفوا تسعون واتوها عليكم اولوا السكينة
فادركتم فصلوا واما فيكم فاقبلوا السكينة

(ان لم يدرك الخ) بان ادرك الركوع وان لم
يدرك اكثرها اتمها ظهرا لانها جمعة نظر الى
الركعة وتظهر نظر الى فوات بعض شروط الجمعة
فجعل اربع اعتبارات في الظاهر ويقعد على رأس
الركعة يعني اعتبار الجمعة بغيره في
لا احتمال للخطبة اه في

(باب الخ) لا خفاء في وجه المناسبة بين صلاة
العيد والجمعة ولما اشتركت صلاة العيد والجمعة
في الترموط حتى الاذن العام الا الخطبة لم تجب
اه في (تجب صلاة العيدين) وتقدم صلاة الجمعة
الجبارة اذا اجتمعا وان كان القياس بخلافه
اه درر وغرر (وتستاك ويغتسل ويتطيب) لانه يوم اجتماع

(باب العيدين) *

تجب صلاة العيدين * وشراؤها كشرائط الجمعة وجوبا
واذا سوى الخطبة وتب في الفطران يأكل شيئا قبل صلاته
ويستاك ويغتسل ويتطيب ويلبس احسن ثيابه ويؤدى فطرته
ويتوجه الى المصلي ولا يجهر بالتكبير في طريقه خلافا لهما
ولا يتنفل قبلها * ووقتها من ارتفاع الشمس قدر ربح او رحمن
الى زوالها ووصفتها ان يصلي ركعتين بكبر تكبيرة الاحرام ثم يثنى
ثم يكبر ثلاثا ثم يقرأ الفاتحة وسورة ثم يركع ويسجد ويبدأ
في الثانية بالقرآءة ثم يكبر ثلاثا ثم اخرى للركوع ويرفع يديه
في الزوائد ويخطب بعدها خطبتين يعلم الناس فيهما احكام
الفطرة * ولا تقضى ان فاتت مع الامام وان منع عذر عنها
في اليوم الاول صلوها في الثاني ولا تصلي بعده * والاضحى
كالفطر لكن يستحب تأخير الاكل فيها الى ان يصلي ولا يكره
قبلها في المختار ويجهر بالتكبير في طريق المصلي ويعلم في الخطبة
تكبير التثنية والاضحية ويجوز تأخيرها الى الثاني والثالث
بعذر وبغير عذر * والاجتماع يوم عرفة تشبها بالواقفين ليس
بشيء * ويجب تكبير التثنية من فجر عرفة الى عصر يوم العيد

(باب الخ) لا خفاء في وجه المناسبة بين صلاة
العيد والجمعة ولما اشتركت صلاة العيد والجمعة
في الترموط حتى الاذن العام الا الخطبة لم تجب
اه في (تجب صلاة العيدين) وتقدم صلاة الجمعة
الجبارة اذا اجتمعا وان كان القياس بخلافه
اه درر وغرر (وتستاك ويغتسل ويتطيب) لانه يوم اجتماع

ورفع يديه الخ) ثم يسلمها ويسكن بين كل
تكبيرتين قدر ثلاثين تسبحان لانها تمام بجمع
عظيم فلو والى بين التكبيرتين حصل الاية تمام بجمع
اللاموسين وفي المسوط ليس هذا التقدير لازم
بل يختص بكثرة الجمع ووقته لان القصور ان الالة
الاستبانه اه في (خطبتين) بفصل بينهما بجمعة قدر ثلاث
ايان اه في (ان غم عليهم الهلال
ولا تقضى ان فاتت) بان غم عليهم الهلال
وشهدوا بوقته عند الامام بعد الزوال او قبله بجمعة
لا يمكن جمع الناس قبله او صلاها في غير فطرته
انما وقعت بعد الزوال وعن ابي يوسف بجمعة
(ويجهر بالتكبير) وعن ابي يوسف بجمعة
الجمعة في العيدين وفي المختار ان يجهر وهو
اكثر من اجتناب التكبير فيهما خفية ولا يجهر وهو
الاختلاف في الالة تعالى واذا ذكر بك في فطرته
اه في

باب الخ (الخ) من
دها ياب والمنا
اد الخوف ليس

(ويطلبها المذنب الشيخ) لأنه عمل كذبه وبغايته
 من اتهم به فظهر خطأ من اتهم به في نفسه
 في التوراة كذا قاله شيخنا اهـ في قوله تعالى فان
 (صلوا وحدها بالخ) لقوله تعالى اذا انفصل فمعه
 فربا لا اوركا با هذا في غير المصرا اهـ اولي
 راكبا غير صحيح في الاصح فالقرض اولي
 (الجنان) جمع جنان والجنان بالكسرة
 وبفتح الميم وقيل لا يقال بالفتح ولا
 صلا

[illegible]

(والافتقار) بفتح القاف اي والاقلما
الحاصل اه بفتح الحاء المهملة ويقال الميناط
المينوط بكسرهما وهو ما يحلظ من اصناف الطيب
لاجل العرف خاصة ولا بأس بجمع انواع الطيب
فيه غير العنبر والورس في حق الرجال اهق
(مساجده) جمع مسجد بفتح الجيم موضع
السجود وفي جهنم وافته وركبته اهق
(ولا ينقص ظفرو الخ) لا ينقص منه وهو مستغن
عنها اهق (ويجمع الاكفان وزا)
السلام باحسانا

(ويجوز الاكفان وقرا) لامره عليه الصلاة
 والسلام باجمارا كفان ابنته وقرا جميع ما
 يجوز فيه الميت ثلاثة وضع عند خروجه روحه
 لازالة الرأفة وعند غسله وعند تكفينه ولا
 يجوز خلفه اقوله عليه الصلاة والسلام لا تتبعوا
 الجنازة تصوت ولا ناروكذا يكره في القبر اهـ ق
 (ثم ينص) ويجعل يديه في جانيه لاعلى صدره
 اهـ ق

(المختلف المشايخ) اي فيه ولو وضعت خارج
 في المسجد والامام وبعض القوم معها والباقي
 (ولا يصلي على عضو) اي عضو ككان هذا
 (الا ان اسلم احدهما) فمختلفا على علمهما
 في الجنحة والتوقف الراوي واما اولاد الكفار اذا ماتوا
 من دون ان يعقلوا فقال في الجنحة ختم المصنف عليه
 (ولا يصلي غير الولي بعد صلته) وكذا بعد صلاة
 بالاولى والتفعل بها غير مشروع واصله عليه
 لانفسهم اه في الصلاة والسلام على الميت بالموثقين من

الا زامن قبل يساره ثم من قبل يمينه ثم اللقافة كذلك * والمرأة
 تلبس الدرع ويجعل شعرها صغيرتين على صدرها فوقه ثم
 الخمار فوق ذلك تحت اللقافة ويعقد الكفن ان خيف ان يتشر
 (فصل في الصلاة على الميت)
 الصلاة عليه فرض كفاية * وشرطها اسلام الميت وطهارته
 واولى الناس بالتقدم فيها السلطان ثم القاني ثم امام الحي
 ثم الولي الاقرب فالاقرب الا الاب فانه يقدم على الابن والولي
 ان يأذن لغيره فان صلى غير من ذكر بلاذن اعاد الولي ان شاء
 ولا يصلي غير الولي بعد صلته وان دفن بلا صلاة صلى على قبره
 مالم يظن تفسخه * ويقوم حذاء الصدر للرجل والمرأة
 ويكبر تكبيرة يثنى عقيبها ثم ثانية يصلي على النبي عليه الصلاة
 والسلام بعدها ثم ثالثة يدعون لنفسه وللميت وللمسلمين بعدها
 ثم رابعة ويسلم عقيبها فان كبر خسا لا يتابع * ولا قراءة فيها
 ولا تشهد ولا رفع يد الا في الاولى ولا يستغفر اصبي ويقول
 اللهم اجعله لنا فرطا اللهم اجعله لنا اجرا وذخرا واجعله لنا
 شافعا مشفعا * ومن اتى بعد تكبير الامام لا يكبر حتى يكبر
 الامام الاخرى فيكبر معه وقال ابو يوسف رحمه الله يكبر

(وان دفن بلا صلاة) بعد غسله او قبله أو اثناء الوضوء
 (التراب اه في) لانه عليه الصلاة والسلام صلى
 (صلى على قبره) لانه عليه الصلاة والسلام صلى
 (على قبره) وهو الاصح لا خلاف
 (مالم يظن تفسخه) وهو الاصح لا خلاف
 (الزمان حر او بردا او سنا) وقدره بعضهم ببلادة
 (وحال الميت لا يخرج من ايدي الناس هذا
 لان قد سلم الى الله وخارج من ايدي الناس هذا
 فان لم يوجد ككلاهما يخرج ويصلي عليه
 (يدعون لنفسه الخ) لان التناء على الله
 يذهب الزفة وان احسن هذا الدعاء دعاؤه
 للبالغين اللهم اغفر لحينا اه في

ولا ينتظر كن كان حاضرا حال التحريم ولا يجوز راكبا
 استحسانا * وتكره في مسجد جماعة ان كان الميت فيه وان كان
 خارجه اختلف المشايخ ولا يصلي على عضو ولا على غائب
 ومن استلم بعد الولادة غسل وسمى وصلي عليه والا غسل
 في المختار وادرج في خرقة ولا يصلي عليه * ولو سبي صبي مع
 احد ابويه لا يصلي عليه الا ان اسلم احدهما او اسلم هو عاقلا
 اولم يسب احدهما معه * ولو مات لمسلم قريب كافر غسله غسل
 النجاسة ولفه في خرقة وألقاه في حفرة او دفعه الى اهل دينه
 سن في حل الجنائز اربعة وان يبدأ فيضع مقدمها على يمينه
 ثم مؤخرها ثم مقدمها على يساره ثم مؤخرها ويسرعوا به
 دون الخشب والمشي خلفها افضل * واذا وصلوا الى قبره كره
 الجلوس قبل وضعه عن الاعناق ويحفر القبر ويلحد ويدخل
 الميت فيه من جهة القبلة ويقول واضعه (بسم الله وعلى ملة
 رسول الله) ويسجي قبر المرأة لا الرجل ويوجه الى القبلة ويحمل
 العقدة ويسوي عليه اللبن او القصب ويكره الا بحر والخشب
 ويمال التراب ويسمن القبر ولا يربع ويكره بناؤه بالحص
 والا بحر والخشب ولا يدفن اثنان في قبر الا ضرورة ولا يخرج

(المختلف المشايخ) اي فيه ولو وضعت خارج
 في المسجد والامام وبعض القوم معها والباقي
 (ولا يصلي على عضو) اي عضو ككان هذا
 (الا ان اسلم احدهما) فمختلفا على علمهما
 في الجنحة والتوقف الراوي واما اولاد الكفار اذا ماتوا
 من دون ان يعقلوا فقال في الجنحة ختم المصنف عليه
 (ولا يصلي غير الولي بعد صلته) وكذا بعد صلاة
 بالاولى والتفعل بها غير مشروع واصله عليه
 لانفسهم اه في الصلاة والسلام على الميت بالموثقين من

من العدة متفقون فموجب من ذنب
 مسعود في الله عنه قال سألنا نياصلي الله
 الخبير ورواه النبي بالجنائز فقال ما دون
 ولنا ما في الصحيحين من حديث ابي هريرة
 على جنازة فله قبر طومون اتبعها حتى توضع
 في التبرقة فله قبر طومون اتبعها حتى توضع
 (ويحفر القبر) قد روي في مقادير اربع
 (الصدر وان زادوا الحسن) قد روي في مقادير اربع
 (ويسمن القبر) قد روي في مقادير اربع
 (اصابع ونسج القبر) قد روي في مقادير اربع
 (ولا يربع) قد روي في مقادير اربع
 (الخجاري ان يرى قبر رسول الله عليه الصلاة
 والسلام مسما اه في

(و) بكرة وطني القبر الخ انهم عليه الصلاة
 والسلام عن ذلك في الخلاصة ولو حدثت بها
 في المقبرة ان وقع ذلك في ضميره لا بأس بان
 في ذلك وان لم يقع ذلك في ضميره لا بأس بان
 بمعنى فيه اه في هو ففعل بمعنى مفعول لان
 (الشهيد) شهيد اولائه شهد له بالجنة او بمعنى
 الاشارة عند ربه فكانه شاهداى حاضر
 فاعل لانه حي عند ربه فان عند ربه هو وقول
 اه في خلافا لهما) فان عند ربه هو وقول
 (خلافهما) لان عدم التكليف
 على غيرهم لان عدم التكليف
 لا ينافي

من القبر الا ان تكون الارض مغصوبة ويكره وطئ القبر
والجلوس والنوم عليه والصلاة عنده
(باب الشهيد)

هو من قتله اهـ الى الحرب والبلغى اوقطاع الطريق او وجود
في المعركة وبه اثر جراحة او قتله مسلم ظالم او لم يجب بقتله دينية
فيكفن ويصلى عليه ولا يغسل ويدفن بدمه وثيابه الا ما ليس
من جنس الكفن كالقرو والحشو والخف والسلاح ويزاد
وينقص مراعاة لكفن السنة * وان كان صبيا اجمنونا واجنبيا
او حائضا او نفساء يغسل خلافا لهما ويغسل ان قتل في المصر
ولم يعلم انه قتل عمدا ظلم او كذا ان ارث بان اكل او شرب
او عو بلج او باع او اشترى او عاش اكثر يوم عند ابى يوسف
خلافا لمحمد او مضى عليه وقت صلاة وهو بعقل او اوتيه خيمة
او قتل من المعركة حيا او اوصى مطلقا عند ابى يوسف وقال
محمد رحمه الله ان اوصى بأمر اخروى لا يغسل ومن قتل بحد
او قصاص غسل وصلى عليه ومن قتل لبلغى او قطع طريق غسل
ولا يصلى عليه وقيل لا يغسل ايضا ويصلى على قاتل نفسه
خلافا لابى يوسف

(ارضى عليه وقت صلاته ويعقل) لانه
 (اقتل من المعركة حيا) وفي المحيط وغيره هذا
 (اذا جمل لثلاثه ارجل) لان اتصال الرجل
 (اذا جمل لثلاثه ارجل) لان اتصال الرجل
 (اذا جمل لثلاثه ارجل) لان اتصال الرجل

(وكره ان يجعل وجهه الى وجهه) لما فيه من
استقبال الصورة اهـ م
(ويجوز الصلاة فوقها) لا
واللهو آء الى غنا
ولهذا

(باب الصلاة في الكعبة)

صح فيها الفرض والنفل ومن جعل فيها ظهره الى ظهر امامه
جاز ولو الى وجهه لا يجوز * وكره ان يجعل وجهه الى وجهه
ولو تحلقوا حولها وهو فيها جاز وان كان خارجها جازت صلاة
من هو فيه اقرب اليها منه ان لم يكن في جانبه * ويجوز الصلاة
فوقها ونكره

* (کتاب الزکاة) *

هي تملك جزء من المال معين شرعا من فقير مسلم غير هاشمي
ولا مولاه مع قطع النفقة عن الملك من كل وجه لله تعالى *
وشرط وجوبها العقل والبلوغ والا سلام والحرية وملك
نصاب حولي فارغا عن الدين وحاجته الاصلية نام ولو تقديرا
ملكها تاما * فلا تجب على مجنون ولا صبي وكافر
ومملوك ولا على مالك نصاب لم يحل عليه الحول ولا مكاتب
ولا مديون مطالب من العباد في قدر دينه ولا في مال ضمار
وهو المنقود والساقط في البحر والمغصوب لا بينة عليه
ومدفون في بركة نسي مكانه وما اخذ مصادرة ودين كان قد
بحد ولا بينة عليه بخلاف دين على مقرض أو معسر أو مفلس

15

(وكره ان يجعل وجهه الى وجهه) لما فيه من
استقبال الصورة اه م لان التلبية هي العرصة
(وجوز الصلاة فوقها) ولهذا الوصل على جبل ابي قبيس جازت صلاة
والله وآء الى غنان السماء دون البناء لانه يجوز

ولا نبأ بين يديه ولكن بكره لما فيه من ترك التعظيم
اه ق (هاشمي) وهو من يكون
وهـم آل علي والعلم
البارئ

رب صلاة
مافيه من ترك التعظيم
وهو من يكون ففسد بالي بن هاشم
وهو آل علي والعباس وآل عقيل وآل جعفر
البارت بن عبدالمطلب وسجني في المني
بناتها الله بالجس اه يا فاني
الرجوب الفرض
اه او هي

وَأَلِّحْ لَهُمْ فِيهَا الْقُلُوبَ
لَيْسَ لَهُمْ فِيهَا قُلُوبٌ
(وَشَرَطَ وَجُوبَهَا) الْمَارِدُ بِالْجَوَابِ
أَذَا لَشَيْبَةٍ فِي ثُبُوتِهَا بِلِ فِي تَفَاصِيلِهِ
الْقَطْعُ هِيَ بِأَقْفَى
خَمْسَةِ أَهْ تَقُولُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَا زَكَاةَ
(حَوْلَى) تَقُولُهُ عَلَيْهِ الْحَوْلُ أَهْ فِي
فِي مَالٍ حَتَّى يَجُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ أَهْ فِي
(فَارْتَعَا عَنِ الدِّينِ) حَالًا كَانَ أَوْ مُؤْجِلًا كَتَفِيلًا
كَانَ فِيهِ أَوْ أَصِيلًا وَلَهُ سَطَابُ مِنْ جِهَةِ الْعِبَادِ
حَتَّى لَا يَمْنَعَ دِينَ التَّنْذِيرُ الْكَافَرَةَ أَهْ ق

(و حاجته) كدور السكفي وشاب البدن
 و انك انتزل و دواب الركوب و عبيد الخدمة
 و سلاح الاستعمال و كتب العلم لاهلها و آلان
 المحترفين لاهلها لان المشغول بها كمال عدم
 اه ف
 (ملكات ناما) بان لا يكون
 الملكات فانه ملك
 كتب الاله

فقد كفى ما
كفى من
الحققة وقد تقرر
بأنه المصنف بنوعه الصاحب

(في المص) في غير جامع وشارع ولم يعلم القاتل
 ولا عبرة فأكلة القتل في هذه الصورة وانما يغسل
 لانه لا يدري اقل ظالم مظلوما عدا ام خطأ
 ذكره الزاهد اه في

ولم يعلم أنه قتل المخ قال في الهداية ومن وجد
قبيل في المصغر غسل لان الواجب فيه القسامة
والدية فخف اثم الظلم الا انه اذا علم أنه قتل
ظلم لان الواجب فيه القصاص
الكامل او البلية

(ارضى عليه وقت الصلاة وبقتل)
 (خلاف الجهد) لانه اعتبر اليه
 (الكامله)
 (ارضى عليه وقت الصلاة وبقتل)
 (خلاف الجهد) لانه اعتبر اليه
 (الكامله)
 (ارضى عليه وقت الصلاة وبقتل)
 (خلاف الجهد) لانه اعتبر اليه
 (الكامله)

(اللا الاله تايخ) لان السب يدون حقيقة فلذا
 لانهم الكفاية بدل الكفاية ولا تؤخذ الدين من
 زكاة من مان من العاقلة لانها ليست دين
 حقيقة ولا هي حقيقة لانها ليست دين
 حتى لو حلف ان لا مال له لا يحلف به فيعتبر بدله
 انه مال وليس بمال وهو التجارة وليس لها مال
 باقاني لانها عبادة وهي لا تصح الا بالنية اه باقاني
 (بنية) لانها عبادة وهي لا تصح الا بالنية اه باقاني
 (سنت) لانها عبادة وهي لا تصح الا بالنية اه باقاني
 ان لا يمتثل الامم لغير الله ولا لغيره بما يخاف
 المعصية طاعة وهذا اصح كذا في المحيط وعلى
 هذا الخلاف جيلة اسقاط الشفعة اه ق
 بطل كونه للتجارة لانه نوى التزل وهو ليس
 بعمل فيصح وقال في الهداية لا اتصال النية
 بالاعمال فبني زكاة التجارة على ان كان
 لا استخدام وهو عمل كذا في الكافي اه

او جاهد عليه بنية او علم به قاسن خلافا لمحمد رحمه الله في
 المنكح ونحوه ما دفن في البيت ونسي مكانه * وفي المدفون
 في الارض او الكرم اختلاف * ويركي الدين عند قبضه فحسب
 بدل مال التجارة عند قبض اربعين وبدل مال ليس كذلك عند
 قبض نصاب وبدل ما ليس بمال عند قبض نصاب وحولان
 حول وقال لا يركي ما قبض منه مطلقا الا الدية والارش وبدل
 الكفاية فعند قبض نصاب وحولان حول * وشرط ادائها
 نية مقارنة للاداء او لعزل المقدار الواجب * ولو تصدق بالكل
 ولم ينو هاسقط ولو بالبعض لا تسقط حصته عند ابي يوسف
 خلافا لمحمد رحمه الله وتكره الحيلة لاسقاطها عند محمد
 خلافا لابي يوسف * ولو اشترى عبد التجارة فنوى استخدامه
 بطل كونه للتجارة وما نوى للخدمة لا يصير للتجارة بالنية ما لم
 يبعه وكذا ما ورث * وان نوى التجارة فيما لم يملكه بهيمة او وصية
 او نكاح او خلع او صلح عن قود كان لها عند ابي يوسف خلافا
 لمحمد رحمه الله وقيل الخلاف بالعكس * ولغا تعين النادر
 للتصدق اليوم والدرهم والفقير

(باب زكاة السواثم) *

(كنها) لانها طارت العمل وهو القبول
 وان لم تقارن عمل التجارة وهذا لان التجارة
 انساب المال فلا يدخل في ملكه الا قبضه
 فهو كسبه فصح قران نية التجارة فيه كالشر
 (ولغا تعين النادر) بان قال الله على ان
 تصدق بكذا يوم الجمعة اه ق
 (السواثم) جمع سائمة من سامت المشية
 اي رعت والمراد التي تسام للدر والسميل فان
 ساءها العمل والركوب فلا زكاة فيها وان
 ساءها البيع والركوب فلا زكاة فيها وان
 ساءها البيع والركوب فلا زكاة فيها وان
 ساءها البيع والركوب فلا زكاة فيها وان

السائمة التي تكتفي بالرعى في اكثر الحول وليس في اقل من خمس
 من الابل زكاة فاذا كانت خمسا سائمة ففيها شاة وفي العشر
 شاتان وفي خمس عشرة ثلاث شياه وفي عشرين اربع شياه
 وفي خمس وعشرين الى خمس وثلاثين بنت مخاض وهي التي
 طعنت في الثانية وفي ست وثلاثين الى خمس واربعين بنت
 لبون وهي التي طعنت في الثالثة وفي ست واربعين الى ستين
 حقة وهي التي طعنت في الرابعة وفي احدى وستين الى خمس
 وسبعين جذعة وهي التي طعنت في الخامسة وفي ست وسبعين
 الى تسعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان الى مائة
 وعشرين ثم في كل خمس شاة الى مائة وخمس واربعين ففيها
 حقتان وبنت مخاض الى مائة وخمس وسبعين ففيها ثلاث حقائق
 في كل خمس شاة الى مائة وخمس وسبعين ففيها ثلاث حقائق
 وبنت مخاض الى مائة وست وثمانين ففيها ثلاث حقائق وبنت
 لبون الى مائة وست وتسعين ففيها اربع حقائق الى مائتين ثم
 يفعل في كل خمسين كما فعل في الخمسين التي بعد المائة والخمسين *
 والبحت والعرب سوا

(فصل) *

(بنت مخاض) لان امها في الغالب تصير ذات
 مخض باخرى والمخاض وضع الولادة والمخاض
 ذات لبن باخرى اه ق
 (بنت لبون) سميت بها لان امها غالباً تكون
 ذات لبن باخرى اه ق
 (حقة) سميت بها لانها استخقت الحبل والركوب
 والنضاب اه ق
 (جذعة) سميت بذلك لمعنى في اسنانها يعرفه
 ارباب الابل وهي اعلى ما يقذف في الزكاة اه ق

(الى مائة وعشرين) على هذا اتفق الاثر
 واشهر كتب رسول الله واجمع الامة
 وما روى عن علي بن ابي طالب في كل خمس وعشرين
 خمس شياه وفي ست وعشرين بنت مخاض
 لا يكاد يصح عنه اه ق
 (العرب والعرب سوا) جعل من النبل والغالب هو الجمل الذي منسوب الى بخت
 نصر والعرب جمع عربي للبهائم والانس عرب
 بجمع من المندل لعله والذين منسوب الى بخت
 ففرقوا بينهما في الجمع والعرب هم الذين
 استوطنوا المدن والقرى والاعراب اهل
 البادية واختلفوا في نسبهم والاصح انهم نسبوا
 الى عربية فيختصن وهي من تهامة دار ابيهم
 اسماعيل عليه السلام اه ق

اه ق
 (خلاف محمد) اه ق
 (ولغا تعين النادر) بان قال الله على ان
 تصدق بكذا يوم الجمعة اه ق
 (السواثم) جمع سائمة من سامت المشية
 اي رعت والمراد التي تسام للدر والسميل فان
 ساءها العمل والركوب فلا زكاة فيها وان
 ساءها البيع والركوب فلا زكاة فيها وان
 ساءها البيع والركوب فلا زكاة فيها وان

وليس في اقل من ثلاثين من البقر زكاة فاذا كانت ثلاثين سائمة
ففيها تبيع وهو ما طعن في الثانية او تبعة الى اربعين ففيها
مسن وهو ما طعن في الثالثة او مسنة ولا شيء فيما زاد الى ان
تبلغ ستين وعند الامام فيه بحسابه وفي ستين تبيعان وفي
سبعين مسنة وتبيع وهكذا يحسب كلما زاد عشر ففي كل
ثلاثين تبيع وفي كل اربعين مسنة * والجواميس كالبقر
* (فصل) *

وليس في اقل من اربعين من الغنم زكاة فاذا كانت اربعين
سائمة ففيها شاة الى مائة واحدى وعشرين ففيها شاتان الى
مائتين وواحدة ففيها ثلاث شياه الى اربعمائة ففيها اربع شياه
ثم في كل مائة شاة * والضأن والمعز سواء * وادنى ما يعلق به
الزكاة ويؤخذ في الصدقة الثمن وهو ما تمت له
سنة منها

* (فصل) *

اذا كانت الخيل سائمة ذكورا واناثا ففيها الزكاة خلافا لهما
فان شاء اعطى عن كل فرس دينار او ان شاء قومها واعطى من
قيمتها ربع العشر ان بلغت نصابا * وليس في الذكور الخيل

(وليس في اقل من ثلاثين من البقر زكاة فاذا كانت ثلاثين سائمة ففيها تبيع وهو ما طعن في الثانية او تبعة الى اربعين ففيها مسن وهو ما طعن في الثالثة او مسنة ولا شيء فيما زاد الى ان تبلغ ستين وعند الامام فيه بحسابه وفي ستين تبيعان وفي سبعين مسنة وتبيع وهكذا يحسب كلما زاد عشر ففي كل ثلاثين تبيع وفي كل اربعين مسنة * والجواميس كالبقر فتيها شاة) الوارد في ذلك المقام وورد على هذا الكلام اهق

(ثم في كل مائة شاة) ثبت ذلك بكتبه عليه السلام وكتب عمر وابي بكر في هذا المقام (خلافا لهما) لقوله عليه السلام ليس على المسلم قفره وغلامه صدقة متفق عليه ولا يخيطة في فرسه ولا يركب في دار قطفى اهق (ما روى جابر انه عليه السلام عن ابي خنيفة ربه ان بلغ نصابا) قال في كل فرس عند ابي خنيفة وقيل نصابها ثلاثة وقيل خمسة (ففيها الزكاة) عند ابي خنيفة وقيل نصابها ثلاثة وقيل خمسة (اذا كانت الخيل سائمة ذكورا واناثا ففيها الزكاة خلافا لهما) قال في الكفاية لا نصاب للخيل اهق

شئ اتفاقا وفي الاناث الخيل عن الامام روايتان * ولا شيء
في البغال والحمير ما لم تكن للتجارة وكذا الفصلان والجلان
والججاجيل الا ان يكون معها كبير وعند ابي يوسف رحمه
الله فيه ما واحد منها ولا شيء في الحوامل والعوامل والعلوفة
وكذا السائمة المشتركة الا ان يبلغ نصيب كل منها نصابا * ومن
وجب عليه مسن فلم يوجد عنده دفع ادنى منه مع الفضل او
اعلى منه واخذ الفضل وقيل الخيار للساعي * ويجوز دفع
القيمة في الزكاة والعشر والخراج والكفارات والنذور وصدقة
الفطر * وتسقط الزكاة بهلاك المال بعد الحول وان هلك
بعضه سقطت حصته ويصرف الهالك الى العفو او لا ثم الى
نصاب يليه ثم وثم عند الامام وعند ابي يوسف يصرف بعد
العفو الاول الى النصب شاة والزكاة تتعلق بالنصاب دون
العفو عندهما وعند محمد رحمه الله بهما فلو هلك بعد الحول
اربعون من ثمانين شاة تجب شاة كاملة عندهما وعند محمد
نصف شاة ولو هلك خمسة عشر من اربعين بعيرا تجب بنت
مخاض وعند ابي يوسف خمسة وعشرون جذا من ستة وثلاثين
من بنت لبون وعند محمد رحمه الله نصف بنت لبون وثمها

(والفصلان) جمع فصيل وهو ولد الناقة اهق
(والجلان) بضم الجاء وقيل بكسر ها جمع حل
(والججاجيل) بضم الجاء وقيل بكسر العين وتشديد
اللام لانه لو وجب فيها ما وجب في
الكلاب لتضرر به المالك ولو لم يجب لتضرر به
الفقير فوجب واحدة منها رعاية للجانبين
اهق (والعوامل) المعنونة لا متاعها بالخاصة اهق
(والعلوفة) بفتح العين التي تعطى العلف لعدم
الاهق وكذا لا تجب في السائمة
(السوام) اهق
(وكذا السائمة الخ) اهق
(المشركة وان بلغت نصابا) هذا اذا كانت مشتركة
بالتصاف وهو التبادر من العبارة فلو تفاوتت
وبلغت حصة احدها نصابا وجبت عليه اهق
(او اعلى منه) كسنة واخذ الفضل ليس بها
على المزدكى اهق

وهو المقوم من مبدأ
عبارة الهداية حيث قال اخذ المصدق اعلى منها
وقال في النصاب او اخذوا ما ذكر في الكتاب الفضل الخ
ان الخيار لا يظاهر ما ذكر في الكتاب الفضل الخ
ولكن الصواب ان الخيار هو الذي يأتى الصدقة
من حال المسلم ان يختار ما هو الارفق بالفقر
او يوافقه مبدأ اي وان كان بعد طلب الساعي
(بعد الحول) بضم الحاء وقيل بكسر ها جمع حل
على الصحيح الى ان ينتهي كل واحد من اربعين
(ثمون) بضم التاء وقيل بكسر ها جمع حل
عشر من اربعة تصرف الى العفو واحد عشر
الى نصاب يبيع اربع شياه وقس عليه اذا
النصاب حتى يبلغ اربع شياه وقس عليه اذا
هالك خمس وعشرون او ثلاثون اهق

(وليس في اقل من ثلاثين من البقر زكاة فاذا كانت ثلاثين سائمة ففيها تبيع وهو ما طعن في الثانية او تبعة الى اربعين ففيها مسن وهو ما طعن في الثالثة او مسنة ولا شيء فيما زاد الى ان تبلغ ستين وعند الامام فيه بحسابه وفي ستين تبيعان وفي سبعين مسنة وتبيع وهكذا يحسب كلما زاد عشر ففي كل ثلاثين تبيع وفي كل اربعين مسنة * والجواميس كالبقر فتيها شاة) الوارد في ذلك المقام وورد على هذا الكلام اهق

(والمعروض) جمع عرض يقبض وهو متاع
 الدنيا وليس بمهر اد هنا العموم وانما المراد
 العرض لا يكون حبر انا ولا عقار اكراني
 ولا وزن ولا يكون حبر انا ولا عقار اكراني
 الحراج كل عشرة من الدراهم سبعة
 (ما تادهم) سبعة اجزاء من درهم نصف
 شاقيل فالدرهم سبعة اجزاء من درهم نصف
 يكون النقال منها عشر اقل درهم
 (وفيها ربع العشر) لما في الصبيحتين ان النبي صلى
 مثقال وخمسة اش ليس فيمادون خمس اواق
 اوداود من حديث طويل اخره فاذا كان له
 عشرين دينار او مال عليه الحول ففيها نصف
 دينار وما زاد فبحسب ذلك اه يا فاني

ويأخذ الساعي الوسط لا الاعلى والادنى * ولو اخذ البغاة
 زكاة السوائم او العشر او الخراج يفتى اربابها ان يعيدوها
 خفية ان لم يصرفوها في حقها الا الخراج
 * (باب زكاة الذهب والفضة والعروض) *
 نصاب الذهب عشرون مثقالا ونصاب الفضة مائتا درهم وفيها
 ربع العشر ثم في كل اربعة مثاقيل واربعين درهما بحسابه
 وقالا ما زاد بحسابه وان قل * والمعتبر فيهما الوزن وجوبا
 واداء وفي الدراهم وزن سبعة مثاقيل * وما غلب ذهبه
 اوفضته فحكمه حكم الذهب والفضة الخالصين وما غلب
 غشه فحكمه لا وزنه وتشرط نية التجارة فيه كالعروض *
 وتجب في تبرهما وحليهما وانتهما وفي عروض تجارة بلغت
 قيمتها نصابا في احدهما تقوم بما هو انفع للفقراء وتضم قيمتها
 اليهما اتم النصاب ويضم احدهما الى الاخر بالقيمة وعندهما
 بالاجزاء ويضم مستفاد من جنس نصاب اليه في حوله
 وحكمه * ونقصان النصاب في اثناء الحول لا يضر ان كل
 في طرفيه ولو جعل ذون نصاب لسنتين او لنصب صح * ولا شيء
 في مال الصبي التغلبي وعلى المرأة منهم ما على الرجل

(تعتبر قيمته) ان بلغت نصابا ونوى به التجارة
 وجبت فيه الزكاة والا فلا اه بقى
 (وحليهما) لما روى عن عمر بن شعيب عن ابيه
 عن جده ان امه آتت رسول الله وفي يديها
 ائنة فقال رسول الله انيها سواران غلظتان من
 ذهب لا قال آيسيرك ان يسورك الله هذين
 القيامتين بسوارين من نار فلقعهما والقعهما الى
 رسول الله وقالت هما لله ولرسوله قال النووي
 (التغلي) تغلب بكسر اللام اخترازا عن تعالى
 والتغلبين وربا قالوا بالكسر ونحو التغلب قوم
 من نصارى العرب لا من مشركي العرب
 يا فاني

(لأخذ صدقات التجار) ويجمعهم من
 اللصوص وقطاع الطريق وكل يأخذ صدقاته
 الصدقات الاموال الظاهرة تأخذ صدقاته لان حق
 الاموال الباطنة التي تكون مع التاجر لان حق
 الاموال في البراري محفوظة بحماية الامام
 اه بقى (ان يبلغ ماله نصابا) اما الذي فلان ما يؤخذ
 منه للحماية ومادونه لا يحتاج اليها ولانه
 قليل فيفضى لا يحتاجه الى ما يبلغه ماله
 قليل فيفضى لا يحتاجه الى ما يبلغه ماله

(باب العاشر)
 هو من نصب على الطريق ليأخذ صدقات التجار من المسلم ربع
 العشر ومن الذي نصفه ومن الحربي تمامه ان بلغ ماله نصابا
 ولم يعلم قدر ما يأخذون منا وان علم اخذ مثله لكن ان اخذوا
 الكل لا يأخذ له بل يترك له قدر ما يبلغه ماله وان كانوا
 لا يأخذون شيئا لا يأخذ منهم شيئا ولا من القليل وان اقربان في
 بيته ما يكمل النصاب * ويقبل قول من انكر تمام الحول
 او الفراغ من الدين او ادعى الاداء من الفقراء بنفسه في المصر
 في غير السوائم او الاداء الى عاشر آخران وجد عاشر آخر مع
 عيونه * ولا يشترط اخراج البراءة ولا يقبل في ادائه بنفسه
 خارج المصر ولا في السوائم ولو في المصر * وما قبل من المسلم
 قبل من الذي لا من الحربي الا في قوله لائمه هي ام ولدى
 وان مر الحربي ثانيا قبل مضى الحول فان مر بعد عوده الى
 داره عشر ثانيا والا فلا * ويعشر قيمة الجمل لقيمة الخنزير وعند
 ابي يوسف ان مربيها معاشرهما * ولا يعشر مال ترك في
 المصر ولا بضاعة ولا مضاربة ولا كسب مأذون الا ان كان
 لاديين عليه ومعه مولا * ومن مربي الخوارج فعشره وعشر

اه بقى (لانه مقوض اليه فيه واخذ العاشر
 منه لا دخوله في حمايته اه بقى
 (في غير السوائم) ولا يصتق في الدفع للفقراء
 لان حق الاخذ للسلطان فيبيع ما يأخذ زكاة
 هو الصحيح وما اداه نقلا وقال الشافعي يصدق
 ولم يبق للساعي عليه سبيل لان الزكاة
 حق الفقراء قال تعالى انما الصدقات للفقراء
 والمساكين الخ بلام الملائك وقد اوصل الحق
 الى مستحقه فقبر آذنته كالشترى من الوكيل
 اذا اوفى الثمن للوكيل اه بقى

(مع عيونه) لانه ادعى وضع الامانة فوضعها
 وان لم يكن في ذلك السنة عاشر آخر لا يصدق
 لان الامين اذا اخبر بما هو محتمل صدق واذا
 اخبر بما ليس محتملا كذب ييقن لانه قد ظهر
 كذبه هنا ييقن فلا يصدق اه يا فاني
 (ولا يقبل في ادائه الخ) اي اذا ادعى الاداء
 من الاموال الظاهرة او من الاموال الباطنة
 بعد الاخراج الى الصدقات الاخراج من
 عندنا لان صدقات الاموال الباطنة بعد الاخراج من
 وصدقات الاموال الظاهرة تأخذ صدقاته لان حق
 مصر الى السفر يأخذها العاشر فلو قبلنا قوله
 كل احد لا يجوز عنه لا ذى الى ان
 فيه وصدقة ابداه
 لا تؤخذ صدقة ابداه

(باب الركا) من الركا وهو الابناء الغنيمة
 ركا ركا في الارض اذا اشته وشراها هو اسم
 لما يكون تحت الارض والثاني كذا قاله العيني
 فلاول يسمى معدنا والثاني معدن الله يوم
 وفي شرح الجامع الصغير للزوي والبدائع الكثر
 مال دقته بنو آدم واطلق عليه ما غير انه
 خلق الارض والارض في الارض لان في
 حقيقته في المعدن وبما جاز في المعدن
 اخذ منه خمس (روي انه سئل رسول الله
 عن الكثر فقال فيه وفي الركا خمس لان في
 معنى الغنيمة لانه استولى عليه على طريق
 فوجب فيه الخمس واربعة الخامة الواجد لانه
 اخذ منه قوة نفسه وسواء كان الواجد سارا
 او عبدا مسلما او ذميا كبيرا او صغيرا لما يورثه
 من الحديث اه باقاني

ثانيا

(باب الركا)

مسلم او ذمي وجد معدن ذهب او فضة او حديد او رصاص
 او نحاس في ارض عشر أو خراج اخذ منه خمسة والباقي له
 ان لم تكن الارض مملوكة والا فلها لكها * وما وجده الحرابي
 فكله فيئ وان وجدته في داره لا يخمس خلافا لهما وفي ارضه
 روايتان * وان وجد كثر فيه علامة الاسلام فهو كاللغة
 وما فيه علامة الكفر خمس وباقية له ان كانت ارضه غير مملوكة
 وان كانت مملوكة فكذلك عند ابي يوسف وعندهما باقية لمن
 ملكها اول الفتح ان علم والا فلا قصى مالك عرفت به في
 الاسلام وما اشتهه ضربه يجعل كافر يافي ظاهر المذهب وقيل
 اسلاميا في زماننا * ومن دخل دار الحرب بأمان فوجد في
 صحرائها ركا فكله له وان وجدته في دار منارده على مالها
 وان وجد ركا من متاعهم في ارض منها غير مملوكة خمس *
 وباقية له ولا خمس في نحو فيروزج وزبرجد وجد في جبل *
 ويخمس زئبق لاؤلؤ وعنبر وعند ابي يوسف بالعكس

(باب زكاة الخراج)

(وفي ارضه روايتان) عن ابي حنيفة في رواية
 عنه لا يخمس كالدار فاتها اما مملوكة بالشرع
 او بالهبة او الارث ولا خمس في المملوكة بغيره
 الاسباب قلنا في الارض لا خمس لان المملوكة بها وفي
 رواية خمس والدار مملوكة في الدار والارض على فنده
 الرواية ان الدار مملوكة في الدار فندة عن الموت
 حتى قلوا لو كان في الدار فندة لا تعتبر في غيرها
 ولا خراج فيها والارض فيها مملوكة باقية لان
 يجب العشر والخراج فيها بالبيع لم يخرج
 الارض المباحة يجب فيها الخمس لان في بطنها دارة تكون
 (ان علم) لان تلك البقعة صارت مملوكة لانه من اجزاء
 بغير الصاحب الحبيطة ولا يباع بمكة عن ملكه بالبيع كسائر اجزائها
 عن ملكه كمن يباع بمكة فيخرج عن ملكه بالبيع كسائر اجزائها
 الدرة الباع فيخرج عن ملكه بالبيع كسائر اجزائها
 كذا في شرح الجمع والهداية وغيرهما اه نبي

(العشر) وقت وجوب العشر عند ابي حنيفة
 اذا ظهر العشر عند ابي يوسف اذا ادرك وعند
 محمد اذا جعله في الحصاد وقرعة الخلاف وتظهر
 في وجوب العشر الضمان بالاتلاف وما تلف من
 الخراج بغير ضمه فالعشر ساقط ولا يأكل
 المالك مما خرج من الارض الخراجية قبل
 اداء الخراج اه باقاني
 طببات ما كسبتهم وقوله تعالى انفقوا من
 السماء والغيم العشر وقياسي بان نصف العشر
 اه نبي
 (ولا شيء في حطب الخ) وبرز البطيخ والتفاح
 والصنغ والقطران ونحو ذلك ففي ما اذا اخذ
 ارضه بقصبة او محط يجب العشر وكذلك
 في قصب السكر والذرة والعصفرة والكلان وبرزه
 ونحوها اه نبي
 (وفي العسل العشر الخ) لان النحل يتناول من
 الانوار والثمار وفي العسل ولا شيء في المأخوذ
 من ارض الخراج لانه لا يجمع العشر والخراج
 في ارض واحدة اه باقاني

في ماسقته السماء او سقى سحبا او اخذ من ثمر جبل العشر
 قل او كثر بلا شرط نصاب وبقاء وعندهما انما يجب في ما يبق
 سنة اذا بلغ خمسة اوسق والوسق ستون صاعا وما لا يوسق فاذا
 بلغت قيمته خمسة اوسق من ادنى ما يوسق عند ابي يوسف
 وعند محمد يجب اذا بلغ خمسة امثال من اعلى ما يقدر به نوعه
 فاعتبر في القطن خمسة اجمال وفي الزعفران خمسة امانان *
 ولا شيء في حطب وقصب فارسي وحشيش وتبن وسعف *
 وفي ماسق بغرب اودالية اوسانية نصف العشر قبل رفع
 مؤن الزرع * وفي العسل العشر قل او كثر اذا اخذ من جبل
 او ارض عشرية وعند محمد اذا بلغ خمسة افراق والفرق ستة
 وثلاثون رطلا وعند ابي يوسف اذا بلغ عشرين قربة *
 ويؤخذ عشران من ارض عشرية لتغلي * وعند محمد رجه الله
 عشر واحد ان كان اشتراها من مسلم * ولو اشتراها من ذمي
 اخذ منه العشران وكذا لو اشتراها من مسلم او اسلم هو خلافا
 لابي يوسف وقيل محمد معه * وعلى المرأة والصبي منهم ما على
 الرجل * ولو شري ذمي عشرية من مسلم فعليه الخراج وعند
 محمد تبقي على حالها وان اخذها من مسلم بشفعة اوردت على

(عشر في قربة) وكان مأخوذا من ارض العشر فولا واحدا
 وفي المأخوذ من الجبل روايتان عنه وانما قدر
 بذلك لان بني بشاره كانوا يؤذون الى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كذلك وفي رواية عنه
 خمسة امانان اه نبي
 (ويؤخذ عشران الخ) لاجماع الصحابة على ذلك
 حتى ابو ابيول الجزية فرضوا بضعف ما يؤخذ
 من المسلمين وقال عمر هذه جزية شهرها ما سبتم
 (بشفعة اوردت على البائع) ليعول الصيغة
 للشفيع في الاول وفساد البيع في
 الثانية فلا يتقطع حق المسلم
 لكونه مستحقا اذا ادان

كانت لان العشر
 (بشفعة اوردت على البائع) ليعول الصيغة
 للشفيع في الاول وفساد البيع في
 الثانية فلا يتقطع حق المسلم
 لكونه مستحقا اذا ادان

(ولا يجتمع عشر وخارج) لقوله عليه السلام
 لا يجتمع على مسلم عشر وخارج في ارض وقد
 اجتمع الصحابة على ذلك وقال الشافعي يجمع
 فيهما اهـ بنى
 (ولو غنيا) لان فيه شبهة الصدقة لا يذبح عمل للدافع
 من وجبه حيث جسد نفسه لعمل المسلمين
 فيستحق كفايته في ما لهم كالفاني والمفتي
 والمختص وبعمل الفقير آمن وجبه لان يده
 لا يملك يده بعد الوجوب فاستوجب اجرا عليهم
 (المكاتب يعان) ولو كان مولاه غنيا وهو
 وهو المدين لا يملك نصابا ويعلمه وهو على الناس
 لا يمكن من اخذ منهم لاسر ما كالا فلاس
 (لامعه) وهو المدين لا يملك نصابا ويعلمه وهو على الناس
 الذي هو في ارباب من السبل اوفى البلاد
 قدر حاجته لا اكثر منها والاولى ان يستقرض
 ان امكنه ولا يملكه التصديق بما فضل عند
 قدره على ماله كالفقير اذا استغنى والمكاتب
 اذا عجز اهـ بنى

البائع لفساد البيع عاد العشر * وفي دار جعلت بستانا خراج
 ان كانت لذى او لمسلم سقاها بمائه وان سقاها بماء العشر فعشر
 ولا شيء في الدار ولو لذى * وماء السماء والبر والعين عشرى
 وماء انما حفرها العجم خراجى وكذا سيحون وجيحون ودجلة
 والفرات عند ابي يوسف خلافا لمحمد وليس في عين قيرأ ونقط
 او ملح في ارض عشرى وان كانت في ارض خراج ففي حريمها
 الصالح للزراعة الخراج لا فيها * ولا يجتمع عشر وخراج
 في ارض واحدة

(باب المصروف) *

هو الفقير وهو من له ادنى شيء دون النصاب والمساكين من لا شيء
 له وقيل بالعكس والعامل يعطى بقدر عمله ولو غنيا والمكاتب
 يعان في فك رقبته ومديون لا يملك نصابا فضلا عن دينه
 ومنقطع الغزاة عند ابي يوسف والحج عند محمد ان كان فقيرا
 ومن له مال في وطنه لامعه * ويجوز دفعها الى كلهم والى
 بعضهم ولا تدفع لبناء مسجد او لتكفين ميت او قضاء دينه
 او ثمن قن يعتق ولا الى ذمى وصح غيرها ولا الى غنى يملك نصابا
 من اى مال كان او عبده او طفله بخلاف ولده الكبير وامرأته

(الى كلهم) اى الاصناف المذكورين ويجوز
 الدفع الى واحد من صنف لا فائدة الا ان
 الاختصاص الكلى اعم من كون كل صدقة
 لكل فرد وكل صدقة لطائفة ولو اريد منها مع
 اقتضاء الجميع المتقابل بالجمع اهـ بنى
 (او قضاء دينه) اى الميت الفقير باسره او فقير
 امرأته لا يذبح من التملك وهو لا يقع عند
 الامس بل عند اداء الامور اهـ بنى
 (بخلاف ولده الكبير) اى الفقير وان كانت نفقته
 عليه بان كان زنا او اعمى لانه لا يعمل غنيا
 بيساره اهـ بنى

(ولو كان عاملا عليا) وان لم يجز صرف
 الصدقات اليهم لقوله عليه السلام انما الصدقات
 حرام على محمد وآله اعلم ان حارثا وعباسا عمال
 للنسبى على بن ابي طالب وكاهنهم
 ابن عبد مناف وخصهم بالذكر لان بعض بنى
 اهـ بنى
 (او زوجته الخ) لان المنافع بينهم متصلة
 والشروط قطع المصلحة عن الملك ولو غاب عن
 امرأته وهى بكر او ثيب فتزوجت بزواج آخر
 وولدت كل سنة منه ولدا قال ابو حنيفة الاولاد
 (الى بلاد آخر) لمافيه من اضاغة حق فقراء
 البلد وهو المعتد بخلاف صدقة الفطر حيث
 يعتبر عند محمد مكان المزدكى وهو الاصح خلافا
 لابي يوسف اذ قد
 لا يوجب من اهل بلده لدفع زيادة الحاجة
 وكذا لا يكثر نقلها الا ورع من اهل بلده وانفع
 للمساكين بتعليم الشرائع اهـ بنى

ان كانا فقيرين ولا الى هاشمى من آل على او عباس او جعفر او
 عقيل او حارث بن عبد المطلب ولو كان عاملا عليه اقبل بخلاف
 التطوع ومواليهم مثلهم ولا يدفع المزدكى زكاته الى اصله
 وان علا او فرعه وان سفل او زوجته وكذا لا تدفع الى زوجها
 خلافا لهما ولا الى عبده او مكاتبه او مدبره وام ولده وكذا عبده
 المعتق بعضه وكذا عبده فيه شرك اعتق شريكه بعضه خلافا
 لهما * ولو دفع الى من ظنه مصرفا فبان انه غنى او هاشمى
 او كافر او ابوه او ابنته اجزأه خلافا لابي يوسف ولو بان انه عبده
 او مكاتبه لا يجزئ * ونذير دفع ما يغنى عن السؤال يومه وكره
 دفع نصاب او اكثر الى فقير غير مدين ونقلها الى بلد آخر الا الى
 قريبه او احوج من اهل بلده ولا يسأل من له قوت يومه
 * (باب صدقة الفطر) *

هى واجبة على الحر المسلم المالك لنصاب فاضل عن حوائجه
 الاصلية وان لم يكن ناميا وبه تحرم الصدقة وتجب الاضحية
 عن نفسه وولده الصغير الفقير وعبده للخدمة ولو كافر او كذا
 مدبره وام ولده لا عن زوجته وولده الكبير وطفله الغنى بل من
 مال الطفل والمجنون كالطفل ولا عن مكاتبه ولا عن عبده

(ولا يسأل من له قوت يومه) اى لا يجزئ
 السؤال لقوله عليه السلام من سأل وعنده
 ما يغنيه فانه يستكر من نار جهنم اهـ بنى
 (صدقة الفطر) هى عبادة فيها معنى المؤنة فلو
 شرط لها النية وتجب بسبب المؤنة لا بسبب طاعتها
 كمال الاهلية من انكر صدقة الفطر لا يكثر لانها
 فى الملاصة من انما كانت بخير او احداه بنى
 ليست بغير من لا يملك بيت بخير او احداه بنى
 (فاضل عن حوائجه) اى ان يكون غنيا اذا صدقة
 (او كذا مدبره وام ولده) اى ان يكون غنيا اذا صدقة
 (عليهما وانما اختلفت ما بينهما اهـ بنى
 (لا عن زوجته) انقصوا الولاية والمؤنة فى غير
 حقوق الزوجية والمرضى اهـ بنى

(الابعد عوده) زيادة الى النبي بالكسر والقصر
 لقوله عليه السلام لا شيء في الصدقة اي لا تؤخذ
 في السنة من اهل
 (ما يخصه) في الاثنين يجب على كل واحد من
 ما يكون صدقة فطرة واحدة وهذا الخلاف
 هو الصحيح وعند
 الشريفة عند عدها واولادها عند دخول
 منى على صحة فطرته بعد دخول
 (وضع تقديمها للافراق) يجوز تقديمها بعد دخول
 خلف بن ايوب يجوز تقديمها بعد دخول
 رمضان لافله لانها صدقة الفطر ولا فطر قبل
 في الشروع في الصوم وقيل يجوز تقديمها
 اه بنى
 (افضل) لبعده عن الخلاف وفيه تعجيل دفع
 الحاجة والذيق افضل من البر اه بنى
 (كتاب الصوم) اخره عن الزكاة مع وجوبه على
 جميع المكنتين وذلك قد تمه محمد عليهما نعا
 لقوله ان وليدته عليه السلام في الاسلام على
 خمس اه بنى

للتجارة ولا عن عبد آبق الا بعد عوده ولا عن عبد او عبيدين
 بين اثنين وعندهما يجب على كل فطرة ما يخصه من الرأس
 دون الاشقا من ولو بيع بخيار فعلى من يقر الملك له * ويجب
 بطول فطر يوم الفطر من مات قبله او اسلم بعده او ولد بعده
 لا يجب فطرته وصح تقديمها بلا فرق بين مدة ومدة ونذب
 اخر اجها قبل صلاة العيد ولا تسقط بالتأخير وهي نصف صاع
 من بر او دقيقه او سويقه او صاع من تمر او شعير والزبيب كالبر
 وعندهما كالشعير وهو رواية الحسن عن الامام * والصاع
 ما يسع ثمانية ارطال بالعراق من نحو عدس او حنظل
 ابى يوسف خمسة ارطال وثلاث رطل ولو دفع منوى بر صاع
 خلا فالمحمد ودفع البر في مكان تشتري به الاشياء فيه افضل
 وعند ابى يوسف الدراهم افضل
 * (كتاب الصوم) *
 هو ترك الاكل والشرب والوطئ من الفجر الى الغروب مع
 نية من اهله وهو مسلم عاقل طاهر من حيض ونفاس * وصوم
 رمضان فريضة على كل مسلم مكلف اداء وقضاء * وصوم
 المنذور والكفارة واجب وغير ذلك نقل * وصوم العيدين وايام

(مع نية) تنقض طرده باسك الحائض
 والنفساء فانه يصدق عليه ولا يصدق المحدود
 وعكسه بالكل التامى فانه يصدق المحدود وهو
 الصوم الشرعي ولا يصدق المحدود وهو فساد
 الصوم من رجوع في النهاية اسك الحائض
 العجس من رجوع في اكل التامى منفسدا
 والنفساء نفسا العكس اه بنى
 (صوم المنذور) قد اضطرب كلام المؤلفين
 في صوم المنذور والكفارة لان كلاهما واجب على كلاهما
 ما في الهداية والوقاية وتبعهما الماص وكلاهما
 فرض على ما في الجمع والبدائع والاشكاف
 فرض على ما في التذوق والاشكاف
 فرض على ما في التذوق والاشكاف

(بل عما نواه) لان تعيين النذر لم يعتبر فيما يرجع
 الى حق صاحب الشرع اه بنى
 (وعندهما عن الشرع) لان الرخصة للمشفقة
 رعاية بذنه فاولى ان يجوز لرعاية ذنبه وهو ان
 يقضى ما كان لازما عليه اه بنى
 (الابنية الخ) لتعني التعيين وقد مر ان الواجب
 قرانها بطولع الفجر وانما صح التقديم للعيس
 فالخصر في الليل اه بنى
 (برؤية هلاله) هذه في مطلق بوقته في حق الرائي
 وغيره وسنأتي شر آط التنبوت وسنأتي شر آط التنبوت وسنأتي شر آط التنبوت

التشرى حرام * ويجوز اداء رمضان والنذر المعين بنية من
 الليل والى ما قبل نصف النهار لا عنده في الاصح وبمطلق النية
 وبنية النقل وصوم رمضان بنية واجب آخر للصحيح المقيم
 لا النذر المعين بل عما نواه * ولو نوى المريض او المسافر فيه
 واجبا آخر وقع عما نوى عنده وعندهما عن رمضان *
 والنفل كله يجوز بنية قبل نصف النهار * والقضاء والنذر
 المطلق والكفارات لا تصح الابنية معينة من الليل *
 ويثبت رمضان برؤية هلاله او بعد شعبان ثلاثين * ولا يصام
 يوم الشك الا تطوعا وهو احب ان وافق صوما يعتاده
 والا فيصوم الخواص ويفطر غيرهم بعد نصف النهار * وكره
 صومه عن رمضان او عن واجب آخر وكذا ان نوى ان كان
 رمضان فعنه والافعن نقل او عن واجب آخر وصح في الكل
 عن رمضان ان ثبت والا فانوى ان جزم ونقل ان رد ودان
 قال ان كان رمضان فانا صائم عنه والا فلا يصح ولو ثبتت
 رمضان فانه لا يصير صائما * واذا كان بالسما عله قبل في هلال
 رمضان خبر عدل ولو كان عبدا او اثنى او محمدا في قدف تاب
 ولا يشترط لفظ الشهادة * وفي شهادة الفطروذى الحجة شهادة

(ان جزم) في نية واجب كان او نفلا اه بنى
 (لا يصح) لانه لم يقطع عزيمته فصار كما اذا
 نوى ان يوجد غدا يفطر وان لم يجد يصوم
 اه بنى
 (ولا يشترط لفظ الشهادة) في ظاهر الرواية لانه
 خبر لا شهادة اه بنى

(او عن واجب آخر) لما روي ان الانه دونه
 في الكراهة لعدم التشبه باهل الكتاب اه بنى
 (والافغن نقل الخ) للتردد في قول والافغن
 غيره لكان اوضح اه بنى
 (والا فانوى) في نية واجب كان او نفلا اه بنى
 (ان جزم) في نية واجب كان او نفلا اه بنى
 (لا يصح) لانه لم يقطع عزيمته فصار كما اذا
 نوى ان يوجد غدا يفطر وان لم يجد يصوم
 اه بنى

زوجة في قنواي السهر
 لان اجتماع لا يتصور الا بالاجتماع
 والاختيار والاصح ان لا يتصور الا بالاجتماع
 (او اكل او شرب عمدا) ولو رأى هلال شوال
 في آخر يوم من شهر رمضان في النهار قبل الزوال
 اربعه وطن ان مدة الصوم قد انتهت فافطر
 عن أبي حنيفة الكفاية * خلاصة *
 فلما خلت ليلة وقفة سير القدام ان يكون الى الشرق
 والخلف الى الغرب لان سير الشمس يرى الهلال في
 فلقه اذا جاوز الشمس يرى الهلال في
 جهة الشرق اهـ فهستاني

(على من جامع) ادما حيا انزل او لم ينزل وروى
 الحسن عن ابى خنيفة عدم وجوب الكفارة
 بالجماع في الدبر اعتبارا بالحد والحد في الجماع
 لقضاء الشهوة على الكمال وان اكرهت المرأة
 زوجها على الجماع فجامعها ^{بكره} والكفارة
 في قناوى السمير فسدى الا بالبلدة والاتشار وذلك
 لان اجماع لا يتصور الا بالبلدة ولا يتوجب لانه مكره
 دليل الاختيار والاصح انها لا تجب لانه مكره
 والاتشار مما لا يملكه وعليه الفتوى اهـ ق
 (او اكل او شرب عمدا) ولو رأى هلاله
 في آخر يوم من شهر رمضان ف
 اذبعه ووطن
 عمدا

يجب القضاء والكفارة كـ كفارة الظهار على من جامع
اوجومع في رمضان عمدا في احد السبيلين او اكل او شرب
عمدا غذاء او دواء وكذا الواحتم واغتتاب قطن انه فطره فأكل
عمدا * ولا كفارة بافساد صوم غير رمضان * ويجب القضاء فقط
لو اضر خطأ او مكرها او احتمن او استمتع او أضر في اذنه
او دوى جائفة او آتة فوصل الدواء الى جوفه او دماغه او ابتلع
حصاة او حديدة او استقاء الى فمه او تسكر بظنه ليل او الفجر

طالع او افطر بطن الغروب ولم تغرب او اكل ناسيا قطن انه افطر
فأكل عمدا او صب في حلقه نائما او جوعت نائمة او مجتونة
او لم ينو في رمضان صوما ولا فطر او كذا الواصح غيرنا وللصوم
فأكل وعندهما يجب الكفارة ايضا * ولو اكل او شرب
او جامع ناسيا لا يفطر وكذا الونام فاحتمل او انزل بنظر او ادهن
او اكل حل او قبل او اغتاب او احتجم او غلبه القيء او ثقب قليلا
او اصبح جنبيا او صب في اذنه ماء وكذا الوصب في احليله دهن
او غيره خلا فالابي يوسف وان دخل حلقه غبار او دخان
او ذباب لا يفطر * ولو مطر او تلج افطر في الاصح * ولو وطئ
ميتة او بهيمة او في غير السبيلين او قبل او لمس ان انزل افطر
والافلا * وان ابتلع ما بين اسنانه فان كان قدر الحصة قضى
وان كان دونها لا يقضى الا اذا اخرجته ثم اكله ولو اكل سمسمه
من الخارج ان ابتلعها افطروا ناضغها فلا * والقيء الى الفم
ان اعاد او اعيد يفسد عند ابي يوسف رحمه الله وان كان قليلا
لا يفسد وعند محمد رحمه الله يفسد باعادة القليل لا بعود الكثير
وكرمه ذوق شيء ومضغه بلا عذر ومضغ العلك والقبلة
ان لم يأمن على نفسه لان أمن ولا الكحل ودهن الشارب

(أوفى غفر السيلين) كالقنذول الإبطو السرة وكذا
 الاستماع بالكف كاتقدم اهـ ق
 (ان ازل افطر) وقضى ولا كفارة لنقصان
 الجناية لعدم التحل المشتمى في المصة والبيعة
 ولعدم صورة الجماع في الباقي اهـ ق
 (وان كان دونها لا يقضى) لعدم الفطر الا اذا
 أخرجه من فيه ثم اكله ولا كفارة لان النفس
 تغافه ولولا كل سمعة او حبة حنطة
 للخلاصة اهـ ق
 (ما فيه من تعريض الصوم
 كان زوج المرأة
 أوفى

الذوق لان الاطرافه بعذر مباح اعتقادوا وكذا
 التجنيس هذا في الفرض واما النطوق فلا يكبر
 اذ هو في الامه سيء الخلق لا يكبره ذوقها وفي
 على ما في الخلاصه اه ق
 (وكره ذوق شيء الخ) لما فيه من تعريض الصوم
 على ما في الخلاصه اه ق
 تعاقبه ولوا
 الذوق اه ق
 كبر لا يغني وقوله لا بعذر يرجع الى
 بغير العذر وفي رواية عن ابي حنيفة لا بأس للصائم
 بفوق العسل والطعام لمعرفه وجهه وردته
 الذوق اه ق

(فصل) هو في بيان وجوه الاعتذار بالجملة لا بظن
 بالضم على الصحيح اهـ في قوله عليه السلام تسحروا
 اسم الفعل والضم اسما ماضيا في السحر وبالضم
 السحور بالفتح اسم ماض في السحر وبالضم
 (والمستحب السحور) قال صاحب المطالع

والسواك ولوعشيا ومضغ طعام لا بد منه لطفل ولا الحامة
 ويكره عند الامام الاستنشاق للتبريد وكذا الاغتسال
 والتلفف بثوب ولا يكره ذلك عند ابي يوسف رحمه الله
 وقيل تكره المضغ لغير عذر والمباشرة والمعانقة والمصافحة
 في رواية * ويستحب السحور وتأخيرته وتجيل الفطر
 فصل
 يباح الفطر لمرض خاف زيادة مرضه بالصوم وللمسافر وضومه
 احب ان لم يضطره ولا قضاء ان مانا على حالهما * ويجب
 بقدر ما فاتهما ان صح او اقام بقدره والا فبقدر الصحة والاقامة
 فيطعم عنه ولله لكل يوم ويلزم من الثلث ان اوصى والا فلا
 لزوم وان تبرع به صح * والصلاة كالصوم وفدية كل صلاة
 كصوم يوم وهو الصحيح ولا يصوم عنه ولله ولا يصلي * وقضاء
 رمضان ان شاء فزقه وان شاء تابعه فان آخره حتى جاء آخر
 قدم الاداء ثم قضى ولا فدية عليه * والشيخ القاني اذا عجز عن
 الصوم يفطر ويطعم لكل يوم كالفطرة وان قدر بعد ذلك لزمه
 القضاء * وحامل او مريض خافت على نفسها او ولدها تفطر
 وتقضى بلا فدية ولا كفارة * ويلزم صوم نقل شرع فيه

(لكل يوم) اي من الايام التي افطر فيها كالفطرة
 نصف صاع من بر او صاع من غيره اهـ في
 (يفطر ويطعم) لقوله تعالى وعلى الذين
 لا يطيقونه فدية نزلت فيه باجماع الصحابة اي
 لا يطيقونه بخلاف لا كفارة في قوله تعالى بين الله
 لكم ان تفلوا اي تتركوا الفطر او القضاء
 (او مريض) ان تعنت على الاستنجار او لعدم
 اخذ الولد يد غيره اهـ في
 (بلا فدية) اختصاصها عندنا بالشيخ على خلاف القياس
 باختلاف الحكماء في الاصل وجوب الفدية عوضا عن الصوم
 في الاصل ولا سقوط في الحامل اهـ في

(فلا كفارة فيما) اي في المسائل المذكورة
 للشبهة في اوله واخره كالحديث يسقط بشبهة العقد
 اهـ في
 (فرض ماضى) وصام ما اتى لان السبب قد
 وجد وهو الشهر والاهلية بالذمة وفي الوجوب
 فائدة وهي صيرورته مطلوبا على وجه لا يخرج
 في ادائه بخلاف المستوعب لانه يخرج في ادائه

الا في الايام المنية ولا يباح له الفطر بلا عذر في رواية ويباح له
 بعذر الضيافة ويلزم القضاء ان افطر * ولو نوى المسافر الفطر
 ثم اقام ونوى الصوم في وقتها صح ويلزم ذلك في رمضان كما يلزم
 مقما سافر في يوم منه لكن لو افطر فلا كفارة فيه ما * ومن اغنى
 عليه اياما قضاها الا يوما حدث فيه او في ليلته * ولو جن كل
 رمضان لا يقضى وان افاق ساعة منه قضى ماضى سواء بلغ
 مجنونا او عرض له بعده في ظاهر الرواية ولو بلغ صبي او اسلم
 كافرا او اقام مسافرا وظهرت حائض في يوم من رمضان لزمه
 امساك بقية يومه ولا يلزم الاولين قضاؤه بخلاف الاخيرين
 (فصل)
 نذر صوم يوم العيد وايام التشريق صح وافطر وقضى وكذا
 لو نذر صوم السنة يفطر هذه الايام ويقضيها ولا عهددة
 لو صامها * ثم ان نوى النذر فقط او نواه ونوى ان لا يكون يمينا
 او لم ينو شيئا كان نذرا فقط وان نوى اليمين وان لا يكون نذرا
 كان يمينا فحب فحب بالفطر كفارة اليمين لا القضاء
 وان نواهما او اليمين فقط كان نذرا او يمينا فحب القضاء
 والكفارة ان افطر وعند ابي يوسف نذر في الاول يمين في الثاني

(ولا يلزم الاولين) اي الصبي والكافر قضاؤه
 اي اليوم الذي حصلت الاهلية في اول اليوم وهو
 ثم لا يلزم الاولين اهـ في
 (السبب في الصوم) اهـ في
 (وافطر) تفخضا عن المعصية اهـ في
 (وقضى) لانه ادى كما التزم ولو نذر صوم سنة
 (لو صامها) لانه ادى كما التزم ولو نذر صوم سنة
 وشروط التتابع يفطر الايام الخمسة ويقضيها
 موصولا بغير انقطاع في كل يوم من الايام الخمسة ويقضيها
 لو افطر يوما بغير انقطاع في كل يوم من الايام الخمسة ويقضيها
 يقضى خمسة ولاثنين يوما ولا يجزئ به صيام
 (وان نواهما) اي النذر واليمين اهـ في
 (يجب القضاء والكفارة) لانه ثبت ترك الصيام اهـ في
 (في الاول) وهو ما اذا نواه من جميع الصيام اهـ في
 النظام ونحوها من جميع الحقيقة والجمار
 في الكلام يجب القضاء لا الكفارة في الثانية
 بالعكس اهـ في
 (يمين في الثاني) وهو ما اذا نوى اليمين لا اعتبار
 الموجب وفيه ترك اعتبار الصيغة اهـ في

يوسف عند عامة المنابع (أولا بكرة اتباع الفطر الخ) خلافا للأمام أبي
 الفطر فلا يلزم التشبه بأهل الكتاب مع كثرة
 الأحاديث الواردة في هذا الباب اهـ في
 (هو سنة مؤكدة) في العشر على ذلك وورود
 لموافقة عليه الاوسط فلما فرغ من ليلة جبريل
 اعتكف العشر فطلب الامام ان يذهب الاكثر الى
 فقال ان الذي فطر الاخير من رمضان فقبل ليلة
 فاعتكف العشر الاخير من اهـ في
 انها في العشر الاخير من رمضان فقبل ليلة
 سبعة وعشرين اهـ في
 (والصوم شرط) لقوله
 لا اعتكاف الا بال
 يوم اذ

في الله عليه وسلم
 صوم فلا يكون أقل من
 ما يرى عن علي بن أبي طالب على العتق
 دليل أن يوجب على نفسه اعتكاف في النفل
 تطوعاً مذكراً في الاعتكاف ذلك اليوم لا يصح لأنه
 لا واجب الاعتكاف واجب الصوم من أول التبر
 وصومه اعتكافاً واجب الصوم من أول التبر
 (واكله وشربه وفوم فيه) أي في المسجد لأنه
 عليه السلام لم يكن له مأوى إلا في المسجد لأنه
 في قضاء هذه الحاجة فيه فلا ضرورة
 إلى الخروج كذا في الهداية اهـ في

ولا يكره اتباع الفطر بصوم ستة من شوال وتفريقها بعد
من الكراهة والتشبه بالنصارى

هو سنة مؤكدة ويجب بالنذر * وهو البث في مسجد جماعة
مع النية واقله يوم عند الامام رحمه الله واكثره عند ابي يوسف
رحمه الله وساعة عند محمد رحمه الله * والصوم شرط في
الاعتكاف الواجب وكذا في النفل في رواية * والمرأة تعتكف
في مسجد بيتها * ولا يخرج المعتكف الحاجة الانسان
او الجمعة في وقت يدركها مع سنتها ولا يلبث في الجامع اكثر
من ذلك فان لبث فلا فساد فان خرج ساعة بلا عذر فسدت
وعندهما لا يفسد ما لم يكن اكثر اليوم واكاه وشربه ونومه
فيه * ويجوز له ان يبيع ويتاع فيه بلا حصار السلعة ولا يجوز
لغيره * ويحرم عليه الوطئ ودواعيه * ويفسد بوطئه ولو ناسيا
او في الليل وباللمس والقبله والوطئ في غير فرج ايضا ان ازل
والا فلا * ويكره له الصمت والكلام الا بخير * ومن نذر
اعتكاف ايام لزمته بلياها وان نذر يومين لزمه بليتيهما
خلاف لابي يوسف في اللذة الاولى منهما وان نوى النهر خاصة

(الاعلم محمد) فلا يلزم الاتمام لان قوله ساعة
عنده اه في (خلافا لمحمد) فانه على التران
عن ابي حنيفة لا في بقية

صحت ويلزم التتابع وان لم يلزمه ويلزم بالشروع الا عند محمد
رحمه الله

اهن على المنور وحكي صاحب
الوزن من الـ

(الاعند محمد) اهـ في فلا يلزم الاتمام لان اقله ساعة
(بخلاف محمد) فانه على التراخي عنده وهي رواية
عن ابي حنيفة لان وقته العمر نظرا الى الحال
وتأخيرها الى آخر العمر كما يجوز تأخيرها الى آخر
السنة فالمت في الصلاة اهـ في
بخلاف وقت الطريق (وهو شرط الوجوب في رواية
الصحاح) اهـ في
نكاحها بسبب

(فرضی) ای فرضی احدی علی الجہان اتی
 بافعاله اه ق
 (صح) فان احرامه لازم لكونه بالغاً عاقل
 ولا يمكنه الخروج عنه بالشروع في غيره وانما
 طريق تخروجه اداء الافعال اه ق
 (وهو شرط) بإجماع الأمة ولأن كل عبادة لها
 تحليل فلهما احرام كالصلاة اه ق
 (بمزدلفة) سميت بالان أدائها
 فيها وقيل لأن الهدي
 ونس

الجمع بين المغرب والعشاء
شهر الحرم وهو يفتح القاف
المطالع كسرهما

كما طلبه ابن
 اهـ ق وهو الجماع وقيل
 (الرفق) وقيل الفخس من الكلام اهـ ق
 (والفسوق) والخروج عن طاعة الله تعالى
 (والجدال) وهو الخصام مع الرقيق والمكاري
 (وقيل التهمل) لان فيه ازالة الشعب بخلاف
 قتل البغوث على ما سيجي اهـ ق

وإذا أراد الأحرام نذب أن يقلم أظفاره ويقص شاربه ويحلق
 عاتته ثم يتوضأ أو يغتسل وهو أفضل ويلبس أزاراً ورداء
 جديدين أبيضين وهو أفضل ولو كانا غسيلين أو لبس ثوباً
 واحداً يستر عورته جاز ويتطيب ويصلي ركعتين فإن كان
 مفرداً بالحج يقول عقيبهما (اللهم اني أريد الحج فيسره لي
 وتقبله مني) وإن نوى بقلبه اجزأ ثم يلي فيقول (لبيك اللهم
 لبيك لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك
 لا شريك لك) ولا ينقص منها ويجوز الزيادة فإذا ألبى نأوا فقد
 أحرم فليترك الرفث والفسوق والجذال وقتل صيد البر
 والأشارة إليه والدلالة عليه وقتل القمل والتطيب وقلم الظفر

(ويطوف) أي طواف التذوم ويسمى أيضاً
 طواف النخبة وطواف الالتقاء وهو سنة
 للرافقي لقلوبه كما يجي في المتن ولا يسلم للمسلم
 كنجية المسجلم ولا يسلم للجاهل فيه والطوراف
 للرافقي أفضل من صلاة النافلة لقولنا يخرجنا
 (أخذنا عن يمينه) حالة استقباله الجوارح
 (جعلته تحت إبطه) لما روى أبو داود
 في حديث حسن عن ابن عباس
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

[illegible]

يقولون غمام الشوط بالمرور (ويحتم بالمرور) اي يحتم الشوط السابع بها
 الطواف حيث يحتم بما استنداء به وهو الحجر
 الطواف بين السعي والطواف اهل
 والقرن بين السعي والطواف اهل
 بالمرور فيكون الرجوع اهل
 لا يتم بمكة محرما اذ هو محرم بالحج فلا يتخلل
 لا يجب الا مرة واحدة ولا ما اراد اي بلا سعي لانه
 وكذا الرمل لم يشرع الامرة والتقل به غير مشروع
 بعده سعي ولذا لا رمل في طواف القدوم
 ان اخر السعي الى طواف الزيارة لما ذكرنا اهل
 (وكذا الخطب) اي خطبة واحدة بعد صلاة
 ويحوز زلز صرفه سعي به لما عني فيه من
 الدماء اي يراق اهل

(يوم التروية) وهو اليوم الثامن من ذي الحجة
 سعي بالتروية الخليل فيبارى فلما تكررت عرف
 انهم من الله تعالى فسعى التاسع يوم عرفه
 (ثم توجه الى عرفات) هكذا فعل عليه السلام
 ولو توجه الى عرفات قبل ذلك او بات بمكة وتوجه
 في اليوم التاسع جاز اهل

على هيئة وبستلم الحجر كلما مر به ويحتم طوافه بالاستلام *
 واستلام الركن اليماني كلما مر به حسن ثم يصلي ركعتين عند
 المقام او حيث ينس من المسجد وهما واجبتان بعد كل اسبوع
 وهذا طواف القدوم وهو سنة لغير المقيم بمكة * ثم يعود
 ويستلم الحجر ويخرج الى الصفا فيصعد عليه ويستقبل
 البيت ويكبر ويهلل ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم رافعا
 يديه للدعاء ويندعو بما شاء ثم يخط نحو المروة ويمشي على مهل
 فاذا بلغ نحو بطن الوادي بين الميلين الاخضرين يسعي سعيا
 حتى يجاوزهما ويفعل على المروة كفعله على الصفا وهذا
 شوط فيسعي بينهما سبعة اشواط يبدأ بالصفا ويحتم
 بالمرور ثم يقيم بمكة محرما يطوف بالبيت نقلا ما اراد *
 فاذا كان اليوم السابع من ذي الحجة يخطب الامام خطبة يعلم
 الناس فيها المناسك وكذا يخطب في التاسع بعرفات
 وفي الحادي عشر مني فاذا صلى الفجر يوم التروية خرج
 الى منى فيقسم بها الى صلاة فجر يوم عرفة * ثم توجه الى
 عرفات فاذا زالت الشمس خطب الامام خطبتين كالجمعة وعلم
 فيها المناسك وصلى بعد الخطبة بالناس الظهر والعصر معا

واجب بان يثبت الجمع على
 خلاف التيامن فيراعى كل ما ورد فيه مما ورد
 الزوال قبل الجحج في الصلاة ولو احرم بعد
 لا بد من الاحرام قبل الزوال
 (خلافه لا بد من الاحرام قبل الزوال)
 في وقتها المعهود ولهما قوله صلى الله عليه وسلم
 لاسامة الصلاة امامك فان الصلاة نفسها لا توجد الا بفعل
 امامك لان الصلاة امامك فان الصلاة نفسها لا توجد الا بفعل
 المصلي وعند فعلها لا تكون امامه اهل
 اصل الغلس الثاني من غير
 (صلى بغلس) المراد منه طلوع الفجر الثاني من غير
 ولكن المراد منه طلوع الفجر الثاني من غير
 تاخير قبل ان ينزل الظلام وتشر الضياء اهل
 (كافي عرفة) من التكبير والتهلل والتلبية
 والصلاة عليه عليه السلام والدعاء بما جازيه
 اهل

بأذان واقامتين وشرط الجمع صلاح ما مع الامام خلافا لهما
 وكونه محرما فيه ما ثم يقف راكبا مع الامام بوضوء او غسل
 وهو السنة قريب جبل الرحمة وعرفات كلها موقف الا بطن
 عرفة ويستقبل القبلة رافعا يديه باسطة حامدا مكبرا مهللا
 ملييا مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم داعيا بما جازيه يجهد
 ويقف الناس وراء الامام بقر به مستقبلين سامعين لقوله
 ثم يفيضون معه بعد الغروب الى مزدلفة وينزل بقرب جبل
 قزح ويصلي المغرب والعشاء بأذان واقامة * ومن صلى
 المغرب في الطريق او بعرفات فعليه اعادتها ما لم يطلع الفجر
 خلافا لابي يوسف رحمه الله ويبيت بمزدلفة فاذا طلع الفجر
 صلى بغلس ووقف بالمسعر الحرام وصنع كما في عرفة *
 ومزدلفة كلها موقف الا وادي محسر فاذا اسفر تفرق قبل
 طلوع الشمس الى منى فيبدأ فيها برمي جرة العقبة من بطن
 الوادي بسبع حصيات كصى الخذف يكبر مع كل حصاة
 ويقطع التلبية باواها ولا يقف عندها ثم يذبح ان احب ثم يحلق
 وهو افضل اوية صر وقد حل له غير النساء ثم يذهب من يومه
 او الغد او بعده الى مكة فيطوف للزيارة بلا رمل ولا يسعي

واجب بان يثبت الجمع على
 خلاف التيامن فيراعى كل ما ورد فيه مما ورد
 الزوال قبل الجحج في الصلاة ولو احرم بعد
 لا بد من الاحرام قبل الزوال
 (خلافه لا بد من الاحرام قبل الزوال)
 في وقتها المعهود ولهما قوله صلى الله عليه وسلم
 لاسامة الصلاة امامك فان الصلاة نفسها لا توجد الا بفعل
 امامك لان الصلاة امامك فان الصلاة نفسها لا توجد الا بفعل
 المصلي وعند فعلها لا تكون امامه اهل
 اصل الغلس الثاني من غير
 (صلى بغلس) المراد منه طلوع الفجر الثاني من غير
 ولكن المراد منه طلوع الفجر الثاني من غير
 تاخير قبل ان ينزل الظلام وتشر الضياء اهل
 (كافي عرفة) من التكبير والتهلل والتلبية
 والصلاة عليه عليه السلام والدعاء بما جازيه
 اهل

(كفى الخذف) هو بالخاء المعجمة الرمي
 بـ رؤوس الاصابع وكيفيته ان يضع الحصى
 على ظهر يده اليمنى ويستعين بيسارته
 (يكبر مع كل حصاة) وهو سبع اجزاء ويجوز الرمي
 بكل ما كان من جنس الارض اهل
 (ان احب) لانه مفرد فلا يجب عليه اهل

الى ما بعد وبديل على ذلك ان من لم يحسن
 طاق بالبيت لا يحل له شي حتى يحاق اهق
 (ويشق عندها) حامدا مهلا لا مكبرا والمسر
 في الزقوف والنعبة ان يقع الدعاء في وسط العبادة ولهذا
 لا يتقف في اليوم الاول اهق
 (كذلك) اي مثل الاول في التخميد والتهيل
 والتكبير ويستقبل القبلة زافعا يديه للدعاء اهق
 (ويبيت لبالي الرى) اي ويقيم على الارى لان عمر
 كان يواظب عليه وفيه شغل قلبه والتفكير يسكون
 النباه هو الرجوع اهق

(وكره تقديم قوله) بفتح التاء المثلثة والفتحة وهو
 مأثقل من المتاع والخروج اذ في
 (فاذا اراد النظم عن غم) اي الرحيل عن مكة
 طواف الوداع وطواف
 صدر عنه وقد
 فليكن

٧٢
ان كان قد تمهما والارمل فيه وسعى بعده وقد حل له النساء *
واول وقته بعد طلوع فجر يوم النحر وهو فيه افضل وكره تأخير
عن ايام النحر ثم يعود الى منى فيرى الجمار الثلاث في اليوم الثاني
بعد الزوال يذأ بالتي تلى المسجد فيرميها بسبع حصيات يكبر مع
كل حصاة ويقف عندها ويدعو ثم بالتي تليها كذلك ثم بحجرة
العقبة كذلك الا انه لا يقف عندها ثم يفعل في اليوم الثالث
كذلك ثم ان شاء نفر الى مكة وله ذلك قبل طلوع الفجر في اليوم
الرابع لا بعده حتى يرمى وان شاء اقام فرمى كما تقدم وهو واجب
وان رمى فيه قبل الزوال جاز خلافا لهما * وجاز الرمي زابكا
وغير راكب افضل في غير حجرة العقبة ويبيت ليل الى الرمي بمنى *
وكره تقديم نقله الى مكة قبل نومه فاذا نفر الى مكة نزل بالمحصب
ولو ساعة فاذا اراد الظعن عنها طاف للصدر سبعة اشواط
بلا رمل ولا سعى وهو واجب الاعلى المقيم بمكة ثم يستقي
من زمزم ويشرب ثم يأتي الباب ويقبل العقبة ويضع صدره
وبطنه وخده الايمن على الملتزم بين الباب والحجر الاسود
ويتشبث بالاستار ساعة ويدعو مجتهدا ويكبر ويرجع القهقري
حتى يخرج من المسجد

في إصحاب السنن
 وقال جميع الاسناد على شرط
 له الحديث اهـ ق لانه عليه السلام اباح
 (ولبس الخيط) للنساء المحرمات فيه بارواه
 السر اويل والتميص لانه في لبس غير الخيط
 ابود اود عن ابن عمر ولان في لبس غير الخيط
 كفتا العورتها اهـ ق اى ترك طواف الصدر
 (ولا شئ عليه التركه) للنساء الخفيض في ترك
 لانه عليه السلام رخص للنساء الخفيض في ترك
 طواف الصدر ولم يأمرهن باقامة شئ مما كان
 كذلك اهـ ق

٧٣

(فصل)

ان لم يدخل الحرم بمكة وتوجه الى عرفة ووقف بها سقط عنه طواف القدوم ولا شيء عليه لتركه * ومن وقف او اجتاز بعرفة ساعة ما بين زوال الشمس من يوم عرفة وطلوع الفجر من يوم النحر فقد ادرك الحج ولو نائماً او مغنى عليه او لم يعلم انها عرفة ومن فاته ذلك فقد فاته الحج فيطوف ويسعى ويتحمل ويقضى من قابل ولادم عليه ولو امر رفيقه ان يحرم عنه عند اغنامه ففعل صح وكذا ان فعل بلا امر خلا فالهما * والمرأة في جميع ذلك كالرجل الا انها تستشف وجهها لارأسها ولو سدت على وجهها شيئاً وجافته جاز * ولا تجهر بالتلبية ولا ترمل ولا تسعى بين الميلى ولا تتخلق بل تقصر وتلبس الخيط ولا تقرب الحجر اذا كان عنده رجال * ولو حاضت عند الاحرام اغتسلت وابتدأت بجميع المناسك الا الطواف وان حاضت بعد طواف الزيارة سقط عنها طواف الصدر ولا شيء عليها لتركها كما يسقط عن اقام بمكة ولو بعد النحر عند ابي يوسف وعند محمد لا يسقط بالاقامة بعده * ومن قلده بدنة تطوع او نذر او جزاء صبيد او نحوه وتوجه معها يريد الحج فقد احرم وان لم يلب فان بعث

عند أبي يوسف (عند أبي يوسف) فلا يصدر من عليه بدخول وقتها كما لو حاضت بعد دخول وقت الصلاة لا تأثم بها تلك الصلاة بعد دخول وقت الصلاة (وعند محمد لا يسقط الخ) قال في الهداية تروى هذا عن أبي حنيفة ورويه البعض عن محمد لانه انه عجي وقت الصلاة قبل نية الاقامة فلا يسقط عنه نية الاقامة بعده كما لو حاضت بعد خروج وقت الصلاة فانه لا يسقط عنها تلك الصلاة كذا في الكافي اهـ

(القران) هو مصدر من قرئت بين الشئين
اذا جمع بينهما والقران الجامع بين الحج
والعمرة والتمتع من التمتع او التمتع وهو الاتساع
او التمتع اهـ ق

(واساء) يتأخر سعي العمرة وتقدم طواف
التلبية عليه ولا يلزمه ذلك شيء اهـ ق
(ثم حج كما هي) بعد الفراغ من افعال العمرة قبل
التحليل اهـ ق

(ان ياتي بالعمرة في شهر الحج) او ياتي بطوافها
فيها سواء احرم فيها او قبلها كذا قاله شيخنا
والشئ اهـ ق
(ثم حج) كالمفرد من عامه الذي اعتمر فيه
من الميقات ليس ينسب للعمرة ولا للتمتع اهـ ق
(وتحلل منها) ان شاء بالحق او بالتقصير اهـ ق
(ان لم يسق الهدى) فان ساقه لا يتحلل
(ثم يحرم بالحج من الحرم) لانه صار مكيا وميقات
المكبة في الحج الحريم على ما تراه ق

بها ثم توجه فلا حتى يلحقها الا في بدنة المتعة فان جلاها
او اشعرها او قلد شاة لا يـكون محرما * والبدن من
الابل والبقر
* (باب القران والتمتع) *
القران افضل مطلقا وهو ان يهل بالعمرة والحج معاً من الميقات
ويقول بعد الصلاة اللهم اني اريد الحج والعمرة فيسرهما لي
وتقبلهما مني فاذا دخل مكة ابتدأ فطاف للعمرة وسعى
ثم طاف للحج طواف القدوم وسعى فلو طاف لهما طوافين
وسعى سبعين جازوا سواء ثم يحج كما تـ * فاذا رمى جرة العقبة يوم
النحر ذبح دم القران شاة او بدنة او سبع بدنة فان عجز عنه صام
ثلاثة ايام قبل يوم النحر والافضل كـون آخرها يوم عرفة
وسبعة اذ افرغ ولو بمكة فان لم يصم الثلاثة قبل يوم النحر تعين
الدم * وان وقف القارن بعرفة قبل طوافه للعمرة فقد رخصها
فعليه دم لرفضها ويقضيها وسقط عنه دم القران * والتمتع افضل
من الافراد وهو ان ياتي بالعمرة في شهر الحج ثم يحج من عامه
فيحرم بهما من الميقات ويطوف لهما ويسعى ويتحلل منها ان لم يسق
الهدى ويقطع التلبية باقول الطواف ثم يحرم بالحج من الحرم

(وقبله افضل) لما فيه من المسارعة الى العبادة
ويحج اي في تلك السنة لانه لا يكون متمتعاً الا
اذا حج في تلك السنة فيجعل جميع ما يفعله في
الحج كما تقدم ويرى في طواف الزاوية لانه
ويرى وسعى بعد احرامه بالحج وقبل الذهاب الى
منى لا يرمل في طواف الزاوية ولا يسعى بعده
اهـ ق

يوم التروية وقبله افضل ويحج ويذبح كالقارن فان عجز فكحكه
وجاز صوم الثلاثة قبل طوافها ولو في شوال بعد الاحرام
بها لقبله فان شاء سوق الهدى وهو افضل احرم وساقه وهو
اولى من قوده وان كان بدنة قلدها بمزادة او نعل وهو اولى من
التجليل * والاشعار جائز عندهما وهو شق سنامها من الابر
وهو الاشبه بفعله عليه السلام او من الاعم ويكره عند الامام
ثم يعتمر كما تقدم ولا يتحلل ويحرم بالحج كما تـ فاذا حلق يوم النحر
حل من احراميه * ولا تمتع ولا قران لاهل مكة ومن هو داخل
المواقيت فان عاد الممتع الى اهله بعد العمرة ولم يكن ساق
الهدى بطل تمتعه وان كان قد ساقه لا * ومن طاف للعمرة قبل
اشهر الحج اقل من اربعة واتم بعد دخولها وحج كان متمتعاً وان
كان طاف اربعة فلا ولو اعتمر كوفي في اشهر الحج وتحلل واقام
بمكة وحج تمتعه وكذا لو اقام ببصرة وقيل لا يصح عندهما
ولو افسد عمرته واقام ببصرة وقضاها وحج لا يصح تمتعه الا ان
يعود الى اهله ثم ياتي بهما وعندهما يصح وان لم يعد * وان بقي
بعد الافساد بمكة وقضى وحج من غير عود لا يصح تمتعه اتفاقاً
وما افسده الممتع من عمرته او حجه مضى فيه وسقط عنه دم

(وقبل لا يصح عندهما) اي تمتعه لان نسكيه
مقتاتين وهذا الحكم جاري كل اثنان فلو قال
ولو اعتمر الحج وكذا لو عاد لغرب بلد له كان
في التصوير تبركوا بصورة ذكرها كذا قاله
الابيض اهـ ق
(اي عند اي حنفية لان حكم السفر
الاول باق لانه لم يعد الى وطنه الذي انشأ السفر
منه فصار كمن خرج من مكة اهـ ق
(وان لم يعد) اي الى اهله لان السفر الاول بطل
بافاقم بالبصرة قبل انشاء سفره اجمع فيه بين
النسكين كان متمتعاً اهـ ق
(لا يصح تمتعه اتفاقاً) لان عمرته مكينة والسفر
الاول قد انتهى بالعمرة الفاسدة ولا تمتع لاهل
مكة اهـ ق
(مضى فيه) وان كان فاسد لانه لا يمكنه الخروج
من عهدة الاحرام الا بالافعال اهـ ق

(اوشع) الانشاح ان يدخل ثوبه تحت يده
النبي وبقية على منكب الایس
(فلا یاس به) لعدم اللبس المعتاد

(فلمن) لوجوب الاعادة طواف الزيادة
 طواف الصدر في صير ناركه مؤخر طواف
 الزكن فيجب دم بالاول الصدر مادام يمكن
 قول الامام ويعيد طواف وجوب الاعادة وهو
 وهذه المسألة مبنية على قوله والافضل ان
 الاصح فلا يصح بناؤها على طواف
 يعيد كما قاله شيخنا وفيه تأمل اهق
 (يعيد هما) اهق
 لتعبد له مادام يمكن اهق
 (وعليه دم) شاة اوسع بدنة اهق

(فعله قيمة ما اكل) بعد الجزاء عند الامام
 وقال ليس عليه جزاء ما اكل الاكل
 (فعله قيمة ما اكل) اي في الحل او ذبحه
 الاستغفار اهق
 (صاده حلال وذبحه) اهق
 حلال في الحرم اهق
 (فعله ارساله) لانه صار من صيد الحرم
 (فعله ارساله) فيجب عليه الارسل ولو في الحل
 (فعله ارساله) فيجب عليه الارسل ولو في الحل
 (فعله ارساله) فيجب عليه الارسل ولو في الحل
 (فعله ارساله) فيجب عليه الارسل ولو في الحل

فهو ميتة ولو اكل منه فعليه قيمة ما اكل مع الجزاء بخلاف
 محرم آخر اكل منه ويحل للمحرم لحم صيد صاده حلال
 وذبحه ان لم يده عليه ولا امره بصيده ولا اعانه * ومن دخل
 الحرم وفي يده صيد فعليه ارساله فان باعه رد البيع ان كان
 باقيا وان فات لزمه الجزاء * ومن احرم وفي بيته او فقه صيد
 لا يلزم ارساله * وان اخذ حلال صيدا ثم احرم فأرسله احد
 ضمن المرسل بخلاف ما اخذه محرم فان قتل ما اخذه
 المحرم محرم آخر ضمنا ورجع آخذه على قاتله * وان قتل
 الحلال صيد الحرم فعليه قيمته وان حله بغيره لبيته * ومن
 قطع حشيش الحرم او شجره غير منبت ولا مما ينبت الناس ضمن
 قيمته الا ما جف والتصدق متعين في هذه الاربعة ولا يجزئ
 الصوم * وحرم رمي حشيشه وقطعه الا الاذخر * وكل ما على
 المفرد به دم على القمار به دمان الا ان يجاوز الميقات غير
 محرم وان قتل محرمان صيدا فعلى كل منهما جزاء كامل وان
 قتل حلالان صيد الحرم فعليه ما جزاء واحد ويبطل بيع
 الحرم الصيد وشراؤه * ومن اخرج ظبية الحرم فولدت وماتا
 ضمنهما وان ادى جزاءها ثم ولدت لا يضمن الولد

(فعله الخ) اي كل واحد منهما جزاءه اما القاتل
 فلا نه جنى على احرامه بقتل الصيد المحرم عليه
 (الا الاذخر) لانه عليه الصلاة والسلام
 استنائه وهو يكره الهمة والهاء المصححة بـ
 طيب الرائحة معروف ولا بأس باخذ الكفاية
 من الحرم لانه البيت من نبات الارض وانما هي
 مودوعة فيها ولا نه لانه لا يبق فانسبت
 (البايس من النبات) لانه لا يبق فانسبت
 (دمان) دم لاهرام الحج ودم لاهرام العمرة
 اهق

(باب مجاوزة الميقات بلا احرام)
 من جاوز الميقات غير محرم ثم احرم لزمه دم * فان عاد اليه
 محرما مليا سقط وعندهما لا يسقط بعوده محرما وان لم يلب
 وان عاد قبل ان يحرم فاحرم منه سقط وكذا لو احرم بعمره ثم
 افسدها وقضاها وان عاد بعد ما شرع في الطواف لا يسقط *
 وان دخل كوفي البستان لحاجة فله دخول مكة غير محرم
 وميقاته البستان ومن دخل مكة بلا احرام لزمه حج او عمرة فلو
 عادوا حرم بحجة الاسلام في عامه سقط ما لزمه بدخول مكة
 ايضا وان بعد عامه لا يسقط * وان جاوز مكي او متنع الحرم
 غير محرم فهو كمن جاوز الميقات ووقوفه كطوافه
 (باب اضافة الاحرام الى الاحرام)
 مكي طواف لعمرته شوطا فأحرم بالحج رفضه وعليه دم وقضاء
 حج وعمرة فلو اتاهما صح وعليه دم * ومن احرم بحج ثم باخر
 يوم التحرفان كان قد حلق في الاول لزمه الثاني ولادم عليه
 والا لزمه وعليه دم سواء قصر بعد احرام الثاني او لم يقصر
 وعندهما ان لم يقصر فلا دم عليه * ومن فرغ من عمرته الا
 النقصير فاحرم باخرى لزمه دم * ولو احرم آفا في حج ثم بعمره

(من احرم) اي بالحج ووقف بعرفة جاز حجه
 وعليه دم لانه لما اتى الميقات اكل
 (من احرم) اي بالحج ووقف بعرفة جاز حجه
 وعليه دم لانه لما اتى الميقات اكل

(باب مجاوزة الميقات بلا احرام)
 من جاوز الميقات غير محرم ثم احرم لزمه دم * فان عاد اليه
 محرما مليا سقط وعندهما لا يسقط بعوده محرما وان لم يلب
 وان عاد قبل ان يحرم فاحرم منه سقط وكذا لو احرم بعمره ثم
 افسدها وقضاها وان عاد بعد ما شرع في الطواف لا يسقط *
 وان دخل كوفي البستان لحاجة فله دخول مكة غير محرم
 وميقاته البستان ومن دخل مكة بلا احرام لزمه حج او عمرة فلو
 عادوا حرم بحجة الاسلام في عامه سقط ما لزمه بدخول مكة
 ايضا وان بعد عامه لا يسقط * وان جاوز مكي او متنع الحرم
 غير محرم فهو كمن جاوز الميقات ووقوفه كطوافه

(باب مجاوزة الميقات بلا احرام)
 من جاوز الميقات غير محرم ثم احرم لزمه دم * فان عاد اليه
 محرما مليا سقط وعندهما لا يسقط بعوده محرما وان لم يلب
 وان عاد قبل ان يحرم فاحرم منه سقط وكذا لو احرم بعمره ثم
 افسدها وقضاها وان عاد بعد ما شرع في الطواف لا يسقط *
 وان دخل كوفي البستان لحاجة فله دخول مكة غير محرم
 وميقاته البستان ومن دخل مكة بلا احرام لزمه حج او عمرة فلو
 عادوا حرم بحجة الاسلام في عامه سقط ما لزمه بدخول مكة
 ايضا وان بعد عامه لا يسقط * وان جاوز مكي او متنع الحرم
 غير محرم فهو كمن جاوز الميقات ووقوفه كطوافه

ΔΓ

(باب الاحصار والقوات)

(في وقت معين) لم يعلم وقت تحالاه حتى لو كان
 الذبح ففعل ما يفعل الحلال فظاهر انه لم يذبح
 كون عليه ما على المحرم من الجزاء والتعيين
 محتاج اليه عند أبي حنيفة لا عند همالاه
 مؤقت بيوم الحران كان محررا بالحبس اه في
 (يعتد دسيني) دما لحقه ودما لعمرته لانه محرم
 جهافلو بعث بواحد ليحتمل عن واحد منهم ما
 اجرام العبرة لم يمحوا (بالحبس) فليس
 (ان كان محصرا بالحبس) فليس
 (وعلى ما

人參

تجوز النيابة في العبادات المالية مطلقا ولا تجوز في البدنية
بجمال وفي المركب منهما كالخج تجوز عند العجز لا عند القدرة
ويشترط الموت او العجز الدائم الى الموت وانما شرط العجز
للحج الفرض لا للنفل * ومن عجز فاجح صح ويقع عنه وينوى
النائب عنه فيقول لبسك بحجة عن فلان * ويجوز اجابج
المصرورة والمرأة والعبد وغيرهم اولى * ومن امره رجلان
فاحرم بحجة عنهما من نفقتهما والحجة له وان أبهم الاحرام ثم
عين احدهما قبل المضي صح خلافا لابي يوسف رحمه الله
وبعده لا * ودم المنعة لا يصح تعيينه والقران على الأمور
وكذا دم الجناية ودم الاحصار على الامر خلافا لابي يوسف

محصل بفعل الاله في حج التمر
(لا التفل) لان في حج التمر
القدرة لان باب التفل اوسع القدرة على
التفل في الصلاة قاعدا او راكبا مع حج عن
القيام والتزول ثم الصحيح ان يطبوع عنه لما روي
غيره ان اصل الحج يقع عن الخ
غيره من ختم الخ

ان
فانقول بليكن
اريد الخ فيفسر لي وتقبله مني ومن فلان كذا
فانفسر لي
الاجاب الصرورة
بمعنى
جوهرى وهو من لم يجمع
من الصرورة
كذا

(والمراة والعبد) والمأذون لو جود الافعال
 الشعية اهـ في
 لا يقع عن عين امرج
 من عند ابى
 زنا

يوم آخر فلهذا دم نسل فينبغي فيه الاعلان
 وعند ما توجب اذا ساقه من حل وعندنا
 (ولا يجب القربة باراقة الدم لا التعريف
 لان المتصور ان كان حسنة التوفيق
 لا يفتن النفقة من لم يفتن باختيار اه في
 به الحج الصحيح بخلاف ما اذا فاته الحج
 (وان مات المأمور في الطريق الخ) لان المأمور
 لا يفتن النفقة من لم يفتن باختيار اه في

رحمه الله وان كان ميتا فني ماله وان جامع قبل الوقوف ضمن
 النفقة وان مات المأمور في الطريق يحج من منزل امره من
 ثلث ما بقي من ماله وعندهما من حيث مات المأمور لكن عند
 ابي يوسف رحمه الله بما بقي من الثلث وعند محمد رحمه الله بما بقي
 من المال المدفوع ويرد ما فضل من النفقة الى الوصى او الورثة
 ومن اهل بحجة عن ابويه ثم عين احدهما جاز * وللا انسان ان
 يجعل ثواب عمله لغيره في جميع العبادات

(باب الهدى)

هو من ابل او بقرا وغنم واقله شاة ولا يجب تعريفه * ويجزئ
 فيه ما يجزئ في الاضحية وتجزئ الشاة في كل موضع الا اذا
 طاف للزيارة جنبها او جامع بعد وقوف عرفة قبل الحلق
 فلا يجزئ فيها الا البدنة ويا كل من هدى التطوع والمتعة
 والقران لامن غيرها * وخص ذبح هدى المتعة والقران
 بايام التحدون غيرهما والكل بالحرم ويجوز ان يتصدق به
 على فقير الحرم وغيره ويتصدق بحله وخطامه ولا يعطى اجر
 الجزا منه ولا يركبه الا عند الضرورة فان قص بركوبه ضمنه
 ولا يحلبه فان حلبه تصدق به وينضح ضرعه بالماء البارد

(لا من غيرها) اي لا يجوز الاكل من دم
 الكائنات والتذوق اه في
 الواجب فيها التصديق الخ لان الصدقة قربة
 ويجوز ان يتصدق بها الخ لا يجوز الصدقة
 معقولة لانها مستحبة الخ لا يجوز الصدقة
 فقير دون فقير وقال الشافعي لا يجوز الصدقة
 على غيرهم لان الدماء وجبت فوسعت لاهل
 الحرم قلنا هو قربة معقولة المعنى وهو مستحبة
 (ولا يعطى اجر الجزا منه) لما روى عن علي بن
 انه قال امرني رسول الله ان اقوم على بدنة
 وان اتصدق بلحمها وجلودها وجلالها وان
 لا اعطى الجزا منها شيئا وقال نحن نعطي
 من غنمنا ولا بدنة اذا شرط اعطاء منها شيئا
 نربكا فلا يجوز الكل منها اه في

(مسائل منثورة) جرت عادة المصنفين ان
 يذكروا في آخر الكتاب ما نذر من المسائل
 في الابواب السالفة في فصل على حدة كثيرا
 او مسائل متفرقة عنه بمسائل مشورة
 لم تدخل في الابواب اه باقاني
 والقياس ان لا يحددهم والحد
 (لانه ان يحللها) صحيح استحسانا
 او يحددها والاول يدل على انه يحللها
 ان يحللها بالجماعة اه في
 كقص نظر او شعر ثم يجامعها والثاني

ليقطع ابنه فان عطب الهدى الواجب او تعيب فاحشا
 اقام غيره مقامه وصنع بالمعيب ماشاء وان عطب التطوع
 فخره وصبح نعله بدمه وشرب به صفحته ولا يأكل منه
 هو ولا غنى وليس عليه غيره * وتقلد بدنة التطوع والمتعة
 والقران لا غيرها

(مسائل منثورة)

شهدوا ان هذا اليوم الذي وقفوا فيه يوم النحر بطلت ولو
 شهدوا انه يوم التروية صحت * ومن ترك الجرة الاولى في اليوم
 الثاني فان شاء رماها فقط والاوى ان يرمى الكل * ومن نذر ان
 يحج ماشيا يمضى من بيته حتى يطوف للزيارة وقيل من حيث
 يحرم فان ركب لزمه دم * حلال اشترى امة محرمة بالاذن له
 ان يحللها والاوى تحللها بقص شعرا وقلم ظفر قبل الجماع

(كتاب النكاح) *

هو عقد يرد على ملك المتعة قصدا * يجب عند التوقان ويكره
 عند خوف الجور ويسن مؤكدا حالة الاعتدال وينعقد
 بايجاب وقبول كلاهما بلفظ الماضي او احدهما كزوجني
 فقال زوجت وان لم يعلم معناهما * ولو قال دادى او بذيرفتى

(كتاب النكاح) لما فرغ من العبادات شرع
 في المعاملات وانما من فيها بالنكاح لان فيه
 من مصالح الدين والدنيا وقد اشهرت في وعيد
 من رغب عنه وتحرر بعض من رغب فيه الا
 وما اتفق في حله من احكام الشرع مثل
 والتفق في النكاح من اجتماع دواعي العقل
 والشرع والطبع فاما دواعي الشرع من الكتاب
 والسنن والاجماع فظاهرة وامادواعي العقل
 فان كل عاقل يجب ان يتيقن اسمه ولا يعنى ربه
 وما زاد الا غالبا لا يبقيا التسل واما الطبع فان
 الطبع البهيمى من الذكور والاتي يدعو
 الى تحقيق ما عدت من النفسانية ولا من جنة فيها اذا
 والمضاجعتان الشرع اه باقاني
 كانت يادن الجور اه باقاني
 (ويكره عند خوف الجور) اه باقاني
 بحق الزوجية اه في
 (او بذيرفتى) اي قبلت مقال الآخر اه في

(ولو قال عند الشهود الخ) اي قال رجل
 وامرأة نحن متزوجان او زوجان لا نعتقد وهو
 الختار كل في الخلاصة اهـ
 (لا باجارة الخ) على الصحيح واحلال ونكح
 واجازة بالزنا والرضى والبراءة لانها ليست
 موضوعا لثبوت النكاح وعن ابي القاسم
 (وحضور حزين) لو تزوج امرأته بشهادة الله
 فزوجه لا ينفق ولا ينفق من رسل الله يعلم
 هو كافر محض لانه اعتقد ان رسول الله يعلم
 الغيب وهذا كفر اهـ
 (فصل في المحرمات)
 الحرمه يجوز ان تفسر بالطلاق والفساد لانه
 لا فرق بينهما في باب النكاح ذكره قاضيان
 وغيره اهـ

فقال داد او بذيرت بلاميم صح كبيع وشراء * ولو قال
 عند الشهود ما زن وشويم لا ينفق * وانما يصح بلفظ نكاح
 وتزويج * وما وضع لثبوت النكاح في الحال كبيع وشراء وهبة
 وصدقة وتعليك لا باجارة واباحة واعارة ووصية * وشرط
 سماع كل من العاقدين لفظ الآخر وحضور حزين او حر
 وحر تين مكلفين مسلمين ان كانت الزوجة مسلمة سامعين معا
 لفظهما فلا يصح ان سماعا متفرقين وجاز كونهما فاسقين
 او محدودين في قذف او اعميين او ابني العاقدين او ابني احدهما
 ولا يظهر بشهادتهما عند دعوى القريب * وصح تزويج
 مسلم ذمية عند ذميين خلافا لمحمد ولا يظهر بشهادتهما ان
 ادعت * ومن امر رجل ان يرتج صغيرته فزوجها عند رجل
 صح ان كان الاب حاضرا والا لا وكذا لو زوج الاب بالغة
 عند رجل ان حضرت صح والا فلا

(فصل في المحرمات)

يحرم على الرجل امه وجدته وان علت وبنته وبنت ولده وان
 سفلت واخته وبنتها وبنت اخيه وان سفلت وعمته وخالته
 وام امرأته مطلقا وبنت امرأة دخل بها وامرأة ابيه وان علا

الاول بالقرابة وهي سبعة الائمة والبنات
 والاخوات والعلمات وبنات الاخ وبنات
 الاخت الثاني بالصهرية وهي اربعة امهات
 وبنتها وامرأة ابية وامرأة ابنه الثالث بالرضاع
 الرابع بالجمع بين الاثنين ~~فصل~~ في سبعة الائمة والبنات
 امرأتين لو فرضت كل واحدة منهما ذميا
 عليه تزوج الاخرى والخامس المصاهرة وابوه
 به ان يحرم عليه انها وبنتها والسادس بالملك
 فاني والمسلم والنظر فيه في سبعة الائمة والبنات
 ودون تزوج المولى بالامة والبنات والبنات
 فالكفر لا يترتب الا على الامه على العكس وهو ان لا يترتب
 في عتقها بخلاف الامه على العكس وهو ان لا يترتب
 في عتقها بخلاف الامه على العكس وهو ان لا يترتب

(ولو قال عند الشهود الخ) اي قال رجل
 وامرأة نحن متزوجان او زوجان لا نعتقد وهو
 الختار كل في الخلاصة اهـ
 (لا باجارة الخ) على الصحيح واحلال ونكح
 واجازة بالزنا والرضى والبراءة لانها ليست
 موضوعا لثبوت النكاح وعن ابي القاسم
 (وحضور حزين) لو تزوج امرأته بشهادة الله
 فزوجه لا ينفق ولا ينفق من رسل الله يعلم
 هو كافر محض لانه اعتقد ان رسول الله يعلم
 الغيب وهذا كفر اهـ
 (فصل في المحرمات)
 الحرمه يجوز ان تفسر بالطلاق والفساد لانه
 لا فرق بينهما في باب النكاح ذكره قاضيان
 وغيره اهـ

وابنه وان سفل والكل رضاعا والجمع بين الاثنين نكاحا
 ولو في عدة من بائن او رجعي او وطئا بملك يمين فلو تزوج
 اخت امته الي وطئا لا يوطأ واحدة منهما حتى يحرم الاخرى
 ولو تزوج اختين في عقدين ولم تعلم الاولى فرق بينه وبينهما
 ولهما نصف المهر * والجمع بين امرأتين لو فرضت احدهما
 ذكرا تحرم عليه الاخرى بخلاف الجمع بين امرأة وبنت
 زوجها لا منها * والزنى يوجب حرمة المصاهرة وكذا المس
 بشهوة من احد الجانبين ونظره الى فرجها الداخل ونظرها الى
 ذكره بشهوة * وما دون تسع سنين غير مشتهة وبه يفتى *
 ولو انزل مع المس لا تثبت الحرمة هو الصحيح * وصح نكاح
 السكانية والصائبة المؤمنة بنيت المقررة بكتاب لا عابدة كوكب *
 وصح نكاح المحرم والمحرمة والامة المسلمة والسكانية ولو مع
 طول الحيرة * والحرة على الامة واربع فقط للعز حرا واما
 وللعبد اثنتان * وحبل من زنى خلافا لابي يوسف ولا يوطأ
 حتى تضع * وموطوءة سيدها او زان * ولو تزوج امرأتين
 بعقده واحداهما محرمة صح نكاح الاخرى والمسي كاهلها
 وعندهما يقسم على مهر مثلها ولا يصح تزوج امته او سيده

(وصح نكاح السكانية) حرة كانت او امة لقوله
 تعالى والمحصنات الموعود عن ابن عمر انه لا يملك
 لانها مشرك لا يملك بعدد من المصح وعزرا
 وحمل المحصنات على من اهل الكتاب ولهنا عطف
 والمشر من اهل الكتاب اهـ
 (والحرة على الامة) اي وصح نكاح الحرة على
 الامة لانها حلال تقدمت او تأخرت او قارنت
 لعدم النصف اهـ
 (ولا يصح تزوج امته) اي لو مدبرة او ام ولد
 او مملوكة لان ملك المنة يثبت للمولى قبل
 النكاح فيؤدي الى اثبات الثابت ولا يصح
 للبعد تزوج سيده لانه ينفق الى الجمع اهـ

(ولانكاح المتعة) وهو ان يقول اتخعت كذا
 مدة بكذا من المال او يقول متعني بقدر كذا
 من الدراهم مدة كذا فتقول متعتك بشي
 ولا بد من لفظ المتع فيه اهـ

* (باب الاولياء والاكفاء) *

(وعليه قوى فاضحان) وبه اخذ كثير من
المشايخ قال شمس الأئمة هذا اقرب الى
الاختصاص وقال صاحب الهداية المطلقة
بلا ما اذا تزوجت نفسها من غير كفوف ودخل بها
الزوج ثم طلقها الا يحل للرجل الاول على ما هو
الاختصاص اه في
ان كان ابا او جدا (الم) ولا خيار لهما بالبلوغ
من غير كفوف وعلم عدمها وبدون مهر
فان كان الاب يكون العقد باطلا
الا ان يكون الاب معروفا
ان كان العقد باطلا
اه

بقى
يرى الاب والجدة قوله
تقاضى والام حتى اذا تزوج لان
الولاية الملزمة ببنى على الراى الكامل والشفقة
الوافرة والام وان كانت شفقة وان كل راى فشفقة فاصرف
فاصر والتقاضى وان كل راى فشفقة فاصرف
وعن ابى حنيفة انه لا يثبت الخياراتهما اه

19

* (فصل) *

65

(أوسبى) هو مولى العتاقة على ترتيب الأثر
والجلب فيقدم القرع وان سفل ثم الأصل
وان علامته الأخر لا يؤين اه ف
(ثم لذوى الأرحام) قال في الخلاصة الأقرب
لن ثم ثم اخن لاب وام ثم لاب ثم لام
ثم ثم الأخوال ثم الخالات
ثم البن الحيز المسافل

وإن مسلمة أقول والعقد الأول قال في الهداية
وقيل حيث لا فصل الخ وهذا اختاره القلوبي
عند أبي حنيفة اهق ثم ينان الأعمام والجد العالي
ثم أولاده ثم العم
وهو اقرب الى الله وهو مختار المصنف اهق
اصيلة فكذا لو كانت فضولية وشوق
على الاجازة اهق

تعتبر الكفاءة في النكاح نسباً (تعتبر الكفاءة في النكاح نسباً) خلافاً لما لا
 وسفيان أتوا له عليه السلام الناس سواء كانسان
 المشط لا أفضل لعروى على عجمي إنما الفضل
 بالتقوى وهذا الحديث مؤيد بقوله تعالى ان
 الكرم عند الله انما يكتم هذا يدل على ان
 التقاض بالعمل لا بالنسب فن أباطبه عمله لم يسرع
 به نسبهم فزوى انهم كانوا
 (نسبهم فزوى انهم كانوا)
 (نسبهم فزوى انهم كانوا)
 (نسبهم فزوى انهم كانوا)

فلا يكون كفواً لهم (نسبهم فزوى انهم كانوا)
 (نسبهم فزوى انهم كانوا)
 (نسبهم فزوى انهم كانوا)
 (نسبهم فزوى انهم كانوا)

فلا يكون كفواً لهم (نسبهم فزوى انهم كانوا)
 (نسبهم فزوى انهم كانوا)
 (نسبهم فزوى انهم كانوا)
 (نسبهم فزوى انهم كانوا)

تعتبر الكفاءة في النكاح نسباً * فقرش بعضهم اكفاء بعض *
 وغيرهم من العرب ليس كفواً لهم بل بعضهم اكفاء بعض وبنوا
 باهلة ليسوا كفواً غيرهم من العرب * وتعتبر في العجم اسلاماً
 وحرية فمسلم او حر ابوه كافر او رقيق غير كفولن لها اب في
 الاسلام والحرية * ومن له اب فيه او فيها غير كفولن لها ابوان
 خلافاً لابي يوسف * ومن له ابوان في الاسلام والحرية كفولن
 لها آباء * وتعتبر ديانة خلافاً للمحمد فليس فاسق كفواً البنت صالح
 وان لم يعلن في اختيار الفضلي * وتعتبر ما لا فالعاجز عن المهر
 المجمل او النفقة غير كفواً للفقيرة والقادر عليهما كفولن ذات
 اموال عظام عند ابي يوسف خلافاً لهما * وتعتبر حرفة عندهما
 وعن الامام روايتان فثانك او حجام او كاس او دباغ غير كفواً
 لبطار او بنزاز او صراف به يفتي * ولو تزوجت غير كفواً فلولى
 ان يفرق وكذا الوقعت عن مهر مثلها له ان يفرق ان لم يتم
 خلافاً لهما وقبضه المهر او تجهيزه او طلبه بالنفقة رضى
 لا سكونه وان رضى احد الاولياء فليس لغيره الاعتراض
 * (فصل) *
 ووقف تزويج فضولى او فضولين على الاجازة ويتولى طرفي

نسبهم (روايتان) لا تعتبر وهو الظاهر وفي رواية مثل
 (روايتان) لا تعتبر وهو الظاهر وفي رواية مثل
 (روايتان) لا تعتبر وهو الظاهر وفي رواية مثل
 (روايتان) لا تعتبر وهو الظاهر وفي رواية مثل

(ولو امره ان يزوجه الخ) اقول ولم ارحكم او الرجل
 ما لو تزوجه عوراء او مقطوعة اليد او بعد ذلك
 قطهرى انه يجوز اتصافاً في الوتر وجهه عوراء
 بعينه في البرارية قال في الوتر وجهه عوراء
 او مقطوعة احدى اليدين او الرجلين جاز اجاعاً
 اه باقاني (وعند الامام يصح) لا شتر الكفاءة في التزويج
 بالكنف وغيره لاختلاف المؤونة فلا يلغى الاطلاق
 فينفذ عنده ولو تزوجه امه نفسه لا يجوز اتصافاً في
 (لا يلزم واحدة منهما) للمخالفة فصار فصولاً
 فيما فله الاجازة فيهما وفي احداهما فقول
 صاحب الهداية فتعين التعرق غير مستقيم
 قبل اقول بل هو مستقيم وفي ذلك رد الزبلي وابن
 الرضى فاستقام وفي ذلك رد الزبلي وابن
 الهمام كذا قاله شيخنا اه ق
 (صح) اي تفقد عند ابي خنيفة بالخير لو فور
 الشقة مع زيادة مقاصد النكاح على ما ذكره
 ان هذا اذا علم بعدمها وفعل كما قبله سابقاً وكرر
 المسألة لبيان الخلاف اه ق

النكاح واحد بان كان ولياً من الجانبين او وكلاً منهما او ولياً
 وأصيلاً او ولياً او وكلاً او وكلاً واصيلاً ولا يتولاها فصولاً
 ولو من جانب خلافاً لابي يوسف * ولو امره ان يزوجه امرأة
 فزوجه امه لا يصح عندهما وهو الاستحسان وعند الامام
 رحمه الله يصح * ولو تزوجه امرأتين في عقد لا يلزم واحدة
 منهما * ولو تزوج الاب او الجدة الصغرى او الصغيرة بغين فاحش
 في المهر ومن غير كفواً صح خلافاً لهما وليس ذلك لغير
 الاب والجدة

* (باب المهر) *

يصح النكاح بالاذكره ومع نفيه واقله عشرة دراهم فلو سمي
 دونها لزم العشرة وان سماها او اكثر لزم المسمى بالدخول
 او بموت احدهما ونصفه بالطلاق قبل الدخول والخلوة
 الصحيحة فان سكت عنه او نفاه لزمه مهر المثل بالدخول او
 الموت وبالطلاق قبل الدخول والخلوة متعة معتبرة بحاله
 في الصحيح لا ينقص عن خمسة دراهم ولا يزداد على نصف مهر
 المثل وهي درع وخمار وملحفة وكذا الحكم لو تزوجها بخمر
 او خنزير او بهذا الدن من الخل فاذا هو خمر خلافاً لهما او بهذا

(باب المهر) المذكر في النكاح وشرطه شرع
 في بيان المهر فوجب عقدة النكاح على الزوج
 وله اسم المهر ومنافع العضو ما بالنسبة او بالعقد
 والفريضة والعقد اه ق
 (لزم المسمى بالدخول) اي بالخلوة الصحيحة
 (لزم المسمى بالدخول) اي بالخلوة الصحيحة
 (لزم المسمى بالدخول) اي بالخلوة الصحيحة
 (لزم المسمى بالدخول) اي بالخلوة الصحيحة

وهو البضع اه ق
 (او بموت احدهما) اي بالخلوة الصحيحة
 (او بموت احدهما) اي بالخلوة الصحيحة
 (او بموت احدهما) اي بالخلوة الصحيحة
 (او بموت احدهما) اي بالخلوة الصحيحة

(أبو ذؤيب أوداه الخ) أودار فيجب مهر المثل
لقناد التسمية نفخس الجاهة بخلاف ما إذا كان
جها على بيت فإنه يجب لها بيت شعر
الزوج الخ وقال

(أوسـعـلـيـمـ القـرآنـ و الخـلـامـة لـان
 الشافعي لها تعليم القراء أن يصلح أن يكون
 ما يجوز أخذ العوض عنه بشرط أن يصلح أن يكون
 مهر عند لان المقصود تحقيق القراء أن يصلح أن يكون
 متحقق المعاوضة وتعليم القراء أن يصلح أن يكون
 صدق لقوله عليه السلام من زوجكم منكم
 القراء أن ولسان المنسوخ
 المقدم والنوع المنسوخ

१८

العبد فاذا هو حر خلافا لابي يوسف او بشوب او بدابة لم يمين
جنسهما او بتعليم القراء ان او بخدمة الزوج الحر لها سنة
وعند محمد لها قيمة الخدمة وكذا يجب مهر المثل في الشغار
وهو ان يزوجه بنته على ان يزوجه بنته او اخته معاوضة
بالعقدين ولو تزوجها على خدمته لها سنة وهو عبد فلها
الخدمة * ولو اعتق امته على ان تزوجه فعتقه اصابها عند
ابي يوسف وعندهما المهر المثل ولو أبت ان تزوجه فعلمها
قيمتها لاجماعا * وللمنقوضة ما فرض لها بعد العقد ان دخل او
مات والمتمعة ان طلق قبل الدخول وعند ابي يوسف نصف
ما فرض وان زاد في مهرها بعد العقد لم يمت وتسقط بالطلاق
قبل الدخول وعند ابي يوسف تنتصف ايضا وان حطت عنه
من المهر صح واذا اخلابها بلا مانع من الوطئ حسبا او شرعا او
طبعيا كمرض يمنع الوطئ ورثق وصوم رمضان واحرام فرض
او نفل وحيض ونفاس لزمه تمام المهر * ولو كان خصيا
او عنيئا وكذا لو كان مجبوا خلافا لهما وصوم القضاء غير
مانع في الاصح وكذا صوم النذر في رواية وفرض الصلاة مانع
والعتة تجب بالخلو ولومع المانع احتياطا * والمتمعة واجبة

(فعلينا فتمت له) أي لمولاهما بالاجتماع لا بالانحياز
 له منقعه تقابل العتق وقد فانت وتغذرت بقضه
 حقيقة فتقضاه معني بالزام السعيه ولا يجبر على
 النكاح انصافا لانما سرة اهق
 (والمصلحة ان طلق قبل الدخول) ولا تنصف لان
 السبب مخصوص بالفروض في العقد بالنصف
 اهق

(تتخف ايضا) حكم يتخف المفعول من لوقال
 ما فرض اوزيد بعد لزوم فتتخف في قول ابي
 يوسف الاول لكان الكلام اخصر والقاعدة
 اوزيد لا شئنا المراد بالمرض الذي يمنع الجاع بان
 (كمرض) المرض عليه او يلحقه فيه ضرر لان الضرر
 مدفوع شرعا فكان ماذا اهو
 (وزرق) وقرن وعدل وشعر
 الودى ولو كان
 بخلاف

ووضع لا يطبق معه
كمال المهر وقال يرف الأئمة ان كان
يشترى وتحتل اليه ينبغي ان يكمل المهر كذا
في القضية وفي الخلاصة في خلو المهر في حجب كمال
المهر اهـ (او عنيا) وهو الذي في التفتوا لانها كانت
المستحق عليها حتى لو جاء ثوبه لم يثبت
نسبه منه واشتق المهر بالانفاق اهـ في

(ومستحبة لمطلقة بعد الدخول) ولم يسم لها مهر لان المتعة خلاف من المهر فلا يحتاج شيئا منه فلذا قال وغير مستحبة المتخاه (رجع عليها بنصفه) اي الانف لان الطلاق ما وجب له لان الدراهم والدينارين لا يتعيانان في العقود والفسوخ (لا يرجع) بشئ عنده لمحصل مقصود الزوج اهق وقال زفر (لا يرجع) بشئ احدهما على الاخر) اهق وقال زفر (لا رجوع) بانه انما سلم المهر بالاباء

95

المطلقة قبل الدخول لم يسم لها مهر * ومستحبة لمطلقة بعد
الدخول وغير مستحبة لمطلقة قبله سمي لها مهر * ولو سمي لها
ألفا وقبضته ثم وهبته له ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها
بنصفه وكذا كل مكيل وموزون * ولو قبضت النصف
ثم وهبت الكل أو الباقي لا يرجع خلافا لهما * ولو وهبت أقل
من النصف وقبضت الباقي رجع عليها إلى تمام النصف
وعندهما بنصف المقبوض ولو لم تقبض شيئا فهو هبة لا يرجع
أحدهما على الآخر وكذا لو كان المهر عرضا فهو هبة قبل
القبض أو بعده * وإن تزوجها على ألف على أن لا يخرجها من
البلد أو على أن لا يتزوج عليها فإن وفى فلها الألف والأهـ
ر المثل * ولو تزوجها على ألف أن أقام بها وعلى الفين أن أخرجها
فإن أقام فلها الألف والأهـر المثل لا يزاد على ألفين ولا ينقص
عن ألف وعندهما لها الألف إن أخرجها * ولو تزوجها
بهذا العبد أو بهذا العبد فلها الأعلى إن كان مثل مهر مثلها
أو أقل - والأدنى إن كان مثله أو أكثر ومهر مثلها إن كان
بينهما وعندهما لها الأدنى بكل حال وإن طلقها قبل الدخول
فلها نصف الأدنى إجماعا * وإن تزوجها بهذين العبدين فإذا

5

(لا يربط)
يرجع بالنصف لا
فلا يوجب البرائة مما يستحقه
بعض اهـ ق
(او بعده) اصول عين ما يستحقه بالطلاق قبل
الدخول اليه لتعنيه بخلاف ما اذا تعيب
فاحسافوه قبل الدخول فانه يرجع عليها
بنصف قيمة العرض يوم القبض لانها بالعيب
صارت واهبة غير المهر اهـ ق

وان تزوجها على ألف (حالة أو ألفين موزعة
ومهر مثلها كالألف كزفاف التبار لها وان كان
الأقل فهو له وان كان بينهما جيب مهر التل
وعندهما التبار لوجوب الأقل في
في شرح شيخنا اه في
ولا ينقص (رضاه به)
وعندهما لها الا ان يسدله

بهاه في عادة وهي اصل في الطلاق قبل الدخول فيحكم
 (فلها نصف الادنى اجماعا) لانه يزيد على التعق
 الموجب الاصلي لكونه اعدل ولا يعدل عنه
 (ان كان بينهما) في الاول صحته اه في
 فبيحة وعلى اه في التخيير كما صح فيما اذا تزوجها على
 يسديان معلومين فوجب تصحيحهما على وجه
 لما لها الاقان ان اخرجهما الانهما عقدان
 بخاصة به وهذا عند ابي حنيفة

(ان هو اقل منه) اي من مهر المثل لانها كانت
 حزين يجب مهر المثل عنده فكذا اذا كان
 احدهما فاما العبد فله مهر المثل لانها
 لم ترض بدونه الا عند سلامته لانه موصوف فيجب
 (وقيل الثوب مثل الخ) لانه موصوف فيجب
 في الائمة وفي ظاهر المجل لا يسترد منه شي
 في الائمة (لان العقد الثاني
 (لزمه كل المهر) وكذا ان شرط كونها
 الوصف فلو كان دفع المهر
 وان زيد على مهر مثلها
 (وعند ابى يوسف ما سواه) لان العقد الثاني
 شين فكذا الزيادة المدكورة فيه ولهما ان قصد
 الثابت فلا يسل الاخر وهو الزيادة كذا في
 الكافي اهـ

احدهما حر فلها العبد فقط عند الامام وان ساوى عشرة
 وعند ابى يوسف رحمه الله لها العبد مع قيمة الحر لو كان عبدا
 وعند محمد رحمه الله لها العبد ومهر المثل ان هو اقل منه
 وان تزوجها على فرس او ثوب هروي بالغ في وصفه
 او لا خير بين دفع الوسط او قيمته وكذا لو تزوجها على مكيل
 او موزون بين جنسه لاصفته وان بين صفته ايضا وجب هو
 لاقيمته وقيل الثوب مثله ان يواغ في وصفه * وان شرط
 البكارة فوجد هائبا لزمه كل المهر وان اتفقا على قدر في السر
 واعلنا غيره عند العقد فالمعتبر ما اعلناه وعند ابى يوسف رحمه
 الله ما سواه * ولا يجب شي بلا وطئ في عقد فاسد *
 وان خلا فان وطئ وجب مهر المثل لا يراد على المسمى وعليها
 العدة وابتدأوها من حين التفريق لان آخر الوطنات هو
 الصحيح ويثبت فيه النسب ومدة من حين الدخول عند
 محمد وبه يفتي * ومهر مثلها يعتبر بقوم ايها ان تساوياسنا
 وجمالا ومالا وعقلا ودينا وبلدا وعصرا وبكارة او ثيبا
 فان لم يوجد منهم فن الا جانب فان لم يوجد جميع ذلك فما يوجد
 منه * ولا يعتبر بامه او خالتها ان لم يكن واما من قوم ايها *

(وان خلا) اي بالان المهر انما يجب باستيفاء
 منافع البضع لا بمجرد العقد لفساده ولا بالملو
 لوجود المانع ولكل واحد منهما فسخه بغير
 حضور صاحبه وقيل ليس لذلك بعد الدخول
 الا بغير مسمى (رضاهما بآذونه وكذا ان
 (لا يراد على المسمى) لا يتقص اعدم صحة التسمية
 كان اقل من المسمى لان مال متقوم في نفسه فتقدر
 بخلاف البيع وان لم يكن مسمى ان كان مجهولا
 ببله بقبضه وان لم يكن مسمى ان كان مجهولا
 وجب بالنكاح ما بلغ اتفاقا كذا في الزليعي اهـ
 (من حين الدخول الخ) قاله ابو الليث وعندهما
 من وقت النكاح ليس يباع الى الوطئ لحرمة ولذا
 (ان لم يكونا من قوم ايها) بان يكون الامم
 لا يثبت بغيره المصاهرة بمجرد العقد
 (ان لم يكونا من قوم ايها) بان يكون الامم
 لا يثبت بغيره المصاهرة بمجرد العقد
 (ان لم يكونا من قوم ايها) بان يكون الامم

بذلك بقبضه وان لم يكن مسمى ان كان مجهولا
 وجب بالنكاح ما بلغ اتفاقا كذا في الزليعي اهـ
 (من حين الدخول الخ) قاله ابو الليث وعندهما
 من وقت النكاح ليس يباع الى الوطئ لحرمة ولذا
 (ان لم يكونا من قوم ايها) بان يكون الامم
 لا يثبت بغيره المصاهرة بمجرد العقد
 (ان لم يكونا من قوم ايها) بان يكون الامم

(وصح ضمان وليها مهرها) الا حسن عبارة آتت
 وصح ضمان المولى المهر فقال شارحه الزليعي
 هذا اللفظ يتناول الصغير اهـ لان حق الحبس للاستيفاء
 (ولها السفر الخ) لان حق الحبس للاستيفاء
 وليس له الاستيفاء قبل الانفا اهـ
 (ولا مجنونة) ولا مكروهة فلهن المنع بعد التسليم
 اتفاقا لعدم صحته اهـ
 (خلافا لابي يوسف) انما هو رواية المولى عن ابى
 يوسف واختاره بعضهم لطلب تاجيل كل المهر اهـ
 في الاستقناع بطلب تاجيل كل المهر اهـ
 (غير بقدر الخ) لان المعلوم عرفا كالمشروط
 (على الاول) وهو ان له نقلها مادون السفر
 (انما هو رواية المولى عن ابى يوسف) انما هو رواية المولى عن ابى يوسف
 (انما هو رواية المولى عن ابى يوسف) انما هو رواية المولى عن ابى يوسف
 (انما هو رواية المولى عن ابى يوسف) انما هو رواية المولى عن ابى يوسف

وصح ضمان وليها مهرها وتطالب من شاءت منه ومن الزوج
 ويرجع الولى على الزوج اذا ادعى ان ضمن بامرهم والا فلا *
 وللمرأة منع نفسها من الوطئ والسفر حتى يوفيه اقدر ما بين
 تعجيله من مهرها كالا او بعضا * ولها السفر والخروج من المنزل
 ايضا ولها النفقة لو منعت لذلك وهذا قبل الدخول وكذا
 بعده خلافا لهما فيما لو كان الدخول برضاها غير صبيحة
 ولا مجنونة وان لم يبين قدر المجل فقد رما بمجل من مثله عرفا
 غير مقدّر بربع ونحوه * وليس ذلك لهما لو اجل كله خلافا لابي
 يوسف واذا اوفاهما ذلك فله نقلها حيث شاء مادون السفر
 وقيل له السفر في ظاهر الرواية والفتوى على الاول * وان
 اختلفا في قدر المهر فالقول لهما ان كان مهر مثلها كما قالت
 او اكره له ان كان كما قال او اقل وان كان بينهما تحالفا ولزم مهر
 المثل * وفي الطلاق قبل الدخول القول لهما ان كانت متعة
 المثل كنصف ما قالت او اكره * وله ان كانت كنصف ما قال
 او اقل وان كانت بينهما تحالفا ولزم المتعة وعند ابى يوسف
 القول له قبل الدخول وبعده الا ان يذكر ما لا يتعارف مهرها لهما
 وايها برهن قبل برهانه وان برهن فبينهما اولى حيث يكون

(وصح ضمان وليها مهرها) الا حسن عبارة آتت
 وصح ضمان المولى المهر فقال شارحه الزليعي
 هذا اللفظ يتناول الصغير اهـ لان حق الحبس للاستيفاء
 (ولها السفر الخ) لان حق الحبس للاستيفاء
 وليس له الاستيفاء قبل الانفا اهـ
 (ولا مجنونة) ولا مكروهة فلهن المنع بعد التسليم
 اتفاقا لعدم صحته اهـ
 (خلافا لابي يوسف) انما هو رواية المولى عن ابى
 يوسف واختاره بعضهم لطلب تاجيل كل المهر اهـ
 في الاستقناع بطلب تاجيل كل المهر اهـ
 (غير بقدر الخ) لان المعلوم عرفا كالمشروط
 (على الاول) وهو ان له نقلها مادون السفر
 (انما هو رواية المولى عن ابى يوسف) انما هو رواية المولى عن ابى يوسف
 (انما هو رواية المولى عن ابى يوسف) انما هو رواية المولى عن ابى يوسف
 (انما هو رواية المولى عن ابى يوسف) انما هو رواية المولى عن ابى يوسف

(القول لهما الخ) بحكم متعة المثل لانها الواجبة
 عند عدم التسمية كما حكم بمتعة المثل لانها الواجبة
 فيكون القول لهما مع المين اهـ
 (تحالفا) فيما اذا كان الاختلاف بعد الدخول
 وما لا يصلح متعة لهما فيما اذا كان قبله اهـ
 (وعند ابى يوسف القول له) لانه ينكر الزيادة
 والقول له مع المين اهـ
 (فيثبتها اولى حيث يكون القول له) لانها
 تثبت الزيادة وذكر في الجامع الصغير ان القول
 قول الزوج في نصف المهر وقال النكاح
 بخالفان في النكاح كذا في الزليعي اهـ
 ذلك اهـ

(وهو حر بقرانته) اي الولد حر وعمله بقوله
 لقوله الله تعالى (وان كان منكم فاسق فاجعلوا له من ماله ما يستحقه) اي المهر
 (فعل) وكذا لو قال رجل نكحت امرأة فلان فلا بد ان
 وبسقط المهر في الاول دون الثانية لاستحالة
 وجوب شيء على عبدها واصلا ان العتق يقع
 وجوب شيء على عبدها خلافا لروايات الشافعي
 على الاصح عندنا خلافا لروايات الشافعي
 (باب نكاح الكافر) الا ان الكافر ادنى من
 (باب نكاح الكافر) الا ان الكافر ادنى من
 لان الرق ان الكافر الا ان الكافر ادنى من
 (محرمة) كاتمة او اخت او مطلقته ثلاثا او وجهه
 بين خمس او بين من لم يجز الجمع بينهما اهـ
 (او اسلم احدهما) الطفل نظر اليه قال شرح
 وجود نكاح مسلمة مع كافر فقلت هذا محمول على
 حالة البقاء بان اسلم المرأة ولم يعرض الاسلام على
 الزوج قال الزيلعي وهذا اذا لم يختلف والطفل
 كتابي اهـ

ولدها وتصير ام ولده والجد كالأب بعد موته لا قبله * وان زوج
 امته اباه جاز وعليه مهرها لا قيمتها فان انت بولد لا نصيرام ولد
 وهو حر بقرانته * حرة قالت اسيد زوجها أعتقه عني بألف
 ففعل فسد النكاح ولزمها الالف والولاء لهما ويصح عن
 كفارتها لو فوت به وان لم تقل بألف لا يفسد والولاء له خلافا
 لابي يوسف * وللمولى اجبار عبده وامته على النكاح دون
 مكاتبه ومكاتبته

*** (باب نكاح الكافر) ***

واذا تزوج كافر بلاشهود او في عدة كافر وذلك جائز في دينهم
 ثم اسلما اقرا عليه خلافا لهما في العدة * ولو تزوج المجوسى
 محرمة ثم اسلم او احدهما فرق بينهما وكذا لو ترافعا اليها
 وبمرافعة احدهما لا يفرق خلافا لهما والطفل مسلم ان كان
 احد ابويه مسلما او اسلم احدهما وكتابي ان كان بين كتابي
 ومجوسى * ولو اسلمت زوجة الكافر او زوج المجوسية عرض
 الاسلام على الآخر فان اسلم فيها والافرق بينهما فان ابى الزوج
 فالفرقة طلاق خلافا لابي يوسف لان ابنته هي ولها المهر لو
 بعد الدخول والافقصه لو ابى ولا شيء لو ابنته * ولو كان ذلك

(ولو اسلمت زوجة الكافر الخ) وهكذا وقعت
 العبارة في الوقاية اقول وقد خرج تبسيد
 زوجة الكافر وان اسلمت بغير عرض عليه الاسلام فان
 كتابي لم يعرض لهما ليجوز تزوج مجوسى فاسلم فانه
 اسلم لم يعرض لهما ليجوز تزوج مجوسى فاسلم فانه
 اذا كانت كتابية والزوج مجوسى فانه يفرق بابي
 كما ذكرنا وما اذا كانا مجوسيين فانه يفرق بابي
 احدهما مطلقا بعد الاباء فهو احسن من
 يعرض الاسلام على الآخر لعدم ارجاه
 (فالفرقة طلاق) عندهما لا متناعه عن
 الامساك بالمعروف فينيوب القاضى مشابه في
 التمسك بما لا يوجب العنة اهـ
 (والافقصه) لا يشرع كرها في سبب الفرقة
 فلا يكون طلاقا كالفرقه بسبب الملك والمحرمة
 وخيار البلوغ اهـ

(فان اسلم زوج الكتابية) كتابيا من كلامه
 ليجوز تزوجها بالبداهة والبقاء اسلم كالقوت زوج
 الميكاتب بنت مولاة ومات المولى لا يفسد ولو
 تزوجها بعد موته لا يفسد اهـ
 (وان اسلمت متعاقبا بابت) احترار اعن قول الشافعي
 الردة لانه مناف كاتمة ايها فان تأخر هو فلهما
 قبل الدخول سقط المهر وان تأخر هو فلهما
 قبل الدخول سقط المهر وان تأخر هو فلهما
 (باب القسم) بقبح القاف وسكون السين
 مصدر قسمت الشيء وبالكسر واحد الاقسام
 اهـ في وجه المناسبة ان الرضاع
 (كتاب الرضاع) كتاب الرضاع
 سبب الحرمة كما ان النكاح سبب للنسب وهو
 الحرمة وانما لم يذكر عامة مسائله في المحرمات
 لما له من احكام جمة مختصة فافرد على حدته
 وجعل في الديوان فتح الرأى اصلا والكسر لغة
 وجعل الفعل من باب علم اصلا ومن باب ضرب
 لغة نجيد اهـ

في دارهم لا تبين حتى تحيض ثلاثا قبل اسلام الآخر فان اسلم
 زوج الكتابية بقى نكاحها * وتبين الدارين سبب الفرقة
 لا السبب فلو خرج احدهما اليها مسلما او اخرج مسييا بابت
 وان سبيام معالا * ومن هاجرت اليها بابت ولا عدة عليها خلافا
 لهما * وارتداد احدهما الزوجين فسخ في الحال وعند محمد ارتداد
 الرجل طلاق وللموطوءة المهر ولغيرها نصفه ان ارتدت ولا شيء
 لهما ان ارتدت وان ارتدا معا او اسلما معا لا تبين وان اسلما
 متعاقبا بابت ولا يصح تزوج المرتد ولا المرتدة احدا

*** (باب القسم) ***

يجب العدل فيه يتنوة لاوطئا * والبكر واليب والجديدة
 والقديمة والمسلمة والكتابية فيه سواء * وللأمة والمكاتب
 والمدبرة وام الولد نصف الحرة * ولا قسم في السفر فيسافر بمن
 شاء والقرعة احب * وان وهبت قسمها لغيرها صح ولها
 ان ترجع

*** (كتاب الرضاع) ***

هو مص الرضيع من ثدي الام في وقت مخصوص * ويثبت
 حكمه بقليله وكثيره في مدته لا بعدها وهي حولان ونصف

(الرضيع) فعمل بمعنى فاعل كبر او صغير
 (من ثدي الام) يخرج مصه من غير ثدي
 ومن ثدي حيوان غير الامي كذا قاله شيخنا
 وقال العلامة ابن كمال ويصح ان يرضع من
 معنى المص وهو حل النظر وحرمة النكاح
 (ويثبت حكمه) لاطلاق النص والاحاديث
 (بقليله وكثيره) لاطلاق النص والاحاديث
 (فالتقدير بالعدد زيادة وهي نكح ومارواه مسلم
 عن عائشة روى نسخة ابن عباس حكاه ابو
 بكر الرازي وقال ابن نطل الرواية عن عائشة
 مضطربة فيبسط ويذهب مذهب علي وابن
 عباس وابن عمر وابن مسعود وجهور التابعين

(وعندهما حولان) وهو قول الشافعي لقوله
والوالدان بوضع الآية واول مدة الحمل
نضال حولان اه في
هذه السبعة يفرق

ثلاثة اشهر في اللبن
(الاجدة ولده الخ)
النسب الرضاع ونظمها بعضهم فقال
النسب الرضاع في صور * كما تم نافله
لعم واغت ابن وام الخ * وام
لزوجها

(والاخوان من الرأفة لها) لانه ولد لها وولد زوجها
 نسباً ولا كذا للرضاع اقول ولا فائدة من
 اما لان ابنها لا يكون لغرضها
 (ولا احب)

داراديه البصبي والصبيه اجتماعي على شدي واحده
لا يجوز لا احد ههنا ان يشرقج بالآخر فقلب
المذكر على الموث كما في القمر من الشمس والقمر
اه في

ارضعت ولدها ام لا فلا تكون المسألة مكثرة
 (ارضعت) بكسر الصاد من ارضعت سواء
 ادق يا حرمنا ترك المصنف
 تاوهي في الجمع
 يدى

بالاولى
(وان ارضعت نفسه
لوارضعتها على التعاقب حرم
لانها نفههم من قوله ولا حل بين رضاعي
فأما له اه ق
(وانما ثبت الرضاع بما ثبت به المال) وهو ثم ان
وانما ثبت او رجل وامرأتين لان في امثاله زوال
وجلبين او رجل وذكر في المكافى انه لا فرق بين
النكاح والنكاح قبل النكاح او بعد له
مقبول في ال

وعندهما حولان فيحرم به ما يحرم من النسب الاجدة ولده
واخت ولده وعمة ولده وام اخيه واخته وام عمه او عمته
او خاله او خالته والاخا بن المرأة لها وقس عليه * وتحل اخت
الاخ رضاعا ونسبا كما خ من الاب له اخت من امه تحل لاخته
من ابيه ولا حل بين رضيعي ثدي وان اختلف زمانهما ولا بين
رضيع وولده رضعته وان سفل وولد زوج لبنها منه فهو اب
لارضيع وابنه اخ وبنته اخت واخوه عم واختمه عمه ولا حرمة
* لورضعه من شاة او من رجل * ولا في الاحتقان بلبن المرأة
ولبن البكر والميتة محرم وكذا الاستعاط * واللبن المخلوط
بالطعام لا يحرم خلافا لهما عند غلبة اللبن ويعتبر الغالب لو
خلط بماء او دواء او لبن شاة وكذا لو خلط لبن امرأة بلبن امرأة
اخرى وعند محمد رحمه الله تعالى تتعلق الحرمة بهما * وان
ارضعت ضررتها حرمتا ولا تمهر للكبيرة وان لم توطأ وللصغيرة
نصفه ويرجع به على الكبيرة ان علمت بالنكاح وقصدت الفساد
لان لم تعلم به او قصدت دفع الجوع او الهلاك او لم تعلم انه
مفسد والقول قولها فيه وانما يثبت الرضاع بما يثبت به
المال ولو قل هذه اختي من الرضاع ثم ادعى الخطأ صدق

رضعت امه واخوته وامر آله بعد القدر ذكر
بجلا ف ما اذا كانت المتكويحة صغيرة واخبر
الزوج انها ارضعت من امه حديث يقبل قول
الواحد فيه لان القاطع طاري اه في

(الثابت شرعا) احذر به عن رفع القيد
الثابت حسا و هو حل الوفاق واحذر بقوله
بالسكاح لانه رفع قيد ثابت شرعا لكنه لا بالسكاح
اهق (و حسننه وهو سنى الخ)
والسلام ان من ال
ونطقه

* (كتاب الطلاق) *

هو رفع القيد الثابت شرعا بالنكاح * احسنه تطليقها واحدة
في طهر لاجماع فيه وتركهما حتى تمضي عدتها * وحسنه وهو
سني ثلاثا في ثلاثة اطهار لاجماع فيها ان كانت مدخولا بها
ولغيرها طلقة ولو في الحيض * والايسة والصغيرة والحامل
يطلقن للسنة عند كل شهر واحدة وعند محمد رحمه الله لا تطلق
الحامل للسنة الا واحدة * وجاز طلاقهن عقيب الجماع *
وبدعته تطليقها ثلاثا او اثنتين بكلمة واحدة او في طهر واحد
لارجعة فيه ان كانت مدخولا بها او اثنتين في طهر جامعها فيه
وكذا تطليقها في الحيض وتجب مراجعتها في الاصح وقيل
تستحب فاذا طهرت ثم حاضت ثم طهرت طلقها ان شاء وقيل
يجوز ان يطلقها في الطهر الذي يلي تلك الحيضة * ولو قال
للموطوءة انت طالق ثلاثا للسنة وقع عند كل طهر واحدة
وان نوى الوقوع بجملة صحت نيته * ويقع طلاق كل زوج عاقل
بالغ ولو مكرها او سكران او اخرس باشارته المعهودة لا طلاق
صبي ومجنون ونائم ولا سيد على زوجة عبد * واعتباره
بالنساء فطلاق الحرة ثلاث ولو تحت عبد وطلاق الامه ثنتان

۲۲

لقولهم عليه الصلاة
سنة ان تستقبل الظهر استقبالاً
بها الكمال فترتبط به لان الحكم يدار على
دليل الحاجة وهو الاقدام في الطلاق في زمان
فغيرها طائفة (اي والسني لغير المدخول بها
تجدد العدد وهو مخالف لما ذكر صاحب
لان مدة جلها طهر قلنا ان

من حمية وغيره وبنه قال زفر المتمدن
 الهداية وغيره (الواحدة) التفرقي كما طهر كالأبنة
 واحد فلا يصح التفرقي كما طهر كالأبنة
 الحامل لا تحيض مدة حملها فصارت كالأبنة
 بخلاف المتمدن جاز طرافتهن عقوب الجماع لان
 الكراهة فبين تحيض لئلا هو الحبل وهو
 مفقود هنا اهـ

(و) يجب من اجتهاد في الاصح وهو مختار الهداية
 عملا بحقيقة الامر دفعا للعصية بالقدر الممكن
 والاضرر عليها لتطوير العدة برفعها بالمر اجعة
 اه في
 (و) قيل يستحب
 النكاح مندوب فال
 واختار

(وقيل يجوز ان يطلقها الخ) لما روى مسلم
 واصحابه عن ابن عمر قال اجعلها
 لها حاملا او طاهرا او رابئة الاولى اولى
 او اقوى صحة اه في
 قال الشافعي يعتبر
 الرجال

وَعَدَّتْهَا جِصْطَانُ وَبُرْوَى قَرَأَ أَنَّ أَهْلَ
عَالِيَةِ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ طَلَّاقُ الْمَالِكِ وَاحِدٌ لَنَا قَوْلُهُ
فِي الْعَدَّةِ مَا لِلنِّسَاءِ بِهِ قَالَ مَالِكٌ وَاحِدٌ لَنَا قَوْلُهُ
بِحَالِ الرَّجُلِ إِذَا الْعَبْدَةُ فِي الطَّلَاقِ وَ
(فَتَانٌ وَلَوْ تَحْتَ حَرْفِ) وَ
لَكُونَهَا أَكْثَرُ تَفْسِيرٍ
فِي الْمَطْلُوعِ

(باب ايقاع الطلاق) لما فرغ من بيان اصل
الطلاق شرع في بيان تنويعه الى صريح وكناية
فاشار الى الاول بقوله صريح اهـ
(صريحه) هو ما اظهر المراد به ظهورا بينا
حيث يسبق الى فهم السامع من اده وذا
انما يكون عند كثرة الاستعمال فلذا قال ما استعمل
اهـ اي بكل لفظ من هذه الالفاظ
(ويقع بكل منها) اي من واحدة وان لم ينو
الطلاق رجعية وله ما اجتمعنا قولنا وفلا وان لم
توضه اهـ (وان نوى اكثر) اي من واحدتين
لانه ظاهر المرام فينتقل الحكم بين الكلام اهـ
ان المفرد نوعان حقيق وهو ادنى الجنس وحكمي
وهو جميعه فاما ما نوى صريح لانه محتمل بخلاف
التبيين ولذا اختلف في الامه لانه جميع الجنس في
حقها كالثلاث في حق الحرة اهـ
(لا باضافته الى يدها او رجلاها) لانه لم يعرف
استمر استعماله لغة ولا عرفا وانما جازمها على
وجه الدرر حتى اذا كان عند قوم يعرفون به
عن الجملة وقع به الطلاق اهـ

١٠٢

ولو تحت حرة

(باب ايقاع الطلاق) *

صريحه ما استعمل فيه خاصة ولا يحتاج الى نيته وهوانت
طالق ومطلقة وطلقتك ويقع بكل منها واحدة رجعية وان
نوى اكثر او بائة * وقوله انت الطلاق او انت طالق الطلاق
او انت طالق طلاقا يقع بكل منها واحدة رجعية وان نوى
ثنتين او بائة * وان نوى بأت طالق واحدة وبطلاق اخرى
وقعتا وان نوى الثلاث وقعن ويقع باضافته الى جملة كما
مر الى ما يعبر به عن الجملة كالرقبة والعنق والرأس
والوجه والروح والبدن والجسد والفرج او الى جزء شائع
منها كنصفها وثلاثها باضافته الى يدها او رجلاها او ظهرها
او بطنها * ولو طلقها نصف تطليقة او سدسها او ربعها طلقت
* ويقع في انت طالق ثلاثة انصاف تطليقتين ثلاث وفي ثلاثة
انصاف تطليقة ثنتان وقيل ثلاث وفي من واحدة الى ثنتين
او ما بين واحدة الى ثنتين واحدة وعند ثنتان وفي الى ثلاث
ثنتان وعند ثلث ثلاث وفي واحدة في ثنتين واحدة ان لم ينو
شياء او نوى الضرب والحساب وان نوى واحدة وثنتين

(ثلاثة انصاف تطليقتين ثلاث) ضروريان كل
نصف طلقة تكامل النصف الثالث اهـ
(وعند ثلثان) استحصا بالادخول الابتدائي
والانتهاء جميعا وقال زفر لا يقع شيء لعدم
دخولهما اهـ
(وعند ثلثان) وواحدة عند زفر على الاصل
الذكر اهـ

(فثلاث في ايضا) لانه محتمل فان حرف الواو
للجمع والظرف بجميع الظروف اهـ
(تطبيق للحال حيث كانت) لعدم اختصاصه
بالمكان لان قوله اولي رأس الشمس او في الطل ولو قال
في ثوب كذا او في الشتاء او في رأس الشهر تطلق عندنا
دانية لانه خلاف الظاهر كما لو قال انت طالق
اي اذا دخلت مكة او في دخولك (لوجود حقيقة
التعليق في الاولى والظرف في الفعل لا يصلح
شاغلا فعمل على الشرط لانما سببه بينهما
اذا لفظ بسبق الظروف كما ان الشرط يجامع
المشروط اهـ
(فصل) اي في اضافة الطلاق الى الزمان اهـ
(يقع عند الصبح) لان كونها مطلقة في جميع
الغديس لازم الوقوع في اول الاجزاء اهـ
(صحت دانية) في الاول اتفاقا لان نوى حقيقة
فان نوى البعض فقد خصص العام وهو مجاز
فلا يصدق فيه اهـ

١٠٣

فثلاث وفي غير الموطوءة واحدة ومثل واحدة وثنتين وان نوى
مع ثنتين فثلاث فيا ايضا وفي ثنتين في ثنتين ثنتان وان نوى
الضرب * وفي انت طالق من هناء الى الشام واحدة رجعية
وفي انت طالق بمكة او في مكة تطبيق للحال حيث كانت ولو قال
اذا دخلت مكة او في دخولك لا يقع ما لم تدخلها وكذا الدار
(فصل)

قال انت طالق غدا او في غد يقع عند الصبح وان نوى الوقوع
وقت العصر صحت ديانة وفي الثاني قضاء ايضا خلافا لهما
* ولو قال انت طالق اليوم غدا او غدا اليوم يعتبر الاول
ذكرا * ولو قال انت طالق قبل ان تزوجك فهو لغو وكذا انت
طالق امس وقد نكحها اليوم وان كان نكحها قبل امس
وقع الآن * ولو قال انت طالق ما لم اطلقك او متى اطلقك
او متى لم اطلقك وسكت طلقت للحال حتى لو علق الثلاث
وقعن بسكوته وان وصل انت طالق وقعت واحدة * ولو قال
ان لم اطلقك فانت طالق لا يقع ما لم يمت احدهما * واذا بلانية
مثل ان وعندهما مثل متى ومع نية الشرط او الوقت فما نوى
واليوم لانهما مع فعل ممتد ولمطلق الوقت مع فعل لا يمتد *

(خلافا لهما) والفرق انه وصفها بالطلاق
في جميع الغد وهو حقيقة اهـ
(يعتبر الاول ذكرا) لانه يترك الظرف الاول يثبت
حكمه تجزئ او تعليقا فلا يتغير ذكر الثاني اهـ
(وقعت واحدة) ولا يقع الثلاث لوجود الشرط
وفي هذه المسألة تظهر فائدة الوصل بخلاف
الاولي اهـ
(طلقت للحال) فتطلق حين سكت لانها
لوقت ولذا تستعمل فيها هو كان والشرط يكون
في التردد ولذا تطلق حين يسكت في قوله اذا
سكت عن طلاق اهـ
(مع فعل لا يمتد) اي مما لا يصح تقديره بمدة
كالطلاق والعناق والتزويج والكلام ونحو
ذلك اهـ

(ولو قال انا منك طالق فهو لغو) لقوله تعالى
 فطلقوهن في ما اضاخته اليه بغير المنع ولا
 رفع القيد وهي المقيدة اه في
 (بان) لان الابانة لازالة الوصلة والتحريم
 لازالة الحمل اه في
 الاضافة اليه الكليات وانما يستند اليها
 (ان نوى) لانه من احوال موت احدهما
 يجوز ان يكون له غيرها اه في
 (ولو قال انا منك طالق وهو محال
 فهو لغو) لان مع لغو طالق واحد اولاً
 (ولو قال انا منك طالق وهو محال
 فهو لغو) لان مع لغو طالق واحد اولاً
 (ولو قال انا منك طالق وهو محال
 فهو لغو) لان مع لغو طالق واحد اولاً

فلو قال امرئ ببيدك يوم يقدم زيد فقد لم يلا لا تخير وان قال
 يوم اترجك فانت طالق فنكحها ليلا وقع * ولو قال انا منك
 طالق فهو لغو وان نوى ولو قال انا منك بائن او عليك حرام
 بآنت ان نوى * ولو قال انت طالق مع موتى او مع موتك فهو
 لغو وكذا لو قال انت طالق واحدة او لا خلافا لمحمد رحمه الله
 في رواية * وان ملك امرأته او شقصها او ملكته او شقصه بطل
 العقد فلو طأها بعد ذلك لغا * ولو قال لها وهي امه انت طالق
 فثنتين مع اعتناق سيديك اتيك فأعتقها ملك الرجعة وان علق
 طلقتهما بمجيئ الغد وعلق مولاها عتقها به فجاء لا تحل له
 الا بعد زوج آخر وعند محمد يملك الرجعة وتعتد كالحرّة
 اجماعاً

(فصل)

قال لها انت طالق هكذا مشيراً بأصابعه وقع بعددها فان اشار
 بيطونها تعتبر المنشورة وان بظهورها تعتبر المضمومة *
 ولو وصف الطلاق بضرب من الشدة بأن قال انت طالق بائن
 او البتة او الخش الطلاق او أخبثه أو أشدّه او طلاق
 الشيطان او البدعة بالحرّ او كالجبل او كالف اوملى البيت

(فجاء) برواية أبي حفص الكبير في رواية أبي
 اسرع وقوعاً لانه رجوع على ما في الخبرين لان العتق
 وهو مستحسن اه في
 (ولو قال انا منك طالق وهو محال
 فهو لغو) لان مع لغو طالق واحد اولاً
 (ولو قال انا منك طالق وهو محال
 فهو لغو) لان مع لغو طالق واحد اولاً
 (ولو قال انا منك طالق وهو محال
 فهو لغو) لان مع لغو طالق واحد اولاً

(وتصح نية الثلاث في الكل) اه في الحق
 وانتم في الامة بمنزلة ثلاث اه في
 (وان فرق بآنت بالاولى) اه في
 واحدة واحدة واحدة واحدة واحدة واحدة
 طالق او انت طالق انت طالق انت طالق
 بالاولى بلا عتق فمصادقها الثانية وهي بائن
 (ولو قال انا منك طالق وهو محال
 فهو لغو) لان مع لغو طالق واحد اولاً
 (ولو قال انا منك طالق وهو محال
 فهو لغو) لان مع لغو طالق واحد اولاً
 (ولو قال انا منك طالق وهو محال
 فهو لغو) لان مع لغو طالق واحد اولاً

او تطلقه شديدة او طويلة او عريضة وقع واحدة بآنة
 بلائيه وكذا ان نوى الثنتين الا اذا نوى بقوله طالق واحدة
 وبقوله بائن او البتة اخرى فيقع بائنان * وصحت نية الثلاث
 في الكل
 (فصل)
 طلق غير المدخول بها ثلاثاً وقعن وان فرق بآنت بالاولى ولا
 تقع الثانية * ولو قال انت طالق واحدة وواحدة وقع واحدة
 وكذا لو قال واحدة قبل واحدة او بعدها واحدة
 ولو قال بعد واحدة او قبلها واحدة او مع واحدة او معها
 واحدة فثنتان وفي الموطوء ثنتان في الكل * ولو قال
 ان دخلت الدار فانت طالق واحدة وواحدة فدخلت تقع
 واحدة وعندهما ثنتان * ولو اخر الشرط فثنتان اتفاقاً ويقع
 بعدد قرن بالطلاق لانه فلو مات قبل ذكر العدد في قوله انت
 طالق واحدة لا تطلق

(فصل)

وكذا ما احمله وغيره * ولا يقع بها الابنية او دلالة حال فيها
 اعتدى واستبرأ رجلاً وانت واحدة يقع بكل منها واحدة

(ولو قال انا منك طالق وهو لغو) لقوله تعالى
 فطلقوهن في ما اضاخته اليه بغير المنع ولا
 رفع القيد وهي المقيدة اه في
 (بان) لان الابانة لازالة الوصلة والتحريم
 لازالة الحمل اه في
 الاضافة اليه الكليات وانما يستند اليها
 (ان نوى) لانه من احوال موت احدهما
 يجوز ان يكون له غيرها اه في
 (ولو قال انا منك طالق وهو محال
 فهو لغو) لان مع لغو طالق واحد اولاً
 (ولو قال انا منك طالق وهو محال
 فهو لغو) لان مع لغو طالق واحد اولاً
 (ولو قال انا منك طالق وهو محال
 فهو لغو) لان مع لغو طالق واحد اولاً

(ولو قال انا منك طالق وهو لغو) لقوله تعالى
 فطلقوهن في ما اضاخته اليه بغير المنع ولا
 رفع القيد وهي المقيدة اه في
 (بان) لان الابانة لازالة الوصلة والتحريم
 لازالة الحمل اه في
 الاضافة اليه الكليات وانما يستند اليها
 (ان نوى) لانه من احوال موت احدهما
 يجوز ان يكون له غيرها اه في
 (ولو قال انا منك طالق وهو محال
 فهو لغو) لان مع لغو طالق واحد اولاً
 (ولو قال انا منك طالق وهو محال
 فهو لغو) لان مع لغو طالق واحد اولاً
 (ولو قال انا منك طالق وهو محال
 فهو لغو) لان مع لغو طالق واحد اولاً

لانها ظاهرة والنية باطنة ثم المراد من دلالة
 الحال ما يعبر به على ما يستق عليه باذن
 (ولو قال انا منك طالق وهو لغو) لقوله تعالى
 فطلقوهن في ما اضاخته اليه بغير المنع ولا
 رفع القيد وهي المقيدة اه في
 (بان) لان الابانة لازالة الوصلة والتحريم
 لازالة الحمل اه في
 الاضافة اليه الكليات وانما يستند اليها
 (ان نوى) لانه من احوال موت احدهما
 يجوز ان يكون له غيرها اه في
 (ولو قال انا منك طالق وهو محال
 فهو لغو) لان مع لغو طالق واحد اولاً
 (ولو قال انا منك طالق وهو محال
 فهو لغو) لان مع لغو طالق واحد اولاً
 (ولو قال انا منك طالق وهو محال
 فهو لغو) لان مع لغو طالق واحد اولاً

(بنة) من البت وهو القطع فيجتمل
 الانقطاع عن النكاح او عن الخيرات او الاقارب
 الثالث ثلثة من ثلث الشيء اذا بنته عن غيره
 فيجتمل ما يحتمل البنة وادبه النكاح والخامس خلية من
 فيجتمل ما يحتمل البنة والبنلة الخالو عن
 فيجتمل ما يحتمل البنة والبنلة الخالو عن
 الخالو يضم الخاء من خلاف الخالو فيجتمل ما يحتمل
 الخيرات او عن قيد النكاح السابع حملا على غا
 البراءة من حد علم فيجتمل البراءة من حد علم
 او من قيد النكاح الخالمة والخالو
 واستغارة عن النكاح الخالمة والخالو
 وارفع عن النكاح الخالمة والخالو
 الحق

(باب التفويض) *

إذا قال لها اختارى نوى الطلاق فاختارت نفسها في مجلسها
الذي علمت به فيه بانت بواحدة ولا تصح نية الثلاث وإن قامت
منه أو أخذت في عمل آخر بطل ولا بد من ذكر النفس

(وإن لم ينو بالباقي شيئاً) أي لا طلاقاً ولا حرجاً له
(وقع الثلاث) أصيرة الحال حال هذا كونه
الطلاق بنية في الأولى فعينت الباقيات له دلالة

الحال اهـ (أي قبول الزوج زواجه لست لي
بمسألة أزلست لك تزوج وقد أقصر الماتن في
الإطلاق وقيدته في الكثرة قوله أن نوى على ما هو قول
أبي حنيفة المختار وقال لا تطلق لأنه نفى النكاح ويصلح
وهو كذب وله أن هذا يصلح إنكار النكاح اهـ
ان يكون انشاء للطلاق (والباين)
أي ويلحق الطلاق الصريح البائن
شعر رجعي برجعي ملغى *
رجعي بائن لا حققت * بنود وبنائن راوران
وهي بنائن

(مطلق) اى استحسانا والقيايس ان لا يطلاق لان كلا
منهما ليس بجواب لازمه يحتمل الموعد اذا الفعل
المضارع مشترك بين الحال والاستقبال فلا يبرح
احدهما بلا مرجح اهق
(قالت اخذت الاولى لان فى لفظ
النفس لان فى لفظ
وقبل لا

(و ان سارت دانه باطل) ای خیارها بدلیل
 (و لو ممکن) ای الزوجه بعد از آن
 (و ان سارت دانه باطل) ای خیارها بدلیل

في ذكر
في ارادة الطلاق وانما حذف لشبهة
النفس ومحمد التفريق دون بيان صحة الجواب
وعلى هذا ينبغي ان تكون التثنية حذفت لهذا
المعنى ايضا لانها ليست بشرط افاق
(وقع الثلاث) لانه لو كانوا يتبين لانه عدد
شائب ثبت الاقل وكذا اذا نوى تثبتين لانه عدد
مخض والجندس لا يجتمع كما لا يقع في جواب
التبيين الا به والحاصل ان الامر يدها كالتهجير
في المسائل كلها الا في احتمال الثلاث فانه لا يصح
نفيه كما مر اه ق
(وان قالت) اي في جواب قوله امر شائك
اه ق

[illegible]

من قال
اشايخ التعليق باب يكون كماله
او الهندى او المحقق يكون كماله
التعليق فبقصر على المجلس اه ق
بالاتفاق يعبرها فلهذا لا يوافقون
(ق) ثبت الخ استعماله لشرط عند الامام فلا يخرج عن
موضوعها بالشك ولا يجب حملها على الشرط
اصدور التعليق من غير من له اذ فلا تافض
اه نهى (لا يرتد)
ولا يتقيد فلها اتباع الطلاق في اى
وقت شاءت لانه ملكها الطلاق وقت مشيئتها
لا قبل ولا يرتد اه ق

(وقع كذلك) أي ما شاءت موافقا لنتيجه للمطابقة
بين المشيئة والارادة اهـ ق
(لا بعده) أي لا بعد المجلس لانه تملك ليس فيه
ذكر الوقت فيقضى الجواب في المجلس كالتعليقات
وان رده كان ردا اهـ ق
(طلق نفسك من ثلاث) كما في قوله تعالى
فاجتنبوا الرجس الالمع لان من يكون البیان ظاهرا
ان تطلق الثلاث اهـ ق
(انما يصح في الملك) أي حقيقة كنهه (فقيه ان
كذا فانت حرو حكما كنهه وانكرو حخته المخ
عند وجود الشرط
في الثاني

انما قول كل تزوجت امرأة الخ اعلم انه
 انما خص المال بالخطاب ولم يقل كل تزوجت
 امرأة مع كونه مثالا مشهورا
 الى كون المسألة اتفاقية لان كل تزوجت امرأة
 خلافا الى يوسف حيث قال كل تزوجت امرأة
 فهي طالق قد زوج امرأة طالق وان تزوجت
 ما ينال نطق ولا يجت في امرأة واحدة من
 اه في

(أخلفت أمين) يعني انتهت بانتهاء الشرط
 والجزاء هو (الجزاء في
 (الوقف الطلاق) لوجود الشرط والمحل قابل للتزول
 (الجزاء في
 (الوقف مالم يعلم الامنها) لانه امر لا يعلم من
 غيرهما وقد ثبت عليه حكم شرعي فيجب عليها
 الاخبار لثلاث تقع في غضب الجبار في الحال
 اه في المال وهذا استخسان والقياس عدم
 القبول في حقه الا انه مدعيه وقد صرح بما
 احترز عنه بقوله لاني (مالم يسترد الدم ثلاثا)
 والثلث لا يزول (وثلثا)

(بشرطین) بان قال ان دخلت دار زید و دار
 عمر فانت خالق اه فی لاشترک المملک حالة الخمت
 (لا یسیه لا یقع) لاشترک المملک اربعة اوجه اما ان وجد
 وفیه المسألة علی المملک فیقبع اجماعا و وجد الاو
 انشطان فی المملک فلا یقع اجماعا و یطلق عندنا
 او وجدانی غیر المملک فلا یقع اجماعا و یطلق عندنا
 فی غیر المملک والثانی فی المملک فیطل تهمیز المملک
 (فیسبل وجوده) لا یقع

الشرط فيه انحلت المين ووقع الطلاق والانحلت ولا يقع *
وان اختلفا في وجود الشرط فالقول له الا اذا برهنت *
وفي ما لا يعلم الامنها القول لهما في حق نفسها الا في حق غيرها
فلو قال ان حضت فانت طالق وفلانة فقالت حضت طلقت
هي لافلانة وكذا لو قال ان كنت تحمين عذاب الله
فانت طالق وعبدى حر فقالت احب طلقت ولا يعتق *
ولا يقع في ان حضت مالم يستمر الدم ثلاثا فاذا استمر وقوع
من ابداً انه ولو قال ان حضت حيضة يقع اذا طهرت ولو قال
ان ولدت ذكرا فانت طالق واحدة وان ولدت انثى
فانت طالق ثنتين فولدتها ولم يدر الاول تطلق واحدة قضا
وثنتين تنزها وتنقض العدة * ولو علق بشرطين شرط للوقوع
وجود المالك عند آخرهما فان وجدا او آخرهما فيه وقع
وان وجدا او آخرهما لافيه لا يقع * ويبطل تمييز الثلاث
تعليقه فلو علقها بشرط ثم نجزها قبل وجوده ثم تزوجها
بعد التحليل فوجد لا يقع شيء * ولو علق الثلاث او العتق
بالوطئ لا يجب العقر باللبث بعد الايلاج ولا يصير به مراجعا
في الرجعي مالم ينزع ثم يولج خلافا لابي يوسف * ولو قال ان

(وكذا لو مات الخ) لان كلام من الموت
والتعليق بما لا يعلم مبطل فلا تنافي فصح
الاستثناء كما لو ماتت قبل ذكر العدد غير ان ههنا
(يقع ثنتان) اهـ ق لان الاستثناء المستغرق باطل
لانه انكار بعد الاقرار اهـ ق من عنونه به نظرا الى
(باب طلاق المريض) اهـ ق اصالة فيه ومن عنونه نفي فصل التعيم اهـ ق
(وهو تلك الحال) لان الغالب عليه الهلاك
وكذا ركب بغيره اهـ ق وهو حكم المريض وكذا ركب بغيره
او اقرسه السبع اهـ ق

(الآن) لعدم المرض اوراق سيفة
 اوانزل في مكان مخوف او مخيف من عدو
 ولازن لقلبة السلامة في هذه الاحوال
 واختار في المسائل والمقاييس فهو من مرض
 كان يزاد مرة في نفس اخرى فهو من مرض
 (ومخيرة اختارت نفسها) في الفرقين قبلها
 ومن طلق ثلاثا او اثني مرضه
 وعدم لعدم الفرار في الاولى والعقد في الثانية
 اهق (ثم مات)

١١١
نكحتماء عليك فهي طالق فنكحها عليها في عدة البائن لا تطلق
ولو وصل بقوله انت طالق قوله ان شاء الله تعالى او ان لم يشأ
الله او ما شاء الله او ما لم يشأ الله او الا ان يشأ الله لا تطلق
وكذا لو ماتت قبل قوله ان شاء الله وان مات هو يقع
وفي انت طالق ثلاثا الا واحدة يقع ثنتان وفي الاثنتين واحدة
وفي الاثلاث ثلاث

(باب طلاق المريض)

الحالة التي يصير بها الرجل فاربا بالطلاق ولا يتقذ تبرعه فيها الا
من الثلث ما يغلب فيها الهلاك كرض يمنعه عن اقامة مصالحه
خارج البيت ومبارزته رجلا وتقدمه ليقول في قصاص او رجم
فلو بان امرأته وهو بتلك الحال ثم مات عليها بذلك السبب
او بغيره وهي في العدة ورثت وكذا لو طلبت رجعية فطلقها
ثلاثا * ومبانة قبلت ابنه بشهوة ولو أبانها وهو محصور بمحصن
او في صف القتال او محبوس لقصاص او رجم او يقدر على
القيام بمصالحه خارج البيت لكنه متشكك او مجروح لا ترث
وكذا المختلعة ومخيرة اختارت نفسها ومن طلقت ثلاثا بامرها
او بغير امرها لكن صح ثم مات ومن ارتدت بعد ما أبانها ثم املت

كلام مذكور في صدر الشريعة وحواشيها
 (فانها الاقل من ارثها) لفظة من البيان
 واستصالة افعال التفصيل لان هذه الصيغة
 محاذ باللام وموصولة بمن في الحالة الواحدة
 وما استعمل الاندرا فلا يقاس عليه وهما

اه ق (او الشرط فقط ورثت) لقصد بطلان ارثها
 (او الشرط فقط فيه وان كان مضطرا لان
 وجود الشرط فيه حتى غيره كالإلف مال الغير
 مضطرا وانما اه ق (لو كان مضطرا لان
 الشرط فيه لكان اخضراد العبرة بالحداد
 ولا يكون رضى بسقوط طهرها لا مضطرا لها اه ق
 (خلاف الجهد) فيها اذا كان التعليق في الصحة
 والشرط في المرض اه ق

وكذا مفرقة بسبب الحب او العنة او خيار البلوغ او العتق *
 ولو فعلت ذلك وهى مريضة لا تقدر على القيام بمصالح بيتها
 ثم ماتت وهى في العدة ورثها * ولو ابانها بأمرها في مرضه
 او تصادقا انها كانت حصلت في صحته ومضت العدة ثم اوصى
 لها او اقربدين فلها الاقل من ارثها ومما اوصى او اقتر * وان علق
 الطلاق بفعل اجنبى او مجبى الوقت فوجد فان كان التعليق
 والشرط في مرضه ورثت وان كان احدهما في الصحة لا ترث
 وان علق بفعل نفسه وهما في المرض او الشرط فقط ورثت
 وكذا لو علق بفعلها ولا بد لها منه وهما في مرضه وكذا
 لو كان الشرط فقط فيه خلافا للجهد * وان كان لها منه بد لا ترث
 على كل حال وان قدفها ولا عن وهو مريض ورثت وكذا
 لو كان القذف في الصحة واللعان في المرض خلافا للجهد وان آلى
 منها وبانت به فان كانا في المرض ورثته وان كان الالباء في الصحة
 لا وفي الرجعي ترث في جميع الوجوه ان ماتت وهى في العدة
 والا لا

* (باب الرجعة) *

هى استدامة بالنكاح القائم في العدة فن طلق مادون ثلاث

(لا ترث على كل حال) سواء كانا في المرض
 او التعليق في الصحة والشرط في المرض وهذا
 كما قد علق على اربعة اوجه وهى اما ان يكون
 التعليق مجبى الزمان او بفعل الاجنبى او بفعل
 نفسه او بفعل المرأة وكل وجه منها على اربعة
 اوجه وهى اما ان يكون كلاهما في الصحة او يكون
 كلاهما في المرض او كلاهما في الشرط في المرض
 او التعليق في الصحة والشرط في المرض
 او العكس فيصير المجموع ستة عشر وجهها

اه ق (في جميع الوجوه) سواء كانا في المرض او في
 فعلها او احدهما في المرض والا ترث في الصحة
 قال ان مرضت فانت طالق ثلاثا فان طلق
 اثنى عشر مرة ثم ماتت طلق ثلاثا فان طلق
 ثم اخرى ثم ماتت طلق ثلاثا فان طلق
 فارقا خلافا لهما قال لامرأته ايتها احداكم طالق
 ثلاثا ثم بين في مرضه احداهما صار فارقا اه ق

(او بالثلاث الاول) وهى اعتدى واستتبرأت
 رجعت وانت واحدة اه ق اى ان يعلم الزوج زوجته
 برجعت كى لا يقع في المعصية لانها اذا لم يعلمها رجعا
 تنزوج بعد العدة على زعم انه لم يراجعها وفيه
 اشكال لان المعصية لا تكون بدون العلم كذا
 في الغاية اه ق (صحت)

الرجعة والرجعة لا يثبت عليها حكم
 انكروا فان ثبت الرجعة لا يثبت عليها حكم
 من طريق الحكم لا بد لها كما ان النسب يثبت
 بالنسب بشهادتها اه ق لانها صادقت وقت العدة اذ هى
 بالفراس عند شهادتها اه ق لانها صادقت وقت العدة اذ هى
 (خلافها) باقية ظاهرا الى ان تخبر وقد سبقت الرجعة
 ولا يثبت خفية انها صادقة حالة الانقضاء اه ق
 (السيد اتفاقا) اما عند فلتطهر وحق المولى
 في البضع بانقضاء العدة فلا يملك ابطاله واما
 عند ما فلا قراره لغيره بما هو له فصار كواره
 في الصحيح اه ق

بصريح الطلاق او بالثلاث الاول من كتاباته ولم يصفه بضرب
 من الشدة ولم يكن بمقابله مال فله ان يراجع وان ابنت مادامت
 في العدة بقوله راجعتك او راجعت امرأتى او بفعل ما يوجب
 حرمة المصاهرة من وطئ ومس ونحوه من احد الجانبين *
 ونذب الاشهاد عليها واعلامها بها ولو قال بعد العدة كنت
 راجعتك فيها فصدقه صحت والا فلا * ولو قال راجعتك
 فقالت مجيبة له انقضت عدتي فالتقول لها ولا تصح الرجعة
 خلافا لهما وان قال زوج الامة بعد العدة كنت راجعت
 فيها فصدقه سيدها وكذبته فالتقول لها وعندهما للسيد
 وفي عكسه القول للسيد اتفاقا في الصحيح وان قال راجعتك
 فقالت مضت عدتي فانكرا فالتقول لها * واذا طهرت
 من الحيض الاخير لعشرة انقطعت الرجعة وان لم تغسل
 وان انقطع لاقل لامالم تغسل او يمضى عليها وقت صلاة
 او تيمم وتصلى وعند محمد رحمه الله تنقطع بالتيمم وان لم تصل
 وفي الكفاية بمجرد الانقطاع اتفاقا * ولو اغتسلت ونسيت
 اقل من عضو انقطعت وان نسيت عضوا لا * وكل من
 المضغضة والاستنساك كالاقل وفي رواية عن ابي يوسف

(او بعضي عليها وقت صلاة) اى يمضى عليها
 ادى وقت صلاة قدر ما تقدر على الاعتقال
 والتجربة وما دون ذلك بمدة الحيض ولو
 اغتسلت بسور الجمار مع وجود الماء المطلق
 تنقطع كمن الانصلى حتى تغسل بغيره
 (ان لم تصل) لان التيمم كالغسل عند عدم الماء
 وبه قال زفر والنلاية وانه ضرورة اه ق
 بل هو ملوث فاعتبطها ربة للضرورة اه ق
 (بمجرد الانقطاع اتفاقا) وان كان لاقل من
 عشرة لانه لا يتوقع في حقها المارة زادة فاكفى
 عشرة لانه لا يتوقع في حقها المارة زادة فاكفى
 بالانقطاع اه ق اى لا تنقطع الرجعة
 (وان نسيت عضوا لا) اى لا تنقطع الرجعة
 استحسانا والقياس في العضو الكامل الانقطاع
 اه ق

(فليس بإيلاء) لان الثاني ايجاب مبتدأ
 فلم يستكمل المدان كذا في الهداية اهـ
 (لا اقربك سنة الا يوما) لانه استثنى يوما منكرا
 فله جعل ذلك اي يوم اختاره اهـ
 (لا يكون مولا) لانه لا يمكنه القربان من غير يوم
 شي بان يخرجها ويقر بها ولو كان بين الموضعين
 اربعة اشهر فانه يكون مولا او رد عليه في النهاية
 اهـ (ان استمر العذر الخ) فلو ان منها قادرا ثم عجز
 او كان عاجزا حين الى و زال العجز في المدة لم يصح
 فيه باللسان اهـ (اولم ينوشيا) زاد في الكناز اولم ينوشيا لان عجز
 (الحلال عين بالنص الثاني اهـ) لانه ارا حقيقة
 (وان نوى الكذب فكذب) لانه ارا حقيقة
 كلامه فكان كذا با حقيقة وقيل لا يصدق
 لانه عين ظاهر فلا يصدق في الصرف الى غيره
 اهـ

ولو مكث يوما ثم قال لا اقربك شهرين بعد الشهرين الاولين
 فليس بإيلاء وكذا لو قال لا اقربك سنة الا يوما فان قريها وقد
 بقي من السنة اربعة اشهر صار ايلاء ولو قال لا ادخل بصره
 وامرأته فيها لا يكون مولا وان عجز المولى عن وطئها بمرضه
 او مرضها او رتقها او صغرها او وجبه اولان بينها وبينه مسافة
 اربعة اشهر فقيته ان يقول فنت اليها ان استمر العذر من وقت
 الحلف الى آخر المدة فلوزال في المدة تعين الفى بالوطئ * وان
 قال لها انت على حرام كان مولا ان نوى التحريم اولم ينوشيا
 وان نوى ظهارة فظهار وان نوى الكذب فكذب وان نوى
 الطلاق فبائن وان نوى الثلاث فثلاث والفتوى على وقوع
 الطلاق به وان لم ينو وكذا بقوله كل حل على حرام
 او هرجه بدست راست كيرم بروى حرام للعرف

* (باب الخلع)

هو الفصل عن النكاح وقيل ان تفدى المرأة نفسها بالمال
 ليخلعها به ولا بأس به عند الحاجة وكره له اخذ شي ان نشر
 واخذ اكثر مما اعطاها ان نشرت والواقع به وبالطلاق على
 مال بائن ويلزم المال المسمى * وما صلح مهر اصلح بدلا للخلع وان

(هو الفصل عن النكاح) لعدم الوفاق وكره له
 (ولا بأس به عند الحاجة) لان الزوج عيالك العوض فوجب ان تملك
 اخذ شي ان نشر الزوج قوله تعالى فلا تأخذوا
 منها شيئا اهـ (وما اعطاها) معطوف على الضمير المحرور وسوغ
 ترك اعادته الجار لفصل اي ولا بأس باخذ اكثر
 (بائن) لان الزوج عيالك العوض فوجب ان تملك
 من المعوض تحقيق المساواة وذلك بالبائن وانما
 يصح بنظ البيع والمباينة اهـ

(كنا اذا خالعة الخ) فيقع في الخلع بائنا وفي الطلاق
 رجعيها اهـ (على خير او خيرا الخ) لما متر ان ملك البضع غير
 متقوم في الخروج بخلاف البكائية لان ملك
 المولى مستقوم اهـ (ولا شيء في يديها) لان الم ذم مالا متقوما
 (رجوع بالفرار اهـ) لان اقل الجمع ثلاثة ومن
 (لبيان لان كلامها تام الان فيه نوع ايهام فقي
 مثل هذا المقام يجعل من اللبيان لا التسبب اهـ
 (فله ثلث الالف) ما لم يكن بقي من الثلاث واحدة
 وبانت اهـ (في المعاوضات حتى ان قولهم احل هذا
 كالباة) في المعامات اهـ (لان اقل الجمع ثلاثة ومن
 الطعام بدرهم او على درهم سواء له ان على
 للشرط والمشرط لا يوزع على آخر الشرط
 بخلاف الباء لانها للعوض واذا لم يجب المال
 كان مبتدأ فيقع رجعي اهـ (لانه لم يرض
 فطلقت واحدة لا يقع شيء) لانه لم يرض
 بالبنينة الاسلامة الالف بخلاف قولها طلقتي
 بلانا بالالف لانها رضى بالبنينة بالالف اهـ

بطل العوض فيه يقع بائنا وفي الطلاق يقع رجعيها بلا شيء
 كما اذا خالعه او طلقها وهو مسلم على خير او خيرا او ميسرة
 او قالت خالعتي على ما في يدي ولا شيء في يديها * وان قالت على
 ما في يدي من دراهم ولا شيء فيها لزمها ثلاثة دراهم وان قالت
 من مال لزمها رتقها وان خالعه على عبدها الا بقى على انها
 بريئة من ضمانه لا تبرأ لزمها تسليمة ان امكن والافقيته
 * ولو قالت طلقتي ثلاثا بالالف فطلق واحدة فله ثلث الالف
 وبانت وفي على يقع رجعيها بلا شيء وعندهما كالباء ولو قال لها
 طلقي نفسك ثلاثا بالالف او على الف فطلقت واحدة لا يقع شيء
 ولو قال انت طالق بالالف او على الف فقبلت بانت و لزمها المال
 وان قال انت طالق وعليك ألف او قال لعبده انت حر وعليك
 ألف طلقت وعنتي مجانا وان لم يقبلا وعندهما لا مال لم يقبلا
 واذا قبل لزم المال * والخلع معاوضة في حقه افيصح رجوعها
 قبل قبوله بعد ما اوجبت وشرط الخيارها او يبطل بالقيام عن
 المجلس قبل قبوله ويمين في حقه فلا يرجع بعد ما اوجب
 ولا يصح شرط الخيار له ولا يبطل بالقيام عن المجلس قبل
 قبولها واجاب العبد في العتق على مال بكاتبها * ولو قال لها

(لزم المال) ووقع به بده قال الائمة الثلاثة لان
 على للمعاوضة والعطف غير مانع عنه كما اذا قال بيع
 هذا ولت الالف وله انه جلة تامة فلا يرتبط بما
 قبله الا بدلالة الاصل فيه الاستقلال عن المال بخلاف
 لان الطلاق والعقاق يتفكان عن المال بخلاف
 البيع والاجارة لانه لا يوجبان بدونه ويجوز
 كونهما للعطف على الغير لا على الاستثناء ليرد ما ورد
 فقدر اهـ (بانت ووجه) بان قالت خالعتي على كذا اهـ
 (ولا يصح شرط الخيار له) وقال لا يصح شرط
 الخيارها كما لا يصح له وجه قالت الائمة الثلاثة
 الخياراتها كالتعليق من قبله فلا يصح فيه شيء
 وله انه غير ملزم له وجه قالت الائمة الثلاثة
 (بكاتبها) فيصح له ان يكتبها على مال بكاتبها
 (احكامها اهـ) فان

(لزم المال) ووقع به بده قال الائمة الثلاثة لان
 على للمعاوضة والعطف غير مانع عنه كما اذا قال بيع
 هذا ولت الالف وله انه جلة تامة فلا يرتبط بما
 قبله الا بدلالة الاصل فيه الاستقلال عن المال بخلاف
 لان الطلاق والعقاق يتفكان عن المال بخلاف
 البيع والاجارة لانه لا يوجبان بدونه ويجوز
 كونهما للعطف على الغير لا على الاستثناء ليرد ما ورد
 فقدر اهـ (بانت ووجه) بان قالت خالعتي على كذا اهـ
 (ولا يصح شرط الخيار له) وقال لا يصح شرط
 الخيارها كما لا يصح له وجه قالت الائمة الثلاثة
 الخياراتها كالتعليق من قبله فلا يصح فيه شيء
 وله انه غير ملزم له وجه قالت الائمة الثلاثة
 (بكاتبها) فيصح له ان يكتبها على مال بكاتبها
 (احكامها اهـ) فان

(والمباراة) فتح الهمة مفاعلة من بارأ شريكه
 خطأ كذا في المغرب اه ق
 (ولم تخض متنها) اوبعده وهذه المسألة على
 وجوه امان لا يسمي شيئا او يسمي المهر اوبعضه
 او لا آخر اه ق لان مقتضاه الاختلاع
 (ومع محمد في الخلع) فلا ضرورة الى الانقطاع
 وقد حصل نفس النكاح فلهذا لا يكونه مقابلا
 اه ق (لا يلزم المال ولا يسقط) لكونه مقابلا
 فكان كالنكاح به ولذا اعنته
 الثالث اه ق (وطاعة)

وجوب المال بقوله اه ق
 (طلقت بالاشئ) لعدم اهلية الغرامة ان قبلت
 اه ق
 (والا فلا تطلق) وان قبل الاب عنها في الاصح
 لان شرط العين لا يحتمل النيابة اه ق

(باب الطهارة) مرقى الابلاء ووجه ترتيب المحرمات
وقدم على اللعان لانه اقرب الى الاباحية فان
سبب اللعان عند اضافته الى غير منكره ووجه
يوجب جلد القذف اه في
(ولو رضاعا) اوصهرية وذكر ان صاحب التمهية
نقل عن شرح الطحاوى في التعريف زيادة قيل
اتفاقا للخبر امس اه في
بيان دور التعريف كطهر اى تطهير
(زر ساك) على جلها
يعبر به عن جلها
(ارضاك وشي
(او)

طلقتك امس بألف فلم تقبلي فقالت بل قبلت فالقول له ولو قال
البائع كذلك فالقول للمشتري والمبارأة كالخلع يسقط كل منهما
كل حق لكل احد من الزوجين على الآخر مما يتعلق بالنكاح
فلا تطالب هي بمهر ولا نفقة ماضية مفروضة ولا هو بنفقة
عجلها ولم تمض مدتها ولا بمهر سلمه وخلع قبل الدخول وعند
محمد لا يسقط الا ماسمياه فيهما وابو يوسف رحمه الله مع الامام
في المبارأة ومع محمد في الخلع * ولو خلع الاب صغيرته من
زوجها بما اياه لا يلزم المال ولا يسقط مهرها وطلقت في الاصح
وفي الكبيرة يتوقف على قبولها ولو عـلى انه ضامن لزمه المال
وطلقت ولو شرط المال عليها طلقت بلا شيء ان قبلت والا
فلا تطلق * وخلع المريضة مرض الموت معتبر من الثلاث
* (باب الظهار) *

هو تشبيه زوجته او عضو منها يعبر به عن جملتها او جزء شائع
منها بعضو يحرم عليه النظرا اليه من محارمه ولورضا عاقلو قال
لهانت علي كظهر اخی اورأسك او نحوه او نصفك وشبهه
او كبطنها او كفضدها او كظهر اختی او عمتی ونحوهما حرم عليه
وطها وودواعيه حتى يكفر فلو وطئ قبل التكفير فليس عليه

(او لور ضاعا) او
 نقل عن شرح الطحاوی فی
 اتفاق الخیرج امس المزنی باوتها وال
 بیان تصور التعریف اه ق
 (زادک) علی کظہری تطبیح تشبیہ عضو
 بعبارة عن جملتها اه ق
 (او کظہما) تطبیح تشبیہ الخبز الساع اه ق
 (او کظہما) عطف علی قوله کظہری تطبیح
 (او کظہما) تطبیح تشبیہ الخبز الساع اه ق
 (او کظہما) عطف علی قوله کظہری تطبیح
 (او کظہما) تطبیح تشبیہ الخبز الساع اه ق

فليس عليه غير الاستغفار) لما روى انه عليه السلام قال لرجل واقع امر استغفر الله اهـ (ويجبره القاضي) بالجدب للفسر رغبها والقوا بالآثار

119

غير الاستغفار والكفارة اولى ولا يعود حتى يكفر* والعود
الموجب للكفارة عزمه على وطئها وينبغي لها ان تمنع نفسها
منه وتطالبه بالكفارة ويجبره القاضي عليها واللفظ المذكور
لا يحتمل غير الظهار ولو قال انت على مثل اى او كماى فان نوى
الكرامة صدق او الظهار فظهار او الطلاق فباش وان لم ينو
شيأ فليس بشيء ولو قال انت على حرام كظهارى ونوى ظهارا
او طلاقا فكما نوى* ولو قال حرام كظهارى ونوى طلاقا
او ايلاء فهو ظهار وعندهم ما نوى* ولا ظهار الا من الزوجة
ولا ظهار من امته ولا من نسكها بلا امرها وظاهر منها
فأجازت النكاح* ولو قال لنسائه انتن على كظهارى كان
مظاهرا ممنق وعليه لكل واحدة كفارة وان ظاهرا من واحدة
مرا را فى مجلس او مجالس فعليه لكل ظهار كفارة وهى عتق
رقبة يجوز فيها المسلم والكافر والذكور والانثى والصغير والكبير
والاعور والاصم الذى اذا سمع يسمع ومقطوع احدى اليدين
واحدى الرجلين من خلاف ومكاتب لم يؤد شيأ ولا يجوز
الاعمى والاصم الذى لا يسمع اصلا والاخرس ومقطوع
اليدين او ايهاميهما او الرجلين او يد ورجل من جانب واحد

(والاصم الذي اذا صبح وهو نسخ فلا يصح)
 (والاصم ان لا يجوز وهو روي)
 الذي في الاصم جنس المنفعة اهـ ف
 لان الفات جنس الاصم من خلاف) ومقطوع
 (واحدى الرجليين والخصى والجبوب اعدم قوتها اهـ ف
 الاذنين والاذن شأ) لكل الرق فيه فكان
 (ومكاتب لم يؤت شأ) فغير رامن وجه اهـ ف

معرفة
وهو قوله أنت على كظهر احدى
(فليس بشئ) لانه تشبيه في الام بالجمره فمكانه
قال أنت على كظهر احدى
(فكأنوى) لانه حرام ولا بد فيه من النسبة اه ق
والطلاق باعتبار الحرام فبما لا يتحمل الطهار باعتبار التشبيه
ويكون الا من الزوجة) اه ق
(ولا تطهار الا من الزوجة) لصرح بقوله تعالى
والذين يطهرون ولذا اخذ الزوجة في التعريف
اه ق
فما جازت النكاح) بعده لانه صادق في التشبيه
في ذلك الوقت فلا يجب جراه الزور اه ق

(لكل واحدة كفارة) لانها الحرمه وهى
 فى كل واحدة منهن اه فى
 (وهى) اى كفارة الظهار وسبها الظهار والعود
 جميعا فان الله تعالى عطف العود على الظهار
 فى بيان سبب الكفارة ثم رتب الحكم عليهما بالفاء
 وانما كان كذلك والله اعلم لانه منكر من القول
 وذرر فلا يصلح سببا لادبها لانه منكر من القول
 دائر بين الحظر والاباحه اه فى
 (العود) لا لاطلاق النص والتميز بزيادة عليه
 كوزن القياس اه فى
 (سمع الخ) والقياس
 لانه النوار

(والاصح ان لا يجوز في الاسم ان يفتقد اهـ) ومقطوع
الذي في الاسم جنس المنقطع اهـ)
لان الفاء جنس من خلاف (واحدى الرجاين من خلاف)
(واحدى الرجاين من خلاف) والجمهور لعدم قوتها اهـ)
الاثنين والخميس (لكمال الرق فيه فكان
(ومكاتبهم يؤد شياً) فخر يرأس وجهه اهـ)

(و مجنون مطبق) لانه اقوى من المذكوران
 بخلاف من مجن و ينطق و اعترق حال افاقته لان
 المنفعة غير فائده وانما هي اي العتق عنها
 (و لو اشترى قريبه بنسبها صحيح) اي العتق عنها
 لان الشراء عملا العتق وقال الثلاثة لا يجوز
 وهو قول ابي حنيفة اولا لان العتق القرابة
 والشراء شرط وعلى هذا الخلاف لو وهب له
 ازنيه بنق ايه في اي عتق ابي حنيفة فيه ليجزى
 (لا يجوز) اي عتق خلافه ما وجد النصف ان
 العتق عنه خلافه ما وجد النصف ان
 اذا الخلاف في بعضه مطلقا والله
 عند ابي حنيفة ايه في اي عتق ابي حنيفة فيه ليجزى
 (المنهية)

(واتسبعهم جاز) لان المقصود دفع حاجتنا الفسيفرى
 ذلك اليوم وذلك بدفعين ولو احدهما دورا
 اه ق
 (ولا يقدر من الادام فى خبر الشعير) اه ق
 (لا يمكن من الاستيقاظ) اه ق
 (دون المنطقة) اه ق
 (سبني يوما اجزاه) اه ق
 (تجدد ال) اه ق

(وان لم يعين) لا اتحاد الجنس فلا حاجة الى التسمية
اه ق (نعم عن عن احدهما صحيح
والاصل ان
انقرو

وافطار صبح عنهما وكذا لو حرر عبدین عن ظهارین او صام
عنهما اربعة اشهر او اطعم مائة وعشرين فقیرا صبح عنهما وان لم
يعین * وان حرر عنهما رقبة واحدة او صام شهرین ثم عین عن
احدهما صبح * ولو عن ظهار وقتل لا * وان ظاهر العبد
لا یجزئه الا الصوم وان اعتق عنه سیده او اطعم

71

(وان لم يعين) لاتحاد الجنس فلا حاجة الى التنية
 والاصل ان نية التعيين في الجنس الواحد
 ويعرف الاختلاف بتقدير فاذا التغايب في مطلق النية
 (باب اللعان) وجه المناسبة مرفى في الطهارة والقب
 به الباب دون الغضب وان كان فيه الغضب ايضا
 لان اللعان من جانب الرجل وهو تقدم والمستحق
 باب الترجيح وسببه فذف امر له بما يلزم
 في شريطة التمسك حتى لو طلقها
 فلهما اه في حكم كذا ياتي

(أول صدقة) فصار ماها به فترفع اللعان لا ارتفاع
التكاذب ولا حدة عليه أو ما في بعض نسخ القدوري
فقد غلط لأن الحدة لا يجب بالأقرار مرة فكيف
يجب بالتصديق مرة وهو لا يجب بالتصديق أربع
مرات لأن التصديق مرة هو لا يجب بأقرار صدق أربع
في الحدة ويعتبر فيما دونه في صدقه اللعان فلا
صدق في نفي الولد فلا حدة ولا لعان وهو ولد لها
اهـ ق

(أو من لا يجد قاذفها)
المقدمين وقد مر

نـهـ اي

قافني بالزواج لكونه مملوكا ففعله
وبدا يابعه بعدة
من عبارة

(وفي الخامسة غضب الله عليها) وخضعت
بالغضب لعدم المبالاة باللعن كثرة استعماله
بينهن (في جميع ذلك) وعن أبي حنيفة رحمه الله ان
كلا منهما ياتي بالغائب اذا اتصل به الإشارة
ووجه الاحتمال اهـ ق
يقطع الحاكم بينهما) ما روى ابن عمر انه عليه
(فرق الحاكم بينهما) وقوله بينهما اي
نفس الاما اهـ ق لانها دفع الظلم عنهما ولا تغلظ
بينهما بأمه) ان كان الموقوف في حال مجرى
ثم اعتقت اللعان حتى لو علق وفي امه او كفرة
(او زنت) وان لم يتخذ لا يتي ولا يلعن اهـ ق
محضنة وحدها الرجم اهـ ق

وفي الخامسة لعنة الله عليه ان كان كاذبا فيما رمية به من الزنى
يشير اليها في جميع ذلك ثم تقول هي اربع مرات اشهد بالله
انه كاذب فيما رماي به من الزنى وفي الخامسة غضب الله عليها
ان كان صادقا فيما رماي به من الزنى تشير اليه في جميع ذلك
وان كان القذف بنى الولد ذكراه عوض ذكر الزنى وان كان
بالزنى ونفى الولد ذكراهما * فاذا تلاعنا فرق الحاكم بينهما وهو
طلقة بائنة ويتني نسب الولد ان كان القذف به وألقه بأمه
فان اكدب نفسه بعد ذلك حدة وحل له ان يتزوجها خلافا
لابي يوسف وكذا ان قذف غيرها فخذأوزنت فخذت * ولاللعان
بقذف الاخرس ولا يتي الحمل وعندهما يلعن ان اتت به
لاقل من ستة اشهر * ولو قال زيت وهذا الحمل منه لاعن اتفاقا
ولا يتي القاضي الحمل ولو نفي الولد عند التهنئة او اتباع آله
الولادة صح ولاعن * وان نفي بعد ذلك لاعن ولا يتي
وعندهما يصح النفي في مدة النفاس وان كان غائبا
فقال علمه كحال ولادتها وان نفي اول توأمين واقتر بالا آخر حدة
وان عكس لاعن ويثبت نسبهما فيهما
* (باب العنين) *

(وعندهما يلعن ان اتت به الحمل) التبعين يوجب
الحمل عند النفي فتجوز القذف قلنا اذا لم يكن
قد نفي في الحال يصير كالمعلق بالشرط ولا يصح تعليق
القذف اهـ ق (باب العنين) بل يثبت نسبها من لان
الاحكام لا ترتب عليه قبل الولادة الاحتمال
اهـ ق (عند التهنئة او اتباع الخ) لان هاتين الحالتين
كماالة الولادة عرفا (ان عكس) بان اقترى الاول ونفي الثاني لاعن اهـ ق
لانه قاذف بنى الثاني ولم يرجع عنه اهـ ق
(باب العنين) اي وغيره من المجهوب والخصى وهي العنة
وهي خلسة الابل وامرأة غنية لا تشتهى ككبريت
او ضعف او مخر او غير ذلك لان القذف
لا يمكنه ادخالها داخل الفرج
كتم في القنية اهـ ق

(ويؤجل الحاكم) من حين المرافعة سنة قريية
بالأهانة وهي ثلاثمائة واربعه وخمسون يوما
وثلاث يوم وثلاث عشر يوم وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة
(ويحتسب من الخ) لان السنة لا تحلوا عنهما اهـ ق
(وهو طلقه بائنة) لا يحصل الا بها وكل المهر ان خلاها او نجب
العدة احتياطوا والا قصفه اهـ ق
(فالقول له مع عني) لانها تدعى عليه استحقاق
الفرقة وهو نكرو والقول للنكر مع عني مع
انه متمسك بالاصل وهو السلامة والبراءة
تزل يعبر الوطى فالاحتمال موجب فلذا
بجلف اهـ ق اذا فائدة في تأجيله ومعناه
(يفرق للجمال) اذا طلبت كان الحق لها وفيه إشارة الى انه لو كان
اذا طلبت كان الحق لها وفيه إشارة الى انه لو كان
الحب او العنة بعد ما وصل اليها الاخبارها
ولو كان صغيرا يفرق ما لم تكن صغيرة لاحتمال
الرضى بعد البلوغ اهـ ق

هو من لا يقدر على الجماع او يقدر على الثيب دون البكر فلو اقر
انه لم يصل الى زوجته يؤجله الحاكم سنة قريية هو الصحيح
ويحتسب من رمضان وايام حيضها لامدة مرضه او مرضها
فان لم يصل فيها فرق بينهما ان طلبته وهو طلقه بائنة * فلو قال
وطئت وانكرت ان قبل التأجيل فان كانت ثيبا او بكر افتظرن
اليها فقلن هي ثيب فالقول له مع عني وان قلن هي بكر اجل
وكذا ان نكل وان بعد التأجيل وهي ثيب او بكر وقلن ثيب
فالقول له وان قلن بكر خيرت وكذا ان نكل ومضى اختارته
بطل خيارها والخصى كالعنين والمجهوب يفرق للجمال * وحق
التفريق في الامه للمولى عند الامام ولها عند ابي يوسف
ولا خيار لها ان وجدت به جنونا او جذاما او برصا خلافا للمجد
ولاله لو وجد بها ذلك او رتقا او قرنا

* (باب العدة) *

هي تربص يلزم المرأة * عدة الحرة للطلاق والفسخ ثلاثة قروء
اي حيض وكذا من وطئت بشبهة او بنكاح فاسد وفرقت
اومات عنها وام ولد عتقت اومات مولاهما ولا يحتسب حيض
طلقت فيه * وان كانت لا تحيض لكبر او صغرا او بلغت بالسنة

(خلاف المجد) نجد انها لا تقدر على دفع الضرر
والابيه بخلاف الزوج قلنا المستحق بالعدة الوطى
وعنده العيوب لا تقريه وانما لا يوجب الفسخ
كلوا تزوجها بشرط البكارة والجمال في جدها شيئا
فيجوز اهـ ق

(خلاف المجد) نجد انها لا تقدر على دفع الضرر
والابيه بخلاف الزوج قلنا المستحق بالعدة الوطى
وعنده العيوب لا تقريه وانما لا يوجب الفسخ
كلوا تزوجها بشرط البكارة والجمال في جدها شيئا
فيجوز اهـ ق

(وللموت في نكاح صحيح الخ) دخل بها الزوج
اولا صغيرة كانت او كبيرة مسلمة او كاسية تحت
مسلم او قولة تعالى وينزرون ازواجهن ولا يكون زوجها
الانكاح صحيح ولم يشترط الدخول والتكليف
فيها اه ق لقوله تعالى والذين يتوفون
(اربع اشهر الخ) لا ينجس ولو لم يدره اوام واد
منكم وينزرون ازواجهن بغير ما يرضيهم من الايام
اشهر وعشر الى ان الايام لان العدد موث فلا يلزم
ولايحوزان براد الايام اه ق
انتفاء العدة اه ق
(وعدة الامة) التي تجب في مرض الموت فلا يلزم
لان الرق منقصة للفرق بفسخ او طلاق حيضتان
فلم يدر نصفها جعلت حيضتين اه ق
(نصف ما للحررة) فان لا تجب في شهر ونصف ولان
مات عنها زوجها شهران وخمسة ايام لقبول
النصف فيها اه ق
(وعدة الحامل وضع الحمل) وان مات عنها زوجها
اه ق

ولم تحض ثلثة اشهر * وللموت في نكاح صحيح اربعة اشهر
وعشرة ايام * وعدة الامة حيضتان وفي الموت وعدم الحيض
نصف ما للحررة وعدة الحامل وضع الحمل مطلقا ولو مات عنها صبي
وعند ابي يوسف ان مات عنها صبي فعدتها بالاشهر وان مات
بعد موت الصبي فعدتها بالاشهر اجماعا ولا نسب في الوجهين
ومن طلقت في مرض موت رجعي كالزوجة وان بائنا تعتد
بأبعد الاجلين وعند ابي يوسف كالرجعي * ومن عتقت في عدة
رجعي تتم كالحررة وان في عدة بائن او موت فكالامة * وان
اعتدت الایسة بالاشهر ثم عادت منها على عادتها بطلت عدتها
وتستأنف بالحيض هو الصحيح وكذا تستأنف الصغيرة اذا
حاضت في خلال الاشهر ومن اعتدت بالحيض ثم أيست تعتد
بالاشهر فاذا وطئت المعتدة بشبهة وجبت عليها عدة اخرى
وتدأخلتا وما تراه تحتسب منهما وتتم الثانية ان تمت الاولى
قبل تمامها وابتداء العدة في الطلاق والموت عقبيهما وان لم
تعلم بهما وفي النكاح الفاسد عقيب التفريق او العزم على ترك
الوطئ ومن قالت انقضت عدتي بالحيض فالقول انها مع اليين
ان مضى عليهما ستون يوما وعندهما ان مضى تسعة وثلاثون

(فعدتها بالاشهر اجماعا) لانها لم تكن حاملا وقت
الموت اه ق
(ومن طلقت في مرض موت الخ) فتكون اربعة
اشهر وعشر ايام لو حاملا لم تكن حاملا وقت
وضع الحمل اه ق
(وان في عدة بائن او موت فكالامة) لانها لم تكن حاملا وقت
النكاح فبها فلا تعتبر عدتها كما لو ماتت بعد
انتفاء العدة اه ق
(الاية) وهي من في سن الايام وهي
من لم تحض في مدة خمس وخمسين سنة
(وما تراه) اي عقيب الطلاق والموت لانهما
السبب في وجوبها فيعتبر ابتداءهما من حين
وجود السبب اه ق

ان لم مهر كامل وعدة مستأنفة (اي عند ابي حنيفة
وابي يوسف وكذا لو نكح معتدة من فرقة بائن
تزوجت من غير كفوف وطلب الولي التفريق بعد
الوطئ وفارق بينهما بالطلب قبل اه ق
(وعند محمد نصف مهر وتقام المهر قبل العدة
الاولى لانه طلاق قبل المهر واستئناف العدة
انما وجب بالطلاق الاول الا انه لا يظهر حالة
الانكاح في طلاق قبل الدخول) لعدم تحقق
السبب وهو نكاح اه ق
(ولا عدة في طلاق كذا بالدخول او ما يقوم
مقامه كالخلق الصحيح اه ق
(ولا على ذممة طلقها ذي) لانها لا تخلط
بالفروع ولا تجب لخلق الشرع والزواج لا يعتد بها
فلا تجب لحقه فلو اعتد بها وجبت ولا تزوج
الا بعد ها ولا نوطا الا بعد حيضة في رواية عنه
اه ق

يوما وثلاث ساعات * وان نكح معتدة من بائن ثم طلقها قبل
دخول لزم مهر كامل وعدة مستأنفة وعند محمد نصف مهر
وتقام الاولى * ولا عدة في طلاق قبل الدخول ولا على ذممة
طلقها ذي او حربية خرجت اليها مسلمة خلافا لهما

(فصل)

تحد المعتدة البائن والموت ان كانت مكلفة مسلمة بترك الزينة
ولبس المزعفر والمعصر والطيب والدهن والكميل والحناء
الامن عذرا لمعتدة العتق والنكاح الفاسد ولا تخطب المعتدة
ولا بأس بالتعريض ولا تخرج معتدة الطلاق من بيتها اصلا
ومعتدة الموت تخرج نهارا وبعض الليل ولا تبيت في غير
منزلها والامة تخرج في حاجة المولى * وتعتد المعتدة مطلقا
في منزل يضاف اليها وقت الفرقة او الموت الا ان تخرج جبرا
او خافت على مالها او انه دام المنزل اولم تقدر على كرائته ولا
بأس بكيوتيهما معا بمنزل وان كان الطلاق بائنا اذا كان
بينهما ستر الا ان يكون فاسقا فان كان فاسقا او البيت ضيقا
خرجت والاولى خروجه وان جعل بينهما امرأة ثقة تقدر
على الحيلولة فحسن * ولو ابانها او مات عنها في سفر وبينها وبين

(خلافا لهما) في المسائلين لانها مخاطبة بمحقوق
العباد وهي في حق الزوج وان كان فيها حق
الشرع ولذا وجبت على صغيرة ولو كانت واحدة
نهما حاملا وجبت فلا يعتد عليهما لان في بطنها
ولذا ابان النسب وتتقضي بوضعها اه ق
(فصل) اي في بيان الاحداد وهو من يدين
والطبيب اه ق
(والدهن) بفتح الدال لانه مصدر من دهن يدهن
وبالضم الاسم اه ق
(والكميل) يرجع الى الكل فيجوز لها لبس
بالضم
(الامن عذر) لان نفقتها عليها
الحريز لعذر الحكمة والقيل والالهن للتدوي
(ومعتدة الموت تخرج الخ) لان نفقتها عليها
فحتاج الى الخروج في المكسب اه ق
والكميل
بالضم
الامن عذر
الحريز لعذر الحكمة والقيل والالهن للتدوي
(ومعتدة الموت تخرج الخ) لان نفقتها عليها
فحتاج الى الخروج في المكسب اه ق

(أقل مدة الحمل ستة أشهر) قال تعالى وحملها
 وفصاله ثلاثون شهرا أو فصاله في عامين فيبين
 للعمل ستة أشهر روى هذا عن علي وابن عباس
 (وأكثرها ستان) عن عائشة لا يبيح الولد في بطن
 أمه أكثر من ستين شهرا وهذا عندنا وقال
 الإمام الشافعي أربع سنين وهو المشهور من
 (أكثرها ستان) عن عائشة لا يبيح الولد في بطن
 أمه أربع سنين اهـ في
 مذهب مالك وأحمد روى أن الفصال في بطن
 الأمه أربع سنين اهـ في
 (أقل مدة الحمل ستة أشهر) قال تعالى وحملها
 وفصاله ثلاثون شهرا أو فصاله في عامين فيبين
 للعمل ستة أشهر روى هذا عن علي وابن عباس

مصرها أقل من مدته رجعت وإن كانت مساقته من كل جانب
 تخيرت معها وليا أولا والعود أجد وإن كان ذلك في مصر
 لا تخرج منه ما لم تعتد ثم تخرج إن كان لها محرم وقال إن كان
 لها محرم جاز الخروج قبل الاعتداد
 * (باب ثبوت النسب) *
 أقل مدة الحمل ستة أشهر وأكثرها ستان * ومن قال إن نكحت
 فلانة فهي طالق فنكحها فولدت لستة أشهر منذ نكحها لزمه
 نسبه ومهرها وإذا أقرت المطلقة بانهضاء العدة ثم ولدت
 لأقل من ستة أشهر من وقت الإقرار ثبت نسبه منه وإن
 لستة لا وإن لم تقر ثبت إن ولدت لأقل من ستين وإن لستين
 أو أكثر لا إلا في الرجعي ويكون رجعة بخلاف البائن إلا أن
 ينعيمه فيثبت فيه أيضا ويحمل على الوطئ بشبهة في العدة وإن
 كانت المبانة مراقة فإن أنت به لأقل من تسعة أشهر ثبت
 والأفلا وعند أبي يوسف ثبت فيما دون ستين * ومن مات عنها
 إن أنت به لأقل من ستين وإن كانت مراقة فلا أقل من عشرة
 أشهر وعشرة أيام والأفلا * ولا يثبت ولادة المعتدة إلا بشهادة
 رجلين أو رجل وامرأتين وعندهما يكفي شهادة امرأة واحدة

(أقل مدة الحمل ستة أشهر) قال تعالى وحملها
 وفصاله ثلاثون شهرا أو فصاله في عامين فيبين
 للعمل ستة أشهر روى هذا عن علي وابن عباس
 (وأكثرها ستان) عن عائشة لا يبيح الولد في بطن
 أمه أربع سنين اهـ في
 مذهب مالك وأحمد روى أن الفصال في بطن
 الأمه أربع سنين اهـ في
 (أقل مدة الحمل ستة أشهر) قال تعالى وحملها
 وفصاله ثلاثون شهرا أو فصاله في عامين فيبين
 للعمل ستة أشهر روى هذا عن علي وابن عباس

(أقل مدة الحمل ستة أشهر) قال تعالى وحملها
 وفصاله ثلاثون شهرا أو فصاله في عامين فيبين
 للعمل ستة أشهر روى هذا عن علي وابن عباس
 (وأكثرها ستان) عن عائشة لا يبيح الولد في بطن
 أمه أربع سنين اهـ في
 مذهب مالك وأحمد روى أن الفصال في بطن
 الأمه أربع سنين اهـ في
 (أقل مدة الحمل ستة أشهر) قال تعالى وحملها
 وفصاله ثلاثون شهرا أو فصاله في عامين فيبين
 للعمل ستة أشهر روى هذا عن علي وابن عباس

(أقل مدة الحمل ستة أشهر) قال تعالى وحملها
 وفصاله ثلاثون شهرا أو فصاله في عامين فيبين
 للعمل ستة أشهر روى هذا عن علي وابن عباس
 (وأكثرها ستان) عن عائشة لا يبيح الولد في بطن
 أمه أربع سنين اهـ في
 مذهب مالك وأحمد روى أن الفصال في بطن
 الأمه أربع سنين اهـ في
 (أقل مدة الحمل ستة أشهر) قال تعالى وحملها
 وفصاله ثلاثون شهرا أو فصاله في عامين فيبين
 للعمل ستة أشهر روى هذا عن علي وابن عباس

* وإن كان حبل ظاهرا واعترف الزوج به يثبت بمجرد قولها
 وعندهما لا بد من شهادة امرأة * وإن ادعتا بعد موته لأقل
 من ستين فصدة قها الورثة صحيح في حق الارث والنسب هو
 المختار * ومن نكح فأتت بولد لستة أشهر فصاعدا ثبت منه إن
 أقر بالولادة أو سكوت وإن جحد الولد فشهادة امرأة فإن نفاه
 لأعن وإن لأقل من ستة أشهر لا يثبت فإن ادعت نكاحها
 منذ ستة أشهر وأدى الأقل فالقول لها مع اليمين وعند
 الإمام بلا يمين * وإن علق طلاقها بالولادة فشهدت بها امرأة
 لا تطلق عنده خلافا لهما وإن اعترف بالحبل تطلق بمجرد قولها
 وعندهما لا بد من شهادة امرأة * ومن نكح أمة فطلقها
 فاشترها فولدت لأقل من ستة أشهر منذ شراها لزمه والا
 فلا * ومن قال لامته إن كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت
 امرأة بالولادة فهي أم ولده ومن قال لغلام هو ابني ومات
 فتأنت أمه أنا امرأته وهو ابنه يرثانه فإن جهلت حريتها
 وقالت الورثة أنت أم ولده فلا ميراث لها
 * (باب الحضنة) *
 الأم أحق بحضنة ولدها قبل الثرة وبعد هاتم أمها وإن علت

(أقل مدة الحمل ستة أشهر) قال تعالى وحملها
 وفصاله ثلاثون شهرا أو فصاله في عامين فيبين
 للعمل ستة أشهر روى هذا عن علي وابن عباس
 (وأكثرها ستان) عن عائشة لا يبيح الولد في بطن
 أمه أربع سنين اهـ في
 مذهب مالك وأحمد روى أن الفصال في بطن
 الأمه أربع سنين اهـ في
 (أقل مدة الحمل ستة أشهر) قال تعالى وحملها
 وفصاله ثلاثون شهرا أو فصاله في عامين فيبين
 للعمل ستة أشهر روى هذا عن علي وابن عباس

(أقل مدة الحمل ستة أشهر) قال تعالى وحملها
 وفصاله ثلاثون شهرا أو فصاله في عامين فيبين
 للعمل ستة أشهر روى هذا عن علي وابن عباس
 (وأكثرها ستان) عن عائشة لا يبيح الولد في بطن
 أمه أربع سنين اهـ في
 مذهب مالك وأحمد روى أن الفصال في بطن
 الأمه أربع سنين اهـ في
 (أقل مدة الحمل ستة أشهر) قال تعالى وحملها
 وفصاله ثلاثون شهرا أو فصاله في عامين فيبين
 للعمل ستة أشهر روى هذا عن علي وابن عباس

(أقل مدة الحمل ستة أشهر) قال تعالى وحملها
 وفصاله ثلاثون شهرا أو فصاله في عامين فيبين
 للعمل ستة أشهر روى هذا عن علي وابن عباس
 (وأكثرها ستان) عن عائشة لا يبيح الولد في بطن
 أمه أربع سنين اهـ في
 مذهب مالك وأحمد روى أن الفصال في بطن
 الأمه أربع سنين اهـ في
 (أقل مدة الحمل ستة أشهر) قال تعالى وحملها
 وفصاله ثلاثون شهرا أو فصاله في عامين فيبين
 للعمل ستة أشهر روى هذا عن علي وابن عباس

(كلام نكحت عمه) لا يتشاء الضرر بقيام
 القرابة فان طلاق رجعي لا يعود حقها حتى
 تنقضي العدة لعدم زوال النكاح قبله اهـ صلاح
 وابطاح ابن كمال
 (حتى تحيض) لا حجابها الى معرفة آداب النساء
 من الغزل والطنج ونحوهما والمرأة على ذلك اقدر
 وبعد البلوغ تحتاج الى الحفظ والادب والاب
 فيه النظر اهـ ق
 (وعند محمد) الاول ان يقال اهـ ق
 (وبه ينفي لفساد الزمان) لان ماسوى الام والجددة
 من الاقرب ما غسل الاخوات لا يجوز لهن استخدام
 الصغرة بشرعاً في تعليم الادب انما يحصل بالاستخدام
 قال ابو الليث لا تشتهي حتى تبلغ تسع سنين
 وعنده الفتوى اهـ ق
 (لا تجبر عليها) لان الحضنة حتمها فلا تجبر
 فان لم تكن اى فوجدنا ما في ترتيبهم فيقدم الاب ثم الوالد
 فالحق للعصبات على تربيتهن فيقدم الاب ثم الوالد
 وان علا ثم الاخ لا يورثن ثم الاب ثم الوالد المعققة اهـ ق

ثم ام الاب ثم اخت الوالد ابوين ثم لام ثم لآب ثم خالته كذلك
 ثم عمته كذلك وبنات الاخت اول من بنات الاخ وهن اولى من
 العمات * ومن نكحت غير محرمة سقط حقها لامن نكحت محرمة
 كام نكحت عمه وجدته نكحت جده * ويعود الحق بزوال نكاح
 سقط به والقول قولها في نفي الزوج ويكون الغلام عندهن
 حتى يستغنى بان يأكل ويشرب ويلبس ويستغنى وحده
 وقد تر تسع اوسم ثم يجبر الاب على اخذه * والجارية عند
 الام والجددة حتى تحيض وعند محمد حتى تشتهي كما عند غيرهما
 وبه ينفي لفساد الزمان ومن لها الحضنة لا تجبر عليها فان
 لم يكن امرأة فالحق للعصبات على تربيتهم لكن لا تدفع صبية
 الى عصبية غير محرم كابن العم ومولى العتاقة ولا الى فاسق
 ماجن * وان اجتمعوا في درجة فأورعهم اولى ثم اسنهم ولا حق
 لامة وام ولد في الحضنة قبل العتق والذمية احق بولدها
 المسلم ما لم يخف عليه الف الكفر * وليس للاب ان يسافر بولده
 حتى يبلغ حد الاستغناء ولا لام ان تسافر بولدها الا الى وطنها
 وقد تزوجهما فيه ان لم يكن وطنها دار الحرب وليس ذلك لغير
 الام وان كان بين المصريين او القرينتين ما يمكن الاب ان

(كان لا تدفع صبية الخ) خوف القسوة فان لم يوجد
 غير ابن العم اختارها الثاني ما هو اصله فان رأى
 منها اليه فعل والالا اختارها امه آة صالحة
 امنية وفي الركا في ثم الغلام اذا بلغ رشيد اذله
 ان يتعدى بالسكنى وليس للاب ان يضمه الى نفسه
 (قد تزوجهما فيه) فلا بد من الشرطين فليس لها
 الا ان يكون مختوفاً عليه نفسها اهـ ق
 (ولا تدفع صبية الخ) فلا بد من الشرطين فليس لها
 الخروج الى وطنها ان لم يقع فيه عقد بالانفاق
 الروايات اهـ ق

(فلا بأس به) اى بالذهاب من المصر الذي
 طلقها فيه او القرية الى مصرها او قريةها الا لا
 نمر على الاب اهـ ق
 (باب النفقة) هي مستقاة امان من النفوق الذي
 هو الهلاك او من التفريق بالفتح وهو الراجح وفي
 ورواج الاحوال في المصالح قال هشام سالت
 مجدا عن النفقة فقال هي الطعام والكسوة
 والسكنى اهـ ق
 (ويعتبر في ذلك حالها) اى حال الزوجين في
 اليسار والاعسار على ما ذكره الخصاصف كذا

بطلع عليه ويبيت في منزله فلا بأس به وكذا النقلة من القرية
 الى المصر بخلاف العكس * ولا خيار للولد
 * (باب النفقة) *
 تجب النفقة والكسوة والسكنى للزوجة على زوجها ولو صغيرا
 مسلمة كانت او كافرة او صغيرة توطأ اذا سلمت اليه نفسها في منزله
 اولم تسلم لحق لها والعدم طلبه * وتفرض النفقة كل شهر
 وتسلم اليها والكسوة كل ستة اشهر وتقدر بكفايتها بلا اسراف
 ولا تقتير ويعتبر في ذلك حالهما * ففي الموسرين حال اليسار وفي
 المعسرين حال الاعسار وفي المختلفين بين ذلك وقيل يعتبر
 حاله فقط * والقول له في اعساره في حق النفقة * واليئنه لهما *
 ويفرض عليه نفقة خادم واحد لها لوموسر او عند ابى يوسف
 نفقة خادمين * ولو معسر الا يلزمه نفقة الخادم في الاصح *
 ولو فرضت لعساره ثم ايسر فخاصته تم لها نفقة اليسار
 وبالعكس تلزم نفقة العسار * ولا نفقة لناشرة خرجت من بيته
 بغير حق ومحبوسة بدين ومريضة لم ترف ومغصوبة وصغيرة
 لا توطأ وحاجة لامعه ولو حجت معه فلها نفقة الحضر لا السفر
 ولا الكراء * ولو مرضت في منزله فلها النفقة لا لو مرضت في

(وقيل) يعتبر حاله فقط وهو ظاهر الرواية اهـ ق
 واختاره الكرخي قال في البداية وهو الصحيح
 لقوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر
 عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله اهـ ق
 (لا يلزمه نفقة الخادم) لان القضاء عليه بنفقة
 الاعسار فاذا زال العذر بطل ذلك لانها توجب
 شيئا فشيئا فيعتبر حاله في كل وقت والفرض
 السابق لا يمنع وجوب الاتمام لانه فرض قبل
 الوجوب فلا يتقرر حكمه اهـ ق

(في الاصح) اختارنا عن قول محمد فانه يجب
 النفقة للخادم وان كان الزوج معسرا وانما
 صرح به وقد فهم سابقا للخلاف فيه وفي
 الملاحة ومن ماء الوضوء على الزوجين ان كانت
 غنية وان كانت فقيرة اما ان تنقل الزوج
 او يدعها تنقل بنفسها وان كانت غنية تسنأج
 من ينقل غنيته كانت او فقيرة لانه مؤونة الجماع
 على الزوجين القفاوى اهـ ق
 هكذا قال في الفتاوى اهـ ق
 (لم تزق) اى لم ترسل الى بيت الزوج يقال رقت
 العروس الى زوجها تزق بالضم زقا زقا وهو
 القياس في كل مضاعف متعدي وجاء الكسر
 والضم معا اهـ ق

(لا تزنيها) لان النفقة صلة
 وليست بعوض اهق
 (ولو مات احد من الزوجين) لان السكنى من كفائتها
 فوجب لها النفقة وقد اوجبها الله تعالى مقرونة
 بالنفقة واذا اوجب حقها ليس له ان ينسك
 من الدخول وقيل لا يمنع من الدخول انما المنع
 من القرار عندها اذا الفتنة في حالة المقام وكثرة
 الكلام اهق
 (من جنس حقهم) كالدرهم والذنانير
 والطعام والكسوة ولا يفرض فيما ليس من
 جنس حقهم كعروض يتخرج الى بيعها وذلك
 لبطان القضاء على الغائب اهق
 (ويجلفها) اي يجلف القاضي الزوجة ومن
 يطالب النفقة ولو قال ويجلفه لكان اشمل واولى
 اهق

١٣٠
 بينها وزفت مريضة * ولا يفرق لعجزه عن النفقة وتؤمر
 بالاستدانة لتحصيل عليه * ولا تجب نفقة مئة مضت الا ان
 يكون قضى بها او تراضيا على مقدارها ولو مات احدهما
 او طلق بعد القضاء او التراضي قبل قبضها سقطت الا ان
 تكون استدانته بأمر قاض * ولو عمل لها النفقة والكسوة
 لمدة ثم مات احدهما قبل تمامها فلا رجوع خلافا لمحمد * واذا
 تزوج العبد بالاذن فنفقته ادين عليه ببيع فيه مرة بعد اخرى
 ولا يباع في دين غيرها الامرة * وعلى الزوج ان يسكنها في بيت
 خال عن اهلها واهلها ولو ولده من غيرها * ويكفيها بيت مفرد
 من دار اذا كان له غلق * وله منع اهلها ولو ولدها من غيره من
 الدخول عليها لامن النظر اليها والكلام معها متى شاؤا
 والصحيح انه لا يمنعها من الخروج الى الوالدين ودخولهما عليها
 في الجمعة مرة وفي غيرها في السنة مرة * وتفرض نفقة
 زوجة الغائب وطفله وأبويه في مال له من جنس حقهم عند
 مودع او مضارب او مديون يقربه وبالزوجة او يعلم القاضي
 ذلك ويجلفها انه لم يعطها النفقة وبأخذ منها كفيلا فلم يقروا
 بالزوجة ولم يعلم القاضى بها فاقامت بينة لا يقضى بها وكذا

(لمعنة الطلاق) مادامت في العدة لان النفقة
 جزء الاحتساب والاحتساب قائم في حق حكم
 مقصود بالنكاح وهو الولد اذ العدة واجبة
 لصيانة الولد فوجب النفقة ولهذا كان اهلها
 السكنى
 (لا لمعنة الموت) لان احتسابها ليس لحق
 الزوج بل لحق النزع اهق
 (وتقبل ابن الزوج) بان قبلته في عصمة ابيه
 اوفى عدته من الرجعي لانها حبست نفسها بغير
 حق فصارت كالكفيلة اهق
 (انما كانت ابنة) امام من قبله او قبلها في الاول
 لها النفقة صح نسخها

١٣١
 لو لم يخلف مالا فاقامت البينة على الزوجية ليفرض لها النفقة
 ويأمرها بالاستدانة عليه لا يسمع القاضي بينها وعند زفر
 يسمعها ليفرض النفقة للثبوت الزوجية وهو المعمول به اليوم
 والمختار * وتجب النفقة والسكنى لمعنة الطلاق ولو بائنا
 والمفرقة بلا معصية كخيار العتق والبلوغ والتفريق بعدم
 الكفاة للمعنة الموت والمفرقة بمعصية كإردة وتقبل ابن
 الزوج ولو ارتدت مطلقة الثلاث تسقط نفقتها الا لو مكنت ابنه
 (فصل)
 ونفقة الطفل الفقير على ابيه لا يشركه فيها احد كنفقة
 الابوين والزوجة * ولا تجبراته على ارضاعه الا اذا تعينت
 وبستانجر من ترضعه عندها * ولو استأجرها وهي زوجته
 او معنته من رجعي لترضع ولدها لا يجوز وفي المعنة البائن
 روايتان وبعد العدة يجوز * وهي احق ان لم تطلب زيادة على
 الغير * ولو استأجرها وهي زوجته لارضاع ولده من غيرها
 صح * ونفقة البنت بالغة والابن زمناعا على الاب خاصة وبه
 يفتى وقيل على الاب ثلثاها وعلى الام ثلثها * وعلى المومر
 يسيرا يحرم الصدقة نفقة اصوله الفقراء بالنسوية بين الابن

(لا يجوز) لان الرضاع مستحق عليه اياه قال
 الله تعالى والوالدان يرضعن وهو امر بصيغة
 الخبر وهو أكد لانها عذرت لاحتمال عجزها
 فاذا اقدمت عليه بالاجر ظهرت قدرته فاذا كان
 الفعل واجبا عليه بالاجر ظهر قدرته فاذا كان
 (وفي المعنة البائن روايتان) في رواية لا يجوز
 وفي رواية اخرى جاز استحسانا لان النكاح قد
 زال ووجه الاول انه باق في حق بعض الاحكام
 كذا في الهداية وتأخير دليل لوجه الاول
 في الهداية اياء الى انه المختار عنده اذ من عادة
 وتأخير وجه القول المختار عنده اذ من عادة
 (صح) لانه غير مستحق عليها اهق
 (على الاب خاصة) وهو رواية الخصاص
 والحسن اعتبارا بمقدار الارث لان الاب تفرد
 بالولاية على الصغير بخلاف ان يتفرد بغيره
 ولا ولاية له على الكبير فشاركته الام وهذا اذا
 لم يكن لها مال حتى لو كان مال فالنفقة في
 مالها اهق

(الخرفة) الطريق بالضم عدم رشده وبالتركية
 كودن عقلسزاق اه اختري
 لانه لا يعلم الا بعد الموت اهق
 (لا حقيقة) العرض بفتحين متاع
 (ولاب بيع عرض ابنه) عقاره والعقار
 (الابن يبيع عقاره) فانه ما عين عقاره والعقار
 (الابن يبيع عقاره) فانه ما عين عقاره والعقار
 (الابن يبيع عقاره) فانه ما عين عقاره والعقار

والبنت ويعتبر فيها القرب والجزية لا الارث فلو كان له بنت
 وابن ابن فنقته على البنت مع ان ارثه لهما ولو كان له بنت
 بنت واخ فنقته على بنت البنت مع ان كل ارثه للاخ
 وعليه نفقة كل ذي رحم محرم منه ان كان فقيرا صغيرا او اناث
 اوزمنا او اعمى او لا يحسن الكسب لخرفته او لكونه من ذوي
 البيوتات او طالب علم ويجبر عليها وتقدر الارث حتى
 لو كان له اخوات متفرقات فنقته عليهن اجاسا كما يرثن منه *
 ويعتبر فيها اهلية الارث لاحقيقته فنقة من له خال وابن عم
 على خاله ونفقة زوجة الاب على ابنه ونفقة زوجة الابن على
 ابيه ان كان صغيرا اوزمنا * ولا تجب نفقة الغير على فقير
 الا للزوجة والولد ولا مع اختلاف الدين الا للزوجة وقرابة
 الولادة اعلى واسفل * وللاب بيع عرض ابنه لنفقه لا يبيع
 عقاره ولا يبيع العرض لدين له على الابن سواها * ولا للام
 بيع ماله لنفقتها وعندهما لا يجوز للاب ايضا * ولا ضمان
 عليهما لو اتفقا من مال الابن عندهما * ولو اتفقا المودع مال
 الابن عليهما بغير قاض ضمن ولا يرجع عليهما * ولو قضى بنفقة
 غير الزوجة ومضت مدة بلا اتفاق سقطت الا ان يكون

(وعندهما لا يجوز للاب ايضا) وهو القياس
 لانه لا ولاية له لا لقطاعها بالبيع رشدا ولهذا
 لا يجوز حال حضرة ولاية الغائب بيع الموقوف من
 ولاية الحفظ ولا كذلك العقار لانه محفوظا
 بنفسه اهق
 (ولا يرجع عليهما) لانه ملك بالضمن وظهوره
 تبرع من مال نفسه فلا يرجع اهق

(ارثسوا) اي كل واحد من جنس الرقيق
 (ارثسوا) اي كل واحد من جنس الرقيق
 (ارثسوا) اي كل واحد من جنس الرقيق

الاستحقاق وفي البيع اهق
 (ارثسوا) اي كل واحد من جنس الرقيق

القاضي امر بالاستدانة عليه * وعلى المولى نفقة رقيقه فان
 ابى المولى اكتسبوا وانفقوا وان لم يكن لهم كسب اجبر على
 بيعهم * وفي غيرهم من الحيوان يؤمن ديانة
 * (كتاب الاعناق) *

هو اثبات القوة الشرعية في المملوك انما يصح من مالك حر
 مكلف * بصريحه وان لم ينو كانت حرا ومحزرا وعتيق
 او معتق او حررتك او اعنتك او هذا مولاي او يا مولاي
 او هذه مولائي اربا حرا وباعتق ان لم يجعل ذلك اسماله كذا
 لو اضاف الحرية الى ما يعبر به عن البدن كراسك حر ونحوه
 وكقوله لأمته فرجك حر * وبكايته ان نوى كلاما لي عليك
 او لا سبيل لي عليك او لارق او خرجت من ملكي او خليت
 سبيلك او قال لامته اطلقتك ولو قال اطلقتك لا تعتق وان نوى
 وكذا سائر الفاظ صريح الطلاق وكايته * ولو قال انت لله
 لا يعتق خلافا لهما ولو قال هذا ابني او ابني عتيق بلانية وكذا
 هذه امي وعندهما لا يعتق ان لم يصلح ان يكون ابنا او ابا
 او اما * ولو قال لصغير هذا جسد لا يعتق في المختار وكذا
 لو قال هذا اخي او لعبده هذا ابني * ولا يعتق بلا سلطان لي

(ارثسوا) اي كل واحد من جنس الرقيق
 (ارثسوا) اي كل واحد من جنس الرقيق
 (ارثسوا) اي كل واحد من جنس الرقيق

(ولو قال انت لله لا يعتق) عند ابن حنيفة
 وان نوى وفي رواية ان نوى العتيق عتيق اهق
 (خلافا لهما) فانه يعتق عندهما لان الام
 لا يختص بالعتق فانه يعتق عند ابن حنيفة
 ان نوى العتيق عتيق اهق
 (ولو قال انت لله لا يعتق) عند ابن حنيفة
 وان نوى وفي رواية ان نوى العتيق عتيق اهق

(ولو قال انت لله لا يعتق) عند ابن حنيفة
 وان نوى وفي رواية ان نوى العتيق عتيق اهق
 (ولو قال انت لله لا يعتق) عند ابن حنيفة
 وان نوى وفي رواية ان نوى العتيق عتيق اهق

(ولا يرجع المعتق على العبد) وقيل ان السعاية
مدرجة في الخبر ولا يضمنه مال له نصيبه
الرجوع عند العبد له ان يضمنه كما اذا هبت
او عسر اوكذا هذا (اي كاهالان كلاهما مجبيل على
وسعي في نصفه لهما) اي الشريكين مطلقا
عند ابى خنيفة رجه الله وهذا بناء على تجزئ
وفي كاه عند مجبر رجه الله وان يسار المعتق يمنع السعاية
الاعتاق وعدمه وان يسار المعتق يمنع السعاية لان
عندهما وعند ابى حيث اوجب كل السعاية لان
خالق ابى يوسف حيث اوجب كل السعاية لان
المقتضى عليه لا يصح (اي ملك القريب باعتاق حتى
على المجبور) لان ملك القريب باعتاق حتى
(عتق خطه) عن الكفارة عندنا اهق كان الاب
يخرج به عن الكفارة عندنا اهق كان الاب
وقال ايضا (الاب) حصة شريكه ان كان الاب
موسرا اهق معناه اشتراه رجلا
(ثم اشتراه مع آخر) معناه اشتراه رجلا
فاحدهما قد حلف يعتق نصفه ان اشترى
اهق اولاهم اشترى
(ولو اشترى الاجنبي نصفه) اولاهم اشترى
الاب باقيه حال كون الاب موسرا اهق
بالخيار ان شاء اهق

عليك وان نوى ولا يبايني ويا اخي اوانت مثل الحر وقيل يعتق
* ولو قال ما انت الا حر عتق * ومن ملك ذارحم محرم منه
عتق عليه ولو كان المالك صغيرا او مجنون * والمكاتب يكاتب
عليه قرابة الولاد فحسب خلافا لهما * ومن اعتق لوجه الله
تعالى عتق وكذا لو اعتق للشيطان او لاصنم وان عصى وكذا
لو اعتق مكرها او سكران * ولو اضاف العتق الى ملك
او شرط ببيع * ولو خرج عبد حر بي الينامس لم يعتق * والحمل
يعتق بعته امه وصح اعتاقه وحده ولا تعتق امه به والولد
يتبع الام في الملك والرق والحرية والتدبير والاستيلاء والكتابة
وولد الامة من سيد هارح ومن زوجها السيد ها وولد المغرور
حر بقبيلة

(باب عتق البعض) *

ومن اعتق بعض عبده صح وسعي في باقيه وهو كالمكاتب الا
انه لا يرد في الرق لو عجز وقال يعتق كله ولا يسعي * وان اعتق
شريك نصيبه فلا تخران يعتق او يدبر او يكاتب او يستسعي
والولاء لهما او يضمن المعتق لو موسرا ويرجع به المعتق على
العبد والولاء له وقال ليس على الاخر الا الضمان مع اليسار

(وإذا لم ير حره فقبيلة) المغرور رجل اشترى
امه على ان يملك البائع او يبيع امه على ان
حر فقلت كل منهما وولد اقطعه ان الاول ملك
لغير البائع والثانية امه فقبيلة يكون كل من
الوالدين حر بالقيمة اما حر به فلا يخرق من
ماء الحر فلم يرض الولد بقبيلة كما رضى
في الاول فلا يبيعها واما القيمة فارغية لاجاب
التبعة الاصلية اهق
(ومن اعتق بعض عبده صح) وزال ملكه عن
ذلك (او يستسعي) اي الولد يعتق بقبيلة نصيبه لانه
معتق عبده اهق
(والولاء له) هذا كاه عند ابى خنيفة رجه الله
اهق

(ولا يرجع المعتق على العبد) وقيل ان السعاية
مدرجة في الخبر ولا يضمنه مال له نصيبه
الرجوع عند العبد له ان يضمنه كما اذا هبت
او عسر اوكذا هذا (اي كاهالان كلاهما مجبيل على
وسعي في نصفه لهما) اي الشريكين مطلقا
عند ابى خنيفة رجه الله وهذا بناء على تجزئ
وفي كاه عند مجبر رجه الله وان يسار المعتق يمنع السعاية
الاعتاق وعدمه وان يسار المعتق يمنع السعاية لان
عندهما وعند ابى حيث اوجب كل السعاية لان
خالق ابى يوسف حيث اوجب كل السعاية لان
المقتضى عليه لا يصح (اي ملك القريب باعتاق حتى
على المجبور) لان ملك القريب باعتاق حتى
(عتق خطه) عن الكفارة عندنا اهق كان الاب
يخرج به عن الكفارة عندنا اهق كان الاب
وقال ايضا (الاب) حصة شريكه ان كان الاب
موسرا اهق معناه اشتراه رجلا
(ثم اشتراه مع آخر) معناه اشتراه رجلا
فاحدهما قد حلف يعتق نصفه ان اشترى
اهق اولاهم اشترى
(ولو اشترى الاجنبي نصفه) اولاهم اشترى
الاب باقيه حال كون الاب موسرا اهق
بالخيار ان شاء اهق

والسعاية مع الاعسار ولا يرجع المعتق على العبد لو ضمن
والولاء له في الحالين * ولو شهد كل منهما باعتاق شريكه سعي
لهما في حفظهما والولاء بينهما كيف ما كانا وقال يسعي
للمعسرين لا للموسرين * ولو احدهما موسرا والاخر
معسرا يسعي للموسر فقط * والولاء موقوف في الاحوال حتى
يتصادقا * ولو علق احدهما عتقه بفعل غدا والاخر بعدمه
فيه قضى ولم يدبر عتق نصفه وسعي في نصفه لهما مطلقا
وعندهما ان كانا موسرين فلا سعاية وان كانا معسرين ففي
نصفه عند ابى يوسف وفي كاه عند مجبر رجه الله وان مختلفين
سعي للموسر فقط في ربه عند ابى يوسف وفي نصفه عند مجبر *
ولو حلف كل يعتق عبده والمسألة بجأها لا يعتق واحد *
ومن ملك ابنه مع آخر بشرأ او هبة او صدقة او وصية عتق
حظه ولا يضمن ولشريكه ان يعتق او يستسعي سواء علم
الشريك انه ابنه او لا وقال يضمن الاب ان كان موسرا وعند
اعساره يسعي الابن * وكذا الحكم والخلاف لو علق عتق عبد
بشرأ بعضه ثم اشتراه مع آخر واشترى نصف ابنه من يملك
كله * ولو اشترى الاجنبي نصفه ثم الاب باقيه موسرا ضمن

(ولا يرجع المعتق على العبد) وقيل ان السعاية
مدرجة في الخبر ولا يضمنه مال له نصيبه
الرجوع عند العبد له ان يضمنه كما اذا هبت
او عسر اوكذا هذا (اي كاهالان كلاهما مجبيل على
وسعي في نصفه لهما) اي الشريكين مطلقا
عند ابى خنيفة رجه الله وهذا بناء على تجزئ
وفي كاه عند مجبر رجه الله وان يسار المعتق يمنع السعاية
الاعتاق وعدمه وان يسار المعتق يمنع السعاية لان
عندهما وعند ابى حيث اوجب كل السعاية لان
خالق ابى يوسف حيث اوجب كل السعاية لان
المقتضى عليه لا يصح (اي ملك القريب باعتاق حتى
على المجبور) لان ملك القريب باعتاق حتى
(عتق خطه) عن الكفارة عندنا اهق كان الاب
يخرج به عن الكفارة عندنا اهق كان الاب
وقال ايضا (الاب) حصة شريكه ان كان الاب
موسرا اهق معناه اشتراه رجلا
(ثم اشتراه مع آخر) معناه اشتراه رجلا
فاحدهما قد حلف يعتق نصفه ان اشترى
اهق اولاهم اشترى
(ولو اشترى الاجنبي نصفه) اولاهم اشترى
الاب باقيه حال كون الاب موسرا اهق
بالخيار ان شاء اهق

(ولو ملكا بالارث الخ) وصورة امرأة ماتت
 ولها عسده هو ان زوجها عن الزوج وعن اخ
 لا غير فورث الاب نصف ابنه ففحق عليه لا يضمن
 حصصه اخيه لان الاب نصف الارث ضروري لا اختيار
 للاب في ثبوت اهق
 (لاما نمن) اي لا يضمن الثالث الذي ضمنه
 الساكت وقية المدبر ثلث قيمته ولو فاقا اليه مال
 صدر الشريعة اهق
 (فأعاد القول) وهو الذي كثر عليه القول
 لانه حصل له بالايجاب الاول نصف الثاني
 نصف شائع بينهما وبين الداخل فالنصف الذي
 اصاب الثابت شاع وما اصاب الذي عتق
 بالايجاب الاول لغاوما اصاب النصف الفارغ
 هو الرابع بقى ففحق منه ثلاثة ارباع اهق
 (سنة كسهم العتق) وسهام السعاية اثنا عشر
 وجميع المال ثمانية عشر اهق
 (من الثابت) وهي النصف من ستة اسهم اهق

الشريك او يستسعى وقال لا يضمن فقط * ولو ملكاه بالارث
 فلا ضمان اجاعا * عبد لموسى من دبره احدهم واعتقه آخر
 ضمن الساكت مدبره والمدبر معتقه ثلثه مدبرا لاما ضمن
 والولاء ثلثاه للمدبر وثلثه للمعتق وقال لا ضمن مدبره لشريكه
 ولو معسرا والولاء كله له وقية المدبر ثلثا قيمته فناء * ولو قال
 لشريكه هي ام ولدك وانكرت خدمه يوما وتوقف يوما وقال
 للمنكر ان يستعاضاها في حظه ان شاء ثم تكون حرة * وما لام
 ولد تقوم فلا يضمن موسر اعتق نصيبه منها وعندهما هي
 متقومة فيضمن حصصه شريكها منها
 * (باب العتق المبهمة) *
 رجل له ثلاثة أعبد قال لاثني عنده احدهما حر فخرج
 احدهما ودخل الاخر فأعاد القول ثم مات من غير بيان عتق
 ثلاثة ارباع الثابت ونصف الخارج وكذا نصف الداخل وقال
 محمد بن ربعه * ولو في مرضه ولم يحجز الوارث جعل كل عبد
 سبعة كسهم العتق وعتق من الثابت ثلاثة وسعي في اربعة
 ومن كل من الاخرين اثنان وسعي كل منهما في خمسة وعند محمد
 يجعل كل عبد ستة كسهم العتق عنده ويعتق من الثابت

ولو طلق كذلك الخ) يوزع الطلاق عليهن
 باعتبار احوالهن وانما فرضت المسألة في
 الطلاق قبل الوطى ليكون الايجاب الاول
 لا يبقى كالمعتق اهق
 (والهبة والصدقة مسلتين) تمنع الهبة والصدقة
 في تقييد الهبة والصدقة بالتسليم وفي الكافي
 في تقييد الهبة والصدقة بالتسليم اهق
 (وفي الطلاق المبهمة) اي لو قال لامرأة واحدة
 طلاق فلا ضمان ماتت احدهما وطلى احدهما
 صارتا اجاعا كذا في الكافي اهق
 (ولم يدبر او لهما الخ) هذه المسألة على وجوه
 احدها ان يوجد التصديق بعدم العلم بالاول
 الاول والجواب ما ذكرنا في الثاني ان تدعى الام
 ان الغلام اول وانكر المولى وقال النبت هي
 الاول والنبت صغيرة فالقول للمولى سمع عيني
 ويجلف على اهق

ثلاثة ويسعى في ثلاثة ومن الخارج اثنان ويسعى في اربعة ومن
 الداخل واحد ويسعى في خمسة * ولو طلق كذلك قبل
 الدخول ومات بلا بيان سقط ثلاثة اثمان مهر الثابت وربيع
 مهر الخارجة وثمان مهر الداخل بالتفريق وهو المختار والبيع
 بيان في العتق المبهمة وكذا العرض على البيع والموت والتحرير
 والتدبير والاستيلاء والهبة والصدقة مسلتين * والوطى
 ليس ببيان فيه خلافا لهما وفي الطلاق المبهمة هو والموت بيان
 وان قال لامته اول ولد تلدينه ذكرا فانت حرة فولدت ذكرا
 وانثى ولم يدبر او اهما فالذكر رقيق ويعتق نصف كل من الام
 والانثى ولا تشترط الدعوى لصحة الشهادة على الطلاق وعتق
 الامة معينة وفي عتق العبد وغير المعينة نشترط خلافا لهما
 فلو شهدا بعتق احد عبديه او أمتيه لا يقبل الا في وصية
 وعندهما تقبل وان شهدا بطلاق احدي نساائه قبلت
 اتفاقا
 * (باب الحلف بالعتق) *
 ومن قال ان دخلت فكل مملوك لي يومئذ حر يعتق بدخوله
 من في ملكه عند الدخول سواء كان في ملكه وقت الحلف

(ولا تشترط الدعوى لصحة الشهادة) هذه
 الشهادة مقبولة من غير دعوى بالاتفاق لانها
 تضمنت تحرير القرح لحق الله تعالى والدعوى
 ليست بشرط في حقوق الله تعالى اهق
 (وغير المعينة تشترط) اي الدعوى اهما عند ابن
 حنيفة رحمه الله لان المشهود به حق العبد
 اهق
 (باب الحلف بالعتق) الحلف بالعتق وسكون اللام
 وكسرها القسم اهق
 (فكل مملوك لي يومئذ حر) فان قيل الايجاب
 لا يصح الا في ملك او مضافا الى الملك ولم يوجد
 قلنا قد وجد لانه اضاف العتق الى مملوك له زمان
 الدخول لان معنى قوله يومئذ يوم اذ دخلت
 الانه حذف الفعل وعوض عنه التوفيق فاعتبر
 قيام الدخول وقت الملك اهق

(ولم يقل يومئذ الخ) بان قال ان دخلت الدار
فكل مملوك لي حر لا يعتق بعده المملوك لان قوله
كل مملوك لي حر لا يعتق بعده المملوك لان قوله
الا انه لما دخل الشرط عليه تأخر الى وجود
الشرط فاعتق اذ انقضى على ملكه الى وجود الشرط
في الدار فكل مملوك لي حر لا يعتق بعده المملوك لان قوله
انما فاق الى الملك والى سببه وكنه الومان
اه ق (بعد غدا) لا يعتق من ملكه بعد المملوك لان قوله
هذا اذ قال ان دخلت الدار فكل مملوك لي حر لا يعتق بعده المملوك لان قوله
بنصرف الى المملوك لان قوله لا يعتق بعده المملوك لان قوله
قال يومئذ بنصرف الى ما يملكه يوم دخول
الدار المملوك لان قوله لا يعتق بعده المملوك لان قوله
(والمملوك لا يتناول الجمل) اي لفظ المملوك
لا يدخل تحت المملوك لانه يتناول الملك المطلق
والجمل مملوك لا يتناول الجمل لانه يتناول الملك المطلق
تحت المطلق ولانه عضو من وجهه واسم المملوك
يتناول الانفس دون الاعضاء اه ق

او يتجدد بعده * ولو لم يقل يومئذ لا يعتق الا من كان في ملكه
وقت الحلف وكذا لو قال كل مملوك لي حر بعد غدا والمملوك
لا يتناول الجمل فلو قال كل مملوك لي حر وله امة حامل
فولدت ذكرا لاقل من نصف حول منذ حلف لا يعتق ولو لم
يقبل ذكر عتق تبعه لانه * ولو قال كل مملوك لي حر بعد موتي
صار من في ملكه عند الحلف مدبرا لا من ملكه بعده لكن
يعتق الجميع من الثالث عند موته

(باب العتق على جعل)

ومن اعتق على مال اوبه فقبل عتق والمال دين عليه تصح
الكفالة به بخلاف بدل الكتابة * ولو قال ان اديت الى
الفاقات حر او اذا اديت صار ما دون ما كاتبنا ويعتق ان ادي
في المجلس او خلى بين المولى وبين المال فيه في التعليق
بان ومضى ادى او خلى في التعليق باذاو يجبر المولى على القبض
وان ادى البعض يجبر على القبض ايضا الا انه لا يعتق مالم
يؤد الكيل كما لو حط عنه البعض فادى الباقي ثم ان ادى
الفاق كسبها قبل التعليق رجع المولى عليه بمثلها ويعتق
وان كسبها بعده لا يرجع * ولو قال انت حر بعد موتي بألف

(فلو قال كل مملوك لي حر) اوقال كل مملوك لي حر
وكان له جعل مملوك بطريق الوصية بان اوصى له
بالمجلس فقط اه ق
(الوصية بان اوصى له) هذا عندهما اوقال
ابو يوسف لا يعتق من ملكه بعد المين حقيقة
لانه يوصى ما يملكه ولا يتناول ما يملكه ولاهما ان
لعمال على ما بينا فلا يتناول الوصية حتى اعتبر من
هذا الجواب عتق بطريق الوصية اه ق
الثالث الوصية انما تقع بعد الموت اه ق
(باب العتق على جعل) الجعل بالضم ما يجعل
للانسان على شئ يفعله وكذا الجعلة ويقال
الجعالة ضابطها بالكسر في الصحاح وفي ديوان
الادب بالفتح اه ق
(ومن اعتق على مال) مثل ان يقول انت حر
على ألف درهم اوبه اي بالمال مثل ان يقول
انت حر بألف درهم اه ق

(والا فلا) اي لا يعتق ما عدا عتقه على تدبير
عدم الامس الثاني فاما من ان العتق متى تأخر عن
الموت لا يثبت الا باعتاق العتق بالالف لا في العتق
مقتضاه واما عدم عتقه على تدبير عدم الامس
الاول فلان الكلام في العتق بالالف لا في العتق
مقتضاه وذلك لا يوجد بدون قبول العبد بعينه
موت المولى ولو حرره على ان يجده سنة قبل
عتقه من ساعته لان هذا عتق على عوض يقع
بالقبول سنة قبل الاداء فيبد بعلي لانه ان قال ان
خدمته اقل او اعطاه مالا عن خدمته سنة قبل
لو خدمه اقل او اعطاه مالا عن خدمته سنة قبل
وقد كذا الوفا ان خدمته والفرق ان كلمة ان
في بعض اولاده لا يعتق اه ق
في التعليق وعلى للمعاوضة اه ق

فان قبل بعد موته واعتقه الوارث عتق والا فلا * ولو حرره
على ان يخدمه سنة قبل عتق وعليه ان يخدمه تلك المدة
فان مات المولى قبلها لزمه قيمة نفسه وعند محمد قيمة خدمته
وكذا لو باع المولى العبد من نفسه بعين فهلك قبل القبض
يلزمه نفسه وعند محمد قيمة العين * ومن قال لا تخر عتق امتك
بألف درهم على ان تزوجنيها ففعل وأبت ان تزوجه فلا شئ
عليه ولو ضم عن قسم الالف على قيمتها ومهر مثلها ولزمه
حصة القيمة وسقط ما يخص المهر * ولو تزوجته فحصة المهر
لها في الوجهين وحصة القيمة للمولى في الثاني وهدر في الاول

(باب التدبير)

المدير المطلق من قال له مولدا اذ امت فانت حر او انت حر عن
دبر مني او يوم اموت او مع موتى او عند موتى او في موتى
او انت مدير او قد دبرتك او ان مت الى مائة سنة وغلب موته
فيها او اوصيت لك بنفسك او بريقك او بثلث مالي فلا يجوز
اخراجك عن ملكه الا بالعتق * ويجوز استخدامه وكفاته
وايجاره والامة نوطا وتزوج واذامات سيده عتق من ثلث
ماله وان لم يخرج من الثلث فبحسابه وان لم يترك غيره يسعي

(فلان عتقه) اي على الامر لان من قال لغيره
اعتق عبدك على ألف درهم ففعل لا يلزمه شئ
ويقع العتق على المأمور بخلاف ما اذا قال لغيره
طابق امرائك على ألف درهم ففعل حيث
يجب الا لف على الامر لان اشتراط البذل على
الاجنبي في الطلاق جائز وفي الاعتاق لا يجوز
المهر اه في الوجهين) اي فيسالم يقل على وفيها
قال عني ورثته حصة القيمة للمولى في الثاني
وهدر في سقط في الاول وهو فيما اذا لم يقل عني
بل قال اعتق امتك بألف درهم اه ق
(باب التدبير) هو في اللغة النظر الى عاقبة الامر
وفي الشرع هو ايجاب العتق الحاصل بعد موت
الانسان بالنظر الى عاقبة الامر
(ويجوز استخدامه) وكفاته وايجاره
ثابت فيه وله ان يدخل تحت قوله كل مملوك لي
حر وليس له ان يرهنه لان موجب البيع وهو
يد الاستيفاء من المالبة بطريق البيع وهو
ليس محلا للبيع كالمال اه ق

(فجوزي بعه) اي وجهته ورهنه فان الموت على
 تلك الصفة ليس كافيا لاجتابة فلا ينفذ سببا في
 الحال واذ اتى معنى السبب انزده بين الثبوت
 والعدم بقى تعليقا كسائر التعليلات فلا يمنع
 البيع ونحوه قبل وجود الشرط اهـ
 البع والشرط عتق مثل عتق المذبر
 وان وجد الشرط عتق من جميع
 المطلق لوجود الاضافة الى ما بعد الشرط اهـ
 التردد في فاضل رجل عتق من جميع
 المطلق لوجود الاضافة الى ما بعد الشرط اهـ
 التردد في فاضل رجل عتق من جميع
 المطلق لوجود الاضافة الى ما بعد الشرط اهـ
 التردد في فاضل رجل عتق من جميع
 المطلق لوجود الاضافة الى ما بعد الشرط اهـ

في ثلثه وان استغرقه دين المولى بسعى في كل قيمته * ولو دبر
 احد الشريكين ومن نصف شريكه ثم مات عتق نصفه
 بالتدبير وسعى في نصفه خلافا لهما * والمقيد من قال له ان مت
 في مرضي هذا اوسقري هذا اومن مرض كذا اوالى عشر
 سنين اوالى مائة سنة واحتمل عدم موته فيها فيجوز بيعه
 وان وجد الشرط عتق مثل عتق المذبر

(باب الاستيلاد)

لا يثبت نسب ولد الامة من مولاها الا ان يدعيه واذ ثبت
 صارت ام ولد لا يجوز اخراجها عن ملكه الا بالعتق وله وطئها
 واستخدامها واجارتها وتزويجها وكاتبها وتعنت بعد موته
 من جميع ماله ولا تسمى لدينه ويثبت نسب ولدها بعد ذلك بلا
 دعوة وان تقاه اتقى * ولو استولدها بنكاح ثم ملكها فهي ام
 ولده وكذا لو استولدها بملك ثم استحققت ثم ملكها بخلاف
 ما لو استولدها بزنى ثم ملكها * ولو اسلمت ام ولد النصراني
 عرض عليه الاسلام فان اسلم فهي له وان ابى سعت في قيمتها
 وهي كالمكاتبة ولا ترق بعجزها وان مات عتقت بلا سعاية *
 ومن ادعى ولدا له فيها شريك ثبت نسبها منه وصارت ام

(لا يثبت نسب ولد الامة) في اول من
 مولاها الا ان يدعيه لان النسب لا يثبت
 بدون الفرائس وفرائس الامة لا يثبت بالوطئ لان
 المقصود بالوطئ الاماء قضاء الشهوة دون تحصيل
 الولدان الشريف بغير ولده بكونه ولدا في الامة دون
 عن الولد كذا ولا يجزى له العزل في الامة دون
 نسبوه دعواه ولهذا جاز له العزل في الامة دون
 لزوجه لان المقصود من وطئ الزوجه طلب الولد
 وفي قوله عليه الصلاة والسلام لم يعزل غم او حصة
 اشار الى ان حنيفة اذا وطئها لم يعزل غم او حصة
 وعن ابى حنيفة اذا وطئها لم يعزل غم او حصة
 فعليه ان يدعى نسب ولدها الى النسب لانه صادق
 ملكه في النصف فصحيح نسبه فيثبت في الباقي ضرورة
 منه فان ثبت نسبه فيثبت في الباقي ضرورة
 انه لا يجزى الخ اهـ

(وعليه قيمته) اي قيمة الولد لانه في معنى المذبر
 حيث اعتد له لا وهو الملك ظاهر وان لم يكن له
 ملك حقيقة اهـ
 (وان لم يصدق له لا يثبت النسب) وعن ابى يوسف
 انه لا يعتبر نصديقه اعتبارا بالاب يدعى ولو
 جارية ابنه وجبه الظاهر ان المولى لا يملك
 التصرف في اكتساب مكاتبه حتى لا يملك
 الجارية والاب يملك عتقها لانه لا يملك عتق
 الابن وعليه عتقها لانه لا يملك عتق
 (كتاب الايمان) جمع بين الدين واليمين في اللغة التقوى
 وفي النسخة جمع بين الدين واليمين في اللغة التقوى
 حيث هو يجمع الصلح والصدق والكذب والحلف
 يقوى احد طرفي الخبر وهو ما اخبر عنه بالمقسم به
 ليحقق الصلح منه كما تقول والله زيد قائم فزيد
 قائم له طرفان احدهما ان يكون زيدا قائما والثاني
 ان لا يكون فالحلف يقوى كونه قائما بالقسم به
 وهو اسم الله تعالى اهـ

ولده ومن نصف قيمتها ونصف عقرها لقيمة ولدها * وان
 ادعيها معانث نسبها منها وهي ام ولدها وعلى كل نصف
 عقرها وتقا صاير من كل منهما ميراث ابن ويريثان منه
 ميراث اب واحد * وان ادعى ولدا مكاتبه فصدقه المكاتب
 يثبت نسبها منه وعليه قيمته وعقرها ولا نصير ام ولده وان
 لم يصدق له لا يثبت النسب الا ان دخل الولد في ملكه وقتما

(كتاب الايمان)

اليمين تقوية احد طرفي الخبر بالمقسم به وهي ثلاث (نحوس)
 وهي حلفه على امر ماض او حال كذا بعمد او حكمها الاثم ولا
 كفارة فيها الا التوبة (ولغو) وهي حلفه على امر ماض يظنه
 كما قال وهو بخلافه وحكمها رجاء العفو (ومنعة) وهي
 حلفه على فعل او ترك في المستقبل وحكمها وجوب الكفارة
 ان حنث ومنها ما يجب فيه البر كفعل الفرائض وترك المعاصي
 ومنها ما يجب فيه الحنث كفعل المعاصي وترك الواجبات
 ومنها ما يفضل فيه الحنث كتهجران المسلم ونحوه وما عدا ذلك
 يفضل فيه البر حفظا لليمين * ولا فرق في وجوب الكفارة بين
 العاسد والناسي والمكره في الحلف او الحنث وهي عتق رقبة

(ولا كفارة فيها الا التوبة) اي والاستغفار وهو
 قول اكثر العلماء وعند الشافعي فيها الكفارة لانها
 شرعت في الاصل لرفع ذنب هتك حرمة اسم الله
 تعالى وقد تحقق في الغفوس فيعتدى اليه
 وجوبها وانما انها كبيرة محضة لما ثبت في حديث
 البخاري من حديث ابن عمر عن النبي عليه
 الصلاة والسلام البكاء الاشرار بالله وعقوق
 الوالدين وقتل النفس واليمين الغفوس اهـ
 (ولغو) اي ويمين لغو والغفوس الذي
 لا يعتد به اهـ

(ولا كفارة فيها الا التوبة) اي والاستغفار وهو
 قول اكثر العلماء وعند الشافعي فيها الكفارة لانها
 شرعت في الاصل لرفع ذنب هتك حرمة اسم الله
 تعالى وقد تحقق في الغفوس فيعتدى اليه
 وجوبها وانما انها كبيرة محضة لما ثبت في حديث
 البخاري من حديث ابن عمر عن النبي عليه
 الصلاة والسلام البكاء الاشرار بالله وعقوق
 الوالدين وقتل النفس واليمين الغفوس اهـ
 (ولغو) اي ويمين لغو والغفوس الذي
 لا يعتد به اهـ

(وهي عتق رقبة الخ) والاصل فيه قوله تعالى
 فكفارة اطعام عشرة مساكين الية وكلمة
 او التخيير فالواجب فيه احد الاشياء الثلاثة اهـ
 وهو من اقسام الحلف قلت الحلف كما يكون على
 دقيق وهو ان الكلام يحصل اولاف في النفس ويعبر
 عنه باللسان فاذا عبر باللسان انعقد اليمين اهـ
 (وهي عتق رقبة الخ) والاصل فيه قوله تعالى
 فكفارة اطعام عشرة مساكين الية وكلمة
 او التخيير فالواجب فيه احد الاشياء الثلاثة اهـ

(وكذا لو دخل بعد انهدام الحمام واشباهه) مثل
 المسجد لا يثبت بالانهدام لم يعد اسم الدار لبقاء اسم
 المسجد اه ق
 (مالم يخرج ثم يدخل) لان الدخول هو
 الانتقال من الخارج الى الداخل ولم يوجد
 الانتقال من الخارج الى الداخل ولم يوجد
 اه ق
 (من غير ان يثبت على حاله ساعة حدث
 الشرط وان قال لنا ان المبنى يعتقد بالبر فثبت
 منه زمان تحقيقه فان ثبت على حاله ساعة حدث
 لان هذه الافعال اهلها دوايم بتجدد امثالها حتى
 يضرب اهلها مدة يقال ركب يوما وليلت يوما
 بخلاف الدخول اذ لا يقال دخلت يوما بمعنى
 المدة والتوقيت وان جاء بمعنى الطرف اه ق
 (وعند ابى يوسف يعتبر الخ) وقال بعضهم براء
 لان لم يبق ساكن فيها وهذا الاختلاف في نقل
 الامتعة اما الادل فلا بد من نقلهم بلا خلاف
 وهذا ايضا اذا كان الحالف متأهلا اه ق

في الصفة ايضا * وفي لا يدخل دارا فدخل دارا خربة لا يثبت
 ولو قال هذه الدار فدخلها خربة صحرا او بعد ما بنيت دارا
 اخرى حنت وكذا لو وقف على سطحها وقيل لا يثبت به
 في عرفنا وكذا لو دخل طاق بابها او دهليزها ان كان لو اغلق يتي
 خارجا لا يثبت والا حنت ولو جعلت مسجدا او حاما
 او مستانا او بيتا بعد ما خربت فدخلها لا يثبت وكذا لو دخل
 بعد انهدام الحمام واشباهه * وفي لا يدخل هذا البيت فدخله
 بعد ما انهدم وصار صحرا او بعد ما بنى بيتا آخر لا يثبت بخلاف
 ما لو سقط السقف وبقي الجدران * وفي لا يدخل هذه الدار
 وهو فيها لا يثبت مالم يخرج ثم يدخل * وفي لا يلبس هذا
 الثوب وهو لا يسه او لا يركب هذه الدابة وهو راكبا
 او لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها ان اخذ في الترع والتزول
 والنقل من غير ان يثبت لا يثبت والا حنت ثم في لا يسكن هذا
 البيت او هذه الدار لا بد من خروجه بجميع اهله ومتاعه
 حتى لو بقي وتد حنت وعند ابى يوسف رحمه الله تعالى يعتبر
 نقل الاكثرو عند محمد نقل ما تقوم به كدخا يته وهو
 الاجسن والارفق ثم لا بد من نقلته الى منزل آخر حتى لا يبر

(كدخا يته) اي نظام التأهل لان ما وراء
 ذلك ليس في السكنى قيل هذا اذا كان
 كدخا يته اما اذا كان الحالف في عيب غيره
 او انبا كبرا يسكن مع ابيه في داره او كان
 الحالف امرا فخرجت منها وتزككت فاشها
 فيها على نية عدم العود لم يثبت لان السكنى
 تنافي الى غيره فاعتبر سكناء فقط كذا في المحيط
 اه سنان الشاعر

(فأما من حمله واخرجه حنت) لان عقاد المين
 على فعل نفسه وفعل المأمور مضافا اليه
 بواسطة امره اه ق
 (مكرها او ارضا لا يثبت) اما في الاول فلعدم
 فعله حقيقة وهو ظاهر وحكم الفعل الى غير القاعل
 وامام في الثاني فلان انتقال الامر لا الرضى اه ق
 حقيقة بواسطة الامر لا الرضى اه ق
 (وفي آخر اجزاء حناته) لان ترك الاتيان انما
 يتحقق فيه لان الاتيان قبله وهووم اه ق
 (صدق ديانة لا قضاء) حتى لو اذن له امره
 وفي رواية يصدق قضاء ايضا اه ق
 (ثم ط الاذن لكل خروج) حتى لو اذن له امره
 فخرجت ثم خرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت

بتقلته الى السكة او المسجد وكذا في لا يسكن هذه المحلة *
 وفي لا يسكن هذه البلدة او القرية بتركه بخروجه وترك اهله
 ومتاعه فيها * وفي لا يخرج فأمر من حمله واخرجه حنت
 ولو حل واخرج بلا امره مكرها او ارضا لا يثبت
 ومثله لا يدخل * وفي لا يخرج الا الى الجنازة فخرج اليها ثم
 اتى حاجة اخرى لا يثبت * وفي لا يخرج الى مكة فخرج
 يريد ها ثم رجع يثبت وفي لا يأتيها لا يثبت مالم يدخلها *
 والذهاب كالحروج في الاصح * وفي لياتين فلان اقم بآته
 حتى مات حنت في آخر اجزاء حياته وان قيد الاتيان غدا
 بالاستطاعة فهو على سلامة الآلات وعدم الموانع فلو لم يأت
 ولا مانع له من مرض او سلطان حنت ولو نوى الحقيقة صدق
 ديانة لا قضاء في المختار * وفي لا يخرج امرأته الا باذنه شرط
 الاذن لكل خروج وفي الا ان آذن يكفي الاذن مرة * وفي
 لا يخرج الا باذنه لو اذن لها فيه متى شاءت ثم نهاها فخرجت
 لا يثبت عند ابى يوسف رحمه الله خلافا لمحمد * ولو ارادت
 الخروج فقال ان خرجت او ضرب العبد فقال ان ضربت لقيد
 الحنث بالفعل فوراً ولو لبنت ثم فعلت لا يثبت * قال لآخر

(في رواية يصدق قضاء ايضا اه ق)
 (ثم ط الاذن لكل خروج) حتى لو اذن له امره
 فخرجت ثم خرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت
 لانه استثنى خروجاً ملصقاً بالاذن لان الباء
 للالتصاق اه ق
 (خلافا لمحمد) والقوى على قول محمد يقتضي
 قاعدة المصنف على ما تقدم في أول الكتاب اه ق
 ترجيح قول ابى يوسف رحمه الله وهذه عين القور
 (لقيد الحنث فارت القدر اذا غلت فاستعبرت
 مأخوذة من فارت القدر الى لا ريث فيها ولا لب
 لا مرة ثم سميت به الحالة التي لا ريث فيها ولا لب
 يقال جاء فلان من فوره اي من ساعته اه ق

اجلس فتغذى معي فقال ان تغذيت فكذا لا يحنت بالتغذى
لامعه ولو في ذلك اليوم الا ان قال ان تغذيت اليوم * وفي
لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده ما ذون لا يحنت
اذا كان على العبد دين مستغرق نوى اولم ينوا الا ان نواه وهو
غير مستغرق بالدين وعند ابي يوسف رحمه الله يحنت مطلقا
ان نواه وعند محمد يحنت مطلقا وان لم ينو

* (باب اليمين) *

في الاكل والشرب واللبس والكلام وغير ذلك *
حلف لا يأكل من هذه النخلة فهو على ثمرها وديسها غير
المطبوخ لا يبيذها وخلها وديسها المطبوخ * او من هذه
الشاة فهو على اللحم دون اللبن والزبد * وفي لا يأكل من هذا
البسرفا كاه رطبا لا يحنت وكذا من هذا الرطب او اللبن فاكاه
عرا او شيرا زان بخلاف لا يكاه هذا الصبي فكاهه شابا او شيخا
اولا يأكل لحم هذا الحمل فاكاه كبشا * وفي لا يأكل بسرا
فاكاه رطبا لا يحنت ولواكل مذبحا حنت وكذا الواكل
بعد ما حلف لا يأكل رطبا وقال لا يحنت فيه ما ولواكله بعد
حلته لا يأكل رطبا ولا بسرا حنت اتفاقا * وفي لا يشترى

لا يحنت مطلقا (سواء كان عليه دين او لم يكن
نواه لان المالك للمولى لا يمكن الاضافة اليه
ويشترى من النية اهـ ق
باب اليمين في الاكل والشرب
ايضا في فيه المضغ كالماء ونحوه اذا اكل
مالا يتاقي فيه الشفاء والخلق والابتلاع عبارة
عن عمل الشفاء دون الشفاء اهـ ق
عن عمل الخلق دون الشفاء اهـ ق
عن عمل الشفاء دون الشفاء اهـ ق
(فهو على ثمرها الخ) اذا كان لها ثمره وان لم يكن
لها ثمره يقع على ثمرها لانه اضاف اليمين الى
مالا يؤكل فيصرف الى ما يخرج منه لتعذر
الحقيقة اهـ ق
(فاكاه كبشا) يحنت لان صفة الصغر في هذا
ليست داعية الى اليمين فان الممنوع عنه اكثر
امتناعا عن لحم الكلب اهـ ق
(مذبحا) بالضم وقع الثور المشددة شول خرما
صلى كقور وعند من هموزا ولغة ابي عبد الله
اوله يقال ذببت البسر ذبته اهـ ق

رطبا فاشترى كعباسة بسر فيها رطب لا يحنت كمالو
اشترى بسر امذنا * وفي لا يأكل لحم او يضافا كل لحم
ملك او يبيضه لا يحنت وكذا في الشراء ولواكل لحم انسان
او خنزير حنت وكذا الواكل كبدا او كرشا والمختار
انه لا يحنت بهما في عرفنا كمالواكل آلية * وفي لا يأكل
شحما يتقيد بشحم البطن فلا يحنت بشحم الظهر خلافا لهما
ولواكل آلية او لحم لا يحنت اتفاقا * وفي لا يأكل من هذه
الحنطة يتقيد باكلها قنما فلا يحنت باكل خبزها خلافا
لها * وفي لا يأكل من هذا الدقيق يحنت باكل خبزه لا يسفه
في الصبيج * والخبز يقع على ما اختاره اهل مصره كخبز البر
او الشعير فلا يحنت بخبز القطائف او خبز الارز بالعراق الا اذا
نواه * والشواء على اللحم لا على الباذنجان او الجزر
او البيض الا اذا نواه * والطبخ على ما يطبخ من اللحم بالماء وعلى
مرقه الا اذا نوى غير ذلك * والرأس على ما يساع في مصره
ويكبس في التناير * والفاكهة على التفاح والبطيخ والشمش
وعندهما على العنب والرطب * والرقمان فاكهة ايضا ولا يقع
على القشاء والخيار اتفاقا * والادام على ما يصطبغ به كالخل

انما كل لحم سمك او بيضه لا يحنت (استحسانا)
والقياس ان يحنت لانه يبيد لحم كافي القرون
لان اللحم ينشأ من الدم وهو لم ينشأ من اللحمية
اذا الدموى لا يمكن الماء وهذا يباح بالدم
ولو كان له دم لما ابيع ومطابق الاسم بكذا
الكامل دون القاصر فيقول على الجواز ومبنى الايمان
اللفظ والنص يحول على الفاظ القرآن او طحا لان هذه
على العرف لا على كيدا
(وكذا الواكل كيدا)
الاشياء منشأها من الدم واختصاصها بالبيع
آخر للنقصان كالرأس اهـ ق
(وقتها) يفتح القاف وسكون الضاد المجهمة
الاكل باطراف الانسان فلا يحنت باكل خبزها
او سويقها عند ابي حنيفة حتى يقضمها خلافا
لها فان عندهما الواكل خبزا ككل ثريا
نفسه ولو حلف لا يحنت للعرف اهـ ق
قال ابو الليث لا يطبخ من اللحم وهذا استحسان
(و) يطبخ على ما يطبخ من اللحم وغيره مما هو مطبوخ
والقياس ان يحنت في اللحم متعذر اذا المسهل من
لكن الاخذ بالقياس متعذر الى خاص متعارف
الدواء مطبوخ فيصرف الى خاص متعارف
وهو اللحم المطبوخ بالماء اهـ ق
(على العنب والرطب والرقمان) لانها تنفكه بها
عادة كسائر الفاكهة حتى يبيد باعها فاكها

محل الشرط فيكون عاما ويجوز تخصيصه الا
انه لا كان خلاف الظاهر بل يصدق في القضاء
اهـ

(خلاف الهدا) فانه عندهما اذا شرب بالاه بحيث
لان المتعارف وحقيقته في الكرم وهي مستعملة
لتبعض بحيث بالكرم اجساما فنفقت المصير الى
ولهذا بحيث بالكرم فاذا في الهداية اهل
المجاز وان كان متعارفا كذلك لان الشرط
من ماء دجلة حيث) لان المنسوب الى
من ماء دجلة من ماء دجلة

119

५८

وهو لا ي
لعبد المجهور عند
لان الاذن هناك ابطال الموق
علم العبد كالاتفاق وههنا الاذن شر
النكاح فشرط الاعلام حتى يعلم حله هذا وفي
الخاصية انهم اجتمعوا على ان اذن العبد في التجارة
لا يكون بدون اذن المصاع فراه يبيع ويشترى
لا ياذن لعبد كالكبر اذا حلفت لا تاذن
فكنت لا تجتنب فسكنت عند الاستمرار فانها
في تزويجها فسكنت في الخلاصة انه يجتنب في المسألتين
لا تجتنب وفي ابى يوسف انه لا يجتنب فيها وفيها عن
وعن ابى بوزيد انه لا يجتنب فيها وفيها عن
مجموع التوازل لا يجتنب اه ن

(تقد توقف الامام) فقال ما ادري ما الدهر
وهذا من جلاله قدره وكل عقله توقف فيها
ما خلف ارباب اللغة في تقديره قبل انما قال
ما ادري ما الدهر في الخبر لا نسبوا الدهر فان الله
ما ادري ما الدهر في الخبر لا نسبوا الدهر فان الله
الدهر فانه جاء في الخبر لا نسبوا الدهر فان الله
هو الدهر اي خالق الدهر
(نقل ثلاثة) اي من كل صنف بالاجماع لانه
مع منكر في تداول الاقل لليقين به وان عرف
الولد والميت ولا حقيقة لانه اسم للولد والميت
لا يفتق واحد منهم اي من العبد الثلاثة
يعلمهما لعدم الشرط وهو الفردية ولا فيما اشتراه
(عق الاخر الخ) اي الثالث لانه راديه
الابعد ما عند موته لان وحده للجمال اه في
فكان الشرط متحققا عند الموت فيقتصر عليه
(فلا تزني خلافا لهما) فانما تزني عندهما حكم
انه فاز ولهما مهر واحد وعليها العدة لا بعد
الاجلين من عدة الطلاق اه في

على العمر * ولو قال دهر اقد توقف الامام رجه الله وعندهما
هو كالزمان ولو قال اياما او شهورا او سنين فعلى ثلاثة وان
عزف فعلى عشرة كاياما كثيرة وقال على جمعة في الايام
وسنة في الشهور والعمر في السنين
* (باب المين في الطلاق والعنق) *
قال ان ولدت فانت كذا حنت بالميت * ولو قال فهو حر
فولدت ميتا ثم حيا عتق الحية خلافا لهما * وفي اول عبيد
املكه فهو حر فلك عبيدا عتق ولوملك عبيدين معا ثم آخر
لا يعتق واحد منهم ولوزاد وحده عتق الاخر * ولو قال آخر
عبيدا مملكه فمات بعد ملك عبيد واحد لا يعتق ولو بعد ملك
عبيدين متفرقين عتق الاخر من ملكه من كل ماله وعندهما
عند موته من الثالث * وعلى هذا آخر امرأة تزوجها فهي
طالق ثلاثا فلا ترث خلافا لهما وفي كل عبيد بشرى بكذا فهو
حر فبشره ثلاثة متفرقون عتق الاول وان بشره معا
عتقوا ولو قال من اخبرني عتقوا في الوجهين ولو نوى كفارته
بشراء ابيه سقطت لا بشراء امته استولدها بالنكاح او عبد
حلف بعته الا ان قال ان اشتريتك فانت حر عن كفارتي *

عقني عبده الخ) لان المطلق يصرف الى
الملك كامل وملكه له ولا كامل لانه ملكهم
زينة وبدا ولو قال اردت به الرجل دون النساء
صدق ديانة لا قضاء اه في
(بحنت بالمباشرة) المباشرة لا بحنت الحالف وحكمه والا بحنت
المأمور لوجوده منه حقيقة وحكمه والا بحنت
ويصير العاقد سفيرا والا بحنت فاعلا فاحنت
اه في
(دون التوكيل) لان التوكيل في هذه الاشياء
سفير ومعبود وحقوق العبد واجبة الى الامر
لا اليه بخلاف الفصل الاول فان حقوق العبد
ففيه ترجع الى العاقد ومن مسائل فوكل
فباكتسبوا الى محمدا حلف لا يتزوج فوكل
وكيلا بالنكاح انه لا يحنت وهو خلاف
الاصل كذا ذكر الناطقي في الاجناس اه في

عقني عبده الخ) لان المطلق يصرف الى
الملك كامل وملكه له ولا كامل لانه ملكهم
زينة وبدا ولو قال اردت به الرجل دون النساء
صدق ديانة لا قضاء اه في
(بحنت بالمباشرة) المباشرة لا بحنت الحالف وحكمه والا بحنت
المأمور لوجوده منه حقيقة وحكمه والا بحنت
ويصير العاقد سفيرا والا بحنت فاعلا فاحنت
اه في

وفي ان تسريت امة فهي حرة ان تسري من في ملكه وقت
الحلف عتقت وان تسري من ملكه ابعد لا تعتق * وفي كل
مملوك الى حر عتق عبيده ومدبروه وامهات اولاده لا مكاتبوه
الا ان نواهم * وفي هذه طالق او هذه وهذه طلقت الاخيرة
وخيري الاولين وكذا العتق والافرار
* (باب المين في البيع والشراء والتزويج وغير ذلك) *
يحنت بالمباشرة دون التوكيل في البيع والشراء والاجارة
والاستئجار والصلح عن مال والقسمة والخصومة وضرب
الولد * وبهما في النكاح والطلاق والخلع والعتق والكتابة
والصلح عن دم عمد والهبة والصدقة والقرض والاستقراض
وان نوى المباشرة خاصة صدق ديانة لا قضاء وكذا ضرب
العبد والذبح والبناء والحيطة والايديع والاستيداع
والاعارة والاستعارة وقضاء الدين وقبضه والكسوة والجل
الا انه لو نوى المباشرة يصدق قضاء وديانة * وفي لا يتزوج
فزوجه فضولي فأجاز بالقول حنت وبالفعل لا يحنت * وفي
لا يزوج عبده او امته يحنت بالتوكيل والاجازة وكذا في ابنة
وابنته الصغيرين وفي الكبيرين لا يحنت الا بالمباشرة

عقني عبده الخ) لان المطلق يصرف الى
الملك كامل وملكه له ولا كامل لانه ملكهم
زينة وبدا ولو قال اردت به الرجل دون النساء
صدق ديانة لا قضاء اه في
(بحنت بالمباشرة) المباشرة لا بحنت الحالف وحكمه والا بحنت
المأمور لوجوده منه حقيقة وحكمه والا بحنت
ويصير العاقد سفيرا والا بحنت فاعلا فاحنت
اه في
(دون التوكيل) لان التوكيل في هذه الاشياء
سفير ومعبود وحقوق العبد واجبة الى الامر
لا اليه بخلاف الفصل الاول فان حقوق العبد
ففيه ترجع الى العاقد ومن مسائل فوكل
فباكتسبوا الى محمدا حلف لا يتزوج فوكل
وكيلا بالنكاح انه لا يحنت وهو خلاف
الاصل كذا ذكر الناطقي في الاجناس اه في

(في البيع والشراء) يعني لو حلف لا يبيع
لا يحنت لان الاول هو من فوكل من فوكل ذلك
وكذا حكمه ولهذا رجعت الحقوق اليه حتى
لو كان العاقد حالف لا يحنت في بيعه فلم يوجد
شرط الحنث وهو العقد من الامر فلم يحنت
الا ان نوى ان لا يأمر غيره به فحينئذ حنث
او كان الحنث وهو العقد من الامر فلم يحنت
فحينئذ يحنت بالتقويض لان يمينه باعتبار عادية
وان كان يمينه بالتقويض لان يمينه باعتبار عادية
الغالب كذا في الكافي اه في
(بصدق قضاء وديانة) والفرق ان الاول ليس
بالأمانة تكلم بكلام يفتي الى الوقوع والامر به
مثل التكلم به فاذا نوى ان لا يبيع بالبيع فحازا
التخصيص في العام فلا يصدق قضاء لانه خلاف
الظاهر والنسبة الى الامر بالنسب مجازا
منه حقيقة بنفسه فقد نوى حقيقة فيصدق
فاذا نوى الفعل بنفسه فقد نوى حقيقة فيصدق
ديانة وقضاء اه في

(خلافاً لهما) فان عندهما عليه حج او عمره بناء
 على ان الحرم بهذه العبارة شامل للبيت وكذا
 المسجد الحرام فكان ذكره كذكره ولئلا ان الترام
 المسجل الحرام فكلان ذكره ايجابه باعتبار
 الاحرام غير متعارف ولا يمكن اصلاً اذ
 حقيقة النقط فامنع (لان هذه شهادة قامت على
 اربعة من خلاف الجهد) لان هذه شهادة قامت على
 امر معلوم وهو التخصية ومن ضرورة ثبوت
 انشاء المنع فيتحقق التوسط وهو عدم
 (لا ما لا يتم يوماً) الكامل

الضرب والكسوة والكلام والدخول يختص فعلها بالحي -
فلا يحنث من قال ان ضربته او كسوته او كلمته او دخلت
عليه بفعلها بعد موته بخلاف الغسل والجل والمس *
لا يضربها فتد شعرها او خنقتها او اعضها حنث * ليضربه
حتى يموت فهو على اشد الضرب * ليقضينه دينه قريبا
دون الشهر قريب والشهر بعيد * ليقضينه اليوم فقضاء

(حنت) لانه بعد جالساً وانما عليه وعلى هذا
لو حلف لا نام على السطح او الدكان او لا يجلس
فيسط عليه فراشا او حصيرا فنام او جلس
حنت لانه بعد جالساً وانما عليها يجلس
بالجلوس على الارض حيث لا حنت
في الزايحي على الفرائش والفراق العرف كذا
(باب اليمين في الضرب الخ) الاصل ما يشار له
اليمين في الضرب الخ فاليمين وقعت على الحالف وما
اختص به يتقيد بالحياة قلدا قال الضرب الخ
اه في
(الضرب منه حتى يموت) ولو قال حتى يموت
ووجوده

عيون فهو على الموت حقيقة ولو قال بالسياف حتى
 من وجودها حقيقة ولو قال بالسياف حتى
 عيون فهو على الموت حقيقة ولو قال بالسياف حتى
 رحمه الله فيمن قال لا حياء ان لم يضربها ضربا
 انك لا حياء ولا مية فهو ان يضربها ضربا
 لوجعها والهيئة والابواب اسقاط من رب الدين
 اهـ

(بهرجة) لفظا جمعى معرب واصله بهر وهو
 الخايعنى ان حظ هذه الدراهم من القضة
 اقل وغشها كزوردها الجاروفى الغاية
 النهر جة ما برجد التجار لغش فيه وهو ردي
 من الزيف اه ق لانه قصد دفع الشر بزجره
 (تقيد بحال ولايته) لانه قصد دفع الشر بزجره
 فلا يقيد بعده الا فى رواية عن ابي يوسف لو علم
 الله واحد فقول لا يجوز لانه لا يثبت فى المبيع
 الى يوسف تقيد بعزله لا يجوز لانه لا يثبت فى المبيع
 الا بعد ولم يعلم الوالى لانه لا يثبت فى المبيع
 او المستخلف او عزله لانه لا يثبت فى المبيع
 المطلقة بمجرد التزاد بل بالناس من الفعل الا اذا
 كانت موقوفة فثبت على هذه المسألة مسائل كثيرة
 والا فلا يفرق على هذه المسألة مسائل كثيرة
 فى حكم قيام الولاية اه ق

زيوفا او بهرجة او مستحقه او باعه به شيئا وقبضه بر *
 ولو رصاصا او مستوقة او وهبه او ابراه منه لا يبرأ * ولو
 ليقبض دينه درهما دون درهم لا يحنث بقبض بعضه مالم
 يقبض كله متفرقا وان فرقته يعمل ضرورى كالوزن
 لا يحنث * ان كان لى الامانة او غير مائة او سوى مائة لا يحنث
 بها او باقل منها * لا يفعل كذا تركه ابدا * وفى اي فعله يكفى فعله
 مرة * حلقه وال ايعلمنه بكل داعر تقيد بحال ولايته * ليهب
 فوهب ولم يقبل بر * وكذا القرض والعارية والصدقة بخلاف
 البيع * لا يشم ربحا ناهو على مالا ساق له فلا يحنث بشم
 الورد والياسمين وقيل يحنث * لا يشم وردا او بنفسجا فهو
 واقع على ورقه * لا يدخل دار فلان يتناول الملك والاجارة *
 حلف انه لا مال له وله دين على مفلس او ملي لا يحنث
 * (كتاب الحدود) *
 الحد عقوبة مقدرة تجب حقا لله تعالى فلا يسمى تعزير
 ولا قصاص حدا * والزنى وطئ مكلف فى قبل خال عن ملك
 وشبهة ويثبت بشهادة اربعة رجال مجتمعين بالزنى لا بالوطئ
 او الجماع اذا سألهم الامام عن ماهية الزنى وكيفيته

(كتاب الحدود) اقضت الانفس الشهوات
 الظلم لذاته من شرب الخمر والزنى وغيرهما من
 القتل والنسب خصوصا من القوى على
 الضعيف ففسدت اقامة الزواجر يوقد الى النظام
 فخلق العالم عن اقامة الزواجر يوقد الى النظام
 ما اشار اليه قوله تعالى ولكم فى القصص حيات
 ومن كلام حنيفة العرب اقبل آتقى لقتل
 اه ق
 (مقدرة) وهو ستة انواع حد الزنى وحد الشرب
 وحد السكر وحد القذف وحد لسرقته وحد
 قطع الطريق اه ق لانه شرع اصلحة تعود
 (تجيب حقا لله تعالى) لانه شرع فى حد الزنى فى حد المبرقة
 الى كافة الناس فى حد الزنى فى حد المبرقة
 حد القذف صيانة عرض المسلم وفى حد المبرقة
 صيانة الاموال اه ق

(وعدا) على صيغة المجهول اى الشهود بعد بلا
 من اوجها فلا يكتفى بظاهر العدة بخلاف
 سائر الحقوق احتيا لا للدرء ويثبت ايضا
 بالافرار اه ق (كم ترسوى الزمان)
 الشهادة دون الافرار والاصح انه يسأل لاحتقال
 انه زنى فى صباه وهذا السؤال يكون بعد ما نظر
 فى حاله وعرف انه صحيح العقل اه ق
 (ولغير المحصن جلدته) لانه انفسخ فى حق المحصن
 وعمل فى غير فعله عليه الصلاة والسلام فيكون
 من نسخ الكتاب بالسننة القطعية اه ق
 (ضربة) اى واحدة لقول ابي بكر للجلاد اضرب
 الرأس فان فيه شيطانا قلنا قال ذلك فى
 مستحق القتل اه ق
 (سوى الازار) لان عليا كان يأمر بالانحسار
 فى الحد ولان التحريم يبلغ فى ابطال الام
 وهذا الحد منبأه على الشدة فى الضرب اه ق

وبمن زنى وابن زنى ومتى زنى فان بينوه وقالوا رأينا وطئها
 فى فرجها كالليل فى المكحلة وعدلوا سرا وعلاية او بالاقرار
 عاقلا بالغار ربع مرات فى اربعة مجالس كلما اقرده حتى
 يغيب عن بصره ثم يسأل كما ترسوى الزمان فان بينه حده
 القاذى ونذب تلقينه ليرجع بلعك قبلت او لمست او وطئت
 بشبهة فان رجع قبل الحد او فى اثنيائه ترك * والحد للمحصن
 رجه فى فضاء حتى يموت يسدأ به الشهود فان ابوا او غابوا
 او ماتوا يسقط ثم الامام ثم الناس وفى المقر يسدأ الامام ثم
 الناس ويغسل ويصلى عليه * ولغير المحصن جلدته مائة
 وللعبد نصفها بسوط لا ثمة له ضربا وسطا متفرقا على بدنه الا
 الرأس والوجه والفرج وعند ابي يوسف رجه الله تعالى
 يضرب الرأس ضربة ويضرب الرجل قائما فى كل حد بلامدة
 وينزع ثيابه سوى الازار * والمرأة جالسة ولا تنزع ثيابها
 الا الفرو والحشو * ويحفر لها فى الرجم لاله * ولا يحد سيد
 مملوكه بلا اذن الامام * واحصان الرجم الحرية والتكليف
 والاسلام والوطئ بنكاح صحيح حال وجود الصفات
 المذكورة فيهما * ولا يجمع بين جلد و رجم ولا بين جلد

وهو الامام او نائبه
 العبد وله حدان
 عنه قيد بالحد لان تعزيره
 لانه حق العبد وهو المالك والمقصود التأديب
 (ويحفر لها فى الرجم) لانه عليه السلام حفر
 للغامدية الى نديها وعلى ثلثة حجة الهداية وان
 زل لا يضرب لان النبي عليه السلام يأمر بذلك
 وهو مستورة بثيابها والحفر احسن لانه اسر
 كذا فى الهداية اه ق
 (ولا يحد سيد مملوكه) لان اذن الامام لقوله
 عليه الصلاة والسلام بلا اذن الامام
 منها الحدود ولا لانه حق الله واهلها لا يسقط
 باسقاط العبد فيصير فيه من ذاب عن الشرع
 وهو الامام او نائبه
 العبد وله حدان
 عنه قيد بالحد لان تعزيره
 لانه حق العبد وهو المالك والمقصود التأديب
 (ويحفر لها فى الرجم) لانه عليه السلام حفر
 للغامدية الى نديها وعلى ثلثة حجة الهداية وان
 زل لا يضرب لان النبي عليه السلام يأمر بذلك
 وهو مستورة بثيابها والحفر احسن لانه اسر
 كذا فى الهداية اه ق
 (ولا يحد سيد مملوكه) لان اذن الامام لقوله
 عليه الصلاة والسلام بلا اذن الامام
 منها الحدود ولا لانه حق الله واهلها لا يسقط
 باسقاط العبد فيصير فيه من ذاب عن الشرع

من اما الخلد
 على فلما لم يجيب الحسد
 فهو ويجب على المرفوعة العدة
 (وقلن) اى النساء وذكر ضمير الجماعة قبل
 ذكرها شائع في كلام العرب قال الله تعالى
 واسترا النجوى الذى ظاهوا اه في

(قلت بخلاف سرقته من غائب) بناء على انه
 بالقبضه تنعدم الدعوى وهي شرط في السرقة
 دون الزنى فان قلت ينبغي ان لا تقبل لانها لو
 حضرت ربما تدعى السكاح فمصر شبهة اه في
 (وان اقرب بالزنى لا تخفى عليه امراته او امته
 الشريعة من ان تكون امته امته او امته
 لا تخفى عليه بل لما ذكر في التقسيم والشجر من
 لانها تخفى على الجميع الصغير انه اقرب بالزنى وهو غير
 الصلاح اه في (وعند ما يجد الرجل
 عليه وانقر احداهما بزيادة على احد هما وهو
 الاكراه بخلاف جانيها لان طوعا عنتها بشرط
 التحقيق الموجب في حقها ولم يثبت لاختلافهم

قبلت بخلاف سرقته من غائب * وان اقرب بالزنى بمجهولة حد
 فان شهدوا كذلك لا يحد وكذا لو اختلفوا في طوع المرأة
 وعندهما يحد الرجل * ولا يحد احد لو اختلف الشهود
 في بلد الزنى او شهد اربعة به في بلد في وقت واربعة به في ذلك
 الوقت يحد آخر وكذا لو شهد اربعة على امرأة به وهي بكر
 او هم فسقة او شهدوا على شهود وان شهد به الاصول بعد ذلك
 فحد المشهود عليه لو اختلف شهوده في زوايا البيت والشهود
 فقط لو كانوا عيانا او محدودين في قذف او اقل من اربعة
 او احد هم عبد او محدود وكذا لو وجد احد هم عبدا
 او محدودا بعد حد المشهود عليه وديته في بيت المال ان رجم
 وارش جرح ضربه او موته منه هدر وقال في بيت المال ايضا
 وكذا الخلف لو رجع الشهود * ولو رجعوا بعد الرجم حدوا
 وغرموا الدية وكل واحد رجع حدة وغرم ربعها ولو رجع
 احد خمسة فلا شيء عليه وان رجع آخر حدة او غرم ربعها
 ولو رجع واحد قبل القضاء حدوا كلهم ولو بعده قبل
 الحد فكذلك وعند محمد اراجع فقط ولو شهدوا فزكو افرجم
 ثم ظهروا كفارا او عبيدا فالدية على المزكين ان رجعوا عن

(واربعة به في ذلك الوقت) للبين كذب
 احدهما لان الشخص الواحد لا يكون في
 ساعة واحدة في مكانين متباعدين ولا يعرف
 الصادق من الكاذب فيحجز القاضي عن الحكم
 بهما لتعارض اولتهما الكذب ولا يجد الشهود
 لان كل واحد منهم شبهه نصاب الشهادة واحتمل
 الصدق واما اذا تقارب المكانان مع اتحاد الوقت
 قبلت اه في (قلت بخلاف سرقته من غائب) بناء على انه
 بالقبضه تنعدم الدعوى وهي شرط في السرقة
 دون الزنى فان قلت ينبغي ان لا تقبل لانها لو
 حضرت ربما تدعى السكاح فمصر شبهة اه في
 (وان اقرب بالزنى لا تخفى عليه امراته او امته
 الشريعة من ان تكون امته امته او امته
 لا تخفى عليه بل لما ذكر في التقسيم والشجر من
 لانها تخفى على الجميع الصغير انه اقرب بالزنى وهو غير
 الصلاح اه في (وعند ما يجد الرجل
 عليه وانقر احداهما بزيادة على احد هما وهو
 الاكراه بخلاف جانيها لان طوعا عنتها بشرط
 التحقيق الموجب في حقها ولم يثبت لاختلافهم

(قلت بخلاف سرقته من غائب) بناء على انه
 بالقبضه تنعدم الدعوى وهي شرط في السرقة
 دون الزنى فان قلت ينبغي ان لا تقبل لانها لو
 حضرت ربما تدعى السكاح فمصر شبهة اه في
 (وان اقرب بالزنى لا تخفى عليه امراته او امته
 الشريعة من ان تكون امته امته او امته
 لا تخفى عليه بل لما ذكر في التقسيم والشجر من
 لانها تخفى على الجميع الصغير انه اقرب بالزنى وهو غير
 الصلاح اه في (وعند ما يجد الرجل
 عليه وانقر احداهما بزيادة على احد هما وهو
 الاكراه بخلاف جانيها لان طوعا عنتها بشرط
 التحقيق الموجب في حقها ولم يثبت لاختلافهم

(في مال القاتل) والمراد انه قتل عبد ايان ضرب
 عققه بعد تعديل الشهود وقضاء القاضى به
 والقياس ان يجب القصاص وجه الاستحسان ان قضاء
 معصومة بغير حق وجه الاستحسان ان قضاء
 القاضى او رث شبهة الاباحة فلم يجب ان قضاء
 في ماله لانه عمد والعاقلة لا تقبل ان قضاء
 في ثلاث سنين لانها وجبت بنفس القتل بخلاف
 الواجب بالصلح حيث يجب حلالا لانه وجب
 بالعقد فاشبهه التهنيت حيث يجب حلالا لانه وجب
 (لا ترشهادتهم) لانها يباح اليهم لتجمل الشهادة
 كخطر الطبيب وقيل لا تقبل لان النظر الى عورة
 الغير فسق ولو قالوا تعبدنا النظر للتدليل لا تقبل
 اجماعا لنفسهم اه في

التزكية والافعل بيت المال وقال على بيت المال مطلقا *
 ولو قتل احد المأمور برجه قطهروا كذلك فالدية في مال
 القاتل ولو اقر الشهود بتعمد النظر لا ترشهادتهم * ولو انكر
 الاحصان يثبت بشهادة رجلين او رجل وامرأتين او بولادة
 زوجته منه

(باب حد الشرب)

من شرب خمر او قطرة فاخذ وريجهما موجودا او حاوا به
 سكران ولو من نبيذ وشهد بذلك رجلان او اقر به مرة وعند
 ابي يوسف مرتين وعلم شربه طوعا حدة اذا حذا ثمانين سوطا
 للحر واربعين للعبد متفرقا على بدنه كافي الزنى وان اقر او شهدا
 عليه بعد زوال ريجها لا حد خلافا لمحمد * ولا يحد من وجد
 منه رائحة الخمر او تقيها او اقر ثم رجع او اقر سكران * والسكر
 الموجب للحد ان لا يعرف الرجل من المرأة والارض من
 السماء وعندهما ان يهذى ويخط كلامه وبه يفتى * ولو ارتد
 المسكران لا يبين امراته منه

(باب حد القذف)

هو كحد الشرب كية وثبوتان قذف محصنا او محصنة بصرح

(ابوولادة زوجته منه) اي من هذا المنكر في
 مدة نكاحه ان تصور كونهما حدة في الوجهين
 وقال زفر لا تقبل فيه شهادة النساء احنبالا
 للدره وحين نقول ان الشهادة بالا حصان في
 هذه الحالة بمنزلة الشهادة به اه في
 (باب حد الشرب) اخر عن الزنى لان الزنى اقبح
 منه واغلظ عقوبة وقدمه على القذف لانه
 الحرمة في الشارب دون القاذف لاحتمال
 صدقه وتأخير السرقة لانه اصابة الاموال
 التابعة للنفس اه في
 (متفرقا على بدنه كافي الزنى) فيه تنبيه على انه
 يتوقى الموضع التي استنبت في حد الزنى وهي
 الرأس والوجه والفرج على الخلاف المذكور

(لا حد) اي لا يحد عند ابي حنيفة وابي يوسف
 خلافا لمحمد فانه يحد عنده لان التقادم يمنع
 قبول الشهادة بالاتفاق غير انه مقدر بالزمان
 عنده اعتبارا بحد الزنى وهذا لان التأخير
 بتحقيق بعض الزمان والرائحة تكون من غيره
 كما قيل اه في

(ولا ينزع عنه غير القرو والحشو) لانها
بمعنا وصول الام ولا ينزع عنها الظهارا
للتخفيف للاحتفال في سببه اه ق
(والافلا) فان لم يكن في حالة الغضب بل كان في
حالة الرضى الباء اي زوج امه لان كل
(اورابه) بتشديد الباء ق
واحد منهم يسمى ابا اه ق
بمعنا ما بين ماء السماء) لانه مباغته في التشبه
واللفظ والصفاء وكان عمره يلقب بماء السماء
لكرمه اه ق
(خلافا لمحمد) لانه منسوب الى ابيه لا الى امه
فلا يلحقه الشين برزى الى امه ولها ان الشين
يلحق بكل من ينسب الى الميت لان ولد الميت
لا ينسب كرمه الطريق اذا كان ابوه زانيا
وامه الوذوق امه فله حق المطالبة اه ق

170

الزنى حد بطلب المذوف متفرقا ولا ينزع عنه غير القرو
والحشو* واحصانه كونه مكلفا حر امسما عفيفا عن الزنى
ولو نفاه عن ابيه بأن قال است لا يملك اولست بابن فلان ان في
غضب حد والافلا ولا يحد لونه ناه عن جده او نسبه اليه او الى
عمه او خاله او رابه او قال يا ابن ماء السماء او قال لعربي يا بنطي
اولست بعربي* ويحد بقذف الميت المحصن ان طالب به الوالد
او الولد او ولده ولو محرورا من الارث وكذا ولد البنت خلافا
لمحمد ولا يطالب ولد اباه ولا عبد سيدة بقذف امه ويطل بموت
المذوف لا بالرجوع عن الاقرار ولا يصح العفو ولا الاعتياض
عنه* ولو قال زنا في الجبل وعنى الصعود حد خلافا لمحمد
وان قال يا زاني وعكس حد ولو قال رجل لامرأته وعكست
حدت ولا لعان ولو قالت زنت بك بطل الحد ايضا وان اقتر بولد
ثم نفاه يلاعن وان عكس حد والولد له في الوجهين ولا شيء ان
قال ليس بابني ولا ابنك ولا حد بقذف امرأة لها ولد لا يعلم له
اب او لاعنت بولد بخلاف من لاعنت بغيره ولا بقذف رجل
وطئ حراما لعينه كوطئ في غير ملكه من كل وجه او من
وجه كوطئ امة مشتركة او مملوكة حرمت ابداء كآتمه التي

(ولا الاعتياض) لان فيه حق الله وحق العبد
فبالنظر الى حق الله يبطل بالوعد ولا يبطل
بالعفو وبالنظر الى حق العبد لا يبطل بالرجوع
بمخلاف غيره من الحدود اه ق
(زنا في الجبل) فانه عنده لا يحد لان المجهول
هو الصعود او مشتركا والشبهة دارته ولها ان
يلاعن وان عكس حد اه ق
اي بطل الحد واللعان معا
حالة الغضب ترجع معنى الزنى اه ق
(بطل الحد ايضا) اي بطل الحد واللعان معا
لاحتمال ان تربيه قبل التسكاح فيكون ذلك
تصديقا له منها بانها زنت فسقط اللعان ويجب
عليها الحد لانها قد قتله او قتله اه ق
النكاح ولكن مصدقه له اه ق
فلا يكون مصدقه له اه ق
لانها اقتر بعد ما نفاه سقط اللعان ويجب الحد
لا كذا به نفسه اه ق

(خلافا لابي يوسف) لان عنده وطئ المكاتب
بسقط الاحصان وهو قول زفر لان الملك زائل
في حق الوطئ ولهذا يلزمه العقر بالوطئ ونحن
نقول ملك الذات باق والحرمه انفسه ادهى
موقته اه ق
(فصل في التعزير) هو في اللغة التاديب وفي
النسخ تاديب على ذنب ليس فيه حد ثم هو قد
يكون بالحبس والصفع وهو الضرب على القفا
ويصحبون تعزيرك الاذان وبالكلام العنيف
وبالضرب ونظر الوصى اليه بخروجهم
المذكور في

171

هي اخته رضاعا* ولا بقذف مسلم زنى في كفره او مكاتب
وان كان مات عن وفاء* ويحد بقذف من وطئ حراما لغيره
كوطئ امته المجوسية او امرأته وهي حائض وكذا وطئ
مكاتبته خلافا لابي يوسف* ويحد من قذف مسلما كان قد
نكح محرمة في كفره خلافا لهما* ويحد مستأمن قذف مسلما
في دارنا* ويكفي حد الجنائيات اتحاد جنسها لان اختلاف
(فصل في التعزير)
يعزير من قذف مملوكا او كافرا بالزنى او قذف مسلما يافاسقيا كافرا
ياخمت بالاص يافاجر يامنفاق يالوطي يامن يلعب بالصبيان
يااكل الربا ياشارب الخمر ياديوث ياخنت ياخائن يا ابن القعبة
يا ابن الفاحشة يازنديق يا قريظان يا مأوى الزواني او اللصوص
يا حرام زاده لا يباحار يا كاب يا قرد يا يس يا خنزير يا قرياحية
يا حجام يا ابن الحجام وابوه ليس كذلك يا بغاء يا مؤاجر يا ولد الحرام
يا عيبا ريانا كس يا منكوس يا سخرة يا شهكة يا كشخان يا الله
يا موسوس* واستحسنوا تعزيره اذا كان المقول له قبيها او علويا
وللزوج ان يعزير زوجته لترك الزينة وترك الاجابة اذا دعاها
الى فراشه وترك الصلاة وترك الغسل من الجنابة وللخروج

21

اه ق
(او قذف مسلما يافاسقا الخ)
الكتب انه لو قال ذلك لرجل صالح يجب التعزير
والافلا وذكر في الخزانة قال لافاسق يافاسق
لا شيء عليه وفي القنية اذا قال له يافاسق فاراد
ان يثبت فسقه بالبينه ليدفع التعزير عن نفسه
لا يسمع منه اه ق

(يا من يلعب بالصبيان) اطلقه فاذا له لا يسأل
عن زينة ربه يعزير مطلقا وفي فتح القدير قيل
يسأل عن زينة فان اراد ان يعمل معهم يعزير
عليه وان اراد ان لا يعمل معهم يعزير
جنينة وعند محمد والشافعي يعزير
(يا ابن القعبة) في الشاوي الظهيرية القعبة
الزانية ما خذوة من العرب فنجبت الزانية لهذا الجنب
وكأن الزانية في العرب فنجبت الزانية لهذا الجنب
ليقتضي منها حاجته فنجبت الزانية لهذا الجنب
وقيل من همها الزنى وقيل هي الخش من الزانية
اه ق
(يا حرام زاده) يعني مولود الحرام وزاده بفتح
الزاي وسكون الالف وفتح الدال المهملة وفي
آخرها هاء ساكنة معناه المولود اه ق
(يا نفاق) على وزن فاعل بالتشديد من البغي
بمعنى الظلم ومعنى الزنى وفي عرف الناس البغايا
هو الخنث اه ق

(وقال التعزير الخ) وعند أبي يوسف لو ان
 فاضل رأى تعزير مائة فقد اخذ بارتوان
 ضرب اكثر من مائة فهو جازي ويجب التعزير
 بان تركب منكر ليس فيه حد اه شرح
 طحاوي لان سببه محتمل لكونه صادقا
 (ثم القذف) لان سببه محتمل لكونه صادقا
 ولا يجرى فيه التغليظ من حيث الوصف
 على التاميد فلا يغلظ من حيث الوصف
 (من حرز) اخذ بارتوان
 اخذ مكاف الخ اه
 (دراهم مضروبة) جعده وزن كل عشرة
 سبعة مثاقيل كافي الزكاة اه
 الذي لم يحصد فله النسي اه

من بيته * واقل التعزير ثلاثة اسواط واكثره تسعة وثلاثون
 وعند أبي يوسف خمسة وسبعون * ويجوز حبسه بعد الضرب
 واشد الضرب التعزير ثم حد الزنى ثم الشرب ثم القذف ومن
 حد او عزرفان فدمه مدر بخلاف تعزير الزوج زوجته
 * (كتاب السرقة) *

هي اخذ مكاف خفية قدر عشرة دراهم مضروبة من حرز
 لملك له فيه ولا شبهة وتثبت بما ثبت به الشرب فان سرق
 مكاف حر او عبد ذلك القدر محرزا بكان او حافظ واقربها
 او شهد عليه وسألها الامام عن السرقة ما هي وكيف هي
 واين هي وكف هي ومن سرق وبينها قطع * وان كانوا جمعاً
 واصاب كل منهم قدر نصيبها قطعوا وان تولى الاخذ بعضهم *
 ويقطع بسرقة الساج والابنوس والصندل والفصوص
 الخضر والياقوت والزبرجد والانياء والباب المتخذين من
 الخشب لا بسرقة شيء نافع يوجد مباحا في دارنا كخشب
 وحشيش وقصب وسمن وطير وزرنيخ ومغرة ونورة ولا بما
 يسرع فساد كالبز ولحم وفاكهة رطبة وبطيخ وكذا ثمر على
 شجر وزرع لم يحصد ولا بما يتناول فيه الانكار كأشربة مطربة

(لا ملائمة فيه) احتزبه عن حصر المسجد
 واستار الكعبة مما ليس بمملوك للعباد اه
 (ولا شبهة) احتزبه عن الحرم المصاحب للشبهة
 كل ما خذ من بيت ذي الرحم ولا يكره
 المسروق متفق ما ساطقا اه
 (فان سرق مكاف) لان فعل الصبي والمجنون
 لا يعتد بخباية فلا يبرع فيهما الحد ولم يشترط
 الحرية لا لاطلاق السارق في النص ولان القاطع
 لا ينفذ فكل لم يحد صيانة للاموال
 (وقر بها) اي مرة عند أبي حنيفة ومحمد وعند
 أبي يوسف من بين قديم في الحد واه
 (او شهد عليه) اي رجلا من هذا تصريح
 بما علم فخذفه اولي الاختصاص اذ يدونه لا يحتاج
 للاظهار اه
 (ويبينها قطع) جواب ان اعلم هذه الاشياء
 تشترط في الاول لا زمان السرقة لان تقادم
 العهد لا يمنع الاقرار كذا في المحيط اه

(خلافاً لأبي يوسف) فانه قال يقطع اذا كان
 عليه حلي يبلغ النصاب والخلاف في غير الممنوع
 وفي الممنوع لا يقطع اجماعا وان كان عليه حلي لانه
 خداع اه
 (وكذا ان يشي) اه
 فوجد مع الميت ذهباً او فضة او جواهر لم يقطع
 باخذ شيء من ذلك لان تركه فيه تضييع وسفاه
 فلا يكون محرزا ولو سرق الكفن من تابوت في
 القافلة فيه الميت لا يقطع لان التابوت لا يملك
 الملك لان الكفن غير مملوك ولا ملك للميت لان
 ما فصل عن الملكية لانها بالقدرة اه
 (وان كان قد تغير الخ) لانه صار بالتغير كغيره
 اخرى حتى يتبدل اسمه فان قيل اذا سرق عبداً
 قطع يده ثم باع المسروق منه من انسان ثم اشتراه
 ثم عاد وسرق فانه يقطع فقهى بعينها وعند مشايخنا يقطع
 العرق لا يقطع فقهى بعينها وعند مشايخنا يقطع
 لان العين قد تبطل حكماً اه

والآلات اه وكدف وطبل وبربط ومن مار وطنبور وصليب
 ذهب او فضة وشطرنج وزرد * ولا بسرقة باب مسجد وكتب
 علم ومصحف وصبي حر ولو عليهما حلية خلاف لأبي يوسف
 وعبد كبير ودقر بخلاف الصغير ودقر الحساب ولا بسرقة
 كلب وفهد ولا بخيانة ونهب واختلاس وكذا ان يشي خلاف لأبي
 يوسف ولا بسرقة مال عامة او مشترك او مثل دينه او ازيد حالا
 كان او مؤجلاً * وان كان دينه نقدا فسرق عرضا قطع خلاف
 لأبي يوسف وان كان دراهم فسرق دنائير او بالعكس لا يقطع
 وقيل يقطع * ولا بما قطع فيه مرة ولم يتغير وان كان قد تغير
 قطع ثانيا كغزل نسج
 (فصل في الحرز)

هو قسمان (بمكان) كبيت ولو بلا باب او باب مفتوح وكصندوق
 (وبحافظ) كمن هو عند مال ولو ناعماً * وفي الحرز بالمكان لا يعتبر
 الحافظ * ولا قطع بسرقة مال من بينهما قرابة ولا دولا بسرقة
 من بيت ذي رحم محرم ولو مال غيره * ويقطع بسرقة ماله من
 بيت غيره وكذا بسرقة من بيت محرم رضا عما خلا فلا لأبي
 يوسف في الام * ولا قطع بسرقة مال زوجته او زوجها ولو من
 نهاده كل واحد منهما للآخر اه

يقطع بكل حال لان المعبر الاحرار المعتاد وقد
 حصل بهذا اه
 (خلافاً لأبي يوسف في الام) لانه يدخل عليها
 عادة بخلاف اخيه من الرضاع اه
 (بسرقة مال زوجته) لوجود الانساب بين
 الزوجين في الحرز والمال عادة ولهذا لا يقتبل
 نهاده كل واحد منهما للآخر اه

(أولاً به مفتوح) لان بناءه لقصد الاحتراز به
 فلا يسل معني الاحرار يفتح الباب الا انه لا يقطع
 الا بالخراج لبقاء يده قبله بخلاف الحرز بالحافظ
 حيث يقطع كما اخذه زوال يده بمجرد اخذه
 فكانت سرقة بنفس الاخذ كذا في الكافي
 (وبحافظ) قال في الكافي ولا فرق بين ان يكون
 الحافظ منسباً او ناعماً والمتاع تحته او غده وقيل
 انما يكون محرزا به في حال نومه والعجيب انه
 الحافظ منسباً او ناعماً والمتاع تحته او غده وقيل
 انما يكون محرزا به في حال نومه والعجيب انه

(أورجسته سیده اورج سیده) لانه مادونه
 في الدخول عادة فاختل الحرز اه ق
 (أورجسته) اوسرق رجل من مكانه لانه
 خفي الكسبه ولهذا لا يجوز له ان يزور امة
 مكانه اه اوسرق رجل من ختبه بانحاء
 (أورجسته) اوسرق رجل من ختبه بانحاء
 (أورجسته) اوسرق رجل من ختبه بانحاء
 (أورجسته) اوسرق رجل من ختبه بانحاء

حرز خاص وكذا لو سرق من سيده او زوجة سيده او زوج
 سيده او مكاتبه او ختبه او صهره خلافا لهما فيهما او من
 مغنم او من حمام نهارا وان كان ربه عنده او من بيت
 اذن في دخوله او مضيفة * وقطع لو سرق من الحمام ليلا
 او من المسجد متاعا وره عنده او ادخل يده في صندوق غيره
 او كنه او جيبه او سرق جوالق فيه متاع وره يحفظه او نائم
 عليه او سرق المؤجر من بيت المستأجر خلافا لهما * ولو سرق
 شيئا ولم يخرج من الدار لا يقطع بخلاف ما لو اخرج من حجرة
 الى الدار او سرق بعض اهل حجر دار من حجرة اخرى فيها واخذ
 شيئا من حرز فاقصاه في الطريق ثم خرج فأخذه او حمله على
 جمار فساقه فأخرجه من الحرز * ولو دخل بيتا فأخذ وناول
 من هو خارج لا يقطعان وكذا لو ادخل الخارج يده قتناول
 وقال ابو يوسف يقطع الداخل في الاولى ويقطعان في الثانية
 وكذا لا يقطع لو نقب بيتا وادخل يده فيه واخذ شيئا او طر
 صرة خارجة من كم غيره خلافا له وان حملها واخذ من داخل
 المكم قطع اتفاقا * ولو سرق من قطار جملا او جملا لا يقطع
 وان شق الجمال واخذ منه شيئا * قطع والفسطاط كالبيت

(أورجسته سیده اورج سیده) لانه مادونه
 في الدخول عادة فاختل الحرز اه ق
 (أورجسته) اوسرق رجل من مكانه لانه
 خفي الكسبه ولهذا لا يجوز له ان يزور امة
 مكانه اه اوسرق رجل من ختبه بانحاء
 (أورجسته) اوسرق رجل من ختبه بانحاء
 (أورجسته) اوسرق رجل من ختبه بانحاء
 (أورجسته) اوسرق رجل من ختبه بانحاء

(من حجرة اخرى فيها) اي في الدار بان كانت
 الدار كبيرة لانها بمنزلة المحلة بخلاف ما اذا كانت
 صغيرة فان حكمها حكم مكان واحد فلا يقطع
 فيها ولا المأذون له بالدخول فيها اذا سرق من
 بعض مقاصدها اه ق يقطع عندنا وقال زفر
 (ثم خرج فأخذه الخ) يقطع عندنا ولا يقطع
 وكذا اذا اخذه نفسه ولنا انه اخرج من الحرز
 بنفسه فتمت السرقة بخلاف ما اذا سرق من الحرز
 مضيق لا يقطع اه ق (لا يقطعان) اما الاول فانه لم يوجد منه السرقة من واحد منهما اذ
 لا يقطعان اه ق (لا يقطعان) اما الاول فانه لم يوجد منه السرقة من واحد منهما اذ
 لا يقطعان اه ق (لا يقطعان) اما الاول فانه لم يوجد منه السرقة من واحد منهما اذ
 لا يقطعان اه ق (لا يقطعان) اما الاول فانه لم يوجد منه السرقة من واحد منهما اذ

(أورجسته سیده اورج سیده) لانه مادونه
 في الدخول عادة فاختل الحرز اه ق
 (أورجسته) اوسرق رجل من مكانه لانه
 خفي الكسبه ولهذا لا يجوز له ان يزور امة
 مكانه اه اوسرق رجل من ختبه بانحاء
 (أورجسته) اوسرق رجل من ختبه بانحاء
 (أورجسته) اوسرق رجل من ختبه بانحاء
 (أورجسته) اوسرق رجل من ختبه بانحاء

(أورجسته سیده اورج سیده) لانه مادونه
 في الدخول عادة فاختل الحرز اه ق
 (أورجسته) اوسرق رجل من مكانه لانه
 خفي الكسبه ولهذا لا يجوز له ان يزور امة
 مكانه اه اوسرق رجل من ختبه بانحاء
 (أورجسته) اوسرق رجل من ختبه بانحاء
 (أورجسته) اوسرق رجل من ختبه بانحاء
 (أورجسته) اوسرق رجل من ختبه بانحاء

(فصل في كيفية القطع واشباته) *
 يقطع بين السارق من زنده وتجسم * ورجله اليسرى ان عاد
 فان سرق ثالثا لا يقطع بل يحبس حتى يتوب * وطالب المسروق
 منه شرط القطع ولو مودعا او غاصبا او صاحب الربا
 او مستعيرا او مستاجرا او مضاربا او مستبضعا او قابضا على
 سوم الشراء او حرثنا * ويقطع بطلب المالك ايضا في السرقة
 من هؤلاء لا بطلب السارق او المالك لو سرق من السارق
 بعد القطع بخلاف ما لو سرق منه قبل القطع او بعد درء الحد
 بشبهة * وان لم يطلب احدا لا يقطع وان اقترع هو بها * ولا بد من
 حضوره عند الاقرار والشهادة والقطع ولو كانت يده اليسرى
 او ايمامها مقطوعة او شلاء او اصبعان سوى الايمام كذلك
 لا يقطع منه شيء بل يحبس وكذا لو كانت رجلا اليمنى مقطوعة
 او شلاء * ولا يضمن المأمور بقطع اليمنى لو قطع اليسرى
 وعندهما يضمن ان تعمدا * ومن سرق شيئا فردته قبل الخصومة
 الى مالكه لا يقطع وكذا لو نصبت قيمته عن النصاب قبل القطع
 او ملكه بعد القضاء او ادعى انه ملكه وان لم يثبت وكذا
 لو ادعاه احد السارقين * ولو سرقا وغاب احدهما وشهد على

(أورجسته سیده اورج سیده) لانه مادونه
 في الدخول عادة فاختل الحرز اه ق
 (أورجسته) اوسرق رجل من مكانه لانه
 خفي الكسبه ولهذا لا يجوز له ان يزور امة
 مكانه اه اوسرق رجل من ختبه بانحاء
 (أورجسته) اوسرق رجل من ختبه بانحاء
 (أورجسته) اوسرق رجل من ختبه بانحاء
 (أورجسته) اوسرق رجل من ختبه بانحاء

(أورجسته سیده اورج سیده) لانه مادونه
 في الدخول عادة فاختل الحرز اه ق
 (أورجسته) اوسرق رجل من مكانه لانه
 خفي الكسبه ولهذا لا يجوز له ان يزور امة
 مكانه اه اوسرق رجل من ختبه بانحاء
 (أورجسته) اوسرق رجل من ختبه بانحاء
 (أورجسته) اوسرق رجل من ختبه بانحاء
 (أورجسته) اوسرق رجل من ختبه بانحاء

(أورجسته سیده اورج سیده) لانه مادونه
 في الدخول عادة فاختل الحرز اه ق
 (أورجسته) اوسرق رجل من مكانه لانه
 خفي الكسبه ولهذا لا يجوز له ان يزور امة
 مكانه اه اوسرق رجل من ختبه بانحاء
 (أورجسته) اوسرق رجل من ختبه بانحاء
 (أورجسته) اوسرق رجل من ختبه بانحاء
 (أورجسته) اوسرق رجل من ختبه بانحاء

(أورجسته سیده اورج سیده) لانه مادونه
 في الدخول عادة فاختل الحرز اه ق
 (أورجسته) اوسرق رجل من مكانه لانه
 خفي الكسبه ولهذا لا يجوز له ان يزور امة
 مكانه اه اوسرق رجل من ختبه بانحاء
 (أورجسته) اوسرق رجل من ختبه بانحاء
 (أورجسته) اوسرق رجل من ختبه بانحاء
 (أورجسته) اوسرق رجل من ختبه بانحاء

(أورجسته سیده اورج سیده) لانه مادونه
 في الدخول عادة فاختل الحرز اه ق
 (أورجسته) اوسرق رجل من مكانه لانه
 خفي الكسبه ولهذا لا يجوز له ان يزور امة
 مكانه اه اوسرق رجل من ختبه بانحاء
 (أورجسته) اوسرق رجل من ختبه بانحاء
 (أورجسته) اوسرق رجل من ختبه بانحاء
 (أورجسته) اوسرق رجل من ختبه بانحاء

(قطع وردت) اي السرقة الى المسروق منه
ان كانت قائمة وان كانت هالكة لا ضمان عليه
فدقة المولى او كذبه لان القطع والضمان
لا يجتمعان اهـ ق
وعند ابي يوسف يقطع ولا ترد والمال للمولى
الا ان يصدقه المولى فيه فيصدقه وقال زفر
لا يقطع في الوجوه كلها وان يقطع بغير اقراره في المال
لا يقطع في الجواهر كلها وان يقطع بغير اقراره في المال
لا يقطع في الجواهر كلها وان يقطع بغير اقراره في المال
لا يقطع في الجواهر كلها وان يقطع بغير اقراره في المال

سرقة ما قطع الاخر * ولو اقر العبد المأذون بسرقة قطع
وردت وكذا المحجور عند الامام وعند ابي يوسف يقطع
ولا ترد وعند محمد لا يقطع ولا ترد * ومن قطع بسرقة والعين
قائمة ردها وان لم تكن قائمة فلا ضمان عليه وان استهلكها *
وان سرق سرقات يقطع بكلها او ببعضها لا يضمن شيئا منها
وقالا يضمن ما لم يقطع به * ولو سرق ثوبا فشقه في الدار ثم
اخرجه قطع لا ان سرق شاة فذبحها ثم اخرجها * ولو ضرب
المسروق دراهم او دينار قطع وردها وعند محمد لا يردّها
ولو صبغها احر لا يؤخذ منه ولا يضمنه وعند محمد يؤخذ منه
ويعطى ما زاد الصبغ وان صبغه اسود اخذ منه ولا يعطى
شيئا وحكمهما فيه كحكمهما في الاخر

* (باب قطع الطريق) *

من قصد قطع الطريق من مسلم او ذمي على مسلم او ذمي فاخذ
قبله حبس حتى يتوب * وان اخذ ما لا يحصل لكل واحد
نصاب السرقة قطع يده اليمنى ورجله اليسرى * وان قتل فقط
ولو بعصا او حجر قتل حدا فلا يعتبر عفو المولى وان قتل واخذ
مالا قطع وقتل وصلب او قتل وصلب وخالف محمد رحمه الله

(باب قطع الطريق) هذا بيان للسرقة الكبرى
والخلاف السرقة عليه مجاز ولهذا اقم التفسير
ان يقطع الطريق على من يقطع الطريق على من يقطع الطريق
او يقطع الطريق على من يقطع الطريق على من يقطع الطريق
او يقطع الطريق على من يقطع الطريق على من يقطع الطريق
او يقطع الطريق على من يقطع الطريق على من يقطع الطريق

ان يقطع الطريق على من يقطع الطريق على من يقطع الطريق
او يقطع الطريق على من يقطع الطريق على من يقطع الطريق
او يقطع الطريق على من يقطع الطريق على من يقطع الطريق
او يقطع الطريق على من يقطع الطريق على من يقطع الطريق
او يقطع الطريق على من يقطع الطريق على من يقطع الطريق
او يقطع الطريق على من يقطع الطريق على من يقطع الطريق

(ويبيع بطنه) يقال يبيع بطنه بالسكين اذا
نصفه فهو مبيعون اهـ ق
تعلق بالجارية فيسبى في الغنمة اهـ ق
وكذا لو كان فيهم صبي الخ لا يجتذون كلهم
لانها جنسية واحد فلا يترتب عليه الحكم وعن
البعض بعض العلة فلا يترتب عليهم القتل مجتذ
ابن يوسف اذا باشر القلاء منهم القتل مجتذ
الباقون اهـ ق
مناسبة للحدود من حيث ان
المقصود منها اخلاء العالم عن الفساد وقدمها
عليه لانها معاملة مع المسلمين وغيرهم والجهاد
مع الكفار اهـ ق

في القطع وبصلب جبا ويبيع بطنه برمح حتى يموت ويترك
ثلاثة ايام فقط ويرد ما اخذ الى مالكه ان كان باقيا
والا فلا ضمان * ولو باشر الفعل بعضهم حدوا كلهم * وان
اخذ ما لا يجرح قطع من خلاف والجرح هدر * وان جرح
فقط او قتل قتال قبل ان يؤخذ فلا حد والحق للمولى ان شاء
عفا وان شاء اخذ بموجب الجنسية وكذا لو كان فيهم صبي
او مجنون او ذورحم محرم من المقتوع عليه او قطع بعض
القافلة على بعض او قطع الطريق ليلا او نارا بمصر او بين
مصرين * ومن خنق في المصر غير مرة قتل به والا فكالقتل
بالمثل

* (كتاب السير) *

الجهاد بدأ منا فرض كفاية اذا قام به البعض سقط عن الكل
وان تركه الكل اثموا * ولا يجب على صبي وامرأة وعبد واعبي
ومقعد واقطع * فان هجم العدو ففرض عين فتخرج المرأة
والعبد بلا اذن الزوج والمولى * وكره الجعل ان كان فيئ
والا فلا * واذا حاصرناهم ندعوهم الى الاسلام فان اسلموا
والا فالى الجزية ان كانوا من اهلها وبين لهم قدرها ومتى

(فرض كفاية الخ) كصلاة الجنازة ورد
السلام ويجوز القتال في الاشهر الحرم اهـ ق
(وكره الجعل) يضمن الجيم وهو الذي يضرب به
وهذا لانه يشبه الاجر على الطاعة فيكره
اهـ ق
(فيئ) اي شيء من مال الغنمة لان مال بيت
المال معد لتواب المسلمين وهذا من جملة
التواب فعلى الامام الكفاية من المال اهـ ق
(ان كانوا من اهلها) اي من قبيل منه الجزية
لا واثان من العرب فلا ندعوهم الى اداء الجزية
لعدم القادة اذ لا يقبل منهم الا الاسلام اهـ ق

(فرض كفاية الخ) كصلاة الجنازة ورد
السلام ويجوز القتال في الاشهر الحرم اهـ ق
(وكره الجعل) يضمن الجيم وهو الذي يضرب به
وهذا لانه يشبه الاجر على الطاعة فيكره
اهـ ق
(فيئ) اي شيء من مال الغنمة لان مال بيت
المال معد لتواب المسلمين وهذا من جملة
التواب فعلى الامام الكفاية من المال اهـ ق
(ان كانوا من اهلها) اي من قبيل منه الجزية
لا واثان من العرب فلا ندعوهم الى اداء الجزية
لعدم القادة اذ لا يقبل منهم الا الاسلام اهـ ق

(وعليهم ما علينا) قال صدر الشريعة لا يراد
 هذا العلم من العبادان وغيرها ما يجب
 يجب عليهم من العبادان وغيرها ما يجب
 علينا اه ق
 (الدعوة) بقى الدال وكذا في الدعوة الى
 الطعام واماني التلب فبالكسر لقوله تعالى
 وما كآمة بين الالة اه ق
 (قبل ان يدعى) لما روى عن النبي
 انه بعث عليا في سرية وقال لا تقابلوهم حتى
 تدعوهم اه ق
 (نصب الجانيق) على حصونهم واسوار مدنيهم
 وهو جمع بنحنيق لما روى الترمذي ان النبي
 عليه السلام نصب الجانيق على اهل الطائف
 واسرق بورة كان فيها غل وهي بضم الباء
 (وان تترسو الخ) ان التوصل يعني يجوز زعيمهم
 والتجارب لان دفع الضرر العام يجوز مع الضرر
 الخاص ولكن بقصدون بالري الكفار لان
 التميز بالنية ممكن وهو معنى قوله وقصدتهم

يجب فان قبلوا فلهم ما لنا وعليهم ما علينا * وحرم قتال من لم
 تبلغه الدعوة قبل ان يدعى * ونذب دعوة من بلغته فان ابوا
 نستعين بالله تعالى وقتالهم بنصب الجانيق والتخريب
 والتغريق وقطع الاشجار وفساد الزروع ونزيمهم وان تترسوا
 باسارى المسلمين ونقصدهم به * ويكره اخراج النساء
 والمصاحف في سرية لا يؤمن عليها لا في عسكر يؤمن عليه
 ولا دخول مستأمن اليهم بمخفف ان كانوا يوفون العهد *
 ونهى عن الغدر والغلول والمثلة وقتل امرأة وغير مكلف
 اوشيح او اعى اومةعدا وقطع اليمنى الا ان يكون احدهم
 قادرا على القتال او ذا رأى في الحرب او ذا مال يبحث به
 او ملكا وعن قتل اب كافر بل يابى الابن ليقته غيره الا ان قصد
 الاب قتله ولا يمكنه دفعه الا بالقتل ويجوز صلحهم ان كان
 مصلحة لنا واخذ مال لاجله ان لسا به حاجة وهو كالجزية
 ان كان قبل النزول بساحتهم وكافى لو بعده * ودفع المال
 ليصالحوا لا يجوز الا خوفا الهلاكا * ويصالح المرتدون بدون
 اخذ مال وان اخذ لا يرد ثم ترج النبدالين اليهم ومن بدأ منهم
 بخيانة قوتل فقط * وان باتفاقهم او بأذن ملكهم قوتل الجميع

(والمثلة) المثلة التامة بعد الظفر بهم ولا بأس
 بها قبله لانه يبلغ في ككبيدهم واضربهم
 وهو احسن ونظيره الاحراق بالنار اه ق
 (ان لسا به حاجة) بخلاف ما اذا لم تكن
 فيه حاجة حيث لا يجوز اتقوا تعالى ولا تنهوا
 وتعدوا الى السلم اه ق
 (قبل النزول بساحتهم) بل ارسلوا رسولا لانه
 ما خذوا غير قتال فكان من اخذوا المال فهو غنمية
 (نفسهم او تقسم بهم) ما بقي بينهم اه ق
 (قوتل الجميع) لا يندب العهدة وقد اتقوا بالحيطة منهم
 عهدة لانه تقض اه ق

(واذب) اي اذبه الامام وهذا اذا علم ان ذلك
 منى شرعا فان لم يعلم ذلك لم يؤذب فاعتبار
 جهله عند دفع العقوبة كذا في المحيط اه ق
 (فان كان) اي الامان كما في الحديث اه ق
 والهداية وسائر كتب المذهب والسياسة
 من قلم الناصح كما لا يخفى اه ق
 (معه في رواية) اي في رواية الكرخي وروى
 خفيفة في رواية الطحاوي اه ق
 (ما فتح الامام) اي كل بلد فتحه واتصافها على
 الكفر عنوة يعني ان شاء نفسه بين المسلمين
 والتصية فهو مخير فيه ان شاء اهله الخ اه ق
 الغنائم بعد اخراج الخمس اه ق

بلا يند ولا يباع منهم سلاح ولا خيل ولا خديد ولو بعد الصلح
 ولا يجهز اليهم * وصح امان حر او حرّة ككافرا او جماعة
 او اهل حصن وحرم قتلهم فان كان فيه ضرر بنذب اليهم واذب
 ولغا امان ذمي او اسيرا وتاجر عندهم وكذا امان من اسلم ولم
 يهاجر او مجنون او صبي او عبد غير مأذونين بالقتال وعند
 محمد يجوز امانهما وابويوسف معه في رواية
 * (باب الغنائم وقسمتها) *
 ما فتح الامام عنوة قسمه بين المسلمين او اقترأه عليه ووضع
 الجزية عليهم والخراج على اراضيهم وقتل الاسارى واسترقهم
 او تركهم احرارا ذمة للمسلمين واسلامهم لا يمنع استرقاقهم
 ما لم يكن قبل الاخذ * ولا يجوز ردهم الى دارهم
 ولا المن ولا الفداء بالمال وقيل لا بأس به عند الحاجة
 اليه ويجوز بالاسارى عندهما * وتذبح مواشي شق نفلها
 وتحرق ولا تعقر * ويحرق سلاح شق نفله * ولا تقسم غنمية
 في دار الحرب الا للايداع ثم تزد ولا تباع قبل القسمة *
 والمقاتل والردء سواء في الغنمية وكذا مدد لحقهم قبل احرارها
 بدارنا * ولا حق فيها لوقى ما لم يقاتل * ولا لمن مات في دار

(ذمة المسلمين) لقوله عليه السلام ذمة المسلمين
 واحدة يسي بها ادناهم رواه احمد والذمة
 العهدة وادناهم اقلهم عددا وهو الواحد واذمة
 عليه السلام امان ام هانء رجلان من المشركين
 يوم فتح مكة فيماروا البخاري ومسلم واحمد وانما
 قيد الحرية في الواحد لان الرقيق ليس من اهل
 الجهاد اه ق
 (ولا المن) اي ولا يجوز المن على الاسارى ايضا
 وهو ان يطلقهم مجانا بغير اخذ شيء اه ق
 (ولا الفداء) اي ولا يجوز الفداء لقوله تعالى
 فاقتلوا المشركين اه ق
 فكانت ناسخة لانه المن والقضاء وغيرها
 (شق نفلها) الى دار الاسلام لان ذبح الحيوان
 لغرض صحيح جائز اه ق
 (شق نفلها) وما لا يحترق يدفن في موضع لا ينفق
 عليه الكفار اطلاقا للمنفعة عليهم كذا في الهداية
 اه ق
 (والردء) اي بكسر الراء وسكون الدال هو المعين
 اه ق

(قبل الاحزاب اذنا) اي قبل ان يخرج الغنمية
 الى دار الاسلام اه في الغنمية في دار الحرب لا
 (ويستغني فيها) اشتراط الحاجة في السير
 (او التيسر ان اخبر) اشتراط الحاجة بكرة لانه مال
 الصغير حتى لو كان لا حاجة له لم يبيع ولم يستطعها في
 مشترك بين الجماعة والدواب ولم يستطعها في
 بلا حاجة حتى لو اطلق قوله عليه الصلاة والسلام
 السير الكبير لا يطلق كلاهما اعطفوها ولا تحملوها
 في طعام خيبر كلاهما اعطفوها ولا تحملوها
 اه في (لا يابيع الخ) اي لا يبيعه
 (لا يابيع الخ) اي لا يبيعه في دار الحرب
 او لا يبيعه في دار الحرب

(ولا أتقول) ولا أتقوله أي لا يبيعونه بالذهب
والفضة والعروض لأن جواز البيع يعتمد الملك
فإنه عنده هو
(الاول) اهـ

والفضل
اهـ ق
(وابي يوسف في قوله الاول) اهـ ق
كفره من الاموال فلا يكون قنيا
بكمس العين جمع غني وهو الغرم
(كالغنائق) ارهاب العدو يضاف
العربي وانما استويا لان الارهاب للعربي وغيره
الى جنس الخميل وهو شامل للعربي وغيره
لان الارهاب لا يقع بهما

اه ق
(از احلة ولا بقل)
از لا بقا نل عليها

الحرب قبل الاحراز بدارنا* ولو بعد الاحراز يورث نصيبه
وينتفع فيها بلاقسمة بالسلاح والركوب واللبس ان احتيج
وبالعلف والحطب والدهن والطيب مطلقا وقيل ان احتيج
للابيعة اصلا ولا التول ولا بعد الخروج بل يرد ما فضل الى
الغنية وان انتفع به رد قيمته وان قسمت قبل الرد تصدق به
لو غنيا* ومن اسلم منهم قبل اخذه احرز نفسه وطفله* وكل
مال هو معه او دية عند مسلم او ذمتي وعقاره فيئ وقيل
فيه خلاف محمد وابي يوسف في قوله الاول* وولده الكبير
وزوجته وحملها وعبيده المقاتل وماله مع حربي بغصب
او دية فيئ وكذلك ماله مع مسلم او ذمتي بغصب خلافا
لهم وقيل ابو يوسف مع الامام

وتقسم الغنمية لاراجل سهم وللفارس سهمان وعندهما ثلاثة له
سهم ولفرسه سهمان * ولا يسهم لا كثر في فرس وعند ابي يوسف
يسهم لفرسين والبراذين كالعتاق * ولا يسهم لراحلة ولا بغل
والعبرة لكونه فارسا اوراجلا عند المجاوزة فينبغي للامام
ان يعرض الجيش عند دخوله دار الحرب ليعلم الفارس من

١٧١

الراجل * فمن جاوز راجلاً فاشترى فرساً فله سهم راجل ومن
جاوز فارساً فنفق فرسه فله سهم فارس ولو باعه قبل القتال
او وهبه او اجره او رهنه فسهام راجل في ظاهر الرواية وكذا
لو كان من يضا او مهر الا يقاتل عليه * ولا يسهم للملوك او مكاتب
او صبي او امرأة او ذمى بل يرضخ لهم بحسب ما يرى ان قاتلوا
او داوت المرأة الجرحى او دل الذمى على عورتهم وعلى الطريق
والخمس لليتامى والمساكين وابن السبيل يقدم عليهم منهم ذوى
القربى الفقراء ولا حق فيه لا غنياتهم وذكره تعالى للتبرك
وسهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم سقط بموته كالصفي *
وان دخل دار الحرب من لاسنعة له بلاذن الامام لا يخمس
ما اخذوا وان ياذنه اولهم منعة خمس * وللامام ان ينقل
قبل احرار الغنمة وقبل ان توضع الحرب اوزارها فيقول من
قتل قتيلاً فله سلبه او من اصاب شيئاً فله ربعه او يقول لسرية
جعلت لكم الربع بعد الخمس ولا ينقل بكل المأخوذ ولا بعد
الاحراز الا من الخمس * والسلب للكل ان لم ينقل وهو مركبة
وما عليه من ثيابه وسلاحه وما معه لا ماع غلامه على دابة
اخرى والتنفيل لقطع حق الغير لا للملك خلافاً لمحمد فلو قال من

(عليهم) اي على الاصناف الثلاثة وفي الكافي
 وغيره منهم ذروا القربى كانوا يستحقون في زمن
 النبي عليه الصلاة والسلام بالنصرة لما أمر
 وبعده بالنقل لان عمر اعطى الفقر آثمهم اه
 (سقط عونه) لانه كان يستحقه بالرسالة
 ولا رسول بعده وعند الشافعي يصرف الى
 الخليفة كما مر وعنه يصرف الى مصالح الدين
 وهو قول احمد وعن الشافعي انه يرذالى بقية
 الاصناف اه
 (كالصفي) اي كسقوط الصفي
 وكسر الفاء وتشديد الهمزة
 من الغنة

اه في
 (للملك خلافاً للمحمد)
 ثبت بالقصة في دار الحرب وبالشراء من
 الحربى ووجوب الضمان بالاتلاف وقد قيل
 على هذا الاختلاف لهما انه لا يثبت للملك الا
 بالقهر ولا ينتم القهر الا بالاحراز بالدار كما في القصة

(إذا سبي الترك الروم) التبرجيع التركي والروم
 (إذا سبي أي الرجل المنسوبين إلى بلادهم
 جمع الروم) وقال مالك على كونها بجزء
 وماراد إذا سبي كقار التبرجيع الروم
 (ملكوها) وقال مالك على كونها بجزء
 الاستيلاء وعن أحد روايته لا يملكونها بجزء
 البتة ما يدخل تحت الغصب
 كقول مالك في كتاب الغصب
 (أن كان مثليا) في كتاب الغصب
 (أن كان كسريا) في كتاب الغصب
 (أن كان كسريا) في كتاب الغصب
 (أن كان كسريا) في كتاب الغصب

أصاب جارية فهي له لا يحل لمن أصابها الوطئ ولا البيع قبل
 الأحرار خلافا له

(باب استيلاء الكفار) *

إذا سبي الترك الروم وأخذوا أموالهم ملكوها وتملك
 ما وجدنا من ذلك إذا غلبنا عليهم وإن غلبوا على أموالنا
 وأحرزوها بدارهم ملكوها وكذا لو ندمنا عليهم بعير فإظهارنا
 عليهم فن وجد ملكه أخذه قبل القسمة مجانا وبعد ما كان
 مثليا لا يأخذه وإن قيميا أخذه بالقيمة * وإن اشتراه منهم تاجر
 وأخرجه وهو قبيح يأخذه بالثمن إن اشتراه به وإن اشتراه
 بعرض فبقيمة العرض وإن وهب له فبقيته ومثله المثلي
 في اشتراؤه بثلث أو عرض * وإن اشتراه بجنسه أو وهب له
 لا يأخذه وإن كان عبدا ففقت عينه بيد التاجر وأخذ أرضها
 يأخذه بكل الثمن إن شاء وإن أسروه من يد التاجر فاشتراه
 آخر يأخذه المشتري الأول منه بثمنه ثم المالك منه بالثمنين
 وليس له أخذه من المشتري ولا يملكون عبدا بقا إليهم فبأخذه
 ماله بعد القسمة مجانا أيضا لكن يعرض عنه من بيت المال
 وعندهم أهو كالمأسور * وإن أبق بفرس أو متاع فاشتري رجل
 ذلك كله وأخرجه أخذه المالك ما سوى العبد بالثمن والعبد

(أبأخذه بكل الثمن) أي يأخذ التاجر وهو
 المشتري من العبد وإن عين العبد ولا يحط شيئا
 من الثمن لأن الأوصاف لا يقابلها شيء من الثمن
 في ملك صحيح بعد القبض وعن محمد تسقط
 حصة الأرض من الثمن كفي الشفيع إذا هدم
 (أبأخذ المشتري الأول الخ) صورته أسره عبد
 رجل فاشتراه رجل تاجر فدخله دار الإسلام
 ثم أسره العدو فاشتراه رجل تاجر فاشتراه
 رجل آخر فدخله دار الإسلام أخذ المشتري
 الأول من المشتري الثاني عنه ثانيا أه ق

(وإذا دخله دارهم عتق) عند أبي حنيفة خلافا
 لهما فإنه لا يعتق لأن الأثر في كذا مستحقة
 بطريق معين وهو البيع وقد انقطعت ولاية
 الجبر عليه فبقي في يده عبدا أه ق
 (فقهو حر) لما روى أن عبدا من عبدة
 الطائف أسلوا وأخرجوا إلى رسول الله فقتلوه
 بعقوبتهم وقال لهم عتقاء الله لأنه أحرز نفسه
 بالخروج النيام أعمال المولاه أه ق
 (المستأمن) هو فاعل من استأمن إذا طلب
 الأمان أه ق
 (مخطورا) أي خشيما لقتل السبب وهو
 الاستيلاء على مال سباح غير أنه حصل بسبب
 الغدر فأوجب ذلك خشيما فيصدق به أه ق

مجانا وعندهم بالثمن أيضا وإن اشتري مستأمن عبدا مسلما
 وأدخله دارهم عتق خلافا لهما وإن أسلم عبد لهم عتق فناء
 أو ظهرنا عليهم أو خرج إلى عسكرنا فهو حر

(باب المستأمن) *

إذا دخل تاجرنا إليهم بآمان لا يحل له أن يتعرض لشيء من
 ما أهم أو دمه فان أخذ شيئا وأخرجه ملكه مخطورا
 فيصدق به وإن غدر به ملكهم فأخذ ماله أو جنسه أو فعل
 ذلك غيره بعلمه حل له التعرض كالأسير وإن أدانه ثمة حربى
 أو أدان حربيا أو غصب أحدهما من الآخر شيئا وأخرجنا إلينا
 لا يقضى بشيء لأحد منهما وكذا لو فعل ذلك حربيان وأخرجنا
 مستأمنين وإن خرجا مسلمين قضى بينهما بالدين لا بالغصب
 ولو أسلم الحربى بعد ما غصبه المسلم ثم خرجا يقضى بالرد
 ديانة وإن قتل أحد المسلمين المستأمنين إلا خرثة فعليه الدية
 في ماله والكفارة أيضا في الخطأ وإن كانا أسيرين فلا شيء إلا
 الكفارة في الخطأ وعندهما كالمستأمنين ولا شيء في قتل المسلم
 ثمة مسلما أسلم ولم يهاجر سوى الكفارة في الخطأ اتفاقا

(فصل) *

(حل له التعرض) فيجوز له أخذ أموالهم وقتل
 نفوسهم وليس له أن يستبيح فروجهم فإن
 القروح لا تحل إلا بالملك ولا ملك قبل الأحرار
 بالدار إلا إذا وجد أمر آية المسورة أو أم ولده
 أو مدبرته ولم يبطأ من أهل الحرب لأنهم
 لا يملكونها بالاستيلاء غير أنهم إذا وطئوها
 يكون شبهة في حقها فحبس عليهم العدة فلا
 يجوز له أن يطأهن حتى تنقضي عدتهن بخلاف
 أمتهن المسورة حيث لا يجوز له أن يطأها وإن لم
 يوطئها الحربى لأنهم ملكوها فصار من جملة
 أموالهم أه ق
 (لا يقضى بشيء لأحد منهما) أي على الآخر لأن
 القضاء يستدعى الولاية ويعتقدها ولا ولاية
 وقت الادانة أصلا ولا وقت القضاء على المستأمن
 لأنه ما التزم حكم الإسلام فيما مضى من انعائه
 والغصب كالادانة ولوقوعه صحيحا بتراضيها
 (بالدين لا بالغصب) لوقوعه صحيحا بتراضيها
 ولو ثبت الولاية حالة القضاء لا لا التزامهما
 الأحكام أه ق
 (سوى الكفارة في الخطأ) لقوله تعالى فإن كان
 من قوم عدو الآية أه ق

من قوم عدو الآية أه ق
 (سوى الكفارة في الخطأ) لقوله تعالى فإن كان
 من قوم عدو الآية أه ق
 (بالدين لا بالغصب) لوقوعه صحيحا بتراضيها
 ولو ثبت الولاية حالة القضاء لا لا التزامهما
 الأحكام أه ق
 (سوى الكفارة في الخطأ) لقوله تعالى فإن كان
 من قوم عدو الآية أه ق

(لا يمكن الخ) الاصل ان الحربى لا يمكن من
 اقامة دائمة في دارنا الا لاسترقاق او جريه لانه
 يصير عنانهم فقطع على عور ان المسلمين وينهى
 الخبر الى ديارهم وعونا علينا فخلق المضرة
 بالمسلمين اه في
 (اروضع عليه خراجها) لان خراج الارض
 بمنزلة خراج الرأس فاذا التزمه صار ملزما اما
 بمجرد الشرأ فلا يصير زميلا لانه قد يستريح التجار
 اه في
 (وعارن وديعة فشا) اي غنمة للمسلمين لانها
 في يده حكمة فصرفنا عن ابي يوسف
 في يده حقيقة لان يده في
 المورد لان يده في
 ولو كان

لا يمكن مستأمن ان يقيم في دارنا سنة ويقال له ان اتت سنة
نضع عليك الجزية فان اقام سنة صار ذميا ولا يمكن من العود
الى داره وكذا الوكيل له ان اتت شهر او نحو ذلك فاقام واشترى
ارضا او وضع عليه خراجها وعليه جزية سنة من حين وضع
الخراج او نكحت المستأمنة ذميا لا لو نكح هو ذميا فان رجع
الى داره حل دمه وان كان له ودبعة عند مسلم او ذمي او دين
عليه ما فاسرا او ظهر عليهم سقط دينه وصارت ودبعتة فيثا
وان قتل ولم يظهر عليهم او مات فهما لورثته * فان جاء حربى
بأمان وله زوجة هناك وولد ومال عند مسلم او ذمي او حربى
فاسلم هنا ثم ظهر عليهم فالكل فيئ * وان اسلم ثمة فجاءنا فظهر
عليهم فقتله حر مسلم وودبعتة عند مسلم او ذمي له وغير
ذلك فيئ * ومن اسلم وله هناك وارث مسلم فقتله مسلم عبدا
او خطأ فلا شيء عليه الا الكفارة في الخطأ * واذا قتل
مسلم لاولى له خطأ او مستأمن اسلم هنا فلا نام اخذ الدية
من عاقلة القاتل وفي العمد له ان يقتص او يأخذ الدية وليس له
العفو مجملنا

* (باب العشر والخراج) *

(الذي اقصى حبيب بالين) وهو بالحاء والجيم
 المقصود حنين فمن روى بسكون الجيم وفسره
 بالجانب فقد صححه لانه وقع في الكفاية ومعه
 يوسف الخضر مع الجبر كذا في الهاء بدل من قوله بالين
 وهي في الاصل اسم رجل او اسم قبيلة تنسب به هذا
 طولها الماهرة فسمى ذلك المقام به هذا
 ورمي عالج الى مشارف السيف المشرقية اهق
 القرى التي تنسب اليها العث المصنف
 اسة او العث (تقديم المصنف
 اة او تأخير العث مشعر
 المغرب والغاية
 من

١٧٥

ارض العرب عشيرة وهي ما بين العذيب الى اقصى حجر باليمن
بمهرة الى حد الشام وكذا البصرة * وكل ما سلم اهلها وفتح
عموة وقسم بين الغاميين * وارض السواد خراجية وهي ما بين
العذيب الى عقبة حلوان ومن الثعلبية او العث الى عبادان
وكذا كل ما فتح عموة واقرا اهلها عليه او صولحو اسوي دكة *
وارض السواد مملوكة لا اهلها يجوز بيعهم لها وتصرفهم
فيها * وان احى موات يعتبر قربة عند ابي يوسف وماؤه عند
محمد * والخراج نوعان * خراج مقاسمة فيعلق بالخارج كالعشر
* وخراج وظيفة * ولا يزداد على ما وضعه عمر رضي الله عنه
على السواد لكل جريب صالح للزرع صاع من بر او شعير
ودرههم وجريب الرتبة خمسة دراهم وجريب الكرم
او النخل المتصل عشرة دراهم ولما سواه كزعفران وبستان
ما تطيق * ونصف الخارج غاية الطاقة وان لم تطق ما وظف
نقص ولا يزداد وان اطاق عند ابي يوسف رحمه الله خلافا
لمحمد * ولا خارج ان انقطع عن ارضه الماء او غلب عليها
او اصاب الزرع آفة * ويجب ان عطلها ما كسها ولا يتغير
ان اسلم او اشتراها مسلم * ولا عشر في خارج ارض الخارج

القرى (ومن الثعلبية أو صاحب الهداية هذا صاحب المغرب
بجبلان الأول مع ان صاحب الاوما قبل من
صاحب جبلان الثاني حيث قالوا ما قبل من منازل
الثعلبية الى عبادان غلط لانهم امدل من منازل
البادية بعد العذيب بكثير والعث يفتح العين
المهمله وسلكوا من اللام وبالله المثلثة قرية
موقوفة على العلوية وهي اول العراق اه ق

وكان في عن القتل اه ق
(الجزيرة) هي اسم لما يؤخذ من اهل الذمة
وانما سميت بذلك لانها تجزى عن الدم الى ثغني
(وصلي) بان صالحهما اه ق
الدرهم والدينار وغيرهما اه ق
ثمانية واربعون) يؤخذ منه في كل شهر اربعة
دراهم اه ق
(كاتب) وهو نسبة الى رجل منزل من السماء
والغني على الذي يعتقد الثروة والسامري
سأله ودي فانه يعتقد ان فانية يعتقد ان
يعتقد الزور والنصراني فانية يعتقد ان
(ولا جزية على صبي
ان الجزية فلا تستحق
على

(وراهب لا يخالف) ذكر محمد بن ابي حنيفة انما
توضع على الزاهد وهو قول ابي يوسف ولا توضع
على الشيخ الكبر عن ابي يوسف ثم اوضح عليه
اذا كان ناراى لانه يقتل لانهم اوجب عقوبة على
(ولا تسقط بالاسلام) لانهم اوجب عقوبة فلا تسقط
اكثر من تسقط بالاسلام ولا تقام بعد الموت
(خلاله لهما) لانهم اوجب عقوبة فذا
بأنما خير ذكر في حق المسلم ولا
اجتمعت تداخلت كالحديد
(الكنيسة) يقال كنيسة اليهود والنصارى
فان غالب استعمال الكنيسة اليهود
رابغة تعمم اليهود كذا
(من غير قيل)

(وتمازساوهم) فجعل في اعناقهم طوق احق
 الحديد ويخالف ازارهم من ازار المسلمين فنيقض العهد لان عقدة الذمة
 خلت عن الامان في افادة الامان فما ينقض
 (بل بالبحاق الخ) ينقض الخلف الادنى بطريق
 الاصل الاوى احق
 (من بني تغلب) وهم قوم من نصارى العرب
 سكنوا قريش الروم وتغلب بكسر اللام استعجابا لدون
 والنسبة الميغلبى فتجوز اللام استعجابا لدون
 ات مع ياء النسبة وربما قالوا بالكسر
 العشر لان الزكاة

ما يخص اهل العلم والزهد والشرف وتمتاز نساؤهم في الطريق
والحمام ويجعل على داره علامة كيلا يستغفر له ولا يبدأ بسلام
وبضيق عليه الطريق ويؤدى الجزية قائما والاخذ قاعد
ويؤخذ بتلميذه ويهز ويقال له اذا الجزية ياذى اوباعد والله
ولا ينقض عهده بالاباء عن الجزية او برناه بمسلة وقتله مسلما
اوسبه النبي صلى الله عليه وسلم بل بالعاق يدار الحرب
او الغلبة على موضع بحاربتنا وبصير كالمترد لكن لو اسرى مترق
والمرتد يقتل ويؤخذ من بنى تغلب رجالهم ونسائهم ضعف
الزكاة لامن صبيانهم ويؤخذ من مواليهم الجزية
والخراج كواالى قریش ويصرف الخراج والجزية وما اخذ من
بنى تغلب او من ارض اجلى اهلها عنها او اهداه اهل الحرب
او اخذ منهم بلا قتال فى مصالح المسلمين كسد الثغور وبناء
القناطر والجسور وكفاية العلماء والمدرسين والمفتين والقضاة
والعمال والمقاتلة وذرائعهم * ومن مات فى نصف السنة حرم
من العطاء

* (باب المترد) *

من ارتد والعياذ بالله يعرض عليه الاسلام وتكشف شبهته ان

(خلاف لابي يوسف) فان ارتداده ليس بارتداد
 وقال الشافعي وزفر اسلامه ليس باسلام
 وارتداده ليس بارتداد ولنا ان عليا السلام
 صباه وصح النبي عليه الصلاة والسلام
 وافخاره بذلك مشهور حتى كان يقول
 سبكم الى الاسلام من الرجال ابو الصبيان
 وقيل اول من التمس خديجة ومن نوفل
 الصديق ومن التمس الخاري فاض من بني اذا
 على و الظاهر ان ذكره كالفناء جمع فاض من بني اذا
 وبشهادته ان ما ذكره كالفناء جمع فاض من بني اذا
 (البغاة) جمع باغ كالفناء جمع فاض من بني اذا
 نفدي وظلم لاعن ظلم حتى بهم فلو خرجوا عليه
 لقم لحقهم فليسوا بغاة كذا في جامع القسوين
 اهق

الولد على الاسلام لا ولده * واسلام الصبي العاقل صحيح وكذا
 ارتداده خلافا لابي يوسف ويجبر على الاسلام ولا يقتل ان ابي
 * (باب البغاة) *
 اذا خرج قوم مسلمون عن طاعة الامام وتغلبوا على بلد
 دعاهم الى العود وكشف شبهتهم وبدأهم بالقتال لو تحيزوا
 محبة عين وقيل لا مال يداؤنا فان كان لهم فئة اجهر على
 جريحهم واتبع موليسهم والافلا ولا تسبي ذريتهم ولا يقسم
 ما لهم بل يحبس حتى يتوبوا فيرد عليهم * وجاز استعمال
 سلاحهم وخيلهم عند الحاجة وان قتل باغ مثله فظهر عليهم
 لا يجب شي وان غلبوا على مصر فقتل بعض اهلها آخر منه عمدا
 قتل به اذا ظهر على المصر * وان قتل عادل مورثه الباغي يرثه
 ولو بالعكس لا يرثه الباغي الا ان ادعى انه كان على الحق وعند
 ابي يوسف لا يرثه مطلقا * وكره بيع السلاح ممن علم انه من اهل
 الفتنة وان لم يعلم فلا

* (كتاب القبط) *
 التقاطه مندوب وان خيف هلاكه فواجب وكذا القطة وهو
 حر الا ان ثبت رقه بحجة وثبته في بيت المال وكذا جنائنه

(و كشف شبهتهم) التي اسندوا اليها في
 خروجهم لان عليا فعل كذلك باهل حرواء
 وهي قرية من قري الكوفة وهذه الدعوة ليست
 بواجبة لانهم قد علموا الماداة فقتلوا فصاروا
 كالمرتدين وانهم قتلوا الحرب الذين بلغتهم الدعوة
 ولهذا يجوز قتالهم بكل ما يقتل به اهل الحرب
 على ما في النبل والنجين وارسال الماء والنار

(قتل به الخ) لانه قتل عمد ويجري فيه القصاص
 هذا اذا لم يجبر على اهل المصر احكام اهل
 ذلك المصر لان ولاية امام اهل العدل قبل ذلك عن
 قبل ان يجري احكامهم فلا يجب القصاص وبعد
 الاجراء تقطع فلا يجب القصاص وبعد
 (كتاب القبط) لما كان في الاتقاط دفع
 الهلاك عن نفس القبط ذكره عقيب الجهاد
 وهو في اللغة ما يلقط اي يرفع عن الارض وقد
 غلب على الصبي المنبذ لانه على عريضة ان يلقط
 كذا في المغرب وفي التمرع اسم لمولود حي
 لا يعلم نسبه طارحه اهل خوق فامن الفقر ومن
 نعمة ان في مضيقه آمن ومحزرة غائم

(قتل به الخ) لانه قتل عمد ويجري فيه القصاص
 هذا اذا لم يجبر على اهل المصر احكام اهل
 ذلك المصر لان ولاية امام اهل العدل قبل ذلك عن
 قبل ان يجري احكامهم فلا يجب القصاص وبعد
 الاجراء تقطع فلا يجب القصاص وبعد
 (كتاب القبط) لما كان في الاتقاط دفع
 الهلاك عن نفس القبط ذكره عقيب الجهاد
 وهو في اللغة ما يلقط اي يرفع عن الارض وقد
 غلب على الصبي المنبذ لانه على عريضة ان يلقط
 كذا في المغرب وفي التمرع اسم لمولود حي
 لا يعلم نسبه طارحه اهل خوق فامن الفقر ومن
 نعمة ان في مضيقه آمن ومحزرة غائم

(او يصدقه القبط) لان تصديقه عن نفسه
 مؤاخذه اهق وان ادعاه واحد ثبت نسبه
 والقبيل ان لا يقبل قوله لانه يتضمن ابطال حق
 الملتقط اهق وقيل له اجازته
 لا يملك اتلاف منافعه فاشبهه الكراهية ولا الدين له
 فانه يملكه على ما في كتاب الكراهية ولا الدين له
 ختمه فان فعل فلهك ضمن كافي فاضحان اهق
 (هي امانة) بالاتفاق لا يضمن اهق
 بالتعدي او المنع بعد الطلب اهق
 (والاشمن) وابو يوسف لم يشترط الاثبات فيه
 بالاشهاد لانه لو اقر انه اخذها لنفسه يضمن اتفاقا
 ولو صادف انه اخذها لغيره لم يضمن اهق

وارثه له وان اتفق عليه الملتقط فهو متبرع الا ان يأذن الحاكم
 بشرط الرجوع او يصدقه القبط اذا بلغ * ولا يؤخذ من
 ملتقطه * وان ادعاه واحد ثبت نسبه منه ولو عبدا وهو حر
 او ذميا وهو مسلم ان لم يكن في مقرهم وذمي ان كان فيه * وان
 ادعاه اثنان معا ثبت منهما وان وصف احدهما علامة فيه
 او سبق فهو اولى * والحر والمسلم اولى من العبد والذمي وان
 شدة عليه مال او على دابة هو عليها فهو له يتفق منه عليه بامر
 قاض وقيل بدونه ايضا * وله شرآ ما لا بدله منه من طعام
 وكسوة وقبض هبة وتسليمه في حرفة لا تزويجه ونصرته
 في ماله لغيره ما ذكره ولا اجازته في الاصح وقيل له اجازته

* (كتاب القطة) *
 هي امانة ان اشهد انه اخذها ليردها على صاحبها والا ضمن
 والقول للمالك ان انكر اخذه لا رد وعند ابي يوسف للملتقط *
 ويكتفي في الاشهاد قوله من سمعتموه ينشد لقطة فدلوه على
 ويعترفها في مكان اخذها وفي الجماع مدة يغلب على ظنه عدم
 طلب صاحبها بعدها هو الصحيح وقيل ان كانت عشرة دراهم
 فاكثر فحولا وان كانت اقل فاياما * وما لا يبقى يعترف الى ان

(او يصدقه القبط) لان تصديقه عن نفسه
 مؤاخذه اهق وان ادعاه واحد ثبت نسبه
 والقبيل ان لا يقبل قوله لانه يتضمن ابطال حق
 الملتقط اهق وقيل له اجازته
 لا يملك اتلاف منافعه فاشبهه الكراهية ولا الدين له
 فانه يملكه على ما في كتاب الكراهية ولا الدين له
 ختمه فان فعل فلهك ضمن كافي فاضحان اهق
 (هي امانة) بالاتفاق لا يضمن اهق
 بالتعدي او المنع بعد الطلب اهق
 (والاشمن) وابو يوسف لم يشترط الاثبات فيه
 بالاشهاد لانه لو اقر انه اخذها لنفسه يضمن اتفاقا
 ولو صادف انه اخذها لغيره لم يضمن اهق

(وعند ابي يوسف الملتقط) فلا يضمن لان الظاهر
 شاهده لا اختياره الحسبة دون المعصية وله ما
 ادعى بسبب الضمان وهو اخذ مال الغير وان
 فلا يبرأ وما ذكره من الظاهر يعارضه مثله لان
 الظاهر ان يكون المتصرف عاملا لنفسه كذا
 في الهداية اهق
 (وان كانت اقل) اي من عشرة دراهم فاياما
 يعني بلا تقدير بل بحسب ما يرى الملتقط اهق

(وعند ابي يوسف الملتقط) فلا يضمن لان الظاهر
 شاهده لا اختياره الحسبة دون المعصية وله ما
 ادعى بسبب الضمان وهو اخذ مال الغير وان
 فلا يبرأ وما ذكره من الظاهر يعارضه مثله لان
 الظاهر ان يكون المتصرف عاملا لنفسه كذا
 في الهداية اهق
 (وان كانت اقل) اي من عشرة دراهم فاياما
 يعني بلا تقدير بل بحسب ما يرى الملتقط اهق

145

(وان كانت حقيرة الخ) لان رومها اباحة للاخذ
دلالة وفي السبل بدلالة الحال وعليه جميع
الناس في جميع البلاد وقال ابو يوسف من القى
شاة ميتة فباء احد اخذ صوفها وجادها ودينه
فقهوله فان جاء صاحبها فله اخذ الصوف والجلد
وعليه ما زاد البائع اهق الاباحة لان سقط المالك
(والمالك اخذها) لان الاباحة لا تسقط المالك
عن العين خصوصاً الغير معين وان كان كثير المبيع
لمصلحة الا الاستماع اهق فذا دفعها ميتة وجاء
(الذبيحة) فذا دفعها ميتة وجاء
ميتة لهم انه ان شاء ضمن الاباحة
وفي اخذها هذا دفعها

(کتاب الایق)

فأقام
شأن من الدافع وان
فعلها بغير قضاء التقاضى وان
لا يضمن وان دفع بالبنية الصحيح انه
لا يأخذ كقبيل من مدعى النقطة اذ
الكتاب الآتي (هو فاعل من الاباق بالكره
وهو الهرب بنبأ اخذه لانه ابقاءه على مالكة ثم
الخيار ان شاء حفظه بنفسه ان كان يقدر عليه
وان شاء رفعه الى الامام فاذا رفعه اليه
لا يقبل منه الا باقامة البنية على
فحوم ما ذكرنا في النقطة
وكذا الضال اذ

183

* (كتاب المنقود) *

كتاب النقود وهو المعلوم لغة من نقول الشيء
 اذ اطلبته فلم نجده وقيل هو من الاضداد نقول
 نقول الشيء اي طلبته وقتله اضلاله فكل من
 المغبون متحقق في النقود وفي الشرع هو الغائب
 الذي لا يدري مكانه ولو قال المصنف هو غائب
 لم يعلم خبره لكان اولى لان الغيب هو غائب
 حاله لا علم معرفته موضعها فلما لم يعرفه
 (ولا حياته ولا موته) واهله في طلبه بمجرد
 قطع عنهم خبره وخفى عليهم اثره فاجتهدوا في
 ما يتاخر البقاء الى يوم النشأ افاق
 تحت الولاد وهو فرغوه
 بنسبه هو الاء

فوامرأه المنقودانها امرأته
(الانكاح امرأته) اي عندنا لقوله على الغائب
بجماله اخذوه من غير قضاء و
واجبة من غير
واصوله

(ما لا يعش اليه اقرانه) وهذا هو ظاهر الرواية
 وهو الخثار عند المصنف بناء على قاعدة لان
 ما تدعو الحاجة الى معرفته فطريقه في الشرع
 الرجوع الى امثاله وبقاؤه بعد موت اقرانه نادر
 وبناء الاحكام الشرعية على الظاهر ويعتبر
 موت اقرانه في كل البلدان متقدرا اذ
 حال الاقران في كل بلدان متقدرا اذ
 (وقيل نسعون سنة) وبه جزم صاحب الكنز
 وغيره دل في الكافي وعلمه القوي لان الحياة
 بعد نادرة في زماننا ولا عبرة للنادر اذ
 (وقيل مائة وعشرون سنة) ولا
 وعن ابي يوسف مائة وعشرون سنة
 رأى الامام

والطبايع اه (عند ذلك) اي عند الحكم بكونه وقسم ماله بين
ورثة الموجد بن وقف الحكم الشرع النصيب قال عليه
(كتاب الشرك) الشرع من اعتق شركا في عبد اي نصيبا في
الشرع عبارة عن الخلطة وشيئ من الحصة اهق

(ولا يبدى من لفظ المفاوضة المخ) لعدم صحة الكفالة
من هؤلاء اهـ
(اوبى ان جميع مقتضىها) لان اكثر الناس
لا يعرفون سر آلتها فليشترط النص عليها او على
مقتضىها لتكون معلومة ظاهرة اهـ
(ولا يشترط تسليم المال ولا خطاؤه) لان المقصود
الخلط في المشتري وكل واحد منهما ما يشترى بما
في يده بخلاف المضاربة لانه لا يبدى من التسليم اهـ
(فاهما) عملا بقاعدة المفاوضة وكل واحد
ما قائم مقام صاحبه في التصرف فكان
اكثر منهما الا ما استثنى
انصح شما

او مكاتين * ولا بد من لفظ المفاوضة او بيان جميع مقتضياتها
 ولا يشترط تسليم المال ولا خلطه وما اشتراه كل منهما سوى
 طعام اهله وكسوتهم فلهما * وكل دين لازم احدهما بما تصح
 فيه الشركة كبيع وشراء واستئجار لازم الاخر وان لازم بكفالة
 بأمر لازم الاخر خلافا لهما وكذا ان لازم بغصب خلافا لابي
 يوسف * وفي الكفالة يلازم لا يلزمه في الصحيح * وان ورث
 احدهما ما تصح به الشركة او وهب له وقبضه صارت عينا
 وكذا ان فقد فيها شرط لا يشترط في العنان * وان ورث عرضا
 او عقارا بقيت مفاوضة * ولا تصح مفاوضة ولا عنان الا
 بالدرهم او الدينار او بالفلوس الناقصة عند محمد او بالتبر
 والنقرة ان تعامل الناس بهما ولا تصح ان بالعروض الا
 ان يبيع نصف عرضه بنصف عرض الاخر ثم يعقد الشركة
 ولا بالكيل والموزون والعددي المتقارب قبل الخلط *
 وان خلطا جنسا واحدا ثم اشتركا فشركة عقد عند محمد ومالك
 عند ابي يوسف وان خلطا جنسين لا تنعقد اتفاقا (وشركة
 عنان) وهي ان يشتركا متساويين فيما ذكر او غير متساويين
 وتشتمل الوكالة دون الكفالة وتصح في نوع من التجارات

(والمصلحة) اي الخسران على قدر المال
وان شرطاً غير ذلك لقوله عليه السلام الربح
على ما شرطوا والمصلحة على قدر المال من غير
فصل بين التساوي والتفاضل اهق
فصل بين وكيل من جهة في حصة فاذا
لا (من ماله) لانه نفسه رجع عليه فان كان
ادى التمن من مال غيره فله ان يرد عليه
لا يعرف ذلك بقوله فله ان يرد عليه
مع عينة كذا في العيني اهق
المال في ذمة الاخر هو من ماله لا من مال
مع عينة كذا في العيني اهق
المال في ذمة الاخر هو من ماله لا من مال
مع عينة كذا في العيني اهق

وفي عمومها ويبيع مال كل منهما وبكاه ومع التفاضل
في رأس المال والربح ومع التساوي فيهما وفي احد همدون
الاخر عند عملهما ومع زيادة الربح للعامل عند عمل
احدهما ومع كون مال احدهما دراهم والاخر دنانير ولا
يشترط الخلط فيها ايضا والوضعية على قدر المال وان شرطا
غير ذلك وما شراه كل منهما طواب بنه هو فقط ورجع على
شريكه بحصته منه ان اذاه من ماله * وتبطل الشركة بهلاك
المالين او احدهما قبل الشراء وهو على مالكة قبل الخلط
هلك في يده او في يد الاخر وعليه ما بعده فان هلك بعد ما شري
الاخر من ماله فالمشترى بينهما ورجع المشتري على شريكه
بثمن حصته وان هلك قبل شراء الاخر فان كان وكله حين
الشركة سريحا فالمشترى اهما شركة ملك ورجع بحصته
والا فللمشترى منه فقط * ولكل من شريكي المفاوضة والعنان
ان يضع ويضارب ويستأجر ويوكل ويودع ويده في المال
يد امانته (وشركة الصنائع والتبطل) وهي ان يشترك خياطان
او صباغ وخياط على ان يتقبلا الاعمال ويكون الكسب بينهما
ولو شرطا العمل نصفين والربح اثلاثا جاز * وكل عمل يتقبله

(ورجع المشتري على شريكه) لانه وكيل في حصة
شريكه وقد قضى التمن من ماله فرجع عليه بحسبه
لعدم الرضى بدون ضمانه اهق
(فان كان وكاه الخ) بان قال كل منهما صاحبه
وكذلك في ما اشترى به المال الذي معن اهق

(وضاير) اي يدفع المال مضايرة لانه
ان يستأجر من يصرف في مال الشركة اهق
(ويستأجر) من يتصرف فيه او من يحفظ المال
لانه من باب الحفظ وكان لا أحد من شريكي العنان
او صباغ وخياط ولا يتقبل الاعمال (وقال
شريكه في ضمان العمل والاختلاف في مال الشركة فله ان يرد عليه
من ماله لانه نفسه رجع عليه فان كان
ادى التمن من مال غيره فله ان يرد عليه
لا يعرف ذلك بقوله فله ان يرد عليه
مع عينة كذا في العيني اهق
المال في ذمة الاخر هو من ماله لا من مال
مع عينة كذا في العيني اهق

واحد منهما من العمل فهو اصل في نصفه وكيل
لانه في ضمان العمل والاختلاف في مال الشركة فله ان يرد عليه
من ماله لانه نفسه رجع عليه فان كان
ادى التمن من مال غيره فله ان يرد عليه
لا يعرف ذلك بقوله فله ان يرد عليه
مع عينة كذا في العيني اهق
المال في ذمة الاخر هو من ماله لا من مال
مع عينة كذا في العيني اهق

(ولكل منهما طلب الاجر) وهذا استعسان
والقياس ان لا يلزم شريكه لان ذلك مقتضى
المفاوضة والشركة هنا مطلقة ووجه الاستعسان
ان هذه الشركة تقتضي الضمان حتى كان
ما يتقبله كل واحد منهما مضمونا على الاخر
اهق (وشركة الوجوه) سميت بذلك لان الشراء بالنسيئة
جار بين الناس له وجاهة عند الناس والتعامل بذلك
فان شرطاهما مفاوضة صحت لان التصرف على
الوكالة والكفالة في الابدال اهق
(وتضمن الوكالة الخ) لان التصرف على
الغير لا يجوز الا بوكالة او بولاية ولا ولاية فتعني
الاولى اهق
(فالمشترى في المالك في المشتري فيقتدر بقدره
والضمان يبيع المالك في المشتري فيقتدر بقدره
اهق (فصل) اي في بيان الشركة الفاسدة

احدهما يلزمهما فعلى كل منهما الطلب بالعمل ولكل منهما
طلب الاجر ويبرأ الدافع الى احدهما والكسب بينهما وان عمل
احدهما فقط (وشركة الوجوه) وهي ان يشتركا ولا مال لهما
على ان يشتريا بوجوههما ويبيعا والربح بينهما فان شرطاهما
مفاوضة صحت ومطلقاتها عنان وتضمن الوكالة فيما يشترياه
فان شرطاهما صفة المشتري او مثاليته فالربح كذلك وشرط
الفضل باطل

(فصل)

ولا تجوز الشركة فيما لا تصح الوكالة به كالا حطاب
والاحتشاش والاصطياد والاستقاء * وما جمعه كل
فله وان اعانه الاخر فله اجر مثله لا يراد على نصف ثمن
المأخوذ عند ابي يوسف خلا فالمجد وما اخذاه معا فلهما نصفين
وان كان لاحدهما بغل وللآخر راوية فاستقيا احدهما
فالكسب له وللآخر اجر مثل ماله * والربح في الشركة الفاسدة
على قدر المال ويطل شرط الفضل وتبطل الشركة بموت
احدهما وبلفاقه مرتدا ان حكم به ولا يركى احدهما مال
الاخر بلا اذنه فان اذن كل صاحبه فاديا معانين كل حصته
وان اديا متعاقبا ضمن الثاني علم باداء الاول اولا وقالا

(وما جمعه كل فله) وعلى هذا الاستدلال في كل
في ما يباح لان الشركة متضمنة معنى الوكالة
والوكالة في اخذ المباح باطل لان امر الموكل
غير صحيح اهق
(خلا فالمجد) فان عنده اجر مثله بالفاصل اهق
(ويطل شرط الفضل) لان الربح فيه تابع للمال
فيقتدر بقدره كما ان الربح تابع للبذر في الزراعة
والزيادة انما تستحق بالتسوية وقد فسدت فيبقى
الاستحقاق على قدر رأس المال اهق

(ان حكم به) اي يلزمه لانه عول حكمي ما اذا فسخ
صاحبه ولم يعلم لانه عول حكمي ما اذا فسخ
الوكالة بطلت الشركة في حالة يكون له الفسخ فيها
احدهما المال دراهم او دنانير ولو كان
بان كان المال دراهم او دنانير ولو كان
الاخر كونه عزلا فصيلا وفي الظاهر لو كان
الشركة ثلاثة فان احدهم انسخف الشركة
في حقها ولا تنسخ في حق الباقيين
اهق

(اصالحه) وجزا في مسجدي بيت المقدس اهدق
 (وله سبعة ويورث اهدق) لان الوقف عنده اهدق
 لبقاء القيد متعلقا به اهدق
 (مطلقا) لانه اخرجه عن ملكه بشرط معلوم
 كالاتفاق والتسليم لان الوقف عنده اهدق
 (ان وجد) لانه اخرجه عن ملكه بشرط معلوم
 فيتقيد به حتى اذا شرط ان لا يورث اهدق
 والناس لا يرغبون في استجاره سنة وكان
 اهدق
 (الاباح المثل) فلو اح
 الوقت بدون اجازة
 منرا

(الإباح المثل) فلو أبح متولى الوقف دار
الوقف بدون أبح المثل لزمه إتمامه وكذا أباح
منزل صغير بدون أبح المثل لزمه إتمامه كذا
في الخلاصة اهـ
(وان شرط أن لا يتزع) لأنه شرط مخاف
لشرع فيبطل اهـ

صلاة جماعة * ولا يضرب جعله تحتته سر دابا مصلحه فان جعله
لغير مصلحه او جعل فوقه بيتا وجعل بابه الى الطريق وعزله
او اتخذ وسط داره مسجد او اذن بالصلاة فيه لا يزول ملكه
عنه وله بيعه ويورث عنه وعنه ابى يوسف يزول بمجرد القول
مطلقا * ولو ضاق المسجد وبجنبه طريق العامة يوسع منه
وبالعكس رباط استغنى عنه يصرف وقته الى اقرب رباط اليه
* والوقف في المرض وصية * ويتبع شرط الواقف في اجارة
الوقف ان وجد والا فيختار ان لا تؤجر الضياع اكثر من ثلاث
سنين ولا غيرها اكثر من سنة ولا يؤجر الا باجر المثل ثم لا ينقص
ان زادت الاجرة لكثرة الرغبة وليس للموقوف عليه ان يؤجر
الا بالنيابة او الولاية ولا يعار ولا يرهن وان غصب عقاره يختار
وجوب الضمان ولو شرط الولاية لنفسه وكان خائنا ينزع منه
وان شرط ان لا ينزع
* (كتاب البيع) *

البيع مبادلة مال بمال وينعقد بايجاب وقبول بلفظي الماشي
كبعث واشترت وما دل على معناهما وبالتعاطي في النفيس
والخسيس هو الصحيح * ولو قال خذه بكذا فقال اخذت

(فإنه) - خزان تقبل الخ) لا تقبل إلا - خزانك بعد قبوله
أو مشترى بالآلا ان يرضى إلا - خزانك بعد قبوله
بالأجزاء كعبد واحد أو وكيل أو موزون أو في الهداية
المشتري يبيع في بعض الثمن لعدم رضى الآخر إشارة إلى ان
(لزم البيع الخ) في قوله لزم إشارة إلى ان
البائع إذا باع وقبل الصحيح على ما في الذخيرة أو في
البائع وهو (لأن الإشارة إلى ان البائع
قد رده بعد ذلك

اورضيت به صح * واذا اوجب احد هما فلا تخران يقبل
كل المبيع بكل الثمن في المجلس او يترك لابعض دون بعض الا اذا
بين عن كل وان رجع الموجب او قام احدهما عن المجلس قبل
القبول بطل الایجاب واذا وجد الایجاب والقبول لزم البيع
بلا خيار لمجلس ويصح في العوض المشار اليه بلا معرفة قدره
ووصفه لا في غيره وبثمن حال ومو أجل بأجل معلوم ولو اشترى
بأجل سنة ففزع البائع المبيع حتى مضت ثم سلم فلذلك اجل سنة
اخرى خلا قالهما وان اطلق الثمن فان استوت مالية النقود
ورواجهما صح ولزم ما قدر من اي نوع كان وان اختلفت
رواجفن الاروج وان استوى رواجهما لاماليتها ففسد
مالم يمين * ويصح في الطعام وكل مكيل وموزون كيلا ووزنا
وكذا جزا فان بيع بغير جنسه وباناء او جرمعين لا يدري قدره
* ومن باع صبرة كل صاع بدرهم صح في صاع فقط الا ان يسمى
جمله او للمشتري الفسخ بالخيار وان كـيمات اوسمي جلته
في المجلس بعد ذلك * ومن باع قطيع غنم كل شاة بدرهم لا يصح
في شيء منها وكذا الوبا ع ثوبا كل ذراع بدرهم وكذا اكل معدود
متفاوت وعندهما يصح في الكل في جميع ذلك وان باع صبرة

اجازة البلديات
(بلا معرفة قدره ووجهه وصفه وقد
التعريف وجهه الى المنازعة فلا يمنع الجواز اهق
لا تنقض الى الثمن المخ) مراده بالاطلاق ان يكون
(وان اطلق الثمن المخ) قيد وصف الثمن بعد ان
مطلبا عن قيد البلد وعن قيد وصف الثمن اهق
مقدره بأن قال عشرة دراهم مثلا اهق
في البلد لانه معلوم عرفا
(فن الاروج) اهق
فصار كما لم يعلم شرعا

(أخذ المشتري الأقل) لان البيع وقع على
مفسد ارضين والقدر ليس بوصف اهل
(وفي المذروع) يأخذ الخ (أي لو اشترى ثوبا على
انه عشرة اذرع بعشرة اذرع اقل فاشترى ثوبا مائة
ذراع عاخذها بجملة الثمن وان شاء تركها في
شاه اخذها بجملة الثمن وان شاء تركها في
(والزائد له) أي للمشتري فيها اذا وجد
المذروع اكثر من الذرع الذي سماه اهل
على انه مائة ذراع بعشرة اذرع كل ذراع بدرهم
(قسطا) أي من الثمن بان قال بعثك هذا الثوب
قطعه وقل اخذ الأقل اهل

(وله الخيار في الوجهين) اما في نقصان فلتعزف
الصفقة واما في الزيادة فلما يلزم من زيادة الثمن
وثبت الخيار فيهما يدل على بقاء العقد الاول
فيهما اهل
(فصل) فيما يدخل في البيع ثوبا بغير تسمية وما
لا يدخل الاصل ان كان ما يتناول اسم المبيع
عرف او كان متعلا به اتصال قرار يدخل الخ اهل
فتفرع على ذلك قوله يدخل الخ لان العريضة اصل في الدار لقرار
(يدخل البناء) اهل

على انها مائة قفيز بمائة درهم فوجدت اقل او اكثر اخذ
المشتري الاقل بحصته او فسخ والزائد للبائع * وفي المذروع
ياخذ ان قل بكل الثمن او يفسخ والزائد له بلا خيار للبائع * وان
سمى لكل ذراع قسطا اخذ الاقل بحصته وكذا الزائد له
الخيار في الوجهين وصح بيع عشرة اسهم من مائة سهم من دار
لا يبيع عشرة اذرع من مائة ذراع منها وعندهما يصح فيهما
* ولو باع عدلا على انه عشرة اذرع فاذا هو اقل او اكثر ففسد
البيع ولو فصل الثمن فكذا في الاكثر ويصح في الاقل بحصته
ويخير المشتري * وان باع ثوبا على انه عشرة اذرع كل ذراع
بدرهم اخذه المشتري بعشرة او عشرة ونصفا بلا خيار وبسبعة
لو تسعة ونصفا بخيار وعند ابي يوسف يخير في اخذه باحد
عشر في الاول وبعشرة في الثاني وعند محمد يخير في اخذه
في الاول بعشرة ونصف وفي الثاني بتسعة ونصف
(فصل)
يدخل البناء والمفاتيح في بيع الدار بلا ذكر وكذا الشجر
في بيع الارض ولو اطلق شراء شجرة دخل مكانها عند محمد
وهو المختار خلافا لابي يوسف ولا يدخل الزرع في بيع الارض

(وان ذكر الحقوق والمرافق) بان قال بعث
او اشترى الارض بجمع وقها او قال بعثتها بكل
لا يدخلان لانها ليسا منها من حقوقها او من
قليل او كثير هو له فيها او منها من حقوقها او من
مساققتها بخلاف في الحال بخلاف الثمر المجذوذ او الزرع
للانصال في الحال بخلاف اهل
المحصول اهل
(وسلم المبيع) أي للمشتري لا اشتغال ملكه بملك
البائع فعليه تفريغه بتسليمه اهل
ولم يثبت بعد اهل
فتمت بتقويم اهل
تفاوتتا علم تقويمه اهل
(ولو بعد تنهاى عظمها) اهل
العقد وفيه نفع للمشتري فانه استحسن صحة البيع
(خلافا لمحمد) لان التعامل لم يكن بشراط
في المناهضة التعارف بالترك من غير شرط اهل
الترك وانما كان بالاذن بالترك من غير شرط اهل
(طاب له الزيادة) أي الحاصلة في ذات الثمرة
بالترك لانه استعان للشجر اهل

ولا الثمر في بيع الشجر الا باشرطه وان ذكر الحقوق والمرافق
ويقال للبائع اقلعه واقطعها وسلم المبيع وكذا لا يدخل حب
بذرو لم يثبت بعد وان نبت ولم يصرف له قيمة بعد دخل وقيل لا ومن
باع ثمرة بدلا صلاحها اولم يبدصم ويقطعها المشتري للحال
وان شرط تركها على الشجر ففسد ولو بعد تنهاى عظمها
خلافا لمحمد وكذا اشترى الزرع وان تركها باذن البائع بلا اشتراط
طاب له الزيادة وان بغير اذنه تصدق بما زاد في ذاتها وان بعد
ماتاهت لا تصدق بشئ وان استأجر الشجر الى وقت الادراك
بطلت الاجارة وطابت الزيادة وان استأجر الارض لترك الزرع
فسدت ولا تطيب الزيادة ولو اثمرت ثمرا آخر قبل القبض ففسد
البيع وبعد القبض يشتركون والقول في قدر الحادث
للمشتري * ولو باع ثمرة واستثنى منها رطبا لمعلومة صح وقيل
لا ويجوز بيع البر في سبيله ان يبيع بغير جنسه وكذا الباقلاء
في قشره والارز والسهم وكذا اللوز والفسق والجوز
في قشرها الاول واجرة الكيل وعد المبيع ووزنه وزرعه على
البائع واجرة نقد الثمن ووزنه على المشتري وفي بيع سلعة ثمن
سلم هو او لا ان لم يكن مؤجلا وفي بيع سلعة بسبعة او ثمن ثمن
وعلمه فتقديم احدهما ترجيح للاخر اهل

(تصدق بما زاد في ذاتها) بان تقوم قبل الادراك
وبعد ففسد في ذاتها بان تقوم قبل الادراك
وهي غصب الارض والشجر ان كان الترتل على
الشجر بغير اذن اهل
(والقول في قدر الحادث للمشتري) لانه يترك
الزيادة والظاهر شاهد له لكون البيع في يده وكذا
الحكم في الباذن فبان واخص ان يبيع الاصول
الاصول تحصل الزيادة على ملكه ثم يبيع الاصول
بعد قضاء حاجته من المشتري اهل
(واجرة نقد الثمن ووزنه على المشتري) لانه يترك
ماد كره وهو ظاهر الرواية فبطل كل يفتي الا اذا
انخلاصه وهو ظاهر الرواية فبطل كل يفتي الا اذا
قبض البائع الثمن ثم جاء به بغير الزيادة فانه على
البائع واما اجرة نقد الثمن فبطل المدين اهل
(سلعة بسبعة) لا يستوفى ثمنها في التعيين اهل
وعلمه فتقديم احدهما ترجيح للاخر اهل

[illegible]

(وجه) اي البيع عند علمنا الثلاثة
 واتقيا وهو قول زفران لا يجوز لما انه
 بيع شرط فيه اقالة فاسدة للعتق بها بشرط
 وهو عدم التقد شرط ان تبطل البيع منه لكونه على
 بعث هذا بشرط ان تبطل البيع منه لكونه على
 بخلاف العتق بشرط فاسدها اول ان يفسد
 واستحسن العلماء جوازه ووجهه ان هذا في معنى
 شرط الخيار من حيث الحاجة اذا الحاجة مست
 الى الانساع عند عدم التقيد بخرا عن المماثلة
 في التسعير اذا كان في معناه كان ملحقا به برتبة
 ائتمه في معنى لان هناك لو سكنت حتى
 ائتمه في معنى لان هناك لو سكنت حتى
 ائتمه في معنى لان هناك لو سكنت حتى
 ائتمه في معنى لان هناك لو سكنت حتى

192
سلام

* (باب الخيارات) *

شرط الخيار من حيث
الى الانساخت عند عدم التقيد كان ملحقا به
في التسخير اذا كان في معناه كان ملحقا به
انما يصح العقد لان معناه لان هذا لو سكت حتى مضت المدة
بطل اذ قد (خلافا لهما) فانه يدخل عندهما لانه لو خرج
عن ملك البائع ولم يدخل في ملك المشتري
لكان زائلا لا الى مالك ولا عند الثاني لان الخيار يعمل
ان اثنين لم يخرج في حق من لا خيار ولو دخل في ملكه الدخول
بلا عوض اذ قد

(وله از دالمخ) وعندهما بطل لانه بملكه فني
از دالمخ بك بغير عوض فلا بملكه الماذون وصح
الابرء استحسنانا اي وان لم يعلم في المنة
لوجود الرضى دلائل (موت)

190

الرد لانه يلى عدم التملك ولو اشترى ذى من ذى خرابه فاسلم
فى مدته بطل شرآؤه كىلا تملكها مسلما بالاجازة خلافا لهما
فى الجميع ومن له خيار بخير محضرة صاحبه وغيبته ولا يفسخ
الا بمحضرة خلافا لابي يوسف فان فسخ وعلم به فى المدة انفسخ
والاتم * ويتم العقد ايضا بوث من له الخيار وكذا بمضى
المدة وبالاخذ بنفقة بسبب المبيع وبكل ما يدل على الرضى
كالركوب لغير الاختيار والوطى والاعتاق وتوابعه ولو شرط
المشتري الخيار لغيره جاز وايهما اجاز او فسخ صح وان اجاز
واحد وفسخ الآخر اعتبر السابق وان كانا معا فالفسخ ولو باع
عبدان بالخيار فى احدهما فان عينه وفصل عن كل صح والا فلا
ويجوز خيار التعيين وهو بيع احد شيئين او ثلاثة على ان
ياخذ المشتري اتياء ولا يجوز فى اكثر من ثلاثة وتقيده تخييره
بمدة خيار الشرط على الاختلاف والمبيع واحد والباقى امانة
فلو قبض الكل وهلك واحد او تعيب لزم البيع فيه وتعين
الباقى فى الامانة وان هلك الكل لزم نصف ثمن كل او ثلثه وليس
له رد الكل الا ان ضم اليه خيار الشرط ويورث خيار التعيين
والعيب لا الشرط والرؤية ولو اشترى على انه بالخيار فرفض

(الفقير)

ای فان فسخ اخذلهما واجازة
حرفی وقت واحد فان فسخ اولی من اجازة
ایهما کان وهو رواية کتب المأذون من اجازة
وفی البیوع باعتبار تصرف المأذون من البسوط
اوجازة لان الاصل اقوی اذا التائب يستفید
الاولیة عند ولا یصح ان یکون معارضاً للاصل
الحق
ای البیع فیه
ای التائب او التعیب والتمن
ای العیب الذی حدث فیه عند
فقدمة عیب فیه ان البائع
ای

وكانت اوارثه حيث استقل الملك اليه مخطوط برني البائع
 (ويورث خييار التعيين) لان المورث كان المورث
 هلكا بفقرته (الملك المخطوط برني البائع)
 والملك لا يعرض عن مقادير
 (لم يورث)
 والوارث ليس بعاقده افاق

(خلافا لهما) لهما ان اثنان اختلفا في بيع
 اياهما اكل واحد منهما لانه شرع لدفع الغبن
 اياهما اكل واحد منهما لانه شرع لدفع الغبن
 اياهما اكل واحد منهما لانه شرع لدفع الغبن
 اياهما اكل واحد منهما لانه شرع لدفع الغبن

احدهما لا يرد الا آخر خلافا لهما وعلى هذا خيار العيب
 والرؤية ولو اشترى عبدا على انه خباز او كاتب فظهر بخلافه
 اخذه بكل الثمن او تركه
 (فصل في خيار الرؤية)
 من اشترى مالم يره جاز له رده اذا رآه مالم يوجد ما يبطله وان
 رضى قبلها ولا خيار لمن باع مالم يره ويبطل خيار الرؤية
 ما يبطل خيار الشرط من تعيب وتعيب في يده وتعذر رده
 بعضه وتصرف لا يفسخ كالاتاق وتوابعه او يوجب حقا
 للغير كالبيع المطلق والرهن والاجارة قبل الرؤية وبعد
 وما لا يوجب حقا للغير كالبيع بالخيار والمساومة والهبة بلا
 تسليم يبطل بعدها لا قبلها وكفت رؤية وجه الرقيق والذابة
 وكفلها وفي شاة اللحم لا بد من الجس وفي شاة القنية لا بد من
 رؤية الضرع ورؤية ظاهر الثوب ان لم يكن معلما كافية
 ورؤية علمه ان معلما ورؤية داخل الدار وان لم يشاهد بيوتها
 وعند زفر لا بد من مشاهدة البيوت وعليه الفتوى اليوم وان
 رأى بعض المبيع فله الخيار اذا رأى باقيه وما يعرف بالخودج
 كالمكيل والموزون فرؤية بعضه كروية كله وفي ما يطعم لا بد من
 الذوق ونظر الوكيل بالشراء او القبض كاف لانظر الرسول

(ويبطل خيار الرؤية الخ) من صرح بوجوب ودلالة
 وفرضه فيا فعل لا لا يخاف لا يبطلها ان لم يذكر
 فان تكرر بطلها افاق

(من تعيب وتعيب) بعبء كقطع اليد لا تمنع
 الرده عيبا بعد قبضه سليما فلو مضى وزال يرد

افاق (من تعيب وتعيب) بعبء كقطع اليد لا تمنع
 الرده عيبا بعد قبضه سليما فلو مضى وزال يرد

افاق (من تعيب وتعيب) بعبء كقطع اليد لا تمنع
 الرده عيبا بعد قبضه سليما فلو مضى وزال يرد

(وبوصف العقار له) لان الوصف يقيم مقام
 الرؤية كما في السلم افاق لان رؤية احدهما
 لا تغني عن رؤية الاخر للتفاوت فبقى خياره فيما
 لم يره وليس له ان يرده وحده لثبته عليه السلام
 (فالقول للبائع) اي مع عيبه لان الاصل بقاء
 ما كان على ما كان الا ان بعدت المدة والشهر بعيد
 وما دونه فربى وفي فتح القدير جعل الشهر قليلا
 لان الظاهر شاهده الا ترى ان الاجارة الشابة
 تكون عبوزا بطول الزمان افاق

وعندهما هو كالمكيل ويبع الاعى وشراؤه صحيح وله الخيار
 اذا اشترى وبسقط بحسه المبيع او شمه او ذوقه فيما يعرف بذلك
 وبوصف العقار له ومن رأى احد الثوبين فشرهما ثم رأى
 الاخر فله اخذهما او ردهما لارده احدهما ومن رأى شيئا
 ثم شراه فوجده متغيرا بخير والا فلا وان اختلفا في تغيره
 فالقول للبائع وان في الرؤية فلم يشترى ومن اشترى عدل زطى
 فباع منه ثوبا او وهب فسلم فله ان يرده بعيب لا بخيار رؤية
 او شرط

(فصل)

مطلق البيع يقتضي سلامة المبيع فلان وجد في مشريه عيبا
 رده او اخذه بكل ثمنه لا امساكه ونقص ثمنه الا برضى بائعه
 وكل ما اوجب نقصان الثمن عند التجار فهو عيب فالاباق ولو
 الى مادون سفر من صغير يعقل عيب وكذا السرقة والبول
 في الفراش وهي في الكبير عيب آخر فلو ابقى او سرق او بال
 في صغره ثم عاوده عند المشتري فيه رده وان عاوده عنده بعد
 البلوغ لا والجنون عيب مطلقا فلو جن في صغره او عاوده عند
 المشتري فيه اوفى كبره رده وبالجرو والذفر والزنى والتولد منه

(فصل) اي في بيان خيار العيب كتمان عيب
 السلعة حرام فانه العلة لان خيم وفي البرازية
 بعض مشايخنا يفتي بوجوب رده لانه عيب
 هو نقصان في المالية فخرج فيه الى اخذه افاق
 (وهي في الكبير عيب آخر) لان هذه الاشياء لو جيب
 نقصان القيمة عند التجار ثم الاباق عيب بالاتفاق

افاق (وان عاوده عنده بعد البلوغ لا) لان البول يزول
 بالبلوغ فاذا عاوده بعد البلوغ يكون عيبا حادنا
 لزوال البول قبل البلوغ فيكونان مختلفين لاختلاف
 سببهما فان البول قبل البلوغ اضعف في المثانة
 وبعده لا وفي الباطن افاق

عيب في الجارية لاني الغلام الان يكون من داء والاستحاضة
 عيب وكذا عدم حيض بنت سبع عشرة سنة لا اقل ويعرف
 ذلك بقول الامة فترد واذا انضم اليه نكول البائع قبل القبض
 وبعده هو الصحيح والكفر عيب فيها وكذا الشيب والدين
 والسعال القديم والشعر والماء في العين فان ظهر عيب قديم
 بعد ما حدث عند المشتري آخر رجوع بالنقصان كثوب شراء
 فقطعه فاطلع على عيب وليس له الرد الا ان يرضى البائع باخذه
 كذلك فله ذلك حتى لو باع المشتري سقط رجوعه
 فان خاط الثوب او صبغه اجر اولت السويق بسم ثم ظهر
 عيبه رجوع بنقصانه وليس لبائعه ان يأخذه حتى لو باع بعد
 رؤية عيبه لا يسقط الرجوع * ولو اعتق بلا مال او دبر او
 استولد ثم ظهر العيب رجوع وكذلك ان ظهر له بعد موت
 المشتري وان اعتق على مال او قتل لا يرجع بشيء وكذا لو اكل
 الطعام كله او بعضه او لبس الثوب فتمزق لا يرجع خلافا لهما
 وان شرب يضا وجوز او بطيخا او قثاء او خيارا فكسره
 فوجده فاسدا فان كان ينفع به رجوع بنقصانه والا فبكل ثمنه
 ولو وجد البعض فاسدا وهو قليل كالواحد او الاثنين في المائة

(هو الصحيح) وعن ابي يوسف رد البائع البائع
 لضعف البائع قبل القبض اهق
 (رجع بالنقصان) لانه تعذر الرد بسبب العيب
 الحاد وطريق معرفته ان يقوم وبه هذا العيب
 ثم يقوم وهو سالم فاذا عرف التفاوت بين العيبين
 يرجع عليه بموصلة من الثمن اهق
 (سقط رجوعه) لان الرد غير ممتنع برضي البائع
 جاسا المبيع فلا يرجع بالنقصان اهق
 (رجع بنقصانه) لتعذر الرد بسبب الزيادة بخلاف
 الزيادة الباطنة كالسكن والجمال حيث لا يمنع الرد
 وهي نوعان متواترة من الاصل كالجمال لا يمنع
 وغير متواترة منه كالصبيغ تمنع اهق

(لا يسقط الرجوع) لتعذر الرد بالزيادة ولا تأخير
 البيع لا تمنع الرد قبله فلا يصير جاسا بخلاف
 القطع من غير خياطة اهق
 (رجع) اي بالنقصان والقياس انه لا يرجع لانه
 امتنع الرد فبطلت فصار كالمقتل والاستحسان
 يرجع لان العتق انباء الملك اهق
 (لا يرجع بشيء) لانه حبس بدله وحبس البديل
 حبس المبدل اهق

صح البيع والافسد ورجع بكل ثمنه ومن باع ما شراه فرد عليه
 بعيب بقضاء باقرارا ونكول او بينة رده على بائعه ولو قبله
 برضاه لا يرد عليه ومن قبض ما شراه ثم ادعى عيبا لا يجبر
 على دفع ثمنه ولكن يبرهن او يحلف بائعه فان قال شهودي
 غيب دفع ان حلف بائعه وزم العيب ان نكل ومن ادعى اباق
 مشريه يبرهن اولاه ان ابق عنده ثم يحلف بائعه بالثقة بباعه
 وسلمه وما ابقى قط او بالله ماله حق الرد عليك من الوجه الذي
 يدعي او بالله ما ابقى عندك قط لا بالله لقد باعه وما به هذا
 العيب اوله بباعه وسلمه وما به هذا العيب وفي اباق الكبير
 يحلف بالله ما ابقى منذ بلغ مبلغ الرجال وعند عدم بينة المشتري
 على اباقه عنده يحلف البائع عندهما انه ما يعلم انه ابقى عنده
 واختلفوا على قول الامام فان نكل على قوالهما حلف ثانيا كما
 مر ولو قال بائعه بعد التقابض بعثك هذا مع آخر وقال
 المشتري بل وحده فالقول له وكذلك الاتفاق في قدر المبيع
 واختلفا في المقبوض ولو اشترى عبدين صفقة وقبض احدهما
 ووجد بالمقبوض او بالآخر عيبا ردهما واخذهما ولا يرد
 المعيب وحده الا ان ظهر العيب بعد قبضهما ولو وجد بعض

(صح البيع) استحسانا لانه لا يخلو عن قليل من
 الفاسد عادة فلا يمكن التحرز عنه اهق
 (والافسد) لجمعه في العقد بين ماله قبية وماله قبية
 له فصار كبيع حر وعبد معا ويصح العقد عندهما اتفاقا
 لان انهم لم يفصل لكن الاصح انه يجوز عندهما
 (لا يرد عليه) كالا صبيغ الزائدة يرد لتيقن به عند البائع
 الاول والاصح انه لا يرد عليه في الكل اهق
 (وما به هذا العيب) لان الادعى عيبا يطالع عليه
 الرجال ويمكن حدوده فلا يدين اقامة البينة او لا
 على قيامه بالمبيع مع قطع النظر عن قدمه
 وحدوثه لينصب البائع خصما اهق
 (يحلف بالثقة) لان الا باق في الصغير لا يوجب
 رده به بعد البلوغ اهق
 (يحلف البائع عندهما بالخ) لان الدعوى معتبرة
 حتى ترتب عليها البينة فكذا ترتب التحليف

(واختلفوا على قول الامام) فقبل يحلف وقبل
 لا وهو الاصح لان الحلف يترتب على دعوى
 صحيحة ولا تصح الا من خصم ولا يصير خصما فيه
 الا بعد قيام العبداء اهق
 (فالقول له) لان الاختلاف في مقدار المقبوض
 فيكون القول للتقاضي كما في العصب اهق
 (ردهما) لان الصفقة تتم بقبضهما فيكون اخذ
 احدهما خاصة والاصح الاول لان تمام
 رد القبض يوجب قبض المبيع وهو اسم للكل اهق
 (الان ظهر العيب) لان تفرق الصفقة بعد التمام
 فلا يمنع من الرد وحده ووضع المسألة في عبدين
 لكونه ينفع باحد هما دون الاخر فلو اشترى
 شيئين لا ينفع باحد هما دون الاخر فلو اشترى
 خفين فانه ردهما او عسكهما بالاتفاق اهق

(وعند أبي يوسف يصح الخ) لانه يجوز اداء العقد
على نفسها وكذا على غيرها قلنا الرق قد حل
نفسها فاما اللب فلا ريب فيه اهـ
للخز ضرورة (لانه يجوز ان يكون ثمن من اجزائه غير
لا ينافي الابيه كذا قالوا لا يجوز ان يكون ثمن من اجزائه غير
في زمانا فلا حاجة اليه كذا لا يجوز ان يكون ثمن من اجزائه غير
(ويفسد الماء الخ) لان الاستعمال وحالة الوقوع
لا يظهر الا في حالة الاستعمال اهـ
تغيرها واختار قوله لانه لا يجوز ان يكون ثمن من اجزائه غير
(ولا ينافي ثمن اجزائه) لان الاستعمال وحالة الوقوع
مبطل ولا يجوز ان يكون ثمن من اجزائه غير
مبطل اهـ
(ويجوز بعده) لانه لا ينافي ثمن من اجزائه غير
(خلافا لهما) فانه لا ينافي ثمن من اجزائه غير
قولهما اهـ
(ولا يجوز بيع علو سقط) لانه حق التعل
لا يجوز بيعه قبل الانهزام باعتبار البناء القائم
بمعينه يبيع بغيره اهـ
بما يوافق الروايات اهـ

بيعهما مطلقا وهو المختار ولا يبيع الا بقى الامن يزعم انه عنده
فان عاد قبل الفسخ لا يتقلب صحيا وقيل يتقلب ولا لبن امرأة
ولو بعد الحلب وعند أبي يوسف يصح في لبن الامة * ولا شعر
الخنزير وان كان يباح الاتقاع به للخرز ضرورة وفسد الماء
القليل عند أبي يوسف لا عند محمد ولا يبيع شعر الادمي
ولا الاتقاع به ولا بشئ من اجزائه ولا يبيع جلود الميتة قبل
الدباغ ويجوز بيعه وينتفع به ويباح عظمها وينتفع به وكذا
عصها وقرنها ووصفها وشعرها وبرها وكذا عظم الفيل خلافا
لمحمد ولا يجوز بيع علو سقط ولا المسيل ولا هبته وصحافي الطريق
ولا يبيع شخص على انه امة فاذا هو عبد ولو باع كبشا فاذا هو
نجة صح وتخير ولا شراء باقل مما باع قبل نقد الثمن وكذا
شراؤه مع غيره بثمنه الا قبل نقده ويصح في الغير بخصته *
ولا شراء زيت على انه يزنه بظرفه وبطرح منه لكل ظرف
مقدار معين وان شرط طرح مثل وزن الظرف يصح وان
اختلف في الظرف وقدره فالقول للمشتري ولو امر مسلم ذميا
بيعه خرا وشرا ثما صح خلافا لهما وكذا لو امر المحرم غيره
بيعه صيده ولو شري كافر عبد امسلا او مصحفا صح ويجبر على

(وكذا شراؤه الخ) لانه لا ينافي ثمن من اجزائه غير
الثنى بمقابلة التي لم يبيعها منه فليكون مستترا
الا ان شرط طرح مثل وزن الظرف يصح (لان
ان شرط الاول لا يقتضيه العقد والثاني يقتضيه
اهـ
(خلافا لهما) وعلى هذا الخلاف ايضا التوكيل
بيعه الخنزير اهـ

(ان لا يبيع الدابة المبيعة) فانه لا يبيعت باهـ
لأنه كذا في الدرر اهـ
عن بيع وشروط اهـ
(فلازم القيمة) لان الاعتاق متى كان بائنا راطه
فسدا كان الشروط مقررا للفساد لا رافعا له
بوجه آخر لا يتقلب جائزا اهـ باقاني
(ولا يقتضيه العقد) من حدود النعل بالنعل اذا
(او يحد النعل) لا يقتضيه العقد صحيح كشرط
قدرة كل واحدة على صاحبتها اهـ
(او بشركة) من التبريد وهو وضع النعل
النعل وهو السير الذي على ظهر القدم
(النيروز والمهرجان) هما معربان والاصل
والثاني في طرف الخريف اهـ

اخر اجهما من ملكه والبيع بشرط يقتضيه العقد صحيح كشرط
الملك للمشتري وكذا بشرط لا يقتضيه ولا نفع فيه لاحد كشرط
ان لا يبيع الدابة المبيعة * ولو بشرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع
لاحد العاقدين او يبيع يستحق فهو فاسد كبيع عبد على ان
يعتقه المشتري او يدبره او يكاتبه او امة على ان يستولدها فلو
اعتقه المشتري عاد البيع صحيا فلازم الثمن وعندهما لا يعود
فلازم القيمة وكشرط أن يستخدمه البائع شهر او ليسكنها
او لا يسلمه الى رأس الشهر او يقرضه المشتري درهم او يهدي له
هدية او يقطع البائع الثوب ويخيطه قباء او قيصا او يحد والنعل
او بشركة ويصح في النعل استحسانا ولا يجوز بيع امة الاحلها
ولا البيع الى النيروز والمهرجان وصوم النصارى وفطر اليهود
ان لم يعلم العاقدان ذلك ولا البيع الى الحصاد والدياس والقطاف
والجزاز وقدوم الحاج * وتصح الكفالة الى هذه الاوقات فان
اسقط الاجل قبل حلوله صح وكذا لو باع مطلقا ثم اجعل الى
هذه الاوقات ومن باع نصيبه من دار يجوز ان علمه المتعاقدان
خلافا لأبي يوسف ويكنى علم المشتري عند محمد
(فصل)

(والدياس) وهو دوس الزرع بالذواب اهـ
(والجزاز) هو جز الصوف ولا الى الجزاز
وهو الجليم والذل المجمة قطع الثمار وبالجملة
خاص بالنخل اهـ
(ان علمه المتعاقدان) علم مقدر ان نصيبه شرط
عند أبي حنيفة اهـ

(لا يملكه) لان العقد غير معتبر في قبض
 باذن المالك فيكون امانة في يد المشتري فاذا هلك
 لا ضمان عليه اهق
 (عند القبض) لانه لا يكون ادنى حال من
 القبض (على الشراء) وهو ما يأخذه المشتري ابريه
 بعد بيان التي حتى لو لم يسه البائع وقال اذهب
 على سوم القبوض فذهب به فذلك لا يضمن
 هذا ان رضيت اشتريته فذهب به فذلك لا يضمن
 وفي العيون القبض على سوم الشراء فذهب به
 وان قال البائع ان هلك فلا ضمان عليك وقد مر
 الكلام عليه سابقا اهق
 (خلافا لهما) فانه يضمن
 الكلام عليه سابقا اهق
 باطل لا

لم يتحقق الرضى
بالسرطانية في الايضاح
لانه مقدم عليه حال
حياته فكذا يقدم على تجهيزه بعد وفاته وعلى
هذا ارباب الديون والورثة اهق
(من تصادقا) اي على انه لم يكن على المدي
عليه شيء اهق

(ولم يشك محمد) وهذا الشك في حفظ الرواية
 عنه لا في مذهبه غير ان حكاية شمس الأئمة قول
 ابي يوسف لمجد ما يوافق مذهبها وعدم الاختلاف اهـ في
 (التحقيق) هو يقتضين ويرى بسكون الجيم وهو
 ان يزيد في الثمن ولا يريد الشراء ليرغب غير الا انه كذا
 اذ ازال الى تمام قيمته كان محمودا غير مذموم
 في شرح الطحاوي اهـ في
 (وبيع الحاضر للداري) في النهاية صورته ان يبيع
 طعامه من اهل البدو بمن غال ولا يبيعه
 بغيره بشر كلام الكافي والهداية
 في الاول بمعنى من اهـ في
 (ولم يشك محمد)

قيمتها وقال لا يتقض البناء والغرس ويرد وشك أبو يوسف
في رواية محمد عن الامام لزوم قيمتها ولم يشك محمد * وكره النجس
والسوم على سوم غيره اذا رضى باثن وتلقى الجلب المضرب بأهل
البلد وبيع الحاضر للبادي طمعا في غلاء الثمن زمن القحط
والبيع عند اذان الجمعة لا يبيع من يزيد وصح البيع في الجميع
ومن ذلك مملوكين صغيرين او كبيرا وصغيرا احدهما ذورحم
محرم من الآخر كره له ان يفرق بينهما بدون حق مستحق
ويصح البيع خلافا لابن يوسف في قرابة الولاد في رواية
وفي الجميع في اخرى فان كانا كبيرين فلا بأس بالتفريق
* (باب الافالة) *

(وعند أبي يوسف يجعل بيع الخ) لان في الاقالة
 معنى البيع وهي مبادلة مال بمال بالتراضي
 فاعتبار جانب المعنى اولى اذا لم يكن وزالم يمكن
 فجعل فسخا ولا في حقيقته ان الاقالة في اللغة
 اسقاط فتجعل فسخا حق ثاثل
 لان اهما ولاية على غيرهما ومحمد وافق هذا
 لان الاقالة هي مبادلة مال بمال بالتراضي
 لان اهما ولاية على غيرهما ومحمد وافق هذا
 لان الاقالة هي مبادلة مال بمال بالتراضي
 لان اهما ولاية على غيرهما ومحمد وافق هذا

الجنس بطل الشرط وزم الثمن الاول وعندهما يصح الشرط
 لو كان بعد القبض وتجعل بيعا وان شرط اقل من غير تعيب
 زام الاول ايضا وعند أبي يوسف يجعل بيعا ويصح الشرط وان
 تعيب صح الشرط اتفاقا ولا تصح بعد ولادة المبيعة خلافا
 لهما ولا يمنعها هلاك الثمن بل هلاك المبيع وهلاك بعضه
 يمنع تعذره

* (باب المراجعة والتولية) *

المراجعة بيع مباشر بما شره به وزيادة * والتولية بيعه به بلا
 زيادة ولا نقص والوضعية بيعه بأقل منه ولا يصح ذلك ما لم
 يكن الثمن الاول مثليا او في ملك من يريد الشراء او الربح
 معلوما ويجوز ان يضم الى رأس المال اجرة القسارة والصبيغ
 والطاراز والقتل والحمل وسوق الغنم والسمسار لكن يقول قام
 على بكذا لا شريته ولا يضم نفقته ولا اجر الراعي والسايب
 والمعلم ويت الحفظ فان ظهر للمشتري خيانة في المراجعة خير
 في اخذه بكل ثمنه او تركه وفي التولية يحط من ثمنه قدر الخيانة
 وهو القياس في الوضعية وعند أبي يوسف يحط فيهما قدر
 الخيانة مع حصتها من الربح في المراجعة وعند محمد يخير فيهما

(ولا يمنعها هلاك الثمن بل هلاك المبيع) في التولية
 تنص بلا فاق العبد من يد المشتري وعجز عن تسليمه
 نحل الاقالة وأشار الى ان المبيع اذا هلك بعد
 الاقالة بطلت فبيدها الهلاك لانه لو باع صاحبها
 وطبا ثم تقا بلا بعد ما جف ففقد وزنه لا يجب
 على المشتري شيء لان كل المبيع باق كذا في فتح
 القدير
 (والتولية بيعه به) في النفقة جعل الشخص واليا
 وفي الشرع بيعه به اي بمثل ما شره او لو قال بما قام
 عليه لكان احسن والمراد بقوله بيعه اي بيع
 لم يكونا في بيع الدراهم والدينار كما في الكفاية
 (ولا يضم نفقته) اي ما نفقته على نفسه في سفره
 من وقت شرائه المبيع فبيده لان نفقة المبيع
 وكسوفه وكراءه يضم كذا في المحيط اهق

(ان كل الثمن اتفاقا) اول فيه تسامح مستغنى
 عنه ولم يذكر لفظ اتفاقا احد غير قال في الهداية
 يلزم الثمن في الروايات الظاهرة لانه مجرد خيار
 لا يقابله شيء وفصل في الكافي الروايات اهق
 (وبالعكس) وهو ان يشتري المولى ثوبا بعشرين
 يبيعه من عبده المأذون بخمسة عشر اهق
 (على عشرة) لا غير لان العقد بينهما وان كان
 في يده لا يعتبر هذا لا غير وقيد المأذون اهق
 بعشرة فيعتبر هذا لا غير وقيد المأذون اهق
 في اعلم حكم غيره بالاولى لوجود حكم اهق
 في التسامح اجماعا والمكاتب كالمأذون اهق
 (على اثنى عشر ونصف) لان نصف المأذون اهق
 درهمان ونصف سلم رب المال ولم يخرج عن
 ملكه فحيط عن الثمن فيبقى اثنا عشر ونصف فربا
 عليه اهق
 (ويراى بلا بيان الخ) اما بيان نفس العبد فلا
 بد منه بقوله عليه السلام من غشنا فليس منا
 كذا في فتح القدير اهق

فلو هلك قبل الرد او امتنع الفسخ لزمت كل الثمن اتفاقا ومن شري
 شيئا بعشرة فباعه بخمسة عشر ثم شره ثانيا بعشرة يربح
 على خمسة وان شره ثانيا بخمسة لا يربح وعندهما يربح على
 الثمن الاخير مطلقا وان اشترى مأذون مديون ثوبا بعشرة وباعه
 من سيده بخمسة عشر او بالعكس يربح على عشرة والمضارب
 بالنصف لو شري بعشرة وباع من رب المال بخمسة عشر
 يربح رب المال على اثنى عشر ونصف * ويرابح بلا بيان
 لو اعورت المبيعة او وطئت وهي ثيب او اصاب الثوب قرص
 فارة او حرق نار او ان فقئت عينها او وطئت وهي بكر او تكسر
 الثوب من طيه ونشره لم البيان وان اشترى بنسيئة وربح
 بلا بيان خير المشتري فان اتلفه ثم علم لم كل ثمنه وكذا
 التولية ولو اشترى ثوبا بين صفقة واحدة كلا بخمسة كره
 بيع احدهما مراجعة بخمسة بلا بيان ومن ولي بمقام عليه
 ولم يعلم مشتريه قدره فسد وان علمه في المجلس خير

(فصل)

لا يصح بيع المنقول قبل قبضه ويصح في العقار خلافا لمحمد
 ومن اشترى كيليا لا يجوز له بيعه ولا اكله حتى يكيله وكفى

(خير المشتري) لانه في المسألة الاولى فان وصف
 وهو لا يتقبل شيء من الثمن اذا فاق بلا صنف
 احد وفي الثانية ان الوصف اذا صار متصورا
 كان اهما حصص من الثمن اهق
 (فصل) اي في بيان البيع قبل قبض المبيع
 والنصرف في الثمن بالزيادة والنقصان وغير ذلك
 اهق
 (قبيل قبضه) انهم عليه السلام عن بيع مالم
 قبض لان فيه غرر انقضاء العقد على اعتبار
 الهلاك لان هبته واقرضه غير البائع جائزة عند
 محمد وهو الاصح خلافا لابي يوسف اهق

(ومثله الوزني والعدي) وهو متعدي بغير درهم
 اماهما فيجوز التصرف فيهما بعد القبض قبل
 الوزن وفيما يبيع لانه لو كان المبطل والموزون
 غايحجوز التصرف في زيادة حق الشفع لان
 (في الفضل) اي فضل الزيادة في حق الشفع لان
 منه وانما تظهر الزيادة فلا يمكن التصرف في
 حقه متعلق بالعقد الاول فلا يبيع الا بالاف
 فيما فيه يرجع الى الاضرار بالشفع اهـ في
 حقه متعلق بالاف درهم وعمر ولا يبيع الا بالاف
 فيما فيه يرجع الى الاضرار بالشفع اهـ في
 حقه متعلق بالاف درهم وعمر ولا يبيع الا بالاف
 فيما فيه يرجع الى الاضرار بالشفع اهـ في

كبل البائع بعد العقد بحضرته هو الصحيح ومثله الوزني
 والعدي لا المذكور وصح التصرف في الثمن قبل قبضه
 والحط منه والزيادة فيه حال قيام المبيع لانه هلاكه وكذا
 الزيادة في المبيع ويتعلق الاستحقاق بكل ذلك فيرايح ويولي
 على الكل ان زيد وعلى ما بقي ان حط والشفع يأخذ بالاقل
 في الفضل ومن قال بع عبدك من زيد بألف على اني ضامن
 كذا من الثمن سوى الالف اخذ الالف من زيد والزيادة
 منه وان لم يقل من الثمن فالالف على زيد ولا شيء عليه وكل دين
 اجل باجل معلوم صحيح تأجيله الا القرض الا في الوصية *
 ولا يصح التأجيل الى مجهول متفاحش كهبوب الرمح ويصح
 في المتقارب كالخصاد ونحوه
 * (باب الربا) *
 هو فضل مال خال عن عوض شرط لاحد العاقدين
 في معاوضة مال بمال وعلته القدر والجنس فحرم بيع الكيل
 او الوزني بجنسه متفاضلا او نسيئة ولو غير مطعوم كالخض
 والحديد * وحل متمائلا مع التقابض او متفاضلا غير معين
 كحبة بحفتين وبيضة ببيضتين وتمر بتمرين فان وجد
 من ماله الف درهم فلا زنا الى سنة حيث يلزم

(الا القرض) لانه عارية وصال في الابتداء حتى
 يصح بالنظر الا عارة ولا يملكه من لا يملك التمتع
 كالعبي والموصى ومعاوضة في الاتهاء فعلى
 اعتبار الابتداء لا يلزم التأجيل فيه كما في الاعارة
 اذ لا جبر على التمتع اهـ ان يقرض
 (لا في الوصية) فانه يصح بان اوصى ان يقرض
 من ماله الف درهم فلا زنا الى سنة حيث يلزم
 اهـ
 (باب الربا) بكسر الراء وقحها خطأ ونسب
 اليه على لفظه فيقال روي قاله ابو عبيد وزاد
 في اللغة الزيادة وفي التمرع هو فضل الخ وهو
 كالحص والحديد الاول من المكدرات والثاني
 من الموزونات اهـ

(الوصفان) وهما القدر والجنس اهـ
 (حل التفاضل) كبيع الثوب الهروي بالمروي
 وجاز فيه التفاضل لانعدام القدر ونظير انعدام
 الجنس المتفاضل لا يبيع الثوب الهروي بالمروي
 (والتقايض في الصرف) في المجلس لقوله عليه
 السلام الفضة بالفضة هاهنا معناه يد كذا
 في الهداية اهـ
 (في غيره) اي في غير الصرف ولا يشترط
 التقايض لانه مبيع متعين اهـ
 (ولو تعوزت بخلافه) لان النص اقوى من
 العرف والا فاقوى لا يترك بالادنى اهـ
 (متماثلا كذا) عند ما وان تعارفوا ذلك
 المتهم الفضل على ما هو المعيار فيه كذا في الهداية

الوصفان حرم الفضل والنساء وان عد ما حلا وان وجد
 احدهما فقط حل التفاضل لا النساء * فلا يصح سلم هروي
 في هروي ولا بر في شعير وشرط التعيين والتقايض في الصرف
 والتعيين فقط في غيره وما نص على تحريم الربا فيه كملافه و
 كيلي ابدأ كالبر والشعير والتمر والمخ او على تحريمه وزنا فهو
 وزني ابدأ كالذهب والفضة ولو تعوزت بخلافه وما لانص
 فيه حل على العرف كغير السمة المذكورة فلا يجوز بيع البر
 بالبر متماثلا وزنا لا الذهب بالذهب متماثلا كذا وجاز بيع
 فلس معين بفلسين معينين خلافا لمحمد ويجوز بيع الكرباس
 بالقطن وبيع اللحم بالحيوان عندهما وعند محمد لا يجوز بيعه
 بحيوان جنسه حتى يكون اللحم اكثر مما في الحيوان من اللحم
 ويجوز بيع الدقيق بالدقيق متماثلا كذا لا بالسويق اصلا
 خلافا له ما يجوز بيع الرطب بالرطب متماثلا كذا وكذا
 بيع الرطب بالتمر والعنب بالزبيب متماثلا خلافا لمحمد وكذا
 بيع البررطبا او مبلولا بمثله او باليابس والتمر والزبيب متعين
 بمثلها متساويا خلافا لمحمد رحمه الله ويجوز بيع لحم حيوان
 بلحم حيوان غير جنسه متفاضلا وكذا اللبن والجاموس مع

اهـ
 (خلافا لمحمد) فانه لا يجوز عنده لانه صار غنا
 باصطلاح الناس كاهم فلا يبطل باصطلاحهما
 فصار كبيع درهم بدرهمين وله ما ان التمنية ثبت
 في حقهما باصطلاحهما وقد ابطال اصطلاحهما
 بغير اعتبارهما لا يجوز لانه يؤدي الى الربا اهـ
 (بالقطن) وكذا بالتمر كيف ما كان لا اختلافهما
 جنسا اهـ
 (خلافا لهما) لانها جنسان لا اختلاف
 المقصود اهـ
 (متساويا خلافا لمحمد) لانه يعتبر المساواة
 في اعدل الاحوال وهو المال واهو خيفة
 يعتبرها في الحال وكذا ابو يوسف عملا بالخلق
 الحديث الا انه نزل هذا الاصل في بيع التمر
 بالتمر اهـ

(بجمل الدقل) يفتح الدال والفاء وهو الذي يثنى
 الفتح به اجزاء للكلام مجرى العادة لانهم
 اعتادوا اتخاذ الخلل من الدقل والافعال في كل
 افعالهم لانهم اجناس للاختلاف
 اهل
 (بجمل الدقل) يفتح الدال والفاء وهو الذي يثنى
 الفتح به اجزاء للكلام مجرى العادة لانهم
 اعتادوا اتخاذ الخلل من الدقل والافعال في كل
 افعالهم لانهم اجناس للاختلاف
 اهل
 (بجمل الدقل) يفتح الدال والفاء وهو الذي يثنى
 الفتح به اجزاء للكلام مجرى العادة لانهم
 اعتادوا اتخاذ الخلل من الدقل والافعال في كل
 افعالهم لانهم اجناس للاختلاف
 اهل

(ارالسسم بالشيرج) بالخير لانه عند ذلك
 يعزى عن الرابا ما فيه من الدهن موزون وهذا
 لان ما فيه لو كان كذا او مساويا له فالخير
 وبعض الدهن او بالخير وحده فضل ولو لم يعلم
 كخفة وزنه لم يجوز لاحتمال اربا والنسبة فيه
 بعضه والآخر يد منه والآخر بسمه والغيب
 في القطن بغيره والآخر بسمه بالغيب
 يجوز بالاجماع اهل

البقر جنس واحد وكذا المعز مع الضأن والخنث مع العراب
 ويجوز بيع خل الغنم بخل الدقل متفاضلا وكذا شحم البطن
 بالالية او باللحم والخبز بالبز او الدقيق او السويق وان كان
 احدهما نسيئة به يفتى ولا يجوز بيع الجيد بالردى مما فيه من
 الربا لا متساويا وكذا البسر بالتمر ولا يبيع البر بالدقيق
 او بالسويق او بالنخالة مطلقا ولا يبيع الزيتون بالزيت
 او السهم بالشيرج حتى يكون الزيت والشيرج اكثرهما
 في الزيتون والسهم لتكون الزيادة بالشيرج ولا يستقرض
 الخبز اصلا وعند ابي يوسف يجوز وزنا وبه يفتى وعند محمد يجوز
 عددا ايضا * ولا ربا بين السيد وعبده والمسلم والحربي في دار
 الحرب

(باب الحقوق والاستحقاق) *

يدخل العلو والكنيف في بيع الدار لا الظلة الا بدكر كل حق
 هو لها او بمراقبتها او بكل قليل او كثير هو فيها او منها وعندهما
 تدخل ان كان مفتحتها في الدار ولا يدخل العلو في شراء المنزل
 الا بدكر فحوكل حق ولا في شراء بيت وان ذكر كل حق
 ولا الطريق ولا المسيل والشرب الا بدكر فحوكل حق وتدخل

(ولا يستقرض الخبز اصلا) اي لا عدد او لا وزنا
 عند ابي حنيفة لانه يتفاوت بالخبز والخبز
 والتدوير والتقدم والتأخر اهل
 (ولا ربا بين السيد وعبده) لان العبد وما
 في يده ملك مولاه فلا يتحقق الربا هذا اذا لم يكن
 مازوا غير يدبون لانه لو مديون ما عند ابي حنيفة فلان
 يتحقق الربا بينهما اتفاقا ما عند ابي حنيفة فلان
 ما في يده ليس ملكا لمولاه واما عند ابي حنيفة فلان
 حق الغرماء به وكذا المتفاوتان لاربا بينهما لان
 الكل مالهما اهل
 (باب الحقوق الخ) الحقوق جمع حق والحق
 خلاف الباطل وهو مصدر حق الذي من باب
 ضرب اهل

(فصل) اي في بيان استحكام الاستحقاق اه
 (متعدية) اي الى الغير يظهر في حق كافة الناس
 اذ اتصل بها قضاء القاضي لان له ولاية عامة
 فينفذ قضاؤه في حق القضاء بالام لانه يبيع لها وقيل بشرط
 (والاخرى) غاب غيبة متقطعة فمن اه
 (ورجع على البايع الخ) لانه قضى دينه عليه
 وهو مضطرب فيه فلا يكون متبرعا وعند ابي يوسف
 لا يرجع المشتري على العبد بشي اه
 (فلا ضمان اصلا) اي سواء علم مكان الرهن
 او لا لانه ليس بعقد معاوضة ولهذا لا يقع
 برأس مال السلم او المسلم فيه واذا لم يقع
 الاستيفاء ولو كان معاوضة لكان استبدال رأس
 مال السلم او المسلم فيها وهو حرام فلا يجعل الاصل
 بالارتها نهما بالسلامة اي على الذي بشي لان
 (ولا رجوع عليه) اي على الذي بشي لان
 دعواه يجوز ان تكون فيما بقي وان قل فمادام
 في يده شئ لا يرجع عليه بشي اهل

في الاجارة بدون ذكر

(فصل)

البينة حجة متعدية والاقرار حجة قاصرة والتناقض يمنع
 دعوى المالك لا الحرية والطلاق والنسب فلو ولدت امة مبيعة
 فاستحققت بينة تبعها ولدها ان كان في يده وقضى به ايضا وقيل
 يكفي القضاء بالام وان اقربها الرجل لا يتبعها وان قال شخص
 لا اشتري في فأناعبد فاشتراه فاذا هو حر فان كان البايع
 حاضرا او مكانه معلوما لا يضمن الامر والامن ورجع على
 البايع اذا حضر وان قال ارتهني فلا ضمان اصلا ومن ادعى
 حقا مجبها ولا في دار فصول على شئ فاستحق بعضها فلا رجوع
 عليه ولو استحق كلها رد كل العوض وفهم منه صحة الصلح عن
 المجهول ولو كان ادعى كلها رد حصة ما يستحق ولو بعضا

(فصل)

ومن باع فضولي ملكا ان يفسخه وله ان يجيزه بشرط بقاء
 العاقدين والمعقود عليه والمالك الاول وكذا بقاء الثمن ان كان
 عرضا واذا اجاز فالثمن العرض ملك للفضولي وعليه مثل
 المبيع لو مثليا والا فقيمه وغير العرض ملك للمعجز امانة

(وفهم منه صحة الصلح عن المجهول) يعني ان
 المسألة على ان الصلح عن المجهول على معلوم
 بما تزو على ان صحة الدعوى ليست بشرط صحة
 الصلح الا ان دعوى الحق في الدار لا يصلح للجهالة
 الا اذا ادعى تقابل البينة اهل
 (فصل) اي في بيع الفضولي اما عدم شرط بقاء
 (بشرط بقاء العاقدين) اي في بيع الفضولي
 المشتري فلان الثمن لم يترجم في حال حياته فكيف لازم
 بعد وفاته واما المعقود عليه فلا يملكه اهل
 (بشرط بقاء العاقدين) اي في بيع الفضولي
 المشتري فلان الثمن لم يترجم في حال حياته فكيف لازم
 بعد وفاته واما المعقود عليه فلا يملكه اهل

(بشرط بقاء العاقدين) اي في بيع الفضولي
 المشتري فلان الثمن لم يترجم في حال حياته فكيف لازم
 بعد وفاته واما المعقود عليه فلا يملكه اهل
 (بشرط بقاء العاقدين) اي في بيع الفضولي
 المشتري فلان الثمن لم يترجم في حال حياته فكيف لازم
 بعد وفاته واما المعقود عليه فلا يملكه اهل

لا ترجع المدفاه سفير ومعه اهق
 (فأرشدته) اي ارض اليد للمشتري لانه بالاجازة
 في ملكه فكان الارش له اهق
 على ملكه فكان الارش له اهق
 (لا يتقبل) اي يثبت به على الشراء اقراره ثم دعواه
 اذا الاقدام على الشراء اقراره ثم دعواه
 بعد ذلك اهق
 (سوى التقدين) من الدراهم والدينار لانها
 موزونة ولكن غير معتد بل هي اثمان فلا يجوز
 السلم فيها اهق
 (وفي العددي) وهو الذي لا يتفاوت آحاده
 في القيمة اهق
 (المتقارب كالجوز الخ) لانه معلوم مضبوط مقدور
 التسليم ولكنه انما يجوز من حيث العدد او من
 حيث الكيل فيد بقوله المتقارب لانه لا يصح
 في العددي المتفاوت كالخط والمان اهق

في يد الفضولي ولا فضولي ان يفسخ قبل اجازة المالك وصح
 اعتاق المشتري من الغاصب اذا اجيز البيع خلافا لمحمد
 ولا يصح بيعه ولو قطعت يده عند المشتري فاجيز فأرشد له
 ويصدق بما زاد على نصف ثمنه ومن اشترى عبدا من غير سيده
 ثم اقام بينة على اقرار البائع او السيد بعدم الامر واراد رده
 لا تقبل ولو اقر البائع بذلك عند اتقاضي فله رده ولو اشترى دارا
 من فضولي وأدخلها في بناءه فلا ضمان على الفضولي خلافا
 لمحمد رحمه الله

(باب السلم) *

هو بيع آجل بعاجل ويصح فيما امكن ضبط صفته ومعرفة
 قدره لافي غيره فيصح في المكيل والموزون سوى التقدين وفي
 العددي المتقارب كالجوز والبيض عددا او كيلا وكذا الفلوس
 خلافا لمحمد وفي اللبن والابخر اذا سمي ملين معلوم وفي المذروع
 كالثوب ان بين طوله وعرضه ورفعته وفي السمك المليح وزنا
 ونوعا معلومين وكذا الطرى في جنسه فقط ولا يجوز فيهما
 عددا ولا في الحيوان واطرافه ولا في جلوده عددا ولا الخطب
 حرما والرطبة جززا ولا في الجوهر والخرز ولا في اللحم طريا

(وكذا الفلوس) لانها عددي كمان ضبطه
 خلافا لمحمد فانه لا يصح عنده لانه من مادام يروج
 كذا قيل وفيه كلام اهق
 (وفي المذروع) اي ويصح في المذروع اذا بين
 طوله وعرضه ورفعته لان مقدار المالك في الثياب
 معلوم يترك هذه الاشياء والتفاوت بغيرها يسير
 فلا يفسر لانه لا يقضي الى المنازعة المانعة من التسليم
 والتسليم وهذا في غير الحرير والمانا فاحشا
 فيه من ذكر الوزن ايضا اهق
 (والخرز) فهو الجزع والعقيق والبلور
 ونحوها لان آحادها متفاوتة فتفاوتا فاحشا
 اهق

(جنسية) هي ما نسق بالطراز نسبة الى الجنس
 لانها من جنس الخبز اهق
 (جنسية) هي ما نسق بالطراز نسبة الى الجنس
 لانها من جنس الخبز اهق

وقال لا يصح اذا وصف موضع معلوم منه بصفة معلومة ولا يجوز
 السلم بكيل او ذراع معين لا يدري قدره ولا في طعام قرية او ثمر
 نخلة معينة ولا فيما لا يبق من حين العقد الى حين الحبل وشرطه
 بيان الجنس كبر او شعير والنوع كسقية او جنسية والصفة
 كجيد او رديء والقدر نحو كذا رطلا او كيلا بما لا يتقبض
 ولا ينسبط واجل معلوم واقله شهر في الاصح وقد رر رأس المال
 ان كان كيليا او وزنيا او عدديا فلا يجوز في جنسين بلا بيان
 رأس مال كل منهما ولا بتقدين بلا بيان حصة كل منهما من
 السلم فيه ومكان ايافائه ان كان له حل وموئنة وعندهما
 لا يشترط معرفة قدر رأس المال اذا كان معينيا ولا مكان
 الايفاء ويوفيه في مكان عقده ومثله الثمن والاجرة والقسمة
 وما لا حل له يوفيه حيث شاء في الاصح اتفاقا وقبض رأس
 المال قبل التفريق بشرط بقاءه فلو اسلم مائة نقدا او مائة دينارا على
 المسلم اليه في كرت بطل في حصة الدين فقط ولا يجوز التصرف
 في رأس المال او المسلم فيه قبل قبضه بشركة او تولية ولا شراء
 شيء من المسلم اليه برأس المال بعد التقابل قبل قبضه ولو اشترى
 كرا او امر رب السلم بقبضه قضاء لا يصح ولو امر مقرضه بذلك

(جنسية) هي ما نسق بالطراز نسبة الى الجنس
 لانها من جنس الخبز اهق
 (جنسية) هي ما نسق بالطراز نسبة الى الجنس
 لانها من جنس الخبز اهق

اهق
 (ولامكان الايفاء) احتزبه عما قيل بتعيين مكان
 العقد للايفاء ولو شرط مكان الايفاء في هذه
 الصورة قبيل الايفاء لا يتعين لان هذا الشرط غير مفيد
 وقيل بتعيينه لانه يفيده في طرقتين
 رب السلم وهذا هو الاصح وكذا مكان القرض
 والغصب والاستعارة لا يتعين الايفاء كذا في شرح
 الوقاية اهق

(ولو يوفيه في مكان عقده) لان العقد وجب التسليم
 فتغير له موضع وجوده كفي البيع وله هذا
 وجب تسليم رأس مال السلم في ذلك المكان
 فكذا البديل الاخر اذا العقد وجب المساواة لانه
 السبب الموجب للاحكام المتعلقة به اهق
 (والقسمة) بشرط ان لا يكون له حصة من السلم
 فله قوة ما لا يملك في السلم فله حصة من السلم
 في الذمة الى اجل فله حصة من السلم فله حصة من السلم
 مكان العقد وما لا يملك في السلم فله حصة من السلم
 او دابة يجوز له حل موئنة فله حصة من السلم
 مكان الايفاء وعندهما لا يشترط تعيين موضع
 مكان الايفاء عليه السلام لا تأخذ الا حلا
 (قبل قبضه) اقوله عليه السلام لا تأخذ الا حلا
 اورأس مالك بعدها ولو وقع السلم فاسدا
 الاقالة اورأس مالك بعدها ولو وقع السلم فاسدا
 بتقدير بعض شروطه فالتسليم فاسدا
 جاز لانه يكون له حكم السلم فاسدا
 كسائر الديون اهق

(وما لا يطله الشرط الفاسد) وهو سبعة وعشرون
أحد من الكتب التي نقل عنها المصنف غير صاحب
الكنز اهق
هذا الشرط وذلك لأن الشرط الفاسد من باب
المادة بشرط أن يخدم في شهر اختلافه لا يطل
بمنه الشرط ويختص بالمبادلة المالية وهذه العقود
الرباوية ويختص بمعاوضة مالية فلا تؤثر فيها الشروط
كلها الست بمعاوضة مالية فلا تؤثر فيها الشروط
القاسدة اهق
والعقود (بأن قال أعمق)
الخيار ثلاثة أيام (والله)

(والعق) بان قال اعقل على ان يكون لي
 الميار ثلاثة ايام بان قال رهن عند عبد بشرط
 (والاين) ان استخدمه ا هـ
 (والايبام) بان قال اوصيت اليك على ان
 تنزع ابني ا هـ
 (والوصة) بان قال وصيت لك بنت مالي ان
 اجاز فلان ا هـ

اعده صاحبه لذلك او كفه بعد السقوط او اغلق باب الدار بعد
الدخول ملائكه وليس للغير اخذه كما لو غسل النخل في ارضه
او نبت فيها شجر او اجتمع تراب بجريان الماء ما لا يصح تعليقه
بالشرط ويبطله الشرط الفاسد البيع والاجارة والقسمه
والاجازة والرجعة والصلح عن مال والابراء من الدين وعزل
الوكيل والاعتكاف والمزارعة والمعاملة والاقرار والوقف
وكذا التحكيم عند ابي يوسف خلافا لمحمد وما لا يبطله الشرط
الفاسد القرض والهبة والصدقة والنكاح والطلاق والخلع
والعتق والرهن والايضاء والوصية والشركة والمضاربة
والقضاء والامارة والكفالة والحوالة والاقالة والسكابة واذن
العبد في التجارة ودعوة الولد والصلح عن دم العمدة والجراحة
وعقد الذممة وتعليق الرد بعيب او بخيار شرط وعزل
القاضي

النقض (والقضاء) بان
مثلا على ان لا تعزل ابدا بان قال الخليفة وابتك
والامارة بان قال الشريط فاسد
مثلا على ان لا تتركب فهذا الشرط فاسد
ق

(والصالح) بان صالح ولي المقتول عمه القاتل
على شئ بشرط ان يقرضه او يهدى اليه شئ فان
الصالح صحيح والشرط فاسد ويتقط الدم لانه من
الاستقاطات اهل حق

(فجانبنا) اي التقدر ان بان باع احدهما بجنس
الاخر كالذهب بالذهب والفضة بالفضة او لا
اي اولم يباينسا كذهب بفضة او فضة بذهب اهل حق

(فما يبيع الثوب) وفي الصرف على حاله لو قبضه
 منه يتم العقد الأول لأن القبض المعني واجب
 في بديل الصرف وبالأستبدال فيوت القبض
 المعني اهق
 (فهو عن الطوق) لأن حصة الطوق بحسب
 قبضه في المجلس لكونه بديل الصرف اهق
 (فالتقدم من الطوق) لأن الاجل في الصرف
 باطل وفي بيع الجارية جازو الظاهر انه يأتس
 على وجه الجواز اهق
 (فما قبض قطع) وبطل في الم قبض وانما
 الى ما بقي لانه طارئ فانه يصح
 اهق اهق

التساوى قبل التفرق جازولا يجوز التصرف في بدل الصرف
قبل قبضه فلو باع ذهباً بفضة واشترى بها ثوباً قبل قبضها فسد
يبع الثوب * ولو اشترى أمة تساوى ألفاً مع طوق قيمته ألف
بألفين ونقد ألفاً فهو ثمن الطوق * ولو اشترى بألفين ألف نقداً
وألف نسيئة فالنقد ثمن الطوق وإن اشترى سيفاً حلته
خمسون بمائة ونقد خمسين فهي حصّة الحلية وإن لم يمين
أو قال هي من ثمنها وإن تفرقاً بالقبض صح في السيف دونها
إن تخلف بلا ضرر ولا بطل فيما * وإن باع أمانة فضة وقبض
بعض ثمنه واقتراصاً صح فيما قبض فقط والأمانة مثلاً بينهم
وإن استحق بعضه أخذ المشتري ما بقي بحصته وأورده ولو استحق
بعض قطعة نقرة اشترى أخذ الباقي بحصته بلا خيار * وصح
بيع درهمين ودينارين ودينارين ودرهم * وبيع كبر وكر شعير
بكبرى بر وكر شعير وبيع أحد عشر درهماً بعشرة دراهم
ودينارين وبيع درهم صحيح ودرهم غلّة بدرهمين صحيحين
ودرهم غلّة وبيع دينار بعشرة هي عليه أو بعشرة مطلقة إن
كان دفع الدينار وبيعاً صان العشرة بالعشرة * وما غلبه الفضة
والذهب فضة وذهب حكماً فلا يجوز بيع الخالص به ولا يبيع

(بدره من صحیحین) بان بمجمل کل جنس
مقابل خلاف جنسه نصحها للعقد وليس فيه
تغير اصل التصرف بل وصفه اذ موجب به شون
الملک فی الكل بمقابله الكل وهو حاصل بهذا
الوجه اهق
(و در عم غنة) القلة ما ردة بيت المال وما خذ
التجار اهق
(و بتقاضان) اذ صار الكل واحدا من ما على
نر عشرة دراهم نقضا الفسرة بالفسرة

(الامتنان واورثا) لان التقود لا يتجاوز عن قليل
 النفس عادة فيكون الحكم للغالب اهق
 (بشرط التقاض في المجلس) لوجود النضة
 من الجائدين ومضى شرط اهق
 في التماس لعدم تميزه لان المعبر فيها
 (بما يروج منه وزنا الخ) لان المعبر فيها
 لانص عليه العادة وهذا لانهم لما كانوا الغالب
 فيها الغش صاروا كالقلاوس فيعتبر فيها عادات
 الناس حتى اذا كانت زوج بالوزن في الوزن وان
 كانت زوج بالعدد في العدد وان كانت زوج فيهما
 فبكل واحد منها اهق
 (يتعين بالتعيين) لانه حذفت
 في تعيين يومئذ
 في ح

بعضه ببعض الامتساو ياوزنا ولا استقرضه الا وزنا * وما غلب
عليه الغش منهما فهو في حكم العروض في بيعه بالخالص على
وجوه حلية السيف ويصح بيعه بجنسه متفاضلا بشرط
التقايض في المجلس * ويصح التبايع والاستقراض بما يروج
منه وزنا او عددا او بهما ولا يتعين بالتعيين لكن كونه ثمنا *
ولو اشترى به فكسد بطل البيع وقال لا يبطل وتجب قيمته يوم
البيع عند ابي يوسف وبه يفتى واخر ما نعمل به عند محمد *
وما لا يروج منه يتعين بالتعيين والمتساوى الغش كغلو به
في التبايع والاستقراض وكذا في الصرف وقيل كغالبه
* ويجوز البيع بالفلوس النافقة وان لم تتعين فان كسدت
فانحلاف كما في كساد المغشوش * ولو استقرضها فكسدت
يرد مثلها وعند ابي يوسف قيمتها يوم القرض وعند محمد يوم
الكساد ولا يجوز البيع بغير النافقة ما لم تتعين * ومن اشترى
بنصف درهم فلوس او دنانق فلوس او قيراط فلوس جاز البيع
وعليه ما يباع بنصف درهم او دنانق او قيراط منها * ولو دفع الى
صير في درهما وقال اعطني بنصفه فلوسا وبنصفه نصفا الاحبة
فسد البيع في الكل وعندهما صح في الفلوس ولو كرر اعطني

الفلوس بيان لقوله
 نصف درهم وغيره من الفلوس
 عند الناس فصار كأنه صرح بغير
 الفلوس اهـ
 (فسد البيع في الكل)
 معناه اعطى نصفه فضة تساوى نصف درهم
 الاحبة في ذلك من رباله باع القضة بالفضة
 متفاضلا وزن الحبة وهذا القياس يسرى الى
 بيع الفلوس اهـ باقاني

219

صح في الفلوس اتفاقا * ولو قال اعطني به نصف درهم فالوس
ونصفها الاحبة صح في الكل والنصف الاحبة بمثلها والفلوس
بالباقى

هي ضم ذمة الى ذمة في المطالبة لا في الدين هو الاصح ولا تصح
الا من يملك التبرع وهي ضربان بالنفس وبالمال فالاولى تنعقد
بكتلت بنفسه او برقبته ونحوهما مما يعبر به عن البدن او بجزء
شائع منه كنصفه او عشره او بنصفته او هو على - او هو الى - او انا
زعيم او قبيل به لا بأنا ضامن لمعرفته وصح اخذ كفيلين واكثر
ويجب فيه الحضور المكفول به اذا طلبه المكفول له فان لم
يحضره حبس وان عيّن وقت تسليمه لزمه ذلك فيه اذا طلبه
فان سلمه قبل ذلك برئ فان غاب المكفول به وعلم مكانه امهله
الحاكم مدة ذهابه واياه فان دعت ولم يحضره حبسه وان غاب
ولم يعلم مكانه لا يطالب به * وتبطل بموت الكفيل والمكفول به
ولو عبدا دون موت المكفول له بل يطالب وارثه او وصيه
الكفيل ويبرأ اذا سلمه حيث يمكن محاسبته وان لم يقل اذا دفعته
اليك فانا برئ وتسلم وكيل المكفيل ورسوله وتسلم

(الانطباع به) العجز عن احضاره كما لو ان الاله
 في الموت نضل الكفاية اصلا لليقين بالعجز وعلما
 لاحتمال القدرة بالعلم بما كانه ولو اردت القول به
 ونحن ندر الحرب ان علم القاضى انه يمكنه دخول
 دار الحرب واحضاره فهو كالغيبه المعافيه فان
 لا يمكنه فكالغيبه الجوهلة ولا نضل الكفاية
 التوبة والرجوع ع م ن فيمكن
 الغيبه الجوهلة اه باقاني
 العجز الكلي

عن تسليم المطالب من الكفيل بعد رده كالغنية
ولا ينفي الكفاية باعتبار تركه لاستناع استيفاء
النفس من المال اهـ

(لا يبرأ عندهما) لأنه لم يأت بما التزمه وهذا
 القيد مفيد لاحتمال ان يكون بشهوده فيه اداق
 (ويبرأ عند الامام) لان المعبر تسليمه على وجه
 يمكن من مخالفة التسليم بالمعاض
 موهم غير معتبر في التسليم بالمعاض
 اداق (لأنه لم يمكن من احضاره
 اداق من مجلس السجين) لأن هذا كان
 (ان سلمه في السجن) لأن هذا كان
 مجلس الحاكم هذا اذا كان
 اداق من مجلس السجين
 اداق من مجلس الحاكم
 اداق من مجلس الحاكم
 اداق من مجلس الحاكم

المقول به نفسه من كفالاته فان شرط تسليمه في مجلس
 القاضي فسلمه في السوق فالوايبرأ والخيار في زمانا انه لا يبرأ
 وان سلمه في مصر آخر لا يبرأ عندهما ويبرأ عند الامام وان
 سلمه في بركة او في السواد لا يبرأ وكذا ان سلمه في السجن وقد
 حبسه غير الطالب فان كفل بنفسه على انه ان لم يواف به غدا
 فهو ضامن لما عليه فلم يواف به غدا لزمه ما عليه وان مات
 ولا يبرأ من كفالة النفس ومن ادعى على آخر مائة دينار بينها
 او لم بينها فكفل بنفسه رجل على انه ان لم يواف به غدا فعليه
 المائة فلم يواف به لزمه المائة خلافا لمحمد ولا يجبر على اعطاء
 كفيل بالنفس في حد وقصاص فان سمحت به نفسه صح
 وقال يجبر في القصاص وحد القذف فان شهد عليه مستوران
 في حد أو قود حبس وكذا ان شهد عدل واحد خلافا لهما
 في رواية وصح الرهن والكفالة بالخراج والكفالة بالمال صحيحة
 ولو عجزه ولا اذا كان ديناً صحيحاً بكفالت عنه بألف او بمالك
 عليه او بما يدرك في هذا البيع وكذا لو علقها بشرط ملائم
 كشرط وجوب الحق نحو ما يابعت فلانا او غصبتك او ما ذاب
 لك عليه او ان استحق المبيع فعلى وكشرط امكان الاستيفاء
 نحو ان قدم زيد وهو المكفول عنه وكشرط تعذر الاستيفاء

(في حد وقصاص) لان منباهما على الدين
 فالجبر على اعطاء الكفيل فيهما ينفي الى فساد
 الوضع (اي اتفاقا لانه امكن ترتيبه عليه
 لان تسليم النفس فيهما واجب فيطالب به
 (وحد القذف) لان فيه خطا للعبود والغالب
 في تسليم النفس لان فيه خطا للعبود والغالب
 (مستوران) اي غير معلوم فسادهما في كفالة قود
 ثبت باحد شرطى الشهادة اما العدد واما العدالة
 بخلاف الحبيب في باب الاسوال لانه افضاء
 عقوبة فلا يثبت الا بجهة كاملة اداق

(وجوب المال حالا) كذا في الهداية وغدا هو
 فان الحكم الذي فيه التعليق لا يصح ولا يلزمه
 المال لان الشرط غير ملائم فصار كما لو علقه
 بدخول الدار ونحوه مما ليس بملائم ذكره قاضيان
 اداق (واصيله) لانه موجب الكفالة ادهى تنبي عن
 الضم وذلك يقتضي بقاء الاول اداق
 (كفالة) لان العبرة للمعاني لا للالفاظ والمباني
 اداق (له مطالبة الآخر) بخلاف الغصب اداق
 (المالك تضمن احد الغاصبين ليس له مطالبة الآخر
 لانه لما اختار تضمينه فقد ملكه العين فليس له
 ان يملكها الآخر اداق (ولا يصدق في اقراره على
 والاصيل في اقراره) فلا يصدق في اقراره على
 الكفيل باكثر لان اقراره على الغير ولا ولاية عليه
 اداق (وان حبس فله حذبه) لانه لحقه ما لحقه من
 جهته فيما اقر به مع يمينه والاصيل في اقراره باكثر
 مثله فان كان عليه دين مثله فليس له ملازمة
 الاصيل اذا اقر ولا الحبس اذا حبس ولا الرجوع
 اذا ادى اداق

نحو ان غاب عن البلد وان علقها بمجرد الشرط كهبوب الريح
 ومحبي المطر بطل وكذا ان جعل احدهما اجلا فتصح الكفالة
 ويجب المال حالا وللطالب مطالبة اي شاء من كفيله واصيله
 الا اذا شرط براءة الاصيل فتكون حوالة كما ان الحوالة بشرط
 عدم براءة المحيل كفالة * ولو طالب احدهما له مطالبة الآخر
 فان كفل بماله عليه فبرهن على ألف لزمه وان لم يبرهن صدق
 الكفيل فيما اقر به مع يمينه والاصيل في اقراره باكثر
 على نفسه خاصة فان كفل بلا امره لا يرجع عليه بما ادى
 عنه وان اجازها المكفول عنه وان كفل بامر رجوع ولا يطالبه
 قبل الاداء فان لزم فله ملازمته وان حبس فله حبسه ويبرأ
 الكفيل براءة الاصيل وان ابرأ الطالب الاصيل أو آخر عنه
 برئ الكفيل وتأخر عنه وان ابرأ الكفيل أو تأخر عنه لا يبرأ
 الاصيل ولا يتأخر عنه فان كفل بالدين الحال مؤجلا الى وقت
 يتأجل عن الاصيل ايضا ولو صالح الكفيل عن ألف على مائة
 برئ او رجوع بها فقط ان كفل بامر وان صالح عن الالف بحبس
 آخر رجوع بالالف وان صالح عن موجب الكفالة برئ هو دون
 الاصيل وان قال الطالب للكفيل بالامر برئت الى من المال

(براءة الاصيل) لانه يبرأ بالاداء وبراءة في وجب
 براءة الكفيل لانه ليس عليه دين في الصحيح وانما
 عليه المطالبة فقط ويستحيل ان يبرأ من المطالبة
 بدون الدين اداق (او اقر عنه) لما ذكرنا انه ليس عليه الا المطالبة
 وهي شئ للدين فقط بسقوطه وتأخره انما
 بخلاف ما اذا اكمل بشرط براءة الاصيل اداق

حيث يبرأ الاصيل وحده دون الكفيل لان الكفالة
 فيه صارت عبارة عن الحوالة بخلاف الاصيل
 الربدية الجاز سقطت الحقيقة فصار الكفيل محجلا
 عليه وبراءة الاصيل لان الدائن لا حق له الا بالدين
 (يتأجل عن الاصيل) فان لم يقبل
 حال وجود الكفالة فصار الاصيل
 الكفالة فلو ابرأ الطالب الكفيل بشرط الاصيل
 الدين الهبة والصدقة لان هبة
 اداق (اذا سلط عليه الدين) فان لم يقبل
 اداق

(وتجوز بالإعيان المفهومة) الكفاية بالإعيان ثلاثة
أنواع أحدها الكفاية بعيني هي أمانة غير واجبة
التسليم كالدبغة ومال المضاربة والشركة وهي
لا تصح أصلاً والثاني الكفاية بعيني هي أمانة لكن
واجبة التسليم كالعارية والمستأجر في يد المستأجر
والثالث الكفاية المفهومة بتغيرها بالدين والجواب في
أحد وهو أنه تصح الكفاية
بغيره ولا يوجب عمل
الدين ولا يوجب عمل

انواع كل اربعة الكفالة
التسليم اصله الثاني المستأجر في اليد
لانصح التسليم كالعارية والمستأجر قبل القبض
واجبة العين المضرة تغيرها كالمبيع قبل القبض
والثمن وكلاهما المضرون بالدين والجواب في الكل
واحد وهو انه تصح الكفالة بتسليم العين في
العين فتمت الكفالة بتسليم العين فتمت
فاسد القبول ويجب عليه تسليم العين مادام بقيا واذا هلك
ويجب عليه تسليم العين فتمت متى رتب الغصب بالبنية او الاقرار

(الكلية) ان في زماننا هذا الكثرة بالاولى صحيحة
انما قافي الثانية خلاف والتتوي على الصحة
فانها الديون الصحيحة حتى لو اخذت من
الاكار فله الرجوع على مالك الارض اه ق
(وكذا ضمان الخلاص) ضمان الخلاص باطل
عند ابي حنيفة لان الخلاص عند غلبه يخلص
المبيع من المستحق وتسليمه الى المشتري وهذا
لانه غير قادر عليه اه ق
معناه عند هانئ ان الثمن ان
الدرك اه ق

عز عن نسليم العبد فيكون كما

(ان استحقاق الخ لانه يجوز الاستحقاق لا ينقض
الباع فليجب على الاصيل رد الثمن فلا يجب على
البايع فليجب على ابي يوسف انه يبطل البيع
الا استحقاق فقل قياسه يرجع اهل
(دين عليهما) لانهم نسب من نصبه من الدين
(لا يرجع به) لان كل واحد في النصف
الاذ اذ ادعى النصف (النصف) لان كل واحد في النصف
اصل في النصف كقولنا يورثه ينصرف
ما عليه اصله لانه لامعارضه بينه
بظريق الكفاية لان الاتقان
متسابقة فقط

* (باب كفالة الرجلين والعبدین) *

(وإذا نأخذ الخ) يعني للسيدان يأخذ حصته
من لم يعتق ان شاء المعتقد لأنه كفيل عن
صاحبه والآخر لأنه اصمى اهـ ق
(كأنه مطلقه) فمبدأ المطلقة لأنه لو كفيل بدين
موجب لأدب الب قبل حلول الاجل اهـ ق

(على الآخر) لأن الكفالة وقعت غير موجبة
لارجوع لاستحالة ان يجب لاحد هما دين على
الآخر فلا يتقلب موجب لارجوع قدي بكونه
غير مديون لانه لو كان مدونا مازونا بالبطا
كفاته لحق الغرماء اهل
(باب الخوة) هي في اللغة
وفي الشرع هي
بالدين لا

ولو ادعى رقبه عبد فكفل به رجل فمات العبد فبرهن المدعى
انه له يضمن المالك قيل قيمته * ولو كفل سيد عن عبده بامر
او عبد غير مديون عن سيده فعتق فأي اذى لا يرجع على
الآخر

هي نقل الدين من ذمة الى ذمة * وتصح في الدين لافي العين
برضى المحتال والمحتال عليه وقيل لا بد من رضى المحيل ايضا
واذا تمت برئ المحيل من الدين بالقبول فلا يأخذ المحتال من
تركته لكن يأخذ كفيلا من الورثة او الغرماء مخافة التوى
ولا يرجع عليه المحتال الا اذا توى حقه وهو يموت المحال عليه
مفلسا وانكاره الحوالة وحلقه ولا بينة عليهما وعندهما
بتفليس القاضى اياه ايضا وتصح بالدرهم المودعة ويبرأ المحال
عليه بهلاكها وبالمغصوبة ولا يبرأ بهلاكها * واذا قيدت
الحوالة بالدين او الوديعة او الغصب لا يطالب المحيل المحتال
عليه مع ان المحتال اسوة لغرماء المحيل بعدموته وان لم تقيد
بشيء فله المطالبة ولا تبطل الحوالة بأخذه ما على المحتال عليه
او عنده * واذا طالب المحال عليه المحيل بمثل ما اطل به فقال

لغة التحويل والنقل
 نقل الدين الخ وإنما خصت
 بن لأنها نقل شرعى فى الدين ووصف شرعى
 يظهر أثره فى المطالبة فالنقل الشرعى كما ان البيع الشرعى
 يؤثر فى الوصف الشرعى كالمالك الذى هو وصف شرعى
 جاز ان يؤثر فى نقل العين الذى هو البيع
 ويتبعه نقل العين المودعة) يعنى اذا اودع رجل
 (وتصحب بالدرهم واحال بها عليه آخر فهو جائز
 رجلا الف درهم

وكان المفعول قائما معنى فلا يطل الحوالة لان فان الى
استحق المفعول فاما معنى فلا يطل الحوالة لان المفعول
وصل الى ما له فهو طالب الضمان اه في
من الضمان اه في
طالب الحمل الخ) يعني لا يأخذ الحمل ذلك
عليه لتعلق حق الحمل كالحمل فانه
لانه ضمن لانه

استهلك ما تعلق به من الخصال
ولو دفعه الخصال عليه الى الخصال
لا يملك الا اذن مطابقا الى الخصال
من الخصال

(لا تقبل بلاجة) والقول قول المجمل لان
 المختار يدعى عليه دين وهو نكره والقول
 للمعكر ولا يكون الاقرار من المجمل بالحالة
 واقدامه عليها اقرارا منه بان عليه دين للمختار
 لان لفظ الحالة يستعمل بمعنى الواسطة
 اهل (كتاب القضاء) هو في اللغة لعمان مختلفة
 (كتاب القضاء) هو في اللغة لعمان مختلفة
 (كتاب القضاء) هو في اللغة لعمان مختلفة

احلت ديني عليك لا تقبل بلاجة * ولو طالب المجمل
 المختار بما حال فقال احلتي ديني عليك لا يقبل بلاجة *
 وتكره السفجة وهي الاقرار سقط خطر الطريق

(كتاب القضاء) *
 القضاء بالحق من اقوى القرائض وافضل العبادات * واهله
 من هو اهل الشهادة * وشرط اهليته شرط اهليته او الفاسق
 اهل له ويصح تقليده * ويجب ان لا يقلد كما يصح قبول شهادته
 ويجب ان لا تقبل * ولو فسق العدل يستحق العزل ولا يغزل
 في ظاهر المذهب وعليه مشايختنا * ولو اخذ القضاء بالرشوة
 لا يصير قاضيا * والفاسق يصلح مفتيا وقيل لا * ولا ينبغي
 ان يكون القاضي قضا على ظاهرا جارا اعتيدا وينبغي ان يكون
 موثوقا به في دينه وعفافه وعقله وصلاحه وفهمه وعلمه
 بالسنة والاثر ووجوه الفقه * وكذا المقتى والاجتهاد شرط
 الاولوية فيصح تقليد الجاهل ويختار الاقدر والاولى * وكذا
 التقليد لمن خاف الخيف والعجز عن القيام به ولا بأس به لمن يثق
 من نفسه بأداء فرضه * ومن تعين له فرض عليه ولا يطلب
 القضاء ولا يسأله * ويجوز تقاده من السلطان الجائر ومن

لا يقبل بلاجة * ولو طالب المجمل المختار بما حال فقال احلتي ديني عليك لا يقبل بلاجة *
 وتكره السفجة وهي الاقرار سقط خطر الطريق
 (كتاب القضاء) *
 القضاء بالحق من اقوى القرائض وافضل العبادات * واهله
 من هو اهل الشهادة * وشرط اهليته شرط اهليته او الفاسق
 اهل له ويصح تقليده * ويجب ان لا يقلد كما يصح قبول شهادته
 ويجب ان لا تقبل * ولو فسق العدل يستحق العزل ولا يغزل
 في ظاهر المذهب وعليه مشايختنا * ولو اخذ القضاء بالرشوة
 لا يصير قاضيا * والفاسق يصلح مفتيا وقيل لا * ولا ينبغي
 ان يكون القاضي قضا على ظاهرا جارا اعتيدا وينبغي ان يكون
 موثوقا به في دينه وعفافه وعقله وصلاحه وفهمه وعلمه
 بالسنة والاثر ووجوه الفقه * وكذا المقتى والاجتهاد شرط
 الاولوية فيصح تقليد الجاهل ويختار الاقدر والاولى * وكذا
 التقليد لمن خاف الخيف والعجز عن القيام به ولا بأس به لمن يثق
 من نفسه بأداء فرضه * ومن تعين له فرض عليه ولا يطلب
 القضاء ولا يسأله * ويجوز تقاده من السلطان الجائر ومن

منه والاصول التي ينبغي عليها اي الطرق التي يستنبط الفقه
 (وجوه الفقه) اي الطرق التي يستنبط الفقه
 (وجوه الفقه) اي الطرق التي يستنبط الفقه

(وهي الخرائط) جمع خريطة وهي الكدس
 (السجلات) جمع سجل بكسر السين والجيم كطى
 وتشد يد الام وهو الصلح قال الله تعالى كطى
 السجل للكتاب ومنه امجال القاضي وتسجيله
 (وغيرهما) اي غير السجلات والمحاضر مثل
 الصكوك وتقرير النفقات المقرضات لان الديوان وضع
 ليكون حجة عند الحاجة فيجعل في يديهم
 ولاية القضاء وهذا لان القاضي يكتب نستجني
 اجداهما في يديه والاخرى في يدي الخصم
 (ويظهر) اي الجديدين والمراد المحبوسين في السجن
 نصب ناظر المسلمين وثقة بمحبوسين في السجن
 القاضي فيبعث القاضي ثقة بمحبوسين في السجن
 ويكتب اسماءهم واخبارهم وسبب حبسهم
 ومن حبسهم اهل

اهل البقي الا اذا كان لا يمكنه من القضاء بحق واذا تقلد
 يسأل ديوان قاض قبله وهي الخرائط التي فيها السجلات
 والمحاضر وغيرهما ويبحث امينين يقبضانها بحضرة المعزول
 او امينه ويسأله لانه شيئا فشيئا ويجعلان كل نوع في خريطة
 على حدة ويتطرق في حال المحبوسين فنأقر بحق او قامت عليه
 به بينة ألزمه * ولا يعمل بقول المعزول والايشادى عليه ثم
 يحل سبيله بعد ما استظهر في امره * ويعمل في الودائع
 وغلات الموقوف بالينة او باقرار ذي اليد لا بقول المعزول
 الا اذا اقر ذو اليد بالنسب منه * ويجلس للحكم جلوسا ظاهرا
 في المسجد والجامع اولى * ولو جلس في داره واذن في الدخول
 فلا بأس به * ولا يقبل هدية الامن قريبه او من جرت عادته
 بمهاداته ان لم يكن لهما خصومة ولم يزد على العادة *
 ويحضر الدعوة العامة لا الخاصة وهي ما لا يتخذان لم يحضر
 * ويشهد الجنارة ويعود المريض ويتخذ مترجا وكاتب عدلا *
 ويسوي بين الخصمين جلوسا او قبلا ولا ينظر او لا يسار أحدهما
 ولا يشير اليه ولا يضيفه دون الآخر ولا يفتك اليه ولا يمزج
 معه ولا يلقنه حجته * ويكره تلقيته الشاهد بقوله أشهد بكذا

الابسر لان جانب الامن افضل اهل
 (جلوسا) اي بين يديه غير متعين ولا متعين
 (الاجنتين) اي بين يديه غير متعين ولا متعين
 (الاجنتين) اي بين يديه غير متعين ولا متعين

(فلا بأس به) لان الحكم عبادة فلا يختص بمكان
 ولا يمنع أحد من الدخول فيه ولا بأس ان
 ولا يجلس وحده لانه لو رث التهمة الا اذا كان
 عالما بالقضاء وبعد عنه الاعوان لانه لا يمكن
 وسنحب ان يحضر مجلسه جماعة من الفقهاء
 (ويسوي بين الخصمين) لقوله عليه السلام اذا
 ابلى احدكم بالقضاء فليستو بينهم بالجلوس
 والاسارة والاب والابن والخليفة والزعيم
 والصغير والاب والابن والخليفة والزعيم
 والذي والشرى والخروف والاب والابن والخليفة والزعيم

(في غير موضع التهمة) اي فيما لا يستفيد ببلقيته
 زيادة علم كما اذا رآه لفظ الشهادة لان المجلس
 هيبة فمكان تلقينه احياء لمقوق
 القاضي اهو
 المسلمين ولا يشترى في مجامع
 (ولا يبيع ولا يبايع بذلك في غير مجلس القضاء
 التهمة ولا يبايع عن ابي حنيفة رحمه الله انه يكره
 وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه يكره له ان
 لذلك وانما يبيع ويشترى عن ابي حنيفة رحمه الله انه يكره له ان
 وان علم انه يحاييه لحسنة القضاء فانه يكره له ان
 يبيع ويشترى منه كذا في المحط اهو
 (ولا يمازح) اي مطلقا معهما او مع احدهما
 اومع غيرهما في مجامع الحكم ولا يبايع به في غيره
 بدون اكنار اهو

٢٢٨

واستحسنه ابو يوسف في غير موضع التهمة * ولا يبيع
 ولا يشترى في مجلسه ولا يمازح فان عرض له هم او نكاح

ولا يقبل كتاب القاني فيها اهق
بمحمودة لصار من جملة الاعيان المنقولة
بالمحمودين لتكون بمنزلة الدين ادولم تكن
(المحمودين) فيسب الامانة والمضاربة
فيصل للدفع لابطال الشهود
وقوف الشهود
وعند

فقلت العشرة ويستحق القضاء بالافلاس عندهم
لان القضاء بالافلاس لا يتحقق الاظهار لان

(من قضاة المسلمين) لان غيره صار تبعه وهو
معروف ولو لمات القاضي الكتاب بعد ما اقر

الكتاب لا يبطل اليه لانه واجب عليه القضاء بالقرائة
المكتوب اليه كالومات لا يبطل اهق
فلا يبطل الحكم بها لا يبطل اهق ان يقول فيه مثل ما قاله
الشهاد قبل الحكم كان يقول ما فيه قال جميع ذلك
(وليس انقضائه كالعيان) يعني ان لا يوصف قبل ان
ينزل بالانقضائه بشرط تسليمه على الناس اهق
ليس بشرط تسليمه على الناس اهق

يقول من فلان الى فلان ويذكر نسبه ما فان شاء قال بعده
والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين ويقرأه على من
يشهدهم عليه ويعلمهم بما فيه وتكون اسمائهم داخله
ويختتمه بحضورهم ويحفظوا ما فيه ويسلمه اليهم وابو يوسف
لم يشترط شيئا من ذلك سوى اشهادهم انه كتابه لما اتى بالقضاء
واختار السر خسي قوله وليس الخبر كالعيان * واذا وصل
الى المكتوب اليه ينظر الى ختمه ولا يقبله الا بحضور الخصم
وبشهادة رجلين او رجل وامرأتين انه كتاب فلان القاضي
قرأه علينا وختمه وسلمه اليها في مجلس حكمه وعند ابى يوسف
انه كتاب فلان وختمه وعنده ان الختم ليس بشرط فاذا شهدوا
فتمه وقراه على الخصم والزمه بما فيه * ويبطل الكتاب بموت
الكاتب وعزله قبل وصول الكتاب وموت المكتوب اليه
الا ان كتب بعد اسمه والى كل من يصل اليه من قضاة
المسلمين * لا يموت الخصم بل ينفذ على وارثه * واذا علم القاضي
بشيء من حقوق العباد في زمن ولايته ومحلها جازله ان
يقضى به

(فصل)

يقول من فلان الى فلان ويذكر نسبه ما فان شاء قال بعده
والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين ويقرأه على من
يشهدهم عليه ويعلمهم بما فيه وتكون اسمائهم داخله
ويختتمه بحضورهم ويحفظوا ما فيه ويسلمه اليهم وابو يوسف
لم يشترط شيئا من ذلك سوى اشهادهم انه كتابه لما اتى بالقضاء
واختار السر خسي قوله وليس الخبر كالعيان * واذا وصل
الى المكتوب اليه ينظر الى ختمه ولا يقبله الا بحضور الخصم
وبشهادة رجلين او رجل وامرأتين انه كتاب فلان القاضي
قرأه علينا وختمه وسلمه اليها في مجلس حكمه وعند ابى يوسف
انه كتاب فلان وختمه وعنده ان الختم ليس بشرط فاذا شهدوا
فتمه وقراه على الخصم والزمه بما فيه * ويبطل الكتاب بموت
الكاتب وعزله قبل وصول الكتاب وموت المكتوب اليه
الا ان كتب بعد اسمه والى كل من يصل اليه من قضاة
المسلمين * لا يموت الخصم بل ينفذ على وارثه * واذا علم القاضي
بشيء من حقوق العباد في زمن ولايته ومحلها جازله ان
يقضى به

(في غير حدود وقود) لان شهادته لا تقبل فيها
فلا يصح قضاؤه فيها وفي شرح الجامع الكبير
لوقضى القاضي في الحدود وليس لغيره ابطاله لانه
قضاء في فصل قضائه فان شرب بما اجاز شهادته
النساء في الحدود اهق
قضاؤه لا ينعزل اهق
القاضي لا ينعزل الخ

ويجوز قضاء المرأة في غير حدود وقود ولا يستخلف قاض الا ان
ينقض اليه ذلك بخلاف المأمور بالجمعة * واذا استخلف
المفوض اليه فثابته لا ينعزل بعزله ولا بموته بل هو نائب
الاصيل * وغير المفوض ان قضى نائبه بحضوره او بغيثته
فاجاز جاز كما في الوكالة * واذا رفع الى القاضي حكم قاض
آخر في امر اختلف فيه الصدر الاول امضاه ان لم يخالف
الكتاب او السنة المشهورة او الاجماع * وما اجتمع عليه
الجمهور لا يعتبر فيه خلاف البعض * والقضاء بحل او حرمة
يتخذ ظاهرا وباطنا ولو بشهادة زور اذا ادعى بسبب معين
وعندهما لا ينفذ باطنا بشهادة الزور * فلو اقامت بينة زور انه
ترجوها وحكم به حل لها تمكينه خلافا لهما وفي الاملاك
المرسلة لا ينفذ باطنا اتفاقا * والقضاء في مجتهده فيه بخلاف
رأيه ناسيا او عامدا لا ينفذ عندهما به يفتى وعند الامام ينفذ
لونه ناسيا وفي العمر روايتان * ولا يقضى على غائب الا بحضور
نائبه حقيقة كوكيله او شرعا كوصي نفيه القاضي او حكما
بان كان ما يدعى على الغائب سببا لما يدعى على الحاضر
فان كان شرطا لا يصح * ويقرض القاضي مال اليتيم ويكتب

(في غير حدود وقود) لان شهادته لا تقبل فيها
فلا يصح قضاؤه فيها وفي شرح الجامع الكبير
لوقضى القاضي في الحدود وليس لغيره ابطاله لانه
قضاء في فصل قضائه فان شرب بما اجاز شهادته
النساء في الحدود اهق
قضاؤه لا ينعزل اهق
القاضي لا ينعزل الخ

ويجوز قضاء المرأة في غير حدود وقود ولا يستخلف قاض الا ان
ينقض اليه ذلك بخلاف المأمور بالجمعة * واذا استخلف
المفوض اليه فثابته لا ينعزل بعزله ولا بموته بل هو نائب
الاصيل * وغير المفوض ان قضى نائبه بحضوره او بغيثته
فاجاز جاز كما في الوكالة * واذا رفع الى القاضي حكم قاض
آخر في امر اختلف فيه الصدر الاول امضاه ان لم يخالف
الكتاب او السنة المشهورة او الاجماع * وما اجتمع عليه
الجمهور لا يعتبر فيه خلاف البعض * والقضاء بحل او حرمة
يتخذ ظاهرا وباطنا ولو بشهادة زور اذا ادعى بسبب معين
وعندهما لا ينفذ باطنا بشهادة الزور * فلو اقامت بينة زور انه
ترجوها وحكم به حل لها تمكينه خلافا لهما وفي الاملاك
المرسلة لا ينفذ باطنا اتفاقا * والقضاء في مجتهده فيه بخلاف
رأيه ناسيا او عامدا لا ينفذ عندهما به يفتى وعند الامام ينفذ
لونه ناسيا وفي العمر روايتان * ولا يقضى على غائب الا بحضور
نائبه حقيقة كوكيله او شرعا كوصي نفيه القاضي او حكما
بان كان ما يدعى على الغائب سببا لما يدعى على الحاضر
فان كان شرطا لا يصح * ويقرض القاضي مال اليتيم ويكتب

(او الاجماع) اي اذا قضى القاضي ورفع حكمه
الى قاض اخر يجب عليه امضاه الان يكون
محالفا لغيره يجب عليه امضاه الان يكون
عامدا فانه مخالف لقوله تعالى ولا تأمروا بالفسق
يذكر اسم الله عليه وذكر في اصول النقدان العلماء
اختلفوا في ان الاجماع هل ينفذ باتفاق او لا
الجمهور في ان الاجماع هل ينفذ باتفاق او لا
اختار ان اتفاق الاكثر
الاكثر لا يعتبر خلاف الاقل وفي كتب اصول
القدر نحو هذه المسألة اهق
الكتاب والاطلاق والبيع
(سبب معين) كالنكاح والطلاق والبيع
والشراء والاقالة والرد بالعيب اهق
(لا ينفذ باطنا اتفاقا) قال في الهداية وعندهما
لا ينفذ في الوجهين لانه قضاء بما هو خطا عنده
وعليه الفتوى ثم المجتهدين ان لا يكون مخالفا
لما ذكرناه من الكتاب او السنة المشهورة
او الاجماع اهق

(قبل حكمه) لان حكمه موقوف على رضاها
 فان رجع واحد منهما قبل تنفيذ الحكم بنعده
 الحكم اعدم الرضى اهـ
 (لا بعده) لان حكمه لم يرضى اهـ
 (لا بعده) لان حكمه صدر عن ولاية شرعية
 علم ما كالتقاضى العوام اهـ
 (دفعها الجاسر العوام) اي على ذلك فيل
 لا يتخذ لان حكمه نفذ في حقه مادون
 الشريعة لان حكمه لا يجوز ايضا لان الشريعة اوجب
 العقاقير في ماله لا يجوز ان يملك القاتل ولو ثبت القتل
 بالدية على القاتل لا يجوز الحكم بالدية لان العقاقير
 لا تقبل على القاتل جوار ولا عمد ولا اعترافا اهـ
 (مسائل شتى) اي متفرقة وهو جمع شتى
 اهـ

لاجل ذكر الحق * ولا يجوز ذلك لاوى ولا للاب في الاصح
 (فصل)

ولو حكم الخصمان من يصلح قاضيا ليحكم بينهما صح ونفذ
 حكمه عليهم ما بينة او اقرار او نكول واخباره باقرار احد
 الخصمين وبعدالة الشاهد حال ولايته * ولكل منهما ان يرجع
 قبل حكمه لا بعده * واذا رفع حكمه الى قاض امضاه ان
 وافق مذهبه والا نقضه * ولا يجوز التحكيم في حد وقود *
 ويصح في سائر المجتمعات قالوا ولا يفتى به دفعا للجاسر
 العوام * ولو حكمه في دم خطأ فحكم بالدية على العاقلة لا يتخذ
 ولا يصح حكم المحكم ولا المولى لا بويه وولده وزوجته ويصح
 عليهم ويصح لمن ولاه وعليه

(مسائل شتى)

ليس لذى سفلى عليه علو لغير ان يتدفى سفله او ينقب كوة
 بالارضى ذى العلو * ولا لذى العلوان يبنى عليه * وعندهما
 لكل منهما فعل مالا ضر فيه بالارضى الاخر وقيل
 قولهما تفسير لقوله * وليس لاهل زانعة مستطيلة يتشعب
 منها مستطيلة غير نافذة فتح باب في المنشعبة وفي النافذة

(تفسير لقوله) اي قول ابي حنيفة لانه انما يمنع
 ما فيه ضرر ظاهر لا مالا ضر فيه فلا خلاف
 بينهم وقيل لا بل بينهما خلاف وهو في محل وقوع
 الشك فلا شك في عدم ضرره كوضع سمار
 صغير او وسط يجوز اتفاقا وما فيه ضرر ظاهر
 كفتح الباب ينبغي ان يمنع اتفاقا اهـ
 (زانعة) اي سكة من زانعت الشمس اذا مات
 المحلة والسكة زانعة لميلها من طرف الى
 ونسبى اهـ
 (غير نافذة) اي الى سكة اخرى لان الباب يقصد
 للبرور لاحق لهم في الدخول فيها لكونها غير
 نافذة وانما ذلك لاهلها على الخصوص الا ترى
 انه لو بيعت دار منها كان اهـ
 لهم لاهل الاولى اهـ

(لهم ذلك) لان لكل واحد منهم حق المروء
 في كذا ادهى ساحة مشتركة ولهذا يشتركون
 في الشفعة اذا بيعت دار منها اهـ
 (ولا ان اقر بقبض الجبار الخ) ثم ادعى انها زبوف
 لانه تناقض لان حقه في الجبار فالأمر ان يقبض
 والا يستنفاء عبارة عن القرض كان جبارا
 متناقضا وانما زبوف بعد الاقرار بها يكون
 بالنسبة لوجهه والزيوف لا يستوفى الا بقبض
 بقبض الجبار فلا تناقض بين دعوى الزبوف
 والنسبة لوجهه وبين الاقرار بقبض الدراهم فقبل
 اهـ

ومستديرة لرق طرفها لهم ذلك * ومن ادعى هبة في وقت
 فسئل يئنه فقال يحدني الهبة فاشترته منه اولم يقل ذلك
 فبرهن على الشراء بعد وقت الهبة يقبل ولو قبله لا يقبل *
 ومن ادعى ان زيدا اشترى جاريته فانه كزريد وترك هو
 خصوصته جل له وطئها * ومن اقر بقبض عشرة وادعى انها
 زبوف او نبهجة صدق * لان ادعى انها استوفى ولا ان اقر
 بقبض الجبار او حقه او الثمن او بالاستيفاء * والزيف ما يرد
 بيت المال * والنهجة ما يرد التجار ايضا * والاستوفى
 ما غلب غشه * ومن قال ان اقر له بألف ليس لي عليك شئ ثم
 قال في مجلسه نعم لي عليك ألف لا يقبل منه بلا حجة بخلاف
 ما لو كذب من قال له اشتريت مني هذا ثم صدقه * ومن قال
 لمن ادعى عليه ما لا ما كان لك على شئ قط فبرهن عليه به
 فبرهن هو على القضاء او البراءة قبل وان زاد على انكاره
 ولا اعرفك فلا * ولو ادعى على آخر بيع امته منه واراد
 ردها بعيب فانكر فبرهن المدعى على البيع والمنكر على البراءة
 من كل عيب لا يسمع برهان المنكر * وذكر ان شاء
 الله في آخر صك يطل كله وعندهما آخره فقط وهو

(قبيل) اي برهان المدعى عليه وقال زفر
 لا يقبل لان القضاء او البراءة يكون بعد
 التوفيق وقد انكره فيكون مناقضا ولما ان
 منه يقال قضى بطلان لان غير الحق قد يقضى وببر
 فيثبت ظاهرا ثم ينفى فانكر فاقام المدعى عليه
 القصاص على شخص يقضى الا ترى انه لو ادعى
 اليئنه على العفو والصلح عنه على مال يقبل
 منه وكذا لو جرى مثل ذلك في دعوى الزبوف
 فكذا هذا اهـ
 (فلا) اي فلا يقبل يئنه المدعى عليه على القضاء
 او البراءة لتعذر التوفيق بين قوليه لانه لا يكون
 بين اثنين معاملة وقضاء واقتضاء بلا معرفة
 احدهما صاحبه وذكر القدوري انها تقبل ايضا
 اهـ

(يطل كله) اي عند ابي حنيفة وهو قياس لان
 الكل كشي واحد يحكم العطف ولو زل فرجة
 قالوا لا يلحق به ويصير كفاصل السكون اهـ
 (وعندهما) اي عند ابي حنيفة وهو قياس لان
 الاستقلال والصلح يكسب الاستنفاء فلو انصرف
 الى الكل كان مبطلا فكون ضدهما قصده
 فينصرف الى ما يليه ضرورة اهـ
 (مسائل شتى) اي متفرقة وهو جمع شتى
 اهـ

(في القول) اي لا وارث مع عبته لان الاسلام
 ثابت في المال والمال تدل على ما قبلها اي
 كما في مسألة الطاحونة اذا اختلف المؤجر
 والمستأجر في جريان الماء اهـ في
 (دفع الوديعة اليه) لانه اقر ان ما في يده حق
 الارث بطريق الخلقة فصار كما لو اقرته حق
 المورث وهو حي بطريق المال كله لا الاول لان
 (نفى الاول) اي نفى للمال بعد انقطاع
 هذا نهائيا على الاول بعد انقضاء
 ولا يثبت اهـ في
 (وعندهما) في أخذ
 لان المورث قد دفع
 دفع الا

۱۳۴

(فصل)

مات نصراني فقالت زوجته اسلمت بعد موته وقال وارثه
بل قبله فاقول له وكذا الوصيات مسلم فقالت زوجته اسلمت
قبل موته وقال الوارث بل بعده * وان قال المودع هذا ابن
مودعي الميت لا وارث له غيره دفع الوديعة اليه * وان قال
لاخر هذا ابنه ايضا و كذبه الاول قضى للاول * ولو قسم
الميراث بين الورثة او الغرماء بشهادة لم يقولوا فيها لانعرف له
وارثا او غريبا آخر لا يؤخذ منهم كفيل وهو احتياط ظلم
وعندهما يؤخذ * ومن ادعى عقارا ارثاله ولاخيه الغائب
وبرهن عليه دفع اليه نصفه وترك باقيه مع ذي اليد بلاخذ
كفيل منه ولو جاحدا او قالا ان كان جاحدا اخذ النصف
الاخر منه ووضع عند امين وفي المنقول يؤخذ منه بالاتفاق
وقبل على الخلاف واذا حضر الغائب دفع اليه نصيبه بدون
اعادة البينة ومن اوصى بثلث ماله فهو على كل مال له * ولو
قال مالي او ما املك صدقة فهو على مال الزكاة ويدخل
فيه ارض العشر عند ابي يوسف خلافا لمحمد فان لم يكن له

الثاني في الميراثية مع الوثقة
 في الميراثية (لأن أحد الوثقة نصب
 بدون إعادة البينة) له وعليه انما هو الميراث
 خصما عن الباقي فيما يستحق له وعليه الوثقة بطل
 اوعيا لان التقضي له وذلك بخلاف الاستنفاد
 الحقيقي وواحد من الوثقة بطل
 في ذلك بخلاف الاستنفاد
 لنفسه فلا يصح

(ب) بخلاف الوكيل) فان وكله شخص ولم يعلم بها لا يكون وكيلاً حتى لو باع شيئاً من المال الموكل فيه قبل العلم ثم علم لم يجز (هـ) وان فاسقاً) او صغيراً يعقل لانه من المعاملات (و) ولا يبرأ فيه الاسلام ولا يترتب فيه الا التمييز (هـ) في الشهادة اما العدة او العدد وبيان الاضرار ان فيها الزامه من وجه فشرط فيه احد شرطى (و) كالأول) لانه من المعاملات ولا يبي حنيفة منه الثمن للمشتري لان

مال غيره امسك منه قوته فاذا اصاب ما لا تصدق بمثل ما
امسك ومن اوصى اليه ولم يعلم فهو وصى بخلاف الوكيل *
وقبل في الاخبار بالتوكيل خبر فرد وان فاسق لا في العزل
منه الا خبر عدل او مستورين وعندهما هو كالاول * وكذا
الخلاف في اخبار السيد بجنابة عبده والشفيع بالبيع
والبكر بالتزويج ومسلم لم يهاجر بالبشر آت * ولو باع القاني
او امينه عبدا للغرماء واخذ المال فضاع واستحق العبد
لا يضمن ويرجع المشتري على الغرماء ولو باعه الوصي لاجلهم
بأمر القاني ثم استحق او مات قبل قبضه فضاع المال
رجع المشتري على الوصي وهو على الغرماء * ولو قال لك
قاض عدل عالم قضيت على هذا بالرجم او القطع او الضرب
فأفعله وسعك فعله وكذا في العدل غير العالم ان استفسر
فأحسن تفسيره والا فلا * ولا يعمل بقول غير العدل مطلقا
مالم يعين سبب الحكم * ولو قال قاض عزل لشخص اخذت
منك ألفا ودفعتها الى فلان قضيت بها عليك او قال قضيت
بقطع يدك في حق فقال بل اخذتها او قطعت ظمنا واعترف
بكون ذلك حال ولايته صدق القاني ولا يعين عليه * ولو قال

بان كان جاهلا فاسقا او عالما فاسقا اه في
 (صادق القاضي) لان القضي عليه لما اقرانه فعل
 ذلك في حال فعل القاضى على سبيل القضاء
 للقاضى لان فعل القاضى عليه بجهل بفعل القول قوله
 لا يوجب الضمان عليه لان اول زمانه المين
 اه في اي على القاضى لانه لو زعم المين
 (ولا يمين عليه) اي على القاضى لانهم لا يمين
 لكان خصما وقضاء الخصم لا يمين اه في

(هو الصحيح) لأنه متى اعترف أنه كان فاضا صحت
اضافته لاخذ ذلك حالة القضاء لان حالة القضاء
معهودة وهي منافية للضمان فكان القول له اه
(هنا) وهو زعم المأخوذ منه والمقطوع ان
ان ذلك قبل التقليد او بعد الغزل بما اقر
او القايض اني فعلت ذلك
الوقت

[illegible]

(وعندهما في حق الارث) لانه صوت غنسه
الولادة ولا يحضرها الرجال عادة فصار كمنه اذ تنه
على نفس الولادة كذا في الهداية اهـ في
(ولا تصح الخ) لان ركنه اللفظ الشهادة فلا تصح
بغيرها فاذاء حينئذ لا تبرع اهـ في
(الا في حد) فهو له عليه السلام المسامون عدول
تصح شهادة بعضهم على بعض الاحمدوا
في الخذف اهـ في

فعلته قبل ولايته اوبعد عزلك وادعى القاضى فعله في ولايته
فانقول له ايضا هو الصحيح والقاطع والاخذ ان كانت دعواه
كدعوى القاضى ضمن هنا في الاول

* (كتاب الشهادات) *

هي اخبار بحق للغير على الغير عن مشاهدة لاعن ظن * ومن
تعين لتحملها لا يسعه ان يمتنع منه * ويفترض اذاؤها بعد
التحمل اذا طلبت منه الا ان يقوم الحق بغيره وسترها في
الحدود افضل ويقول في السرقة اخذ لاسرق * وشرط للزنى
اربعة رجال * وللقصاص وبقية الحدود رجلان * وللولادة
والبكارة وعيوب النساء مما لا يطلع عليها رجال امرأة
وكذا الاستهلال المولود في حق الصلاة لا الارث وعندهما
في حق الارث ايضا * واغبر ذلك رجلان او رجل وامرأتان
مالا كان او غير مال كالنكاح والرضاع والطلاق والوكالة
والوصية * وشرط لكل الحرية والاسلام والعدالة ولفظ
الشهادة فلا تصح لو قال اعلم او اتيقن * ولا يسأل قاض عن
شاهد بلا طعن الخصم الا في حد او قود وعندهما يسأل
في سائر الحقوق سرا وعلنا وبه يقتضى في زماننا * ويجزى

الآيتين (الآيتين) لأن التزكية في السفر في معنى الشهادة عنده وإلهما انهم ليست في معنى الشهادة

شهادة بالسماع
بعدة مواضع الموت والنسب
والتقضاء وأما الوقف فالصحيح جوار
الشهادة على أصل الوقف لأنه يبقى بعد التقضاء
قرون وأنه يشتر كمن على شرائط الوقف
لا يجوز ولا يشترط أن يلاحظ المخبر بلفظ الشهادة
عند من يشهد بما الذي يشهد عند القاضي فإنه
يلفظ بلفظ الشهادة الذي يشهد عند القاضي فإن
يلفظ بالشاهد للقاضي بالتسامع بطلت الإثبات
فمن الشاهد أنه قبل الشهادة بالتسامع بطلت الإثبات
الوقف والصحيح أنه قبل الشهادة بالتسامع بطلت الإثبات
في أصله دون شرائطه اه زاهدی

(ولا يشهد على شهادة غيره) الان يشهد
عليهما اه ق
(بخطه) لان الخط يشبه الخط فلم يحصل العلم
قبل هذا على قول ابى حنيفة رحمه الله اه ق
(واصل الوقت) اي بان فلانا وقف هذه الدار
مثلا على كذا واحترق بقوله اصل الوقت عن
شرائطه لان اصله هو الذي يشهد به دون شرائطه
فلا يقبل فيها بالتسامح اه ق
(من عدلين الخ) لانه اقل نصاب يشهد العلم الذي
يعني عليه الحكم في المعاملات اه ق
(وهو المختار) لان الناس يكرهون مشاهدة تلك
الحالة فلا يحضر غالب الا واحدا واحدا اه ق

الاكتفاء بالسِر * ويكفي في التزكية هو عدل في الاصح وقيل
لا بد من قوله عدل جائز الشهادة * ولا يصح تعديل الخصم
بقوله هو عدل لكن اخطأ او نسي فان قال هو عدل صدق
ثبت الحق * ويكفي الواحد لتزكية السِر والترجمة والرسالة
الى المزكى والاشنان احوط * وعند محمد لا بد من الاثنين *
وتشترط الحرية في تزكية العلانية دون السِر
(فصل)
يشهد بكل ما سمعه اوراه كالبيع والاقرار وحكم الحاكم
والغصب والقتل وان لم يشهد عليه * ويقول اشهد لا أشهد في
ولا يشهد على شهادة غيره اذا سمع اداءها او اشهاد الغير عليها
ما لم يشهد هو عليها * ولا يعمل شاهد ولا قاض ولا راو بخطه
ما لم يتذكر وعندهما يجوز ان كان محفوظا في يده * ولا يشهد
بما لم يعاينه الا النسب والموت والنكاح والدخول وولاية
القاضي واصل الوقف اذا اخبره بها من يثق به من عدلين
او عدل وعدلتين وفي الموت يكفي العدل ولو اثنى وهو المختار *
ويشهد من رأى جالساً بمجلس القضاء يدخل عليه الخصوم
انه قاض ومن رأى رجلاً وامراً في مكان معاو بينهما انبساط

(ان وقع في قلبه ذلك) لان الملائكة في الاشياء
 انما يعرفون بطريق الظاهر ولا دليل لمعرفة الملك
 في حق الشاهد سوى اليد بلا منازعة قالوا انما
 يجعل له ان يشهد بالملك الذي اليد اذا وقع
 في قلبه انه ملك لان الاصل المصنف
 لا يجعل له ان يشهد بالملك لان يوسف على ما في
 القصة فصار الى ما يشهد به القلب وقول المصنف
 ان وقع في قلبه ذلك هذا عن ابي يوسف على ما في
 الهداية قدس (ان وقع في قلبه ذلك هذا عن ابي يوسف على ما في
 الهداية قدس) لان الرقيق لا يكون في يد نفسه
 ولا يتبعها (لا يتبعها) الا في الوقت فان الشاهد انما قدس
 (وهو عيان) فلو لم يكن حجة حتى لو فسر للقاضي
 قبل تفسيره فقبل شهادة لان ذلك يزيد للقاضي
 على ما هو عليه لا يشهد الا بما علم فوجب قبولها اهـ ق

الازواج انما زوجته ومن رأى شيئا سوى الا دعى في يد
 متصرف فيه تصرف الملاك انه له ان وقع في قلبه ذلك
 والادعى ان علم رقبته او كان صغيرا لا يعبر عن نفسه
 فكذلك * ولو فسر للقاضي انه شهد بالتسامع او بمعاينة اليد
 لا يقبلها * ومن شهد انه حضر دفن زيد اوصلى عليه قبلت
 وهو عيان
 * (باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل) *
 لا تقبل شهادة الاعمى خلا فلا يبي يوسف فيما اذا تحملها بصيرا
 ولا شهادة المملوك والصبي الا ان تحملها حال الرق والصغر وأدبا
 بعد العتق والبلوغ ولا شهادة المحدث في قذف وان تاب
 الا ان حذ كافر ثم اسلم ولا الشهادة لاصله وان علا وفرعه
 وان سفل وعبد ومكانه واحد الزوجين للآخر والشريك
 لشريكه فيما هو من شركتهما ولا شهادة المخت الذي هو يفعل
 الرديء والنائحة والمغنية والعبد بسبب دينه على عدوه
 وممدن الشرب على اللهو ومن يلعب بالطيور او بالطيور
 او يغني للناس او يلعب بالترد او يقامر بالشرطخ او تفوته
 الصلاة بسببه او يرتكب ما يوجب الحد او يأكل الربا

(وان تاب) ومن اتهم بسبب الجهر في نية
 لا تسقط عداوته وان كانت كبيرة وانما تسقط ان
 اظهر ذلك او خرج سكرانا بغير منه الصبيان
 لان مثل لا يجترع عن الكذب اهـ قاضيان
 (الذي هو يفعل الرديء) فينسب بالادعاء اهـ ق
 (او يغني للناس) لانه يجمع الناس على اللهو
 ولهب والمغني يجمعهم غناه لانه لو كان لا يجمع
 نفسه حتى يزيل الوحشة عن نفسه في الحجج
 بيمين غيره لا بأس به ولا تسقط عداوته في الحجج
 وان اتشد شعرا فيه وعظ او حكمته فهو جائز
 بالاتفاق اهـ ق

(السلف) وهم الصحابة والتابعون ومن اتبعهم
 آباءهم في الدين اهـ ق لا تقبل شهادة المستأمن على
 (دون عكسه) اي لا تقبل شهادته عليه اهـ ق
 الذي لعدم (لا تقبل) اي لا تقبل شهادته
 اثبات بشهادتهما للمكان التهمة (وهو يدعيه قبلت)
 ادعى لان لهم في هذه الشهادة نفعان الاول ان
 قصدا به نصب من يصرف لهما ويقوم
 باحياء حدة فيهما اهـ ق

او يدخل الحمام بلا ازار او يفعل ما يستخف به كالبول والا كل
 على الطريق او يظهر سب السلف * وتقبل الشهادة لاختيه
 وعمه ومحرمه رضاعا او مصاهرة * وشهادة اهل الاهواء الا
 الخطائية * والذي على مثله وان اختلفا لملة وعلى المستأمن
 دون عكسه والمستأمن على مثله ان كانا من دار واحدة
 وعدو بسبب الدين ومن ألم بصغيرة ان اجتنب الكبار
 وغلب صوابه على خطأه والاقف والخصى وولد الزنى
 والخنثى والعمال والمعتق لمعتقه * والمعتبر حال الشاهد وقت
 الاداء لا وقت التحمل * ولو شهد ان اباهما اوصى الى زيد
 وهو يدعيه قبلت وان انكر فلا * ولو شهد ان اباهما
 الغائب وكله لا تقبل وان ادعاه * ولو شهد ان شاميت
 انه اوصى الى زيد وهو يدعيه قبلت وكذا لو شهد
 مديوناه او من اوصى لهما او وصياه * ولا تقبل الشهادة على
 جرح مجرد وهو ما يفسق به من غير ايجاب حق للشرع
 او للعبد نحو هو فاسق او آكل ربا او انه استأجرهم * وتقبل
 على اقرار المدعى بنفسه وعلى انهم عبيد او محدودون
 في قذف او شاربوا خرا او قذفة او شركاء المدعى او انه

(على جرح مجرد) قال العلامة ابن الهيثم المراد
 بالجرح المجرد ما جرد عن حق الشرع او العبد
 فان كان منفعلا الى احد هاتين الشهادة فسقطت او زناة
 بها وذلك بان يشهدوا ان الشهود فسقة او زناة
 او اكله الربا وعلى اقرارهم انهم شهدوا بالزور
 او انهم رجعو عن الشهادة او اقرارهم ان المدعى
 يضل في هذه الدعوى او اقرارهم ان لا شهادة
 لهم على المدعى عليه في هذه الحادثة لا تقبل
 لثلاثة اوجه احدها الوجهان اللذان ذكرهما
 المصنف احدهما ان الشهادة انما تقبل للحكم
 فلا بد من كون الشهود به عمدا لا تقبل للحكم
 والفسق لا يدخل تحت الحكم وليس في وسع
 القاضي الزام الفسق لاحد الثاني انه بمجرد هذه
 الشهادة يفسق الشاهد فلا تقبل وهذا الان فيه
 اشاعة القاضية وهو متوقع عليه قال الله
 تعالى ان الذين يجحدون ان تشيع القاضية
 الخ اهـ ق

(مؤقتة الشهادة الدعوى) لان تقدم الدعوى
 في حقوق العباد شرطا قبول الشهادة وقد
 وجدت فيها بوقتها وان علمت فيها بخلافها
 ووجدت فيها بوقتها في المعنى دون اللفظ حتى
 والشرط المبدى الغضب فشهد احدهما على
 لو ادعى الاخر باقرار المبدى عليه بالغضب
 الغضب والاشارة بالاشارة
 قبل اهـ في
 (بطلان مطلق رد) اي الشهادة لانها مشهورة بالاشارة
 مما ادعاه المبدى لانه ادعى ملكا حاديا وهما
 شهد بطلان قديم وهما مختلفان فالملك
 ثبت من الاصل حتى يستحقه الملك
 بخلاف الملك الحادى
 بعض فبين

(بما كان مطلقاً) أي الشهادة لأنه
 من أدعاه المدعي لأنه أدعى ملكاً حادثاً و
 شهد بملك قديم وهما مختلفان فل الملك المطلق
 يثبت من الأصل حتى يستحقه المدعي بزوائده
 بخلاف الملك الحادث ويرجع الباقي بغيره
 بعض فيدفع صار غيرين
 (وفي عكسه) يقبل وهو ما إذا ادعى ملكاً مطلقاً
 شهد بالملك يقبل لأن شاهد بأقل مما
 ادعى وذلك لا يمنع قبول الشهادة أه في

استأجرهم لها بكذا أو اعطاهم ذلك مما كان لي عنده أو اني
صالحتهم بكذا أو دفعتهم اليهم على ان لا يشهدوا علي فشهدوا *
ومن شهد ولم يبرح حتى قال او همت بعض شهادتي قبل ان كان
عدلا

(باب الاختلاف في الشهادة)

شرط موافقة الشهادة الدعوى فلو ادعى دارا شراء او اربا
وشهدا بملك مطلق ردت وفي عكسه تقبل وكذا شرط
اتفاق الشاهدين لفظا ومعنى فلا تقبل لو شهد احدهما بألف
او مائة او طلبة والاخر بألفين وبمائتين وبطلقين او ثلاث
وعندهما تقبل على الاقل ولو شهد احدهما بألف والاخر
بألف ومائة والمدعي يدعي الا ~~كثير~~ قبلت على الالف
اتفاقا وكذا مائة ومائة وعشرة وطلبة ونصف * ولو شهدا
بألف او بقرض ألف وقال احدهما قضي منها كذا قبلت على
الالف لا على القضاء ما لم يشهد به آخر * وينبغي ان علمه ان
لا يشهد حتى يقر المدعي به * ولو شهدا بقتله زيد او يوم النحر بمكة
وآخران بقتله اياه فيه بالكوفة ردتا فان قضى باحدهما او لا
بطلت الاخرة * ولو شهدا بسرقة بقره واختلفا في لوها قطع

(وفي الغصب لا تقبل اتفقا) بأن قال أحدهما
غصبت بقره بغيره فقال الآخر سوداء لأن
الغصب يقع بالنهار وهو قريب منه غالباً
ولا يستلزم عليه الحال فلا تقبل الشهادة
(والمارة) أي في الخلع لأن هؤلاء يصدون
أشياء الملك فكان القصد إثبات العقد وهو
مختلف فلا تقبل (وإن ادعى الآخر)
مال وولي المقتول في الصلح عن قود والمرتب في
الزوج إذا كانت الدعوى في
بمعنى إذا كانت المدعى
استيفاء المقتول

وان اختلفا في الذكورة والاثوثة لا وعندهما لا يقطع فيهما
وفي الغصب لا تقبل اتفاقا * ولو شهد واحد بالشراء والكتابة
بألف والاخر بألف ومائة ردت وكذا العتق على مال والصلح
عن قود والرهن والخلع ان ادعى العبد والقائل والراهن
والمرأة * وان ادعى الاخر كان كدعوى الدين * والاجارة
كالبيع عند اول المدة وكالدين بعدها * وفي النكاح تقبل
بالالف استحسنانا ولا فرق فيه بين دعوى الاقل او الاكثر
وقال اردت فيه ايضا ولا بد من الخبر في شهادة الارث بان ية قول
الشاهدين مات وتركه ميراثا للمدعى او مات وهذا ملكه او في يده
خلاف لابي يوسف فان قال كان هذا الشيء لابي المدعى اعاره
من ذي اليد او اودعه اياه قبلت بلاجر وان شهد ان هذا
الشيء كان في يد المدعى منذ كذا ردت وان شهد انه كان ملكه
قبلت * ولو اقر المدعى عليه انه كان في يد المدعى امر بالدفع اليه
وكذا لو شهد باقراره بذلك .

تقبل فی غیر حد و قود وان تکررت * و شرط لها ان عذر حضور
الاصل بموت او مرض او سفر وان یشهد عن کل اصل اثنان

(أوفيه) أي عند الموت أوفيه من قام مقامه
من المستقر وغره لأن يده أن كانت بدمك
عند الموت فظاهر وأن كانت بيد أمانه فكذلك
المقلب بدمك بواسطة الضمان إذا مات مجهولا
والضمان بملكه الضامن على ما عرفت فيكون
إثبات اليد في ذلك الوقت اثباتا للملك اه
(منذ كذا ردت) يعني إذا أدى دارا في يد رجل
فأقام البينة وقال تشهد أن الدار كانت في يد
المدعى من شهر أو سنة والحال أنها ليست في يد
المدعى وقت الدعوى لا تقبل شهادتهما لأنها
شئ مجهول لأنها محتمل باعادتها
لأنه غصب فلا يحكم بها قبل ردها
لأنه لا يقبل ردها

[illegible]

(انها هي) اي فلا تة لان القروع نقلوا كلام
 الاصول كتمسكوا فصيح النقل وقولهم لا يدرى
 اهي هذه ام لا لا يجب جرحا في الشهادة لانهم
 لم يعرفوها فقد عرفها الاصل اه ق
 (الى فخذها) الفخذ بـ كـ كون انشاء القسبية
 الخاصة اه ق
 (والتعريف يتم الخ) وفي فاضل بيان ان حصل
 التعريف باسمه واسم ابيد وقسم لا يحتاج الى ذكر
 الجدوان كان لا يحصل في اشياء اذكر الجد لا يكتفي
 بنقله ونقل الاستدلال في القاضي بنو في
 اختلاف فاذا قضى القاضي اه ق
 في فصل محبة بديفيه (لا يصح)

(فان رجع آخر الخ) هذا الشارة الى الاصل
وهو ان العبرة في الرجوع بقاءه من بقي لا رجوع
من رجع لانه لو كان العبرة برجوع من رجع مع
زعم ان يكون الضمان راجعا على الراجع مع
بقاء الحق اه ق ضمنت ربعا)
واما آية اذ الرجل وحيده بال نصف اداق
(وعلمين نصف) لانهم وان كثرن يقين مقام
رجل واحد قال عليه الصلاة والسلام في
نقصان عقابهن عدات شهادة اثنتين ممن شهادة
اه ق لان المتلف ههنا منافع
ثلاثة غيرة مضرة

٢٤٣

فقال اه ق رجل عليا او علي) لان
(سمى عليا او علي) البضع عندنا غير
البضع ومنافع البضع الممالة بالنقص
بالايلاف لان التضمين يقتضي اه ق
ولا مماثلة بين العين والمنفعة اه ق
(ويضمن في الطلاق الخ) لانها اكدا عليه
ما كان على شرف السقوط الاصل
لوطا وعت ابن الزوج او اردت سقط المهر
ولان الفروقة قبل الدخول في معنى النكاح
فتوجب سقوط جميع المهر كما ترى في النكاح
ثم يجب نصف المهر ابتداء بطريق المنفعة فكان
واجبا بشهادتهما كذا في الهداية اه ق

اهـ
ان شاء فنين الاصول وان شاء فنين الفروع
(اى - الفریقین شاء) اى المشهود علیه بالتجارب
سبب موجب للضمان لان
الفرع على شهاد
القضاة

اهـ
ان شاء فنين الاصول وان شاء فنين الفروع
(اى - الفریقین شاء) اى المشهود علیه بالتجارب
سبب موجب للضمان لان
الفرع على شهاد
القضاة

(ان يسلم ماعليه) اي الى فلان صح وان لم يعين
 فلا يلزم اجزائه عنده وعندهما يجوز كيف ما كان
 وكذا لو امره ان يصرف ماعليه من الدين
 واصله ان التوكيل بالشراء اذا اضيف الى
 الدين لا يصح عند ابى حنيفة اذا لم يكن البائع
 او المبيع متعينا وعندهما يصح كيف ما كان
 اهـ

(قال ابو القاسم) لان المأمور ان
 عماله لا يملك استئناف سببه وهو الرجوع بالثمن
 على الآمر فان سبب الرجوع على الآمر هو
 العقد وهو لا يقدر على استئنافه لان العبد سبب
 على الآمر لا يقدر على الرجوع على الموكل وهو
 ومات غدي لا ارادة الهداية اهـ
 منكر فالقول قول الثمن والا فلا وكذا في الهداية
 الموكل الثمن لا يملك الرجوع على الآمر لان التوكيل مطلق
 لا يملك الرجوع على الآمر لان التوكيل مطلق
 الامانة فقبيل قوله كذا في الهداية ولا يخفى
 ان كلامه من التعليق المذكور في هذه الصورة فالتقول
 مخصوص بصورته غير شامل للهداية ولا يخفى
 كقبيل ان كل واحد من التعليقين لا
 انكر وهو ان لا يملك الرجوع على الآمر لان التوكيل مطلق
 انكر فالقول للثمن على الآمر دفعه الى بائعه او لا
 اهـ

كالتركي او ثمانية نوعا وعم فقال ابتع لي مارأيت * ولو وكله
 بشراء الطعام فهو على البر ودقيقه وقيل على البر في كثير
 الدراهم وعلى الخبز في قليلها وعلى الدقيق في وسطها وفي متخذ
 الوجبة على الخبز بكل حال * وصح التوكيل بشراء عين بدين له
 على الوكيل * وفي غير العين ان هلك في يد الوكيل فعليه وان
 قبضه الموكل فهو له وقالوا هو لازم للموكل ايضا وهلاكه عليه
 اذا قبضه الوكيل وعلى هذا اذا امره ان يسلم ماعليه
 او يصرفه * ولو وكل عبدا يشتري نفسه له من سيده فان قال
 بعني نفسي لفلان فباع فهو له وان لم يقل لفلان عتق * وان
 وكل العبد غيره يشتره من سيده فان قال الوكيل للسيد
 اشتريته لنفسه فباع عتق على السيد ولاؤه وان لم يقل
 لنفسه فهو للوكيل وعليه ثمنه وما اعطاه العبد لاجل الثمن
 للمولى * واذا قال الوكيل لمن وكله بشراء عبدا اشتريت لك
 عبدا مات وقال الموكل اشتريته لنفسك فالقول للموكل
 ان لم يكن دفع الثمن والا فلا ووكيل * والوكيل طلب الثمن من
 الموكل وان لم يدفعه الى البائع وحبس المشتري لاجله فان هلك
 قبل حبسه هلك على الآمر ولا يسقط ثمنه وان بعد حبسه

(ان يسلم ماعليه) اي الى فلان صح وان لم يعين
 فلا يلزم اجزائه عنده وعندهما يجوز كيف ما كان
 وكذا لو امره ان يصرف ماعليه من الدين
 واصله ان التوكيل بالشراء اذا اضيف الى
 الدين لا يصح عند ابى حنيفة اذا لم يكن البائع
 او المبيع متعينا وعندهما يصح كيف ما كان
 اهـ

(النفسه) لانه يؤدي الى تعريض الآمر حيث
 اعتد عليه ولان فيه تعريض نفسه فلا يملكه على
 ما قبيل الا يجزى من الموكل كذا في الهداية
 اهـ

سقط وعند ابى يوسف هو كارهن * وليس للوكيل بشراء
 معين شراءه لنفسه فان شراه بخلاف جنس ماسي من الثمن
 او بغير النقود وقع له وكذا ان امره بغيره فشره بغيبته وان
 بحضوره فلم يملك وفي غير المعين هو للوكيل الا ان اضاف
 العقد الى مال الموكل او اطلق ونوى له * ويعتبر في السلم
 والتصرف مفارقة الوكيل لا الموكل * ولو قال بعني هذا زيد
 فباع ثم انكر كون زيدا امره فلزيد اخذه ان لم يصدق انكاره
 فان صدقه لا يأخذه جبرا فان سلمه المشتري اليه صح * ومن
 وكل بشراء رطل لحم بدرهم فشرى رطلين بدرهم مما يباع
 رطل بدرهم (زم موكله رطل بنصف درهم وعندهما يلزمه
 الرطلان بالدرهم * ولو وكل بشراء عشرين بعينهما فشرى
 احدهما جاز وكذا ان وكل بشراء ثمانين بآلف وقيمتها سواء
 فشرى احدهما بنصفه او باقل وان بأكثر لا يجوز ايضا
 ان كان بما يتغابن فيه وقد بقي ما يشتري بمثله الاخر فان شرى
 الاخر بمباقي قبيل الخصومة جاز اتفاقا * وان قال الوكيل
 بشراء عبد غير معين بآلف شريته بالآلف وقال الموكل بنصفه
 فان كان قد دفع اليه الآلف صدق الوكيل ان ساوى الآلف

(ان يسلم ماعليه) اي الى فلان صح وان لم يعين
 فلا يلزم اجزائه عنده وعندهما يجوز كيف ما كان
 وكذا لو امره ان يصرف ماعليه من الدين
 واصله ان التوكيل بالشراء اذا اضيف الى
 الدين لا يصح عند ابى حنيفة اذا لم يكن البائع
 او المبيع متعينا وعندهما يصح كيف ما كان
 اهـ

(النفسه) لانه يؤدي الى تعريض الآمر حيث
 اعتد عليه ولان فيه تعريض نفسه فلا يملكه على
 ما قبيل الا يجزى من الموكل كذا في الهداية
 اهـ

(ان يسلم ماعليه) اي الى فلان صح وان لم يعين
 فلا يلزم اجزائه عنده وعندهما يجوز كيف ما كان
 وكذا لو امره ان يصرف ماعليه من الدين
 واصله ان التوكيل بالشراء اذا اضيف الى
 الدين لا يصح عند ابى حنيفة اذا لم يكن البائع
 او المبيع متعينا وعندهما يصح كيف ما كان
 اهـ

(تخالف) لان الموكل والوكيل هما كالبائع
 والمشتري وقد وقع الاختلاف في الثمن فخير
 التخالف وينسخ العقد ويكون العبد للمأمور
 اهق
 (الافى العبد والمكاتب) فان عقد الوكيل
 بالبيع والشراء معهما غير جائز اتفاقا وفي
 انطلاصا لولا ان الموكل والوكيل معهما اهق
 انتهى هذا اذا لم يبيع الموكل العبد لانه
 ولو قال ذلك يجوز بيعه اهم اتفاقا وفي
 بالنسبة متعارف وفي العيون لو قال لا يبيع
 فباعه بالنسبة يجوز لولا ان يبيع الابن
 فباعه بالنسبة لا يجوز لان الوكيل بالبيع
 فباعه بالنسبة لا يجوز لان الوكيل بالبيع

وان لم يكن دفعها فان ساوى نصفها صدق الموكل وان ساواها
 تخالفا والعبد للمأمور وكذا في متعين لم يسم له ثمن فاشترى
 واختلاف في ثمنه ولا عبرة لتصديق البائع في الاظهر

(فصل)

لا يصح عقد الوكيل بالبيع او الشراء مع من ترد شهادته له *
 وقال لا يجوز بمثل القيمة الا في العبد والمكاتب * والوكيل
 بالبيع يجوز بيعه بما قل او كثر وبالعروض وقال لا يجوز
 الا بمثل القيمة وبالثمن ويجوز بيعه بالنسيئة وبيع نصف
 ما وكل ببيعه واخذ بالثمن كقبلا او رهنا فلا يضمن ان ثوى
 ما على الكفيل اوضاع الرهن في يده * ولو وهب الثمن من
 المشتري او ابراه منه او حط منه جاز ويضمن وعند ابي يوسف
 لا يجوز وكذا الخلاف لو اجله او قبل به حواله ولو اقاله صح
 وسقط الثمن عن المشتري ولزم الوكيل وعند ابي يوسف
 لا يسقط عن المشتري * والوكيل بالشراء يجوز شراؤه بمثل
 القيمة وبزيادة يتغاب الناس بها وهي ما يقوم به مقوم * وقد روي
 العروض ده نيم وفي الحيوان ده يارده وفي العقار ده دوازده
 لا بما يتغابن بها * ولو وكل ببيع عبد فباع نصفه جاز وقال

(ويضمن) اي يضمن الوكيل الثمن كله في الحال
 في الفصول كلها عندهما اهق
 (وعند ابي يوسف لا يجوز) لانه تصرف منه
 في مال الموكل لا الثمن الذي تعين ببيعه مال
 في مال دون ماله اهق
 (لا يسقط عن المشتري) هذه المسألة اخذها
 المختلف من الجميع من كتاب البيوع وهي من
 الزوائد على المتن من مسائل التهمة فيه متفق على جواز
 (لا بما يتغابن بها) لان التهمة فيه متفق على جواز
 بالآثار حتى لو كان وكلا بشر آهني بعينه قالوا
 يتقدم على الاثر لانه لا يملك ثمنه لنفسه اهق
 (جاز) اي عند ابي حنيفة لان لفظ مطلق عن
 قيد الاقتران والاجتماع اهق

(وهو استحسان) اي عند منما قيد بالعبد
 لان بيع نصف ما وكل ببيعه عمال ليس
 فانه يبيعه ضرر جائز بالاتفاق كذا في النهاية
 (مطلقا) اي سواء كان القاضى رده بيته
 او نكول او اقرار لان القاضى يقين بمجدون
 العيب في يد البائع فلم يكن قضاؤه مستندا الى
 هذه الحجج اهق
 (ان بيته) لان النية تحجب مطالقة او نكول لان
 الوكيل مضطر في النكول لبعده العيب عن
 باعتباره عدم ممارسة النكول لزم الامر ولم
 ان يجلس له يمكنه السكوت والنكول والبيع
 ان يجلس له ان كان الرده قضاؤه والعيب يحدث

لا يجوز الا ان باع الباقي قبل الخصومة وهو استحسان * وان
 وكل بشرآء عبد فاشترى نصفه لا يلزم الموكل الا ان اشترى
 باقيه قبل الخصومة اتفاقا * ولو رد بالبيع على الوكيل لعيب
 بقضاء رده على امره مطلقا فيما لا يحدث مثله وكذا فيما
 يحدث مثله ان بيته او نكول وان باقرار فلا يلزم الوكيل *
 ولو باع بنسيئة وقال الموكل امرتك بالنقد وقال بل اطلقت
 صدق الموكل وفي المضاربة صدق المضارب * ولا يصح تصرف
 احد الوكيلين وحده فيما وكلا به الا في خصومة ورد وديعة
 وقضاء دين وطلاق وعق لا عوض فيهما * وليس للوكيل
 ان يوكل الا باذن موكله او بوله اعمل برأيت فان اذن فوكل كان
 الثاني وكيل الموكل الاول لا الثاني فلا يعزل بعزله ولا بموته
 وينعزل لان بموت الاول وان وكل بلا اذن فعقد الثاني
 بحضرته جاز وكذا لو عقد بغيبته فأجازه او كان قد قدر الاول
 الثمن * ولا يجوز لعبد او مكاتب التصرف في مال طفله ببيع
 او شراء ولا تزويجه * وكذا الكافر في حق طفله المسلم
 * (باب الوكالة بالخصومة والقبض) *
 للوكيل بالخصومة القبض خلافا لفر والفتوى اليوم على

(وهو استحسان) اي عند منما قيد بالعبد
 لان بيع نصف ما وكل ببيعه عمال ليس
 فانه يبيعه ضرر جائز بالاتفاق كذا في النهاية
 (مطلقا) اي سواء كان القاضى رده بيته
 او نكول او اقرار لان القاضى يقين بمجدون
 العيب في يد البائع فلم يكن قضاؤه مستندا الى
 هذه الحجج اهق
 (ان بيته) لان النية تحجب مطالقة او نكول لان
 الوكيل مضطر في النكول لبعده العيب عن
 باعتباره عدم ممارسة النكول لزم الامر ولم
 ان يجلس له يمكنه السكوت والنكول والبيع
 ان يجلس له ان كان الرده قضاؤه والعيب يحدث

(وليس للوكيل ان يوكل الخ) لانه قرض اليه
 التصرف دون التوكيل به ولا يرضى براه دون
 في عمله لكن الوكيل قبض الدين اذا وكل من
 كذا في الجامع اهق
 (جاز) لان المقصود حضور رأي الاول وقد
 حضر وتكلموا في حقوقه فقبل رده لا يضمن
 وقيل الى الثاني وهو الصحيح كذا في الكافي
 اهق
 (قد روي الاول الثمن) لاني فقد بعينه جاز لان
 الرأي يحتاج اليه فيه لتقدير الثمن ظاهرا وقد
 حصل اهق

(قبل القبض) عند أبي حنيفة كل وكيل رد
 الغصب حتى لو اقام المدين بينة ان صاحبه
 الدين اراه او استوفاه قبل بينة اه ق
 (خلافا لهما) وهو رواية عن ابي حنيفة لان
 القبض غير الخصومة فلا يكون خصما كل وكيل
 القبض غير الخصومة ولا يبقضي بمثله لان
 قبض الودعة وانما يقضي بمثله لان
 قبض الودعة وانما يقضي بمثله لان
 قبض الودعة وانما يقضي بمثله لان
 قبض الودعة وانما يقضي بمثله لان

قوله ومثله الوكيل بالتقاضي والوكيل بقبض الدين الخصومة
 قبل القبض خلافا لهما * والوكيل باخذ الشفعة الخصومة
 قبل الاخذ اتفاقا وكذا الوكيل بالرجوع في الهبة
 او بالشفعة او بالرد بالعيب وكذا الوكيل بالشراء بعد مباشرة
 وليس للوكيل قبض العين الخصومة * فلو برهن ذواليد على
 الوكيل قبض عبد أن موكله باعه منه تقصير يد الوكيل
 ولا يثبت البيع فيلزم إعادة البينة اذا حضر الموكل كما تقصر
 يد الوكيل بنقل الزوجة او العبد * ولا يثبت الطلاق والعق
 لو برهننا عليهما بلا حضور الموكل * واقرار الوكيل بالخصومة
 على موكله عند القاضي صحيح لا عند غير القاضي خلافا لابي
 يوسف لكن لو برهن عليه انه اقر في غير مجلس القضاء خرج
 من الوكالة ولا يدفع اليه المال كالأب او الوصي اذا اقر
 في مجلس القضاء لا يصح ولا يدفع اليه المال * ولا يصح توكيل
 رب المال كفيله بقبض ما على المكفول عنه ومن صدق
 مدعي الوكالة بقبض الدين امر بالدفع اليه فان صدقه صاحب
 الدين فيها والا امر بالدفع اليه ايضا ورجع به على الوكيل
 ان لم يهلك في يده وان هلك لا الا ان كان ضمنه عند دفعه

(الوكيل ينقل الزوجة) اي اذا وكل رجلا ان
 ينقل زوجته من مكان الى مكان اه ق
 (عليهما) اي على الطلاق والعق اه ق
 (بلا حضور الموكل) معناه تقبل في قصر يده
 حتى يحضر الغائب استحضار ما دون العقد
 والطلاق اه ق
 (صحيح) سواء كان وكيل رب المال لان الوكيل من
 بالقبض الا بآراء او من قبل المدعي عليه فاقر
 ببون الحق اه ق
 (ولا يصح توكيل رب المال) لان غرضه من الدفع برآءة
 يعمل لغيره ولو صححناه صار عاملا لنفسه في ابراه
 زمة فلم يحصل فله ان يقبض قبضه اه ق

(غير صدق وكالته) فان رجعت صاحب المال
 على الغريم رجوع على الوكيل لانه لم يصدقه
 في الوكالة وانما دفع اليه على رجاء الاجرة فاذا
 انقطع رجاءه رجوع عليه اه ق
 (لا يوجب رجوعه بالدين) لان نصه يدقعه او ارعبال
 (غير بخلاف الدين) اه ق
 (وتركها) اي الامانة كالودعة اه ق
 (ميراثا) ولا وارث له غيره وصدقه اه ق
 (امسا بالدفع اليه) لانه لا يبق له بعد موته فتد
 اتفاقا على انه مال الوارث اه ق
 (اي الوكيل لان الوكالة قد ثبتت
 (بذفعه اليه) لانه نائب والتبابة لا تجرى
 والاستيفاء لم يثبت بجرد دعواه فلا يفرج الحق
 اه ق
 (ولا يستحقه) لانه نائب والتبابة لا تجرى
 في الامان اه ق

او دفع اليه على ادعائه غير صدق وكالته ومن صدق مدعي
 الوكالة بقبض الامانة لا يؤمر بالدفع اليه وكذا لو صدقه
 في دعوى شرائها من المالك * ولو صدقه في ان المالك مات
 وتركها ميراثا له امر بالدفع اليه ولو ادعى المدينون على الوكيل
 قبض الدين استيفاء الدائن ولا بينة له امر بدفعه اليه
 ولا يستحقه انه ما يعلم استيفاء موكله بل يتبع رب الدين
 ويستحقه انه ما استوفى * ولو ادعى البائع على وكيل الرد
 بالعيب ان موكله رضى به لا يؤمر بدفع الثمن قبل حلف
 المشتري ومن دفع الى آخر عشرة يتفقها على اهلها فاتفق عليهم
 عشرة من عنده فهي بها

(باب عزل الوكيل)

للموكل عزل وكيله الا اذا تعلق به حق الغير كوكيل الخصومة
 بطلب الخصم ويتوقف انزاله على علمه فتصرفه قبله صحيح *
 وتبطل الوكالة بموت الموكل وجنونه مطبقا وحده شهر عند
 ابي يوسف وحول عند محمد وهو المختار ويلحقه بدار الحرب
 مرتدا خلافا لهما وكذا يجوز موكله مكاتبه وجعله مأذونا
 واقتراق الشريكين وتصرف الموكل فيما وكل به ولا يشترط

(قبل حلف المشتري) اي وكل المشتري رجلا
 بالبيع بالعيب وغاب المشتري فاذا رد الوكيل
 الرافض البائع رضى المشتري بالعيب فالوكيل
 لا رد له بالعيب حتى يحلف المشتري انه لم يرض
 بالعيب اه ق
 (فهي بها) لان الوكيل بالانفاق وكيل
 بالشراء والحكم فيه ما ذكر قبل هذا امتحان
 وفي القياس له ذلك ويصير متبرعا لانه خالف
 امره فترد العشرة على الوكيل اه ق
 (ويستوفى انزاله على علمه) لان في العزل
 انظر ابراهيم من حيث ابطال ولاية فيستوفى على
 علمه ولو عزل الوكيل نفسه لا يصح اه ق
 (بموت الموكل) لان ساعته لازم ثابت بقدر اذ دفع
 فالتوكيل في كل ساعة لازم ثابت بقدر اذ دفع
 من الميت فله ان يرثه الوكيل (فروع) الموكل الذي
 المال الى الطالب ثم دفع الوكيل المال الذي
 معه ان علم بدفع الموكل فمنه ولا يملك الذي
 معناه ان علم بدفع الموكل فمنه ولا يملك الذي

في الموت وما بعده علم الوكيل

*(كتاب الدعوى) *

هي اخبار بحق له على غيره والمدعى من لا يجبر على الخصومة والمدعى عليه من يجبر ولا تصح الدعوى الا بذكر شيء علم جنسه وقدره فان كان دينا ذكرانه يطالبه به وان كان عينا نقلها ذكرانها في يد المدعى عليه بغير حق وانه يطالبه بها ولا بد من احضارها ان امكن ليشار اليها عند الدعوى والشهادة

(بذكر قمتها) ليصير المسمى معلوما بها قال
ابوالميث يستلزم مع ذلك ذكر الذكورة والانثوية
وقال فاضنجان ان كان المعين غامضا او ادى انه
في بلد المسمى عليه فانه لا يقبل بانيته وان لم يبين
وصفته نسمع دعواه وتقبل بانيته ولا ادري قمتها
الغنية فقال عصب منى عن كذا ولا ادري قمتها
نسمع اه في
(والشهادة) اي كما يشترط التحديد في الدعوى
بشترط في الشهادة وكذلك ايضا في ذكر اسماء
اعمالها اه في
(بأنه في بكرة) لحصول المقصود به هذا
لا يشترط التحديد
منفية

(احوط) لاحتمال ان يجلف بعد تزاورتين
ولا عبرة بعد القضاء لقوله احلف لانه ابطال
حقه بالنكول فلا ينفذ به القضاء اهـ ق
عند ابى حنيفة ويجلف عندها اهـ ق
(والسارق يجلف المخل) اهـ ق
وما له عليك هذا المال اهـ ق
(وكذا في النكاح) اهـ ق
اي اذا ادعى حقاً آخر سوى
اهـ ق
في القصاص اهـ ق
في القصاص

احوط ولا ترد عين على المدعى ولا يقضى بشاهد وعين
ولا يحلف في نكاح ورجعة وفي ايلاء واستيلاد ورق
ونسب وولاء وعندهما يحلف وبه يفتى ولا في حد ولعان
والسارق يحلف فان نهكل ضمن ولا يقطع ويحلف الزوج
ان ادعت طلاقا قبل الدخول اجماعا فان نكل ضمن
نصف المهر وكذا في النكاح ان ادعت مهرها وفي النسب
ان ادعى حقا كارت ونفقة وغيرهما وفي القصاص فان نكل
في النفس حبس حتى يقرأ ويحلف وفيما دونها يقتص وعندهما
يضمن الارش فيهما * فان قال المدعى لي بينة حاضرة وطلب
عين خصمه لا يحلف ويكفل بنفسه ثلاثة ايام فان ابى لازمه
ودار معه حيث دار وان كان غريبا يكفل او يلزم قدر مجلس
القاضي واليمين بالله تعالى لا يطلاق وعناق وقيل ان ألح
الخصم صح بهما في زماننا ويغلظ بذلك صفاته ان شاء القاضي
ويحترق من التكرار لا بزمان او مكان ويحلف اليهودي بالله
الذي انزل التوراة على موسى والنصراني بالله الذي انزل
الانجيل على عيسى والمجوسي بالله الذي خلق النار والوثنى
بالله * ولا يحلفون في معابدهم * ويحلف على الحاصل فني

(وكل ان سبب) يعني اذاعة من الدعوى في
 سبب لا يرتفع بعد وقوعه برفع فالحلف على
 (سبب لا يرتفع) يعني اذاعة من الدعوى في
 سبب لا يرتفع بعد وقوعه برفع فالحلف على
 (سبب لا يرتفع) يعني اذاعة من الدعوى في
 سبب لا يرتفع بعد وقوعه برفع فالحلف على
 (سبب لا يرتفع) يعني اذاعة من الدعوى في
 سبب لا يرتفع بعد وقوعه برفع فالحلف على

البيع والنكاح بانه ما ينكح ببيع قائم او نكاح قائم في الحال
 وفي الطلاق ما هي باتن منك الآن وفي الغصب ما يجب عليك
 رده وفي الوديعة ماله هذا الذي يدعى في يدك وذبعة ولا شيء
 منه ولا له قبلك حق لا على السبب فتوب الله ما بعته خلافا
 لابي يوسف فان كان في الحلف على الحاصل ترك النظر
 للمدعى حلف على السبب اجماعا كدعوى الشفعة بالحوار
 ونفقة المبتوتة والخصم ليراهما وكذا في سبب لا يرتفع كعبد
 مسلم يدعى العتق بخلاف الكافر والامة * ومن ورث شيئا
 فادعاه آخر حلف على العلم وان اشتراه او وهب له فعلى
 البتان ولو اقتدى المتكبر يمينه او صالح عنها على شيء صحيح
 ولا يحلف بعده

(باب التحالف)

ولو اختلفا في قدر الثمن او المبيع او فيه ما حكم لمن برهن
 وان برهنا فثبت الزيادة وان عجزا عن البرهان قيل لهما
 اما ان يرضى احدهما بدعوى الآخر والا فسخنا البيع
 فان لم يرض احدهما بدعوى الآخر تحالفا وبدئ بيمين
 المشتري وفي المناقضة بأيهما شاء ومن نكل لزمه دعوى

واقتدى يمينه ولم يحلف فقبل الا تحالف واني فيقال
 صادق فقال اخاف ان يوافق القدر يعني فيقال
 هذا سبب عنه الكاذبة اه في
 (ان رهن) وفي الهداية لو كان الاختلاف في
 الثمن والمبيع جميعا فثبت الزيادة اه في
 (ان رهن) وفي الهداية لو كان الاختلاف في
 الثمن والمبيع جميعا فثبت الزيادة اه في

(ولا بعد هلاك المبيع) اي ولا تحالف عند ابي
 خنيفة وابي يوسف اذا اختلفا في قدر الثمن هذا
 اذا كان الثمن دينارا كان عينا يتحالفان وكذا
 في الهداية اه في
 (واقول للمشتري الخ) وفي الجامع الصغير
 خنيفة وابي يوسف اذا اختلفا في قدر الثمن هذا
 اذا كان الثمن دينارا كان عينا يتحالفان وكذا
 في الهداية اه في

صاحبه وان حلفا فسخ القاضى البيع بطلب احدهما
 ولا تحالف لو اختلفا في الاجل او شرط الخيار او قبض بعض
 الثمن وحلف المنكر ولا بعد هلاك المبيع وحلف المشتري وعند
 محمد يتحالفان ويفسخ وتلزم القيمة وكذا الخلاف لو تعذر الراد
 وهو قائم ولا بعد هلاك بعضه الا ان يرضى البائع بترك حصة
 الهالك وعندهما يتحالفان ويرد الباقي والقول للمشتري
 في حصة الهالك عند ابي يوسف وتلزم قيمته عند محمد وتعتبر
 قيمتهما في الاقسام يوم القبض * وان اختلفا في قيمة الهالك فيه
 فالقول للبائع وان برهنا فبرهانه اولى * وان اختلفا في قدر
 الثمن بعد اقالة البيع تحالفا وعاد البيع ان لم يقبض البائع
 المبيع وان قبضه فلا تحالف خلافا لمحمد * ولو في قدر رأس
 المال بعد اقالة السلم فالقول للسلم اليه فيه ولا يعود السلم *
 ولو اختلفا في قدر الاجرة او المنفعة او فيه ما قبل استيفاء المنفعة
 تحالفا وتراذوا بدئ بيمين المستأجر ان اختلفا في الاجرة بيمين
 المؤجر ولو في المنفعة وايهما نكل لزمه دعوى الآخر وايهما
 برهن قبل وان برهنا فسخ المستأجر في المنفعة ووجه المؤجر
 في الاجرة * وبعد استيفاء المنفعة لا يتحالفان والقول للمستأجر

(لا يتحالفان) يعني اذا اختلفا بعد استيفاء
 المنفعة لا يتحالفان لان برهان المستأجر لا يمكن فسخ العقد
 القسح والمنافع المستوفاة لا يمكن فسخ العقد
 فيها فان قيل ينبغي ان يجرى التحالف عند محمد
 لو هلك المبيع قلنا اذا انقضى البيع بالتحالف عند محمد
 يمكن ايجاب قيمة المفقود عليه اه في

(والمسلم اليه فيه) لان رب السلم يدعى على المسلم
 اليه زيادته وهو ينكر ولا يعود السلم لان المقصود
 من التحالف فسخ العقد حتى يعود كل واحد
 منهما الى رأس ماله والتحالف في الاقالة في السلم
 لا يقيد هذا المقصود لان الاقالة فيه لا تنقضي
 الفسخ فانما هو لا لا تنقضي الاقالة في السلم
 الا ترى ان رأس المال لو كان عرضا فقبضه
 المسلم اليه ثم رده بالبيع اي حكم القاضى به
 وذلك قبل التسليم الى رب السلم لا يعود السلم
 (لا يتحالفان) يعني اذا اختلفا بعد استيفاء
 المنفعة لا يتحالفان لان برهان المستأجر لا يمكن فسخ العقد
 القسح والمنافع المستوفاة لا يمكن فسخ العقد
 فيها فان قيل ينبغي ان يجرى التحالف عند محمد
 لو هلك المبيع قلنا اذا انقضى البيع بالتحالف عند محمد
 يمكن ايجاب قيمة المفقود عليه اه في

(ذو الوقت اولى) وهو رواية عن ابي خنيفة
 لانه اقدم فصار كما في دعوى الشرآء ولهما
 ان يثبت ذى البدي انما تقبل لتضمنه معنى الدفع
 ولا دفع هنا حيث وقع الشك في التلق من
 جهة ادى لانه دعوى اولى الملك
 (الذى اطلق اولى) لانه دعوى الباعه بعضهم
 بذيل استحقاق الزوائد وجوع التسامح بوجوب
 على بعض ولا يثبت ولا يثبت الاطلاق بخلاف
 الملك في ذلك الوقت يثبت ولا يثبت انما
 الاولية يثبت ان الرجوع لعدم التقدم فسلط اعدا
 يعارض كما لو اقام البنية على ملك
 الشرآء لانه امر
 الاوقات

فقدوا اليد الأولى (لأن يفتن ذى التاريخ اهـ ق)
وجه القضاء كذا فى الهداية اهـ ق
الفضية (فضى له) لأن الثالث لم يصرف مضمناً عليه بذلك
اهـ ق

(والباقى للاخر)
وانما سمي بهذا لان في هذه المسألة كلا ونصفا
فالمسألة من اثنين ونقول الى ثلاثة اصحاب
الكل هو العول واما المضاربة فان
يقرب بقدر حقه فصاحب الكل له الثلثان
يقرب الثلثين في الدار وصاحب الكل له الثلث
يقرب الثلث في الدار فيحصل
طريق الاضافة فانه
هو اثنان

انما ضرب الثلث مضى ثلث المستوفى
له ثلث لان ضرب الثلث من الثلاثة
فانضوى الثلث مضى ثلث المستوفى
انما ضرب الثلث مضى ثلث المستوفى
له ثلث لان ضرب الثلث من الثلاثة
فانضوى الثلث مضى ثلث المستوفى

(تاريخه) اظهر علامة الصدق فيه فترجى
 منه سواء كانت الدابة في ايديهما او في يد
 احدهما او في يد ثالث وان لم يكن تاريخ
 بهما الذي اليدان كانت في يد احدهما
 او في يد ثلثهما انفقوا او في يد ثلثهما
 او في يد ثلثهما انفقوا او في يد ثلثهما
 او في يد ثلثهما انفقوا او في يد ثلثهما
 او في يد ثلثهما انفقوا او في يد ثلثهما
 او في يد ثلثهما انفقوا او في يد ثلثهما

سنا تاريخه وان اشكل فلهما وان خالفهما بطلا * وان برهن
 احدهما خارجين على غصب شيء والاخر على ودعيته استويا
 (فصل في التنازع بالايدي)
 لابس الثوب اولى من الاخذ بكفه والاكسب احق من
 الاخذ باللباس ومن في السرج احق من الرديف وصاحب
 الحمل اولى ممن علق كوزه عليها * والراكبان بلاسرج اوفيه
 سواء وكذا الجالس على البساط والمتعلق به * ومن معه ثوب
 وطرفه مع آخر * والحائط لمن جذوعه عليه او اتصل بينائه
 اتصال تريع لامن له عليه هراوى بل الجاران فيه سواء
 وان كان لكل عليه ثلاثة جذوع فينبه اولا ترجيح بالاكثر منها
 وان كان لاحدهما ثلاثة وللاخر اقل فهو صاحب الثلاثة
 وللاخر موضع خشبه * ولو كان لاحدهما جذوع وللاخر
 اتصال فلذى الاتصال وللاخر حق الوضع وقيل لذى
 الجذوع * وذو بيت من دار كذى بيوت منها في حق ساجتها *
 ولو ادعى ارضا ككل انها في يده وبرهنا قضى بيدهما فان
 برهن احدهما او كان له لبن فيم او بنى او حفر قضى بيده في يده
 صبي يعبر عن نفسه قال انا حر فاقول له وان قال انا عبد لفلان

(كذى بيوت منها) لاستو آثمها في استعمالها
 وهو المروفيها اهق
 (قضى بيدهما) فان طلبا التسمية بعد ذلك تقسيم
 بينهما حتى يقبلا البيعة على الملك قيل هذا قول
 ابن خنيفة وعندهما يقيم اهق
 (او كان له لبن فيم الخ) لان التمكن من هذه
 الاشياء دليل على انها في يده اهق
 (فالقول له) لانه اذا قيل قول احد عليه انه عبده
 في نفسه فلا يقبل قوله الا بينة اهق
 فذا انكاره الا بينة اهق

(فهو عبد لذي اليد) حيث اقترع على نفسه بالرق
 فكان ملكا لمن في يده فان قيل الاخر بالرق
 الرق لم يثبت بقوله بل بدعي في حق الصبي قلت
 المعارض لدعوى الحرية لانه لما صار في يد
 المدي بقى كالتقاضي في يده فيعتبر اقراره
 عليه اهق
 (باب دعوى النسب)
 دعوى استيلاء ودعوى نسب ولد اعلم ان الدعوى ثلاث
 فالاولى ان يدعي نسب ولد اعلم ان الدعوى ثلاث
 كما اذا جاءت به لاقل من ستة اشهر قال صلى
 الله عليه وسلم اعقها ولدها ولذا ثبت له
 حقيقة الحرية والثانية ان يدعي نسب ولد اعلم ان
 في غير ملكه فيصح في الملك خاصة والثالثة ان
 يدعي ولد جارية ولده فيصح بناء على ولايته على
 ولده من وقت العلق الى وقت الدعوى ثم
 الاولى اهق

فهو عبد لذي اليد وكذا من لا يعبر عن نفسه * فلو ادعى الحرية
 عند كبره لا يقبل بلا حجة
 * (باب دعوى النسب) *
 ولدت مبيعة لاقل من نصف سنة منذ بيعت فادعاه البائع فهو
 ابنه وهي ام ولده ويفسخ البيع ويرد الثمن وان ادعاه المشتري
 مع دعوته او بعدها وكذا لو ادعاه بعد موت الام او عتقها
 ويرد حصته من الثمن في العتق وكل الثمن في الموت وقالوا
 حصته فيهما * ولو ادعاه بعد موته او عتقه ردت * ولو ولدت
 لا كثر من نصف سنة واقل من سنتين ان صدقه المشتري فالحكم
 كالاول والا فلا يثبت وان كان لا كثر من سنتين لا تصح دعوته
 فان صدقه المشتري ثبت نسبه وحل على النكاح ولا يرد
 المبيع ولا يعتق الولد وان باع عبد اولد عنده ثم ادعاه بعد بيع
 مشترية صحت دعوته ورتبيع مشترية وكذا لو كاتبه المشتري
 او كاتب امه او رهن او اجر او زوجها ثم كانت الدعوة صحت
 ونقضت هذه التصرفات * ولو باع احد نوأمين ولدا عنده
 فاعتقه مشترية ثم ادعى البائع الاخر ثبت نسبه مامنه وبطل
 عتق المشتري * ومن في يده صبي فقال هو ابن زيد ثم قال

(ورد الثمن وان ادعاه المشتري) لان دعوى
 البائع اسبق لاستيادها الى العلق كونه
 دعوى استيلاء ودعوى المشتري دعوى
 فالحكم كقول البائع لانه في ملكه اهق
 (صحت دعوته) لان البيع يجعل التقض وماله
 من حق الدعوى لا يخله فنقض البيع لاجله
 اهق
 (وكذا لو كاتبه المشتري وفي كتاب الام من في من
 كذب الولد المشتري لان من ضرورة ثبوت
 باع اهق
 (وبدل عتق المشتري) لان من ضرورة ثبوت
 نسب احدهما ثبوت نسب الاخر ومثل
 بالتواين لانه لو كان واحدا فباعه او عتقه
 المشتري ثم ادعاه البائع لا يسطل اعتاق المشتري
 اهق

(بصح ان محمد) لان اقتراره بطل مجموع
 المقتر له نقص بعد ثبوت والاقرار بمثله
 لا يحمل النقص في حق نفسه لانه جملة في حق
 لا يرتد بالدين في المال اذ لا يلائل
 لا يرتد بالدين في المال اذ لا يلائل
 نفسه اهـ
 (فهو حر ابن الكافر) لانه نال شرف
 الحرة في الحال والاسلام في المال اذ لا يلائل
 (فهو حر ابن الكافر) لانه نال شرف
 الحرة في الحال والاسلام في المال اذ لا يلائل
 (فهو حر ابن الكافر) لانه نال شرف
 الحرة في الحال والاسلام في المال اذ لا يلائل

هو ابني لا يكون ابنه وان جحد زيد بنوته وعندهما يصح
 ان جحد * ولو كان في يد مسلم وذمى فادعى المسلم رقه والكافر
 بنوته فهو حر * ابن الكافر * ولو كان في يد زوجين فزعم انه ابنه
 من غيرهما وزعمت انه ابنهما من غيره فهو ابنيهما * ولو استولد
 مشتراته ثم استحققت فالولد حر وعلى الاب قيمته يوم الخصومة
 فان مات الولد فلا شيء على ابيه وتركته له وان قتله الاب غرم
 قيمته وكذا ان قتله غيره فآخذ دية ويرجع بقيمته وبالثمن على
 بآئعه لا بالعقر

(كتاب الاقرار) *

هو اخبار بحق لا شرع على نفسه ولا يصح المعلوم * وحكمه
 ظهور المقر به لاثباته فصيح الاقرار بالخبر للمسلم لا بطلاق
 وعناق مكرها * واذا اقر حر مكلف بحق معلوم او مجهول
 كشيء وحق صحيح وزمه بيان المجهول بماله قيمة والقول
 قوله مع يمينه ان ادعى المقر له اكثر منه * وفي مال
 لا يصدق في اقل من درهم * ومال عظيم نصاب من ما بين به
 فضة او غيرها * ومن الابل خمسة وعشرون ومن البر خمسة
 اوسق ومن غير مال الزكاة قيمة النصاب واموال عظام ثلاثة

(فان مات الولد) فترجع على قوله يوم الخصومة
 وكان عليه ان يثبت قبلها اذ لو مات بعدها
 (فان مات الولد) فترجع على قوله يوم الخصومة
 وكان عليه ان يثبت قبلها اذ لو مات بعدها
 (فان مات الولد) فترجع على قوله يوم الخصومة
 وكان عليه ان يثبت قبلها اذ لو مات بعدها

(فان مات الولد) فترجع على قوله يوم الخصومة
 وكان عليه ان يثبت قبلها اذ لو مات بعدها
 (فان مات الولد) فترجع على قوله يوم الخصومة
 وكان عليه ان يثبت قبلها اذ لو مات بعدها

(وكذا كذا احد عشر) يعني لو قال على
 كذا كذا درهم لم يصدق في اقل من احد
 عشر لان كذا كذا في عدد مجهول فقد اقر
 بعددين مجهولين ليس بينهما حرف العطف
 (وان ثلث زيدا مائة) يعني لو قال
 وكذا درهم فليزيمه مائة واحد وعشرون وكذا
 اقل ما يعبر عنه ثلاثة اعداد مع العاطف اهـ
 (وان ثلث زيدا مائة) يعني لو قال
 وكذا درهم فليزيمه مائة واحد وعشرون وكذا

نصب ودرهم ثلاثة ودرهم كثيرة عشرة وعندهما نصاب
 وكذا درهمان وكذا كذا احد عشر وان ثلث فكذلك
 وكذا وكذا احد وعشرون وان ثلث زيدا مائة وان ربع زيد
 ألف وكذا كل مكيل وموزون * وبشركة في عبد فهو نصف
 عند ابني يوسف وعند محمد يؤمر بالبيان * وقوله على اوقلي
 اقرار بدين فان وصل به هو ودية صدق وان فصل لا وعندي
 اودعي اوفي يتي او صدوق اوفي كبسي اقرار بامانة * ولو
 قال لمن ادعى عليه ألفا اتزنها او اتقدها او اجلني بها او قد
 قضيتكها او ابرأتني منها او وهبتها لي او تصدقت بها على
 او اجلتك بها فقد اقر وبلا ضمير لا * ولو اقر بدين مؤجل وقال
 المقر له هو حال زمه حالا وحلف المقر له على الاجل * ولو قال
 على مائة ودرهم فالك درهم وكذا كل ما يكال أو يوزن *
 ولو قال مائة وثوب او مائة وثوبان زمه تفسير المائة * وان
 قال مائة وثلاثة أبواب فالك ثياب * ولو اقر بقر في قوسرة
 زماه او بجناح زمه الحلقة والفص او بسيف فالتصل والجفن
 والجناح او بجمل فالكسوة والعبدان * وان بدابة في
 اصطلح زمه الدابة فقط وبشوب في منديل زماه وكذا

(اقرار بامانة) اي في يده لان كل ذلك اقرار
 يكون الشيء في يده وذلك متشوع الى مضمون
 وامانة فثبت اقرارها وهو الامانة اهـ
 (فقد اقر) اي بالان الضمير في اتزنها اجمع الى
 الالف التي لا تعني حتى لو قال اتزن بلا ضمير
 لا يكون اقرار لان الاتزان يحمل ان يكون
 مصروف الى الالف والى غيره فلا يكون اقرارا
 بالشك اهـ
 (زماه) اي التمر والقوسرة لان الاقرار
 بالظروف لا يتحقق بدون ظرف حتى لو قال من
 قوسرة لان كلمة من لا تتراجع فيكون مقرا
 بالظروف لا يتحقق بدون ظرف حتى لو قال من
 قوسرة لان كلمة من لا تتراجع فيكون مقرا

(زماه الحلقة والفص) لاطلاق الخاتم على
 جميع الاجزاء ولهذا يدخل الفص في بيع
 الخاتم من غير تسمية اهـ
 (زماه الحلقة والفص) لاطلاق الخاتم على
 جميع الاجزاء ولهذا يدخل الفص في بيع

(وعندهما القول للمأخوذ منه) وهو القياس
 ووجهه بما ذكرنا من ان البذل في الاجارة ضرورية
 الاستحسان ان البذل في الاجارة ضرورية
 ثبت ضرورة استيفاء المقود عليه وهو المنافع
 ثبت ضرورة استيفاء المقود عليه وهو المنافع
 تكون اقرا له بالدم مطلقا بخلاف الوديعه لان الوديعه
 البذل فيها مقصوده اي لفصل المقر له لان الوديعه
 (فأقول له) انما يكون بقبض الضمان
 (فأقول له) انما يكون بقبض الضمان
 ثم ادعى ما يبرأ به منه وهو القاصصة والاخر
 ثم ادعى ما يبرأ به منه وهو القاصصة والاخر
 انه في قول المقر كذا في الكافي

وان قال اجرت فرسى او ثوبى هذا فلانا فركبه اولسه وردّه
 على او اعترته او اسكنته دارى ثم ردها على صدق وعندهما
 القول للمأخوذ منه ولو قال خاط ثوبى هذا بكذا ثم قبضته
 منه وادعاه الاخر فعلى هذا الخلاف في الصحيح * ولو قال
 اقتضيت من فلان ألفا كانت لي عليه او اقرضته ألفا ثم اخذتها
 منه وانكر فلان فاقول له * ولو قال زرع فلان هذا الزرع
 او بنى هذه الدار او غرس هذا الكرم لي استعنت به فيه وادعى
 فلان ذلك فاقول للمقر

(باب اقرار المريض) *

دين صحته وما لزمه في مرضه بسبب معروف سواء ويقدمان
 على ما اقتربه في مرضه والكل مقدم على الارث * ولا يصح
 تخصيصه غريبا بقضاء دينه ولا اقراره لوارثه الا ان يصدق
 بقية الورثة وان اقر لاجنبى صح ولو احاط بماله * وان اقر
 لاجنبى ثم اقر انه ابنه ثبت نسبه وبطل اقراره وان اقر لاجنبية
 ثم تزوجها لا يبطل اقراره ولو اوصى اياها ثم تزوجها بطلت
 ولو وهبها ثم تزوجها فله الرجوع * وان اقر بغلام مجهول
 النسب يولد مثله لمثله انه ابنه وصدقه الغلام ثبت نسبه منه

(لا يبطل اقراره) ووجه الفرق ان دعوى النسب
 تستند الى وقت العلوق فتبين انه اقر لانه ولا
 يصح ولا كذلك الزوجة لانها تقصر على زمان
 (ثبت نسبه منه الخ) لانه لما اقر بما لزمه وليس
 فيه تحصيل النسب على الغير وعلته وان لا يكون
 المرأة خالصة عن نكاح الغير ولا اربع سوى اهلها ولا فرق بين
 تحت المقر اختمها ولا اربع سوى اهلها ولا فرق بين
 ولان الاعلى او الاسفل اذا لم يكن للمعنى ولا من
 جهة الغير اهـ ق

(بعدها) اي بعد موت المرأة فانه لا يصح
 لانقطاع النكاح وكذا اذا اقر الرجل بالزوجة
 فصدقته المرأة بعد موتها عند ابى حنيفة رحمه
 الله اهـ ق (اي يصح ايضا) اي يصح تصديقها بعد موتها لبقائه
 فأنكر النكاح بعد موت المرأة في حق الارث والاقران
 في هذه الحالة فثبت النكاح تصادقهما فيثب
 منها ولهذا لو اقام البينة على النكاح بعد موتها
 قبل اهـ ق (ولو بعيلها) اي ولو كان الوارث بعيدا لان
 الميراث حقه فيقبل فيه قوله عند عدم المزاحم

ولو مريض او شارك الورثة * وضع اقرار الرجل بالوالدين والولد
 والزوجة والمولى * وشرط تصديق هؤلاء وكذا اقرار
 المرأة لكن شرط في اقرارها بالولد تصديق الزوج ايضا وشهادة
 قابله * وصح تصديقهم بعد موت المقر لا تصديق الزوج بعد
 موتها وعندهما يصح ايضا وان اقر بنسب غير الولاد كاخ وعم
 لا يثبت ويرثه ان لم يكن له وارث معروف ولو بعيدا * ومن مات
 ابوه فاقر باخ شاركه في الارث ولا يثبت نسبه ولو كان لايهما
 الميت دين على شخص فاقر احدهما بقبض ابيه نصفه
 فالنصف الباقي للاخر ولا شئ للمقر

(كتاب الصلح) *

هو عقد يرفع النزاع ويجوز مع اقرار وسكوت وانكار
 (فأقول) كالبيع ان وقع عن مال بمال فيثبت فيه الشفعة
 والرد بالعيب وخيار الرؤية والشرط ويفسده جهالة البذل
 لاجهالة المصالح عنه * ويشترط القدرة على تسليم البذل وان
 استحق بعض المصالح عنه او كله رجوع بكل البذل او بعضه
 وان استحق بعض البذل او كله رجوع بكل المصالح عنه او بعضه
 وان وقع عن مال بمنفعة اعتبار اجارة فيشترط فيه التوقيت

(كتاب الصلح) هو اسم معنى المصالحة وهي
 المسألة خلاف الخاصة وحكمه البراءة من
 الدعوى ولا يجوز الصلح على مكمل او موزون من
 فيه من احتمال الزمان كان نصيبه من التركة من
 جنسه انتهى عمادى وقوله على مكمل او موزون
 متعلق بالصلح يعنى اذا لم يكن في التركة دين
 واعيانا غير معلومة وايراد الصلح على مكمل
 او موزون قبل لا يصح لاحتمال ان يكون في التركة
 نصيبه اقل من بدل الصلح فكان القول بعدم
 الجواز موزونا الى اعتبار شبهة التهمة ولا عبرة بها
 اهـ درر
 (اعتبر اجارة) صورته ادعى على رجل شيئا
 فاعترف به ثم صالحه على سكنى داره سنة او على
 ركب دابة معلومة او زراعة ارضه مدة معلومة
 او على خدمة عبده او زراعة ارضه مدة معلومة
 فهذا الصلح جائز فيكون في معنى الاجارة فيجوز
 فيه احكام الاجارة اشارة اليها بالقائه بقوله
 فاسترط اهـ ق

[illegible]

في نفسه لا يجوز (لانه لا يجوز له ان
يصرف الا فيما هو من باب التجارة ونصرفه
اذا كان يعوض من التجارة فلا ينفذ في حق الولي
ما كان من نفسه جاز) لان الواجب هو القيمة وهي
مقدرة فان زيادة عليها تكون ربا ولا يبي حنيفة
ان حقه في الهالك باق وانما ينقل الى القيمة
بإقتضاء اهـ في

الدين والصلوات ان يقال والصلوات
 المداينة لان العمل خير من الموجب وهو غير
 مستحق بالعقد فيكون رزاء ما حط عنه وذلك
 اغنياء عن الاجل وهو حرام اهق

(وكان متبعاً) لأن الصالح هنا هو
الفضولي لا ولا يفتنه على المطالب فلا يتقدم تصرفه
عليه اهق
(باب الصالح في الدين) لما ذكر حكم الصالحين
عموم الدعاوى ذكر في هذا الباب حكم الخاص وهو
دعوى الدين لأن الخاص يكون ابداً بعد
العموم كذا في الاكمل اهق
المتحقق الخ قال الربيعي قوله عما استحق
للمؤمن الدين لا يكون صورة
مطالباته وانما يكون
على بعض

(مستقرض) لانه لا يستحق الربح الا اذا صار
 المال ملكا له لان الربح فرع المال فاذا شرط
 ان يكون جميع الربح له فقد ملك جميع رأس
 المال افاق
 لان المضارب بالم يطلب لعملة بدلا
 (تستضعف) لان التسمية كان ولا يستبرع وهذا
 وعادة لا يتقوم الا بالتسمية
 معنى البضاعة فكانت نص عليها كذا قاله الشافعي
 افاق
 (ولا يضمن المال فيها ايضا) اي المال في المضاربة
 الفاسدة غير مضمون بالهلاك اعتبارا بالصحة
 ولانه مال غير مستأجر في يده ولا يفسدها
 ويجب فسادها لا اختلاف مقصوده لا يفسدها
 ويبطل الشرط لانه لم يضمن المضاربة تالي العرض
 (جازت ايضا) لانه لم يضمن المضاربة تالي العرض
 بل الى غنمه فيكون مضاربة تالي العرض
 (وشرط تسليم المال الى المضارب) لان المال
 امانة في يده فلا بد من التسليم اليه

فغاصب وان شرط كل الربح له فمستقرض وان شرطه رب
 المال فمستضعف وان فسدت فاجير فله اجر مثله ربح او لم يربح
 ولا يزداد على ما شرط له عند أبي يوسف خلافا لمحمد ولا يضمن
 المال فيها ايضا ولا تصح المضاربة الا بمال تصح به الشركة وان
 دفع عرضا وقال بعه واعمل في غنمه مضاربة او قال اقض مالي
 على فلان واعمل فيه مضاربة جازت ايضا وشرط تسليم المال
 الى المضارب بلا يد الرب المال فيه عاقد كان او غير عاقد
 كالصغير اذا عقدها له ولديه واحد الشر يكتن اذا عقدها الاخر
 وكون الربح بينهما مشاعا فيفسدان شرط لاحدهما عشرة
 دراهم مثلا وكل شرط يوجب جهالة الربح يفسدها وما لا فلا
 ويبطل الشرط كشرط الوضعية على المضارب وللمضارب
 في مطلقة ان يبيع ويشتري ويوكل بهما ويسافر ويضع ويودع
 ويرهن ويرهن ويؤجر ويستأجر ويحتمل بالثمن على الايسر
 وغيره ولو باضع رب المال صح ولا تفسده المضاربة وليس له
 ان يضارب الا باذن رب المال وبقوله له اعمل برأيتك ولان
 يقرض او يستدين او يهب او يتصدق الا بتخصيص فان شري
 بما لها بر او قصره او حله بماله فهو متبرع * وان قيل له اعمل

(بلا يد الرب المال فيه) لان يد المالك ثابتة
 له وبقاء يده يبيع التسليم الى المضارب كذا
 في الهداية افاق
 (لا يملك المضارب فيها)
 (ان شرط لا يملك المضارب فيها) لانه قد حصل فيها
 ذلك التقدير قطع فانه شرط لا يملك المضارب فيها
 (على المضارب) فانه شرط لا يملك المضارب فيها
 (الشركة في الربح ولا الهلاك يضمن المضارب) لان مال المضارب لا يفسد
 ويكون الوضعية على رب المال لان مال المضارب لا يفسد
 من المال فالحال لا يضمن المضارب لان مال المضارب لا يفسد
 والمضارب يضمن فله لا يضمن المضارب لان مال المضارب لا يفسد
 (ولا تفسده المضاربة) وقال زفر تفسد لان رب
 المال حتمت المضاربة في مال نفسه فيكون مستردا له ولان
 ان يكون وكلا في مال نفسه فيكون مستردا له ولان
 التصرف في مال يكون رب المال وكلا في التصرف
 فيجب ان يكون افاق

(غير اهلها) اي في غير سوق من اطرافها
 لا يكون مخالفا لان المصير مع تباين اطرافه كبقية
 واحدة فلا يفيد التقييد الا اذا صرح بالذهبي
 افاق
 (لا يكون مخالفا) لان قاعدة الاول التقييد
 المراد عن قاعدة الثاني التقييد بالذبي
 بالمكان وفائدة الثاني التقييد بالذبي
 (واعمل به فيها) وعبرة الهداية بخذه هذا المال
 واعمل به في الكوفة فله ان يعمل فيها وفي غيرها
 لان الواو للعطف فيصير بمنزلة المشورة انتهى
 قال ان يبيع لان الواو للعطف والنهي لا يعطف
 على نفسه وانما يعطف على غيره وقد يعطف
 لا يفسد اذا كان بعد جملة فيكون مشورة
 لا يفسد طافي الاول افاق

برأيتك وله الخلط بماله والصنع ان قيل له ذلك فلا يضمن به
 ويصير شريكا بما زاد الصنع وحصته له اذا بيع وخصه النوب
 في المضاربة وان قيدت ببلد او سلعة او وقت او معامل معين
 فليس له ان يتجاوز كما في الشركة فان تجاوز ضمن والربح له فان
 قال له عامل اهل الكوفة او الضيافة فعامل في الكوفة غير
 اهلها او صارف مع غير الصيافة لا يكون مخالفا وكذا الوقال
 اشترى في سوقها فاشترى في غيره بخلاف قوله لا تشتري في غير
 السوق وان قال خذ هذا المال تعمل به في الكوفة او فاعمل به
 فيها او خذ بالنصف فيها فهو تقييد بخلاف خذه واعمل به
 فيها ولا مضارب ان يبيع بنسيئة ما لم يكن اجلا لا يبيع اليه
 التجار وان باع بنقد ثم اخر صرح اجماعا وله ان يأذن لعبد
 المضاربة في التجارة وليس له ان يزوجه عبدا او امة من ماها
 ولا ان يشتري من يعتق على رب المال فان شري كان له لاها
 ولا ان يشتري من يعتق عليه ان كان في المال ربح فان فعل
 ضمن وان لم يكن ربح صح فان حدث ربح بعد الشراء عتق
 نضيبه ولا يضمن بل يسعي المعتق في نصيب رب المال ولو اشترى
 المضارب بالنصف امة بألف وقيمتها ألف فوطئها فولدت ولدا

(لا يبيع اليه التجار) اي ليس له ان يبيع الى اجل
 يبيع التجار اليه وقال ابن ابي ليلى ليس له ان
 يبيع نسيئة لان ذلك تصرف يوجب قصر يده
 عن مال المضاربة ويجوز عن التصرف فيه وغن
 قول البيع بالنسيئة من صنع التجار وهو
 متعارف عندهم فيدخل عند الاطلاق وهو
 المتعارف كالنصوص عليه وهو اقرب التحصيل
 وفي الهداية فلو كان اوفى رب المال كذا في الربح
 لا يركوب وليس له ان يشتري سفينة للركوب وانه
 ان يستكرها اعتبارا بالمادة افاق
 (صح اجماعا) اما عندهما فلان الوكيل
 على ذلك والمضارب اولى لان المضارب لا يضمن

افاق
 (وله ان يأذن الخ) في الرواية المشهورة لانه من
 صنع التجار وعند محمد لا يملك ذلك باطلاق العقد
 كذا في الكافي افاق
 (او امة من ماها) وعن أبي يوسف انه يزوجه
 الامنة لانه من باب الاكساب افاق

(فله بيعها) لان حقه في الربح وانما يظهر
بالقسمة وقسمه الربح متوقف على ان يتقص راس
المال اهق (فله تبديله بجنبه استحسانا)
ان يرد مثل رأس المال اذا لم يكن الا باذن بيع
ما في يده بجنب رأس المال فصار كالعروض
اهق (زمنه الاقضاء) اي ان يقضيه لان المضارب
كالا جبر وحضه من الربح اهق
فجبره على اتمام العمل اهق
اي فلا يلزمه الاقضاء لانه
(والا فلا) اهق
وكيل محض اهق
(المالك به) اهق
تدرج بالعقد وهو المضارب اهق
(لا يستردان الربح) الاول لان المضاربة الاولى
قد انتهت بالفسخ وثبت الثانية بوجوب انتفاض الاولى
فهلاك المال في الثانية لا يوجب انتفاض الاولى
فصار كما اذا رفع اليه مالا آخر اهق

يساوي ألفا فادعاه موسرا فصارت قيمته ألفا ونصفه استسماه
رب المال في ألف وربعه او اعطقه فاذا قبض الالف ضمن
المدعي نصف قيمة الامة
(باب المضارب يضارب)
فان ضارب المضارب بلاذن فلا ضمان مالم يعمل الثاني في ظاهر
الرواية وهو قولهما وفي رواية الحسن عن الامام لا يضمن
بالعمل ايضا مالم يربح وان كانت الثانية فاسدة فلا ضمان
وان ربح وحيث ضمن فرب المال تضمن اي مامشاه في المشهور
وقيل على الخلاف في ايداع المودع * وان اذن له بالمضاربة
فضارب بالثلث وقد قيل له ما رزقك الله بيننا نصفان او على
نصفه او ما فضل فنصفان فنصف الربح رب المال وثلثه
للتاني وسدسه للاول وان دفع بالنصف فنصفه رب المال
ونصفه للتاني ولا شيء للاول * وان شرط للتاني الثلثين فكلما
شرط ويضمن الاول للتاني سدسا * وان كان قيل له ما رزقك الله
او ما ربح بيننا نصفان فدفع بالثلث فكل من ثلثه وان
دفع بالنصف فالتاني نصف ولكل من الاول ورب المال ربح
* ولو شرط لعبد رب المال ثلثا ليعمل معه ورب المال ثلثا

(نصفه رب المال) لان رب المال شرط
لنفسه نصف جميع الربح فانصرف شرط الاول
ولا شيء للاول لانه جعل ما كان له للتاني وهو
فاستأجر الاجبر رجلا آخر ليخطب له بدرهم فانه
لا يسمي للاول شي حيث عقد على جميع حقه كذا
اهق
(سدسا) اي سدس الربح من ماله لانه شرط
للتاني ماله مستحق رب المال فلم ينفذ في حق
رب المال ووجب عليه الضمان بالتسمية اهق
(فلكل منهم ثلثه) لان المضارب الثاني لما شرط له
وهو الثلث فبقي الثلثان اهق
(ربح) اي من النصف الثاني لرب المال شرط نفسه
نصف الثاني نصف الربح وهو ما دون في نفسه من
جهة رب المال فاستحقه ورب المال ربح
ما ربح الاول ولم يربح الاول الا النصف وكان
بينهما اهق

ولنفسه ثلثا صحيح * وتبطل بموت احدهما وبالحاق رب المال
مرثدا لا بالحاق المضارب ولا ينزل بعزله مالم يعلم به فان علم
والمال عروض فله بيعها ولا يتصرف في ثمنها وان كان نقدا من
جنس رأس المال لا يتصرف فيه وان من غير جنسه فله تبديله
بجنسه استحسانا ولو اقرقا وفي المال دين على الناس لزمه
الاقضاء ان كان ربح والا فلا ويوكل المالك به وكذا سائر
الوكلاء * والبيع والسمسار يجبران عليه وما يهلك من مال
المضاربة صرف الى الربح أولا فان زاد على الربح لا يضمن
المضارب فان اقتسماه وفسخت ثم عقدت فهلك المال او بعضه
لا يستردان الربح وان اقتسماه من غير فسخ تراذاه حتى يتم رأس
المال فان فضل شي اقتسماه وان لم يف فلا ضمان على المضارب
(فصل)
ولا يتفق المضارب من ماله في مصره او في مصر اتخذه دارا
ولا في الفاسدة فان سافر فطعامه وشرابه في ماله بالمعروف
وكذا كسوته وركوبه شراء واستئجارا وكذا اجرة خادمه
وفرش ينام عليه وغسل ثيابه والدهن في موضع يحتاج فيه
اليه وضمن ما كان زائدا على العادة ونفقته في مصره من ماله

(فله بيعها) لان حقه في الربح وانما يظهر
بالقسمة وقسمه الربح متوقف على ان يتقص راس
المال اهق (فله تبديله بجنبه استحسانا)
ان يرد مثل رأس المال اذا لم يكن الا باذن بيع
ما في يده بجنب رأس المال فصار كالعروض
اهق (زمنه الاقضاء) اي ان يقضيه لان المضارب
كالا جبر وحضه من الربح اهق
فجبره على اتمام العمل اهق
اي فلا يلزمه الاقضاء لانه
(والا فلا) اهق
وكيل محض اهق
(المالك به) اهق
تدرج بالعقد وهو المضارب اهق
(لا يستردان الربح) الاول لان المضاربة الاولى
قد انتهت بالفسخ وثبت الثانية بوجوب انتفاض الاولى
فهلاك المال في الثانية لا يوجب انتفاض الاولى
فصار كما اذا رفع اليه مالا آخر اهق
(حتى يتم رأس المال) لان الربح تابع ولا يسلم
بدون سلامة الاصل اهق
(فان فضل شي اقتسماه) لان رب المال لم يبيح
له حق بعد استيفاء ماله الا بالربح اهق
(في مصره) اي الذي لا يحتاج من نفسه لعمل
انما كانت من المال لا يحتاج من نفسه لعمل
المضاربة ومادام في مصره غير محتسب فانه ساكن
بالسكنى الاصلية اهق
(او في مصر اتخذه دارا) فليد له لو فوى
الاقامة ولم يتخذ دارا فله النفقة ولا يتفق
المضارب في المضاربة الفاسدة لانه لا يكون فيها
الاجبر والاجبر لا يستوجب النفقة اهق
(من ماله) اي من مال نفسه لانه لا يكون فيها
للمال المضاربة فلا يجب له النفقة فيه اهق

(كسوف المص) اي فهو كالسوق في المص
 فلا تكون نفقة في مال المضاربة اهق
 (من الربح اولا) وبعبارة اخرى فان ربح اخذ
 المالك ما اتفق من رأس المال وقد نفعهم اخلافة
 بيننا وبين كسوف المص من الربح يلقع مستر كما
 متعلق بانفق لا ياخذ رأس المال ويقتول قام
 رأس المال اخذه المالك من الربح يلقع مستر كما
 اهق (من الربح اولا) وبعبارة اخرى فان ربح اخذ
 المالك ما اتفق من رأس المال وقد نفعهم اخلافة
 بيننا وبين كسوف المص من الربح يلقع مستر كما

اهق (من الربح اولا) وبعبارة اخرى فان ربح اخذ
 المالك ما اتفق من رأس المال وقد نفعهم اخلافة
 بيننا وبين كسوف المص من الربح يلقع مستر كما
 متعلق بانفق لا ياخذ رأس المال ويقتول قام
 رأس المال اخذه المالك من الربح يلقع مستر كما
 اهق (من الربح اولا) وبعبارة اخرى فان ربح اخذ
 المالك ما اتفق من رأس المال وقد نفعهم اخلافة
 بيننا وبين كسوف المص من الربح يلقع مستر كما

كالهواء ويرد ما بقي من كسوته وغيرها اذا قدم الى رأس المال
 ومادون السفر كسوق المص ان امكنه ان يغدو ويبيت في اهله
 والاف كالسفر وليس للمستبضع الانفاق من مالها * ويؤخذ
 ما اتفق المضارب من الربح اولا وما فضل قسم وان سافر بماله
 ومال المضاربة او بمالين ربحين اتفق بالحصص وان باع متاع
 المضاربة مزاوجة حسب ما اتفق عليه من حل ونحوه لان نفقة
 نفسه ولو شري مضارب بالنصف بألف المضاربة بربا وباعه
 بألفين واشترى بهما عبدا فضا في يده قبل نقدهما يغرم
 المضارب ربعهما والمالك الباقي وربيع العبد للمضارب وباقيه
 للمضاربة ورأس المال ألفان وخمسمائة ولا يبيعه مزاوجة
 الاعلى ألفين فلو بيع باربعة آلاف فحصة المضاربة ثلاثة آلاف
 والربح منها خمسمائة بينهما * ولو اشترى رب المال عبدا
 بخمسمائة وباعه من المضارب بألف لا يبيعه مزاوجة الاعلى
 خمسمائة ولو اشترى مضارب بالنصف بألف المضارب عبدا
 بعد ألفين فقتل رجلا خطأ فربح القدر آء عليه وباقيه على
 المالك واذا فدا العبد خرج من المضاربة ويخدم المضارب
 يوما والمالك ثلاثة ايام ولو اشترى بألف المضاربة عبدا وهلك

(رأس المال) وهو جميع ما دفع رب المال
 الى المضارب وهو ألفان اهق
 (الاعلى خمسمائة) لان ألفا لا يبيعه من المضارب
 كسبه من نفسه لانه وكذا فيكون بيع ماله بماله
 فيكون كالمعسوم وكذا لو كان بالعكس كل من
 في المزاوجة اهق
 (ربا بغيره) اي اذا امتنع من الدفع
 واختار القدر آء يعني ارض الخيانة فيديان بقدر
 المالك والعبد ربعه للمضارب لان رأس المال
 باع والعبد يساوي الفين اهق

(وجميع ما دفع رأس المال)
 حيث لا يرجع عند هلاك الثمن بعد الشراء الا بغيره
 واحدة والفرق ان يد المضارب امانة ولا يمكن حمله
 الشر آء استيفاء بخلاف الوكيل فان قبضه بعد
 (فله المالك) لانهم ما اتفقوا على التخصيص والادنى
 المضارب فسادها فاقول رب المال اذا ادعى
 فاقول بل تدعى الصحة الا اذا قال رب المال
 ثم طرأت لك المضارب اهق
 (كتاب الوديعه) ركنها الايجاب والقبول وشروطها
 كون المال قابلا لاثبات اليد لا يمكن من حفظه
 حتى لو اودع المودع ممتلكاتها لم يضمن ولو كان
 عبد المحجور راضيا بعد العتق كذا في المحيط اهق

الالف قبل نقده دفع المالك الثمن ثم وثم وجميع ما دفع رأس
 المال * ولو كان مع المضارب ألفان فقال دفعت الى ألفا وربحت
 ألفا وقال المالك بل دفعت اليك الفين فاقول للمضارب
 ولو اختلفا مع ذلك في قدر الربح فللمالك * ولو قال من معه
 ألف قدر ربح فيها مضاربة زيد وقال زيد بضاعة فاقول
 زيد وكذا لو قال ذواليد هو قرض وقال زيد بضاعة او وديعة
 او مضاربة * ولو قال المضارب اطلقت وقال المالك عينت نوعا
 فاقول للمضارب * ولو ادعى كل واحد منهما نوعا فللمالك

(كتاب الوديعه) *
 الايداع تسليم المالك غيره على حفظ ماله والوديعه ما يترك
 عند الامين للحفظ وهي امانة فلا يضمن بالهلاك * وله ودع ان
 يحفظها بنفسه وعياله وله السفر بها عند عدم النهي والحواف
 خلافا لهما فيماله حل وموؤنة فان حفظها بغيرهم ضمن الا اذا
 خاف الحرق او الغرق فدفعها الى جاره او الى سفينة اخرى فان
 طلبها ربحا فبفسا وهو قادر على تسليمها صار غاصبا وكذا لو
 بجمده اياها وان اقرب بعده بخلاف جدها عند غيره وان خلطها
 بماله بحيث لا يتميز فان بجنسها ضمن وانقطع حق المالك منها في

والاوان كالايجبي حتى يجرز الدفع الى وكيله
 واختار صاحب الزبالة كالمعسوم اهق
 وقال وعلمه القوي حتى يجرز الدفع الى وكيله
 او امين من امثاله وليس في عياله كالمعسوم اهق
 (ففسا وهو قادر) يعني لو منع صاحب الوديعه
 بعد طلبه وهو قادر على تسليمه لا يضمن اهق
 نظام المانع حتى لو لم يكن نظام المانع لا يضمن
 (عند غيره) اي عند غير المالك فانه لا يضمن
 وقال رفر يضمن لانه جدد الوديعه ولان انكاره
 عند غيبة المالك كان لحفظ الوديعه خوفا
 عليها من طمع الظالمين فلا يكون
 موجبا اهق

اهق (من الربح اولا) وبعبارة اخرى فان ربح اخذ
 المالك ما اتفق من رأس المال وقد نفعهم اخلافة
 بيننا وبين كسوف المص من الربح يلقع مستر كما
 متعلق بانفق لا ياخذ رأس المال ويقتول قام
 رأس المال اخذه المالك من الربح يلقع مستر كما
 اهق (من الربح اولا) وبعبارة اخرى فان ربح اخذ
 المالك ما اتفق من رأس المال وقد نفعهم اخلافة
 بيننا وبين كسوف المص من الربح يلقع مستر كما

(فماله حل وموؤنة) لان الظاهر عدم الرضى
 للملازمة من موؤنة الحمل قلنا يلزمه ذلك ضرورة
 امثال امره فلا اعتبار به سيما اذا كان من اهل
 في الاختيار اهق
 (نمين) لان صاحب الميراث يرضى عنهم والا يرضى
 يختلف في الامانة ولا يرضى عنهم والا يرضى
 (فماله حل وموؤنة) لان الظاهر عدم الرضى
 للملازمة من موؤنة الحمل قلنا يلزمه ذلك ضرورة
 امثال امره فلا اعتبار به سيما اذا كان من اهل
 في الاختيار اهق
 (نمين) لان صاحب الميراث يرضى عنهم والا يرضى
 يختلف في الامانة ولا يرضى عنهم والا يرضى

وكذا معنى التعداد القسمة باعتبار اختلاف الجنس
 (ان يشركه ان شاء) لانه استلزام من وجه ثم قالوا
 لا يباح للسلطان تناول قبل اداء الضمان قاله العيني
 (ان يشركه ان شاء) لانه استلزام من وجه ثم قالوا
 (ان يشركه ان شاء) لانه استلزام من وجه ثم قالوا

المائع وغيره عند الامام وعندهما في غير المائع للمالك ان يشركه
 ان شاء وكذا في المائع عند محمد * وعند ابى يوسف بصير الاقل
 تابعه الاكثر فيه * وان بغير جنسها كبر بشعير وزيت بشيرج
 ضمن وانقطع حق المالك منها اجماعا * وان خلطت بلا تعد
 اشتركا اجماعا وان تعدى فيها بان كانت ثوبا فلبسه او دابة فركبها
 او عبد افاستخدمه ضمن فان زال التعدى زال الضمان بخلاف
 المستعير والمستأجر وكذا لو اودعها ثم استردها * وان انفق
 بعضها فهلك الباقي ضمن قد رما انفق فقط وان رده مثله وخط
 بالباقي ضمن الجميع * ولو نصرف فيها فربح يتصدق به وعند ابى
 يوسف بطيب له * وان اودع اثنان من واحد شيئا لا يدفع الى
 احدهما حصته بغيبة الاخر خلافا لهما وان اودع عند
 اثنين مما يقسم اقتسامه وحفظ كل حصته فان دفع احدهما
 الى الاخر ضمن الدافع لا القابض وعندهما لكل حفظ الكل
 باذن الاخر * وان مما لا يقسم حفظه احدهما باذن الاخر
 اجماعا وان نهي عن دفعها الى عياله فدفعت الى من له منه بد ضمن
 وان الى من لا بد له منه كدفع الدابة الى عبده وشئ يحفظه
 النساء الى زوجته لا يضمن * وان امر بحفظها في بيت معين من

(في غير ما ضمن) لان الدارين يتفاوتان في الحفظ
 فكان مقيد افسح التقيد اهـ ق
 (في غير ما ضمن) لان الدارين يتفاوتان في الحفظ
 فكان مقيد افسح التقيد اهـ ق
 (في غير ما ضمن) لان الدارين يتفاوتان في الحفظ
 فكان مقيد افسح التقيد اهـ ق

(بطيب له) اذا ادعى الضمان لان شرط طيب
 الربح عند الضمان وقد وجد بالتصرف فيها
 (بطيب له) اذا ادعى الضمان لان شرط طيب
 الربح عند الضمان وقد وجد بالتصرف فيها

فليكون هذا المانع لان يرضى بامانتها فكان
 (في غير ما ضمن) لان الدارين يتفاوتان في الحفظ
 فكان مقيد افسح التقيد اهـ ق

لان الدارين يتفاوتان في الحفظ
 فكان مقيد افسح التقيد اهـ ق
 (في غير ما ضمن) لان الدارين يتفاوتان في الحفظ
 فكان مقيد افسح التقيد اهـ ق

دار حفظها في غيره منها لا يضمن الا ان كان فيه خلل
 ظاهر * وان امر بحفظها في دار حفظ في غيرها ضمن ولو اودع
 المودع فهلك ضمن الاول فقط وعندهما ضمن ايا شاء فان ضمن
 الثاني رجع على الاول لا بالعكس * ولو اودع الغاصب ضمن
 ايا شاء اجماعا * ولو اودع عند عبد شيئا فأتلفه ضمنه بعد
 عتقه وان عند صبي فأتلفه فلا ضمان اصلا وقال ابو يوسف
 يضمنان للحال وان دفع العبد الوديعه الى مثله فهلكت ضمن
 الاول بعد العتق وعند ابى يوسف ضمن ايها شاء للحال وعند
 محمد ان ضمن الاول فبعد العتق وان ضمن الثاني فللحال * ومن
 معه ألف فادعى كل من اثنين ايداعها عنده فنسكل لهما
 فهي لهما وضمن لهما مثلها

(كتاب العارية) *

هي تملك منفعة بلا بدل ولا تكون الا فيما ينتفع به مع بقاء عينه
 واعارة المكيل والموزون والمعدود قرض الا ان عين انتفاعا
 يمكن رده العين بعده ونصح بأعرتك ومحتك واطعمتك ارضى
 او حلتك على دابتي وأخذت منك عبيدي اذا لم يرد بذلك الهبة
 وداري لك سكني او عمرى سكني وللعير الرجوع فيها متى شاء

العين حقيقة والحقيقة تزداد بالنقطة لانه فغند
 العين حقيقة لا يعمل على تملك المنفعة
 (كتاب العارية) *

في غير ما ضمن (كتاب العارية) *
 (كتاب العارية) *
 (كتاب العارية) *

(في غير ما ضمن) وهو اختيار ابى بكر الرازي
 وقال الكرخي لاجل المنافع حتى لا يملك المستعير
 اعارة ما استعاره ولو ملك المنافع والاول اصح
 وقوله بلا بدل اختياره عن الاجارة اهـ ق
 (الهبة) قال في الكافي قوله في الهدية
 فخل هذا التوب وملكك العين وعند عدم ارادة
 رده الهبة لا يملكها التوب وملكك العين وعند عدم ارادة
 الهبة يحمل على عليك المنفعة ويجوز ان يملك
 وجوه احدها انه قال اذا لم يرد بهما ليس التملك
 ينبغي ان يقول هذين اللفظان حقيقة للتملك
 وثانيها انه جعل هذين اللفظان حقيقة للتملك
 العين وجاز التملك المنفعة وثالثها انهما التملك
 العين حقيقة لا يعمل على تملك المنفعة
 عدم ارادة الهبة لا يعمل على تملك المنفعة
 بل على الهبة اهـ ق

(مع اجبر بها) لانه من عيال المستعير وله ردها
 يده من في عياله اهق وهو الصحيح لان الدابة وان لم
 (على الدابة اولاً) اهق (والاجبر مياومة) اهق
 الاوقات فيكون رضى المالك يدفع اليه ميوماً
 (لا يكون ضامناً) اهق
 (مستحق قبل ان يقوم) اهق
 (بالقسط) اهق
 (الى شرطه) اهق
 (مثل المسمى) اهق
 (افقرة من حنطة اخرى او خائف الى خبز من المسمى) اهق
 (من حنطة اخرى او خائف الى خبز من المسمى) اهق
 (لا يكون ضامناً) اهق
 (مستحق قبل ان يقوم) اهق
 (بالقسط) اهق
 (الى شرطه) اهق
 (مثل المسمى) اهق
 (افقرة من حنطة اخرى او خائف الى خبز من المسمى) اهق
 (من حنطة اخرى او خائف الى خبز من المسمى) اهق

ولو هلكت بلا تعد فلا ضمان ولا تؤجر ولا ترهن كالوديعة فان
 أجرها فتلفت ضمن ايها شاء فان ضمن المورج لا يرجع على احد
 وان ضمن المستأجر يرجع على المورج ان لم يعلم انه عارية وله
 ان يعير ما لا يختلف باختلاف المستعمل كالجل على الدابة لا ما
 يختلف كالركوب ان عين مستعملاً * وان لم يعين جاز ايضاً ما لم
 يتعين فان تعين لا يجوز فلوركب هو ليس له اركاب غيره وان
 أركب غيره فليس له ان يركب هو وان قيدت بنوع او وقت او
 بهما ضمن بالخلاف الى شرطه وان اطلق فيه ما فله الانتفاع بأى
 نوع شاء في اى وقت شاء وتصح اعارة الارض للبناء والغرس
 وله ان يرجع متى شاء ويكلفه قطعها ولا يضمن ان لم يوقت وان
 وقت ورجع قبله كره له ذلك وضمن ما نقص بالقلع وقيل
 يضمن قيمته ويملكه والمستعير قلعها بلا تضمين ان لم تنقص
 الارض به كثير او عند ذلك للمالك الخيار وان اعارها للزرع
 لا تؤخذ حتى يحصد وقت ام لا واجرة رد المستعار والمستأجر
 والوديعة والرهن والمغصوب على المستعير والمورج والمودع
 والمرتهن والغاصب واذا رد المستعير الدابة الى اصطبل
 ربهما او العبد والثوب الى دار مالكة برئ بخلاف الغصب

(والمؤجر) لان الواجب على المستأجر التمسك
 والتخلف دون الرد فان منقصة قبضه سالمة للمورج
 (والمودع) اهق
 (والغاصب) اهق
 (والمؤجر) اهق
 (والمودع) اهق
 (والغاصب) اهق
 (والمؤجر) اهق
 (والمودع) اهق
 (والغاصب) اهق

(والمؤجر) اهق
 (والمودع) اهق
 (والغاصب) اهق
 (والمؤجر) اهق
 (والمودع) اهق
 (والغاصب) اهق

والوديعة * وان رد المستعير الدابة مع عبده او اجيره مشاهرة
 او مسانمة برئ وكذا ان ردها مع اجير بها او عبده يقوم على
 الدابة او لا بخلاف الاجنبى والاجير مياومة وردت شئ نفيس
 الى دار مالكة * ويكتب مستعير الارض للزراعة قد اطعمتني
 ارضك لا اعترنى خلافا لهما
 * (كتاب الهبة) *
 هي تملك عين بلا عوض وتصح بايجاب وقبول وتتم بالقبض
 الكامل فان قبض في المجلس بلا اذن صح وبعده لا بد من الاذن
 وتنقذ بوهبت ونخلت واعطيت واطعمت هذا الطعام
 وكسوتك هذا الثوب واعمرتك هذا الشئ وجعلته لك عمري
 ودارى لك هبة تسكنها وينتهى في جعلتك على هذه الدابة وان
 قال دارى لك هبة سكنى او سكنى هبة او نخلى سكنى او سكنى
 صدقة او صدقة عارية او عارية هبة فعارية وتصح هبة مشاع
 لا يحتمل القسمة لا ما يحتملها فان قسم وسلم صحت ولا تصح هبة
 دقيق في برودهن في سمس ومن في لبن وان طعن او استخرج
 وسلم وهبة لبن في ضرع وصوف على غنم ونخل وزرع في ارض
 وغنم في نخل كهبة المشاع وهبة شئ هو في يد الموهوب له تتم
 بلا تجديد قبض وهبة الاب لطفه تتم بالعقدان كان الموهوب

(والمؤجر) اهق
 (والمودع) اهق
 (والغاصب) اهق
 (والمؤجر) اهق
 (والمودع) اهق
 (والغاصب) اهق

(مع اجبر بها) لانه من عيال المستعير وله ردها
 يده من في عياله اهق وهو الصحيح لان الدابة وان لم
 (على الدابة اولاً) اهق (والاجبر مياومة) اهق
 الاوقات فيكون رضى المالك يدفع اليه ميوماً
 (لا يكون ضامناً) اهق
 (مستحق قبل ان يقوم) اهق
 (بالقسط) اهق
 (الى شرطه) اهق
 (مثل المسمى) اهق
 (افقرة من حنطة اخرى او خائف الى خبز من المسمى) اهق
 (من حنطة اخرى او خائف الى خبز من المسمى) اهق

(والمؤجر) اهق
 (والمودع) اهق
 (والغاصب) اهق
 (والمؤجر) اهق
 (والمودع) اهق
 (والغاصب) اهق

(أوبد مودعه) اومر جون اومستاجر فلا يجوز
 (ان كان الطفل في عيالها) لوجود الولاية في
 (أوبد منهم فليض لنفسه) لوجود الولاية في
 (ان كان الطفل في الصناعة وقيد بالطفل لان
 التأديب والتسليم في الاقبضة ولو كان في
 الهبة للولاء الكبير لان
 عياله كذا في المحيط اهـ
 (الاعكس) وهو ان يهب واحد من اثنين عند
 ابي حنيفة اهـ فانه يجوز عندهما ولا
 (اقتصر خلافا لهما) فانه يجوز عند فزارن كلا
 (شروع في الانها عاكس) واحد فصارن كلا
 اثنين والفرق لابي حنيفة ان
 وجه الله تعالى في
 الصدقة

في يد الاب او يد مودعه لان كان في يد غاصب او مبتاع بيعا
فاسدا او سرقا * والصدقة في ذلك كالهبّة والام كالاب عند
غيبة غيبة منقطعة او موته او عدم وصيه ان كان الطفل
في عيالها وكذا اكل من يعول الطفل وهبة الاجنبي له تتم
قبضه نوعا او قبض ابيه او جدّه او وصي احدهما او اتمه ان
في حجرها او اجنبي يربيه او قبض زوج الطفلة لها ولو مع
حضره الاب بعد الزفاف لا قبله وصح هبة اثنين لو احدهما را
لا عكسه خلافا لهما وصح تصدق عشرة على فقيرين وهبتها
لها ما ولا تصح ان اغنيين خلافا لهما

* (باب الرجوع فيها) *

صح الرجوع فيها كلا او بهضا ويكره ويمنع منه حروف (د مع
خ ز ح ه) فالدال الزيادة المتصلة كالباء والغرس والسمن
لا المنفصلة والميم موت احد العاقلين والعين العوض المضاف
اليها اذا قبض فحوخذهذا عوضا عن هبتك او بدلا منها
او في مقابلتها ولو كان من اجنبي فلولم يصف فلعل ان يرجع
فيما وهب والخاء الخروج عن ملك الموهوب له والزاي الزوجية
وقت الهبة فله الرجوع لو وهب ثم نكح لالو وهب ثم ابان

(فلارجوع فيما وهب) لو ادعى الموهوب انه
 عليه فأنسبه المودع اهق (هلاك الموهوب)
 فانه مانع من الرجوع لتعذره بعد اهق
 غير مضمون عليه (حتى يرد باقيه)
 المودع

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and a dark horizontal strip along the top edge, possibly a binding or a shadow. A small dark speck is visible near the bottom center.

وقال زفر يرجع بمحضه من
 يوجب اعتبار بالعوض انه ما عوضه الا بالباقي وهو
 يستحق بعوضه ظهر ان لا يرجع الا بالباقي
 من الكل فلا يرجع الا بالباقي
 فصل مجتهد
 في الاوامر

وبطل الاستثناء والشرط لان هذه الشروط تخالف مقتضى العقد وكانت فاسدة ولا يبطل بها فيسأل فيه اشكال فانه ان اراد الهبة بشرط العوض فهي والشرط جائزان فلا يستقيم فويله بطل اه

人生

*** (كتاب الاجارة) ***

(كتاب الاجابة) بكسر
وحكى فيما فهم الهمزة قال اهل اللغة اصل الاجر
الذواب يقال اجر العبد اى ثيبه والمستاجر ثيب
والله يأجر عواض عن بدل المنافع اى ثيبه
المؤجر عوضا عن بدل المنافع اى ثيبه
(بج) معلومة لا يجوز لان اللبنة
لا منفعة (بيان المدة كالاسك
الى مثله)

والله يأجر العبد أى ثيبه اهدق
المؤجر عوضا عن بدل المنافع اهدق
مملوكة لحيات لا منفعة
البيان المدة كالسكنى) وان كانت المدة لا بعديش
الى مثلها عادة واختاره الخصاص ومنعه بعضهم
اهدق

ΓΛΟ

۷۵

(ولا تضمان) اي عند ابي حنيفة لا يزوج جلد منه
الخيانة اه في
(وان شاء ضمنه المنزوله الاجر)
في الهداية وغيرها وهذا الذي ذكره صاحب
الهداية من الاختلاف اختيار القدوري واما
عند غيره فهو مجرى على عموم بانه لانضمان
الاتفاق اما عنده فلا يملك من عمله واما
اقلانه هلك بعد التسليم اه في
في علمه وقيد بالعلم لانه
تكون العرف

العمل وهو عرض وليس له اجرة لان المقود عليه نفس
 (راد الا بئ) فان له حق الجبس لاستيفاء الجمل
 ولا اثر له لانه كان على شرف الهلاك وقد
 اجباه فكله باع منه فله حق الجبس وقال زفر
 ليس له حق الجبس سواء كان له اثر في
 (بحسبه) لان اذ اوفى بعض المقود عليه حتى
 الاجر بحسبه هذا اذا كان عياله معلومين حتى
 معلومين يجب الاجر كله اهـ ق
 (ما يعمل فيه) لان العمل المتعارف فيها السكنى
 (ما يعمل فيه) لان العمل المتعارف فيها السكنى
 (ما يعمل فيه) لان العمل المتعارف فيها السكنى

ومن لا اثر له فيها كالحمال والملاح وغاسل الثوب ليس له
 بحسبه بخلاف راد الا بئ * واذا اطلق العمل للصانع فله ان
 يستعمل غيره وان قيد بعمله بنفسه فلا * ومن استأجر رجلا
 ليجي بعياله فوجد بعضهم قد مات فأتى بمن بقي فله اجره
 بحسبه * وان استأجر لايصال طعام الى زيد فوجده ميتا
 فردّه فلا اجر له وكذا لو استأجر لايصال كتاب اليه
 فردّه لموته وقال محمد له اجر ذهابه هنا ولو تركه هناك فله اجر
 الذهاب اجماعا
 * (باب ما يجوز في الاجارة وما لا يجوز) *
 وصح استئجار الدار والحانوت وان لم يذكر ما يعمل فيه *
 وله ان يعمل كل شيء سوى ما يوهن البناء كالحدادة والقصارة
 والطحن واستئجار الارض للزرع ان بين ما يزرع اوقاف
 على ان يزرع ماشاء * وللبناء والغرس وان انتقضت المدة لزمه
 ان يقلعهما ويملكهما فارغة الا ان يغرم المؤجر قيمة ذلك مقلوعا
 برضى صاحبه وان كانت الارض تنقص بقلعه فبدون رضاه
 ايضا او يرضى بتركه فيكون البناء والغرس لهذا والارض
 لهذا * والرطبة كالشجر والزرع يترك باجر المثل الى ان يدرك

(والطحن) لان هذه الاشياء توهن البناء
 والمارد في الثور او الماء لا ربح اليد فانه
 لا يمنع من التصيب فيه اهـ ق
 ان بين ما يزرع الخ لا ينفذ الى المنزلة
 ولو لم يبين ما يزرع في الارض لم يقل على ان زرعهما
 ما شئت فسمت الارض حجة في القياس اهـ ق
 بعد ذلك لا يعود صحة في القياس اهـ ق
 (اربعه) ان يطلعها الخ لا ينفذ الى المنزلة
 معلومة حتى يتركها البايوف تر كهما على الدوام
 فزار صاحب الارض حجة في القياس اهـ ق
 (تترك باجر المثل) لان له ثمنه معلومة كذا كنا
 وفي القصة استأجر ارض مدة الا جارة فلم يستأجر
 اربى ثم مضت مدة الا جارة فلم يستأجر
 ان يستأجرها باجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر
 اهـ ق

(باختلاف المستعمل) بكسر الميم الثانية بان كان
 مقيدا بخلاف وهذا بعمومه متناول للثوب اهـ ق
 والدابة فيكون تعميها بعد التخصيص لان الدابة يعبرها جمل الركب
 (ولا عبرة بالثقل) لان الدابة يعبرها ركوب التقييل لعله
 الخفيف ويخفف عليها ركوب التقييل لعله
 بالثوب وبسببه لان الركوب لا يعبر عدد الركب كعدد
 معرفته بالوزن فاعتبر عدد الركب كعدد
 الجنايات اهـ ق
 (وان كسرها) الكسح جيب الدابة بلجامها في نفسه
 لتقف ولا تجرى اهـ ق
 (زفاه ومعتاد) لان المتعارف مما يدخل تحت
 مطلق العقيد فكان حاصله ان لا يضمنه ولا ي
 خفية ان الاذن يقيد بشرط السلامة اذ يتحقق
 السوق بدونه وانما هما للبالغة فقيده بوصف
 السلامة كالرور في الطريق كذا في الهداية
 وقيد بالضرب والكسح لانه يضمن بالسوق انفاقا
 اهـ ق
 (لا يضمن) لانه اذا كان بمائل الاول تناوله
 اذن المالك اذا فائدة في التقييد بغيره الا اذا كان
 زائدا عليه في الوزن اهـ ق

واستئجار الدابة للركوب والحمل والثوب ليس فان اطلق
 فله ان يركب ويلبس ماشاء فاذا ركب اولبس هو او اركب
 او البس غيره تعين فلا يستعمله غيره * وان قيد براكب
 او البس بخلافه فمن وكذا كل ما يختلف باختلاف المستعمل
 وما لا يختلف به فتعيده هدر * فلو شرط سكنى واحد جازان
 يسكن غيره وان سمي ما يحمل على الدابة فوعا وقدرا ككثرة
 فله حمل مثله او اخف كالشعر والسجسم لا ما هو اضر كالمخ
 وان سمي قدرا من القطن فليس له ان يحمل مثل وزنه حديدا
 وان زاد على ما سمي فعطبت ضمنه زيادة ان كانت
 تطبق ما حملها * والا فكل القيمة وفي الاردا في ضمن النصف
 ولا عبرة بالثقل وان كسرها او ضربها فعطبت ضمنه خلافا لهما
 فيما هو معتاد * وان تجاوزها مكانا سميا ضمن ولا يبرأ بردها
 الى ما سميا * وان استأجرها ذهابا وايابا في الاصح وان نزع
 سرج الحمار واسرجه بما يسرج بمثله لا يضمن * وان اسرجه
 او اكفه بما لا يسرج او لا يوكف به مثله ضمن وكذا ان
 او كفه بما يوكف به مثله وقال لا يضمن قدر ما زاد وزنه على
 السرج فقط * وان سلك الحمال طريقا غير ما عينه المالك

(فمن) لانه لم يتناوله الاذن من خفته فصار
 مخالفا اهـ ق
 (وكذا ان او كفه الخ) في الخلاصة لو استأجرها
 نسرجها فاكفه بما كان يوكف به مثله
 فهايك ضمن كل القيمة عندا في خفته اهـ ق
 (على السرج فقط) لانه اذا كان يوكف بمثله
 كان هو السرج سواء فيكون المالك راضيا به
 الا اذا كان زائدا على السرج فيضمن الزيادة
 ولا في خفته ان الاكاف ليس من جنس
 السرج لانه العمل والسرج للركوب ولهذا
 ينسب احدهما على ظهر الدابة مالا ينسب
 عليه الاخر فكان مخالفا اهـ ق

يجب فيها الجرم المثل لا يزاد على المسمى ومن استأجر دارا كل شهر
بكذا صح العقد في شهر فقط الا ان يسمى بجملة الشهور وكل شهر
سكن فيه ساعة صح فيه وسقط حق الفسخ وظاهر الرواية
بقاؤه في الليلة الاولى ويومها * وان استأجرها سنة بكذا صح
وان لم يبين قسط كل شهر وابتداء المدة مسمى والا فوق
العقد وان كان حين يهل تعتبر بالاهلة والا بالايام
وعند محمد الا قول بالايام والباقي بالاهلة وابو يوسف معه
في رواية ومع الامام في اخرى وكذا العدة * ويجوز اخذ اجرة
الجنام والحجام لا اخذ اجرة عصب التيس ولا على الطاعات

* (باب الاجارة الفاسدة) *

في الاول
قد والحبّة ان تم على الحبّة وان
مجد على عاشري الحبّة وان المحادى
وعشرين فالسنة تتم على المحادى
ذى الحبّة فان قلت مثلاً لا يتم ان
الاشهر في سنة واحدة قلت نعم لكن
التي قد تدرج ايام في السنة في السنة
فالمحذور غير لازم واللازم غير محذور
(عيب التيسر) نهيه عليه السلام ان
وهو ان يستأجر التيسر في ذلك
ففيه كل فعل كالحصان والجمار وغيرهما اما التزو
بغير اعراف فلا بأس به واخذ الاجر عليه حرام اهـ

ГЛ 9

۷۲

(بفتقر من دقيقه) هذا يعني فتقر الطحان
وقد يعني عليه السلام عنه والصورتان الاولى ان
في معنى فتقر الطحان لانه جعل الاجر بعض
ما يحسن من عمله اهـ (خلافا لهما)
على العمل وذكر الوقت فانه صلاح عندهما ويقع العقد
منه تعذر الجمع بينهما فترفع الجملة وله ان المفقود
لان ذكر الوقت يوجب كون تسليم
مفقودا عليه وذكر العمل
في جميع وضع

(أول من يبرز عهده) اهـ
 بخلاف الدار فان استجارها اهـ
 على ما مر اهـ
 (عاد صحبها) هذا الشخصان ووجهه ان الجهالة
 ارتفعت قبل تمام العقد اهـ
 (فصل) اي في الاجبر المشترك وغيره
 (وبه يفتي) يعني ان الفتوى في الاجبر المشترك وغيره
 قول ابي حنيفة هو بشرط عليه الضمان او لم
 يشترط والخلاصة ان شرط عليه الضمان اذا
 هل يضمن في قولهم جميعا لان الاجبر المشترك اذا
 لا يضمن عندنا اذ لم يشترط عليه الضمان اما اذا
 بشرط فانه يضمن وقال الفقيه ابو الليث اشتراط
 الضمان وعدمه سواء لانه امين واشترط الضمان
 على الامين باطل وبه يفتي اهـ

79.

(وعندهم ايضا من ان امكن التكرار منه الخ) لهما ان
الحفظ مستحق عليه اذا لم يكن العمل بدونه فاذا
هالك بسبب يمكن الاحتراز منه كان التقصير من
جهة فيض منه كالودعية اذا كانت باجر بخلاف
ما لا يمكن الاحتراز منه لعدم التقصير من
ادق الى حنفية وابي يوسف ومحمد
ادق عليه

جنة فيضه كل
 ما لا يمكن الاحتراز منه
 جنة ادى
 اى بينا الى حقيقته و اى يوسف ومحمد
 وقال زور لانسان عليه ادى
 (وعرق السفينة من مدها)
 بده فيضه من وفاء
 ورضع

لان ذلك من جنابة
الطهيبة الملاح اذا اخذ الاجر
بالطعام وغرقت السفينة من ريح او موج
لا يضمن في قول ابي حنيفة وعندهما يضمن
ان كان صاحب الطعام او وكيله في السفينة فانه
لا يضمن اهـ

८९१

سنة
مأمله لأن الزائدة
كل ما وجب عليه الدين
مات وجب عليه نصف الدين لما ذكرنا
وهو من أغرب المسائل وأندرهما حيث ينبغي
الأكثر بالبر والأقل بالهلاك كذا في الزيلعي
أهق
وغيره
(وله الأجر مجسأه) أما الضمان فلأن السقوط
والانكسار باقظاع الحبل أو العثار وكل
ذلك من صنعه وأما الخيار فلا نه إذا انكسر
في الطريق في الحبل نئ واحد بين أنه وقع تعدياً
وإنما صار تعدياً عند انكسر أهق
شاء وفي وجهه الثاني له الأجر أهق
(بمسلم نفسه مذهبه) أي مدة الاستئجار وإن لم يعمل
وليس له أن يعمل لغيره لأن منافعه مستحقه له
والأجر مقابل بها فيستحقه ما لم ينفعه من العمل
مانع ثم فسره بقوله كن الخ أهق

(ولو قال ان خطئة الخ) كافي البيع غير ان يشترط
خيار التعيين في البيع دون الاجارة لان في الاجارة
الاجرة تجب بالعمل وعنده يتعين بخلاف البيع
فان الثمن يجب بنفس العقد والبيع مجهول
اهو
(جاز خلافا لهما) فان عندهما الاجور لان المقتود
اقل الاجرين مختلفان ولا يدري ايها
والعمل ولو كان
باطلة

عليه واحد ولا يصح وله ان اقل الاجر من مختلفان ولا يدري ايهما
يجب فلا يصح موقوفة على ظهور العمل ولو كان
الحمل والزيادة موقوفة على ذلك كما في مسألة الخياطة
كل الاجر موقوفة جاز وهذا الاولى اذ
الرومية والفارسية جاز وهذا الاولى اذ

(فاحترق ما في ارض غيره لا يضمن) لان هذا سبب وشروط الضمان التعدي ولم يوجد فصار ككفر بترك مكة (صحيح) اهق
 (وراكين الى مكة ص) استحسن لان المقصود هو الراكب وهو معلوم اهق
 (فان كان في مكة ص) استحسن لان المقصود هو الراكب وهو معلوم اهق
 (فان كان في مكة ص) استحسن لان المقصود هو الراكب وهو معلوم اهق

تنفسح كالوكيل والوصى ومتولى الوقف

(مسائل منشورة)

ولو احرق حصائد ارض مستأجرة او مستعمارة فاحترق ما في ارض غيره لا يضمن ان كانت الريح هادئة وان مضطربة ضمن * ولو اقعده خياط او صباغ في خانوته من يطرح عليه العمل بالنصف صح وكذا لو استأجر رجلا يحمل عليه محملا وراكبين الى مكة صح وله المحمل المعتاد * وان شاهد الجمال المحمل فهو أجود * وان استأجره لحمل زاد فأكل منه فله رد عوضه * ولو قال لغاصب داره فترعها والا فأجرتها كل شهر بكذا فلم يترع فعليه المسمى * فان جحد الغاصب ملكه اولم يجحد لكن قال لا اريد لها بالاجر فلا وان برهن على ملكه بعد جرده ومن أجر ما استأجره بأكثر صح ويتصدق بالفضل * وتصح الاجارة مضافة وكذا فسختها والمزارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة والكفالة والايضاء والوصية والقضاء والامارة والطلاق والعقق والوقف لا البيع واجازته وفسخته والقسمة والشركة والهبة والنكاح والرجعة والصلح على مال وبراء الدين

(فعليه المسمى) لانه اذا عين مقدار الاجرة والغاصب التزمه انعقد بينهما عقد اجارة اهق
 (ويتصدق بالفضل) لانه ربح مالم يقبضه وعند اشافعي يوجب له الفضل هذا اذا كانت الاجارة الثانية من جنس الاولى لانه لو لم تكن من جنسها طاب الفضل اتفاقا كذا في المجمع اهق
 (والمعاملة) وهي المساقاة (والقضاء) بان قال الامام اذا جازع راس الشمر فانت قاض بالبلدية الثلاثية اهق

(كتاب المكاتب) هو مأخوذ من كتاب مكاتب وهو المولى مكاتب بكسر التاء واصله من الكتاب لانه يجمع الحروف والجمع ومنه كتبت القرية اذا خزنتم والكتبة والكتبة لان فيه ضم حربة هي الطائفة المجتمعة من الجليس والكتبة لان فيه ضم حربة اليد الى حربة الرقبة اولان فصار هذا لان كلاً منهم ما يكتب الوشيقة وهو اطهر

(كتاب المكاتب)

الكتابة تحرير المملوك يد في الحال ورقبة في المال * فن كاتب مملوكه ولو صغير يعقل بمال حال او مؤجل او منجم فقبل صح وكذا لو قال جعلت عليك ألفا تؤديه بنحو ما اولها كذا واخرها كذا فاذا اديته فأنت حر وان عجزت فتن فقبل * ولو قال اذا اديت الى ألفا كل شهر مائة فأنت حر فهو وتعلق وقيل مكاتبه واذا صحت الكتابة خرج عن يد المولى دون ملكه فان اتلف ماله ضمنه وكذا ان وطئ المكاتبه او جنى عليها او على ولدها وان كاتبه على قيمته فسدت وان اذا هاتق وكذا تفسد لو كاتبه على عين لغيره بتعين بالتعيين او على مائة ليرد عليه عبد غير معين وعند ابى يوسف تجوز وتقسم المائة على قيمة المكاتب وقيمة عبد وسط فيسقط قسط العبد والباقي بيد الكتابة وان كاتب المسلم بخمراً أو خنزير فسد فان آذاه عتق ولزمه قيمة نفسه والكتابة على ميتة او دم باطلة ولا يعتق بأداء المسمى وتجب القيمة في الفاسدة ولا ينقص عن المسمى ويزاد عليه وصحت على حيوان ذكر جنسه لا وصفه ولزم الوسط اوقيته وصح كتابة الكافر عبده الكافر بخمرة مقدرة وای اسلم فلا سيد

(وقيل مكاتبه) في رواية ابى سليمان لان التجميع يدل على الوجوب اهق
 (تعين بالتعيين) لعدم القدرة على تسليمه والمراد به شي تعين بالتعيين كالثوب والعبد وغيرهما من المكاتب والموزون غير التقدين حتى لو كاتبه على درهم او دينار يعينها وهي لغيره تجوز اهق
 (غير معين) وانما قال غير معين لانه لو شرط ان يرد عبداً معيناً يصح عندهما ايضا اهق

(ولا يعتق بأداء المسمى) يعني قبل ان يتراخا الى القاضي هذا في ظاهر الرواية وروى عن ابى حنيفة ومحمد وهو قول زفر انه يعتق بأداء قيمة نفسه ولا يعتق بأداء ماسي وعند ابى حنيفة الحقائق وعن ابى حنيفة انه يعتق بغيره اذا قال ان اديته فانت حر المولى والعبد مسلمين او المولى مسلم والعبد ذمياً او على العكس اهق
 (وراد عليه) اي على المسمى اذا ازدادت قيمته لانه رضي بالزيادة فيقال شرف الحربة فتراد عليه عند ازدياد القيمة على المسمى اهق
 (ولزم الوسط المخرج) فان كل واحد اصل من وجهه اما الوسط فظاهر واما قيمته فلا يعرف بالقيمة فصار في الاصول اهق

ذكره في الميسر اهق
 (وراد عليه) اي على المسمى اذا ازدادت قيمته لانه رضي بالزيادة فيقال شرف الحربة فتراد عليه عند ازدياد القيمة على المسمى اهق
 (ولزم الوسط المخرج) فان كل واحد اصل من وجهه اما الوسط فظاهر واما قيمته فلا يعرف بالقيمة فصار في الاصول اهق

८९७

* (باب تصرف المكاتب) *

(دخول الولد في الكفاية) فثبتنا الصلة ولم يجوز
 بيعها الجاهل لانها تتبع لوالده في هذا الحكم قال
 عليه السلام اعقدها ولدها ولم تدخل في كتابه
 حتى لا يفتق بعتة نص عليه في المبوط اذ
 (جوز بيعه اخلافا لها) فانه لا يجوز بيعها الا بم
 ولده كذا ان اشترى ام ولده ولم يكن معها وان
 القياس ان يفتق كسب المالك بوقوف بين ان
 ولده لان كسب المالك بوقوف بين ان يفتق
 حرمة بيعها بعتة

یزدی
در المولی الان
الولد انما ثبت للمنبوع اهق
ثبت والا صح انه على التخصیل اهق
(ف) كذا (لانه بالبدوة ثبت نسبة منه فمتبعه
فی كلیه و كسبه ای كسب الولد ای لا ولد لانه
فالحکیم كذا اهق

८९५

(فصل)

واذا ولدت المكاتبه من مولاهما مضت على الكتابة او عجزت
 نفسها وهي ام ولده واذا مضت على الكتابة اخذت منه عقرها
 وان مات المولى عتقت وسقط عنها البذل * وان ماتت وتركت
 مالا اديت منه كتابتها وما بقي ميراث لابنها ولا يثبت نسب
 من تلده بعده بلا دعوة بل هو مثلها في الحكم * وان كاتب
 مدبره او ام ولده صح فان مات عتقت مجانا والمدبر يسعي
 في بدل كتابته او ثلثي قيمته ان كان معسرا * وعند ابى يوسف
 يسعي في الاقل من البذل او ثلثي قيمته وعند محمد يسعي
 في الاقل من ثلثي البذل او ثلثي القيمة * وان دبر مكاتبه صح
 ومضى عليها او عجزت نفسه وصار مدبرا * فان مضى عليها فانت
 سيده معسرا يسعي في ثلثي البذل او ثلثي القيمة وعندهما
 يسعي في الاقل من ثلثي كل منهما * وان اعتق مكاتبه عتق

VO

(اولئک الثمنه)
الخيار والمقدار وايو يوسف مع ابى حنيفة في
المقدار ومحمد في بقاء الخيار اما الكلام في الخيار
فنبى على تجزى الاعناق وعنده فقد لم كان
مجزى باقى ما وراء الثلث عقد او بقيت الكتابة
فيه كما كانت قبل عقد الثلث اهق
(وان در مكانه صح) اى صح التدبير لانه يمان
تجزى العلق فيه فذلك التعليق بشرط الموت اه
اه عند ابى حنيفة
اه كل منهما
اه وعلم

فان اختلف في الظاهر بسبب على تجزئ الاعتراف و عدم
(او ثنائي القيمة) ان شاء عند ابي حنيفة افاق
تجزئ العتق فيه فذلك التعليق
فان اختلف في الظاهر بسبب على تجزئ الاعتراف و عدم
تجزئ اما المقدر ههنا فنسحق عليه افاق

(و يسقط عنه بدل الكتابة) لانه التزيم يحصل
 العتق وقد حصل بدونه اهق
 (فصل على نصفه حال الصبح) اي الصبح والقياس ان
 لا يجوز لانه اعتبار من الاجل وهو ليس بمال
 والدين مال فكان ربا وجه الاستحسان انه شرع
 منع المتاني اذا لم يرد ما في يده لم يولد الاجل
 المولى وعنده اذ العبد وما في يده لم يولد الاجل
 ايضا بامان وجه فيكون شبهة فلا يعتبر
 اهق
 (بأنى البدل حالا) وهو ألفان وان شاء ادى
 (بأنى البدل حالا) اهق
 (بأنى البدل حالا) اهق
 (بأنى البدل حالا) اهق

وسقط عنه بدل الكتابة وان كوتب على ألف مؤجل فصالح
 على نصفه حال الصبح * وان مات مريض كاتب عبدا قيمته ألف
 على ألفين الى سنة ولا مال له غيره ولم يجز الورثة ادى العبد
 ثلثي البدل حالا والباقي الى اجله او رد رقيقا وعند محمد يؤدى
 ثلثي قيمته للعال والباقي الى اجله او رد رقيقا * وان كاتبه على
 ألف وقيمته ألفان ولم يجزوا ادى ثلثي القيمة للعال او رد الى
 الرق اتفاقا ومثلها البيع * وان كاتب حر عن عبده بألف واى
 عنه عتق ولا يرجع به عليه * وان قبل العبد فهو مكاتب *
 وان كاتب عبدا عن نفسه وعن عبد آخر غائب فقبل صح *
 وقبول الغائب ورده لغو ويؤخذ الحاضر بكل البدل ولا يؤخذ
 الغائب بشئ وايهما ادى اجبر المولى على القبول وعتقا
 ولا يرجع احدهما على الآخر وكذا لو كاتبهما معا ولا يعتق
 احدهما باداء حصته بخلاف ما لو كانا لاثنين * ولو عجز
 احدهما ثم ادى الآخر الكل عتقا وان كاتب امة عنها وعن
 ولدين صغيرين لها جزواى ادى اجبر المولى على القبول
 وعتقا ولا يرجع على غيره
 * (باب كتابة العبد المشترك) *

(وان قبل العبد فهو مكاتب) وان قال لا اعلمه
 ادى القابل الا ان لم يعتق لانه اذا تدرج
 (ولا يرجع احدهما على الآخر) اما الحاضر ولائنه
 (ولا يرجع احدهما على الآخر) اما الحاضر ولائنه
 (ولا يرجع احدهما على الآخر) اما الحاضر ولائنه
 (ولا يرجع احدهما على الآخر) اما الحاضر ولائنه

(اجاز) اي ذلك استحسانا والقياس ان لا يجوز
 وقد ذكرنا وجهه في المسألة السابقة اهق
 (واى ادى) اي واى واحد من الثلاثة وهم
 الام والصغيران ادى بدل الكتابة اهق

(فالمقبوض للقباض خاصة) اي عند ابي حنيفة
 وخلافهما واصله ان الكتابة تختص عند
 هل تختص بالاعتق او لا لان الكتابة شعبة من شعبة اذ
 هي فتيقصر على نصيبه عند بيعه وعندهما الكتابة غير
 منجزة فالأذن بكتابة نصيبه اصيل في البعض ووكيل في البعض
 فالمقبوض مشترك بينهما في ذلك بعد العجز
 اهق
 (وهو اية) بانه انه لما ادى احدهما الوالد صحت
 دعواه لقيام الملك له فيه وصار نصيبه ام ولده لان
 المكتبة لا تقبل التقل من ملك الى ملك فتقتصر
 امومية الوالد على نصيبه كما في المدبرة المشتركة
 وكذا الوادى الثاني ولدها الاخير صحت دعواه
 ايضا لقيام ملكه ظاهر اثم اذا عجزت بعد ذلك
 كلها ام الوالد الاول لانه زال المانع من الانتقال
 ووطؤه سابق ويضمن نصف قيمته الا انه على نصيبه
 لما استكمل الاستيلاء اهق

ولو اذن احد الشرى بكن في عبد للاخر ان يكاتب حصته منه
 بالالف ويقبض البدل ففعل وقبض البعض فججز المكاتب
 فالمقبوض للقباض خاصة وقال بينهما * امة لرجلين كاتبها
 فأتت بولد فادعاه احدهما ثم اتت باخر فادعاه الآخر فججزت
 فهي ام ولد الاول وضمن نصف قيمتها ونصف عقرها وضمن
 الثاني تمام عقرها وقيمة الولد وهو اية * وايها مدفع العقر اليها
 قبل العجز جاز * وعندهما لا يثبت نسب الولد من الثاني
 ولا يضمن قيمته وحكمه كاته ويضمن تمام العقر ويضمن الاول
 نصف قيمته ام مكتوبة عند ابي يوسف والاقل منه ومن نصف
 ما بقى من البدل عند محمد * ولو لم يبطأ الثاني بل دبرها فججزت
 بطل التدبير وهي ام ولد للاول والولد له وضمن نصف قيمتها
 ونصف عقرها ولو اعتمها احدهما موسرا فججزت ضمن المعتق
 نصف قيمتها ويرجع به عليها خلافا لهما وان لم تجز فلا ضمان
 وعندهما يضمن الموسر * ويجب السعاية في المعسر ولو دبر
 احد الشرى بكن ثم اعتق الآخر موسرا ضمنه المدبر
 او استسعى العبد او اعتمقه وان عكسا فالمدبر يعتق او يستسعى
 وعندهما ان دبر الاول ضمن نصف قيمته موسرا او معسرا

(وايها مدفع العقر اليها قبل العجز جاز) لان الكتابة
 مادامت باقية حتى قبض للمكاتبه لا اختصاصها
 بمخافتها اهق
 (لا يثبت نسب الولد من الثاني) لانه لا يجوز وطؤه
 لان امومية الاول والولد صارت كلها ام ولده
 وقد امكن بفسخ الكتابة ففسخ فيما لا يتضرر
 به المكاتب ونفى الفسخ اذا صارت كلها ام
 التدبير لانه لا يقبل الفسخ ولا يثبت نسب الولد
 ولله فالثاني وطئ ام ولده عندهما لا يرجع وهذا مبني
 منه اهق
 (خلافا لهما) فان عندهما لا يرجع وهذا مبني
 على ان الساكن اذا ضمن المعتق يرجع عنده
 لا عندهما اهق
 (ويجب السعاية) اي على المكاتب في المعسر اي
 اذا كان السيد معسرا اهق

(وعتق الاخرين) لانه لا يجز اعطاهما قلم
بصادق التدبير الملك وهو يعطيه اهق
(او استعفى العبد لمعسرا) لان هذا ضمن
اعتاق فيختلف بالسار والعسار اهق
(باب العجز والاموت) لقول على اذا نوال
والاموت اهق
(ملم يقول عجزا رد الى الرق ولهما ما روى عن
علي الكتاب عجزا عن عجزه الى الرق وخبر
ابن عمر ان مكاتبه عجز عن عجزه الى الرق وخبر
علي بقيد اثبات الفسخ اذا نوال عليه عجزا فلا
لا يثني الحكم عماده اهق
(واذا عجز)

(فمنع) اي العبد عن الكتابة فالولى بالخيار
 ان شاء دفع او فدى اهق
 فلا يفسخ الكتابة بموت السيد (لان النجوم لا تطل بموت الطالب اهق
 ولو كتبه وهو حي في الدين هذا اذا كتبه وهو صحيح اهق
 (كتاب الولاء) اي في بيان احكام الولاء وهو فسخ
 الواو مشتق من الولاية بالقبح وهى المنصره
 المحبسة لان في ولء العنافة والمو الاة مناصر
 مشتق من الولى وهو القرب وفي
 العنافة وبولء الموالاة اهق

باب وهو الصحيح الامن الثالث اهـ في
لا يصح الامن الثالث اهـ في بيان احكام الولاية وهو ينسخ
او مشتق لان في بيان احكام الولاية وهو ينسخ
والمحبة لان في بيان احكام الولاية وهو ينسخ
ومحبة او مشتق من الولي وهو القرب وفي
الشرع هو التناجس الارث والعقل اهـ في
ومن آثار التناجس الارث والعقل اهـ في
(الولاية من اعتق) اهـ في
الائمة الستة لان الولد جزؤها فتبعها في الصفات
(له ايضا) انه يتبعها في الحرية والرقية
الشرعية الا ترى اهـ في
فكذلك في الولاية اهـ في

(حجة الى مواليه) لان مولى الام لم يعق الولاية
هنا لحد وثبة بعد اعتاقها وانما نسب اليه الولاية
بمعامل الام لم يعذر نسبه الى الاب فادعتى الولاية
امكن نسبه بفعله تعالى اولى من جمعه تعالى للام
لان الولاية كالنسب اهـ في
(ولا يرجع الاولون الخ) لانهم حين عقوله كان
مقتصر على مال الاعناق اهـ في
(لمواليها) اي موالى المعقاة اهـ في
اي فيما ذل الى احد الاولين
لام اشرف الام لانه كالنسب
قوى

مروي
(فصل) أي في بيان
التناسر وله ثلاثة مشروحات
معقولات لا يكون عربية إلا أن العنافة أقوى فيفتح مشروحات
الثاني أن لا يكون عليهم ولا العنافة فولا الموالاة أولى
فلا يكون الثالث أن لا ينسب إلى أحد ولا يكون له نسب
معروف وهو عقد مشروع لقوله عليه السلام
لما سئل عن أسلم على يدي رجل فقال هو أحد
الناس به محباه وعماه أن والاه بمنزلة لا شخصه
أهـ قـ
(وهو مؤخر عن ذوي الأرحام) لأن ذوي الأرحام
يرون بالقرابة وهي أقوى وأكدر من الولاء
أهـ قـ

(بمحضرة) لعدم لزوم الاثارة يشترط في هذا
 ان يكون بمحضرة من الاثر كما في عزل الوكيل
 فلهذا بخلاف ما اذا عقد الاسفل مع غيره بغير
 فصل من الاعلى لانه فسخ حكمه بمنزلة العزل
 محض من الوكالة اه في
 المحاكم في الازالة نوعان احدهما منقوت
 (كتاب الازالة) الا كراهة السلطان اذ يملك
 الرضى وذلك من غير السلطان اذ يملك
 او الضرب وانما قلنا من غير السلطان او بعد
 فيه مجرد الامر بلا تهديد ووعيد والاثارة
 الاختيار وذلك بتهديد التاثير
 كل امر فيه هذا
 في طبيعة

هو فعل يوقعه الانسان بغيره بقوت به رضاه او يقصد اختياره
مع بقاء اهليته وشرطه قدرة المكره على ايقاع ما هدد به
سلطانا كان او ارضا وخوف المكره وقوع ذلك وكونه متمتعا
قبله عن فعل ما اكراه عليه لحقه او لحق آخر او لحق الشرع
وكون المكره به متلقا نفسا او عضوا او موجبا غما بعدم
الرضى فلوا كره على بيع او شراء او اجارة او اقرار بقتل

أو ضرب شديد أو حبس مد يد خير بين الفسخ والامضاء
ويملكه المشتري ملكا فاسدا ان قبضه فلو اعتق صح اعتاقه
ولزمه قيمته وقبض الثمن أو تسليم المبيع طوعا اجازة لافعلها
مكرها ولا دفع الهبة طوعا بعدما اكره عليها وان هلك
المبيع في يد مشتري غير مكره لزمه قيمته وللبيع تضمين اى شاء
من المكره والمشتري فان ضمن المكره رجع على المشتري بقيمته
وان ضمن المشتري بعد ما تداولته البياعات نفذ كل شراء
وقع بعد شرائه لا ما وقع قبله * وان اجاز عقدا منها جاز ما قبله
ايضا وله استرداده اذا فسخ لو باقيا وضرب سوط وحبس يوم
ليس باكره الا فيمن يتضرر به لكونه دامنصب * وان اكره
على اكل ميتة او دم او لحم خنزير او شرب خمر بضرب
او حبس او قيد لا يحل التناول وان يقتل او قطع عضو
حل * ويأثم بصره على التلف ان علم الا باحة كما في النخصة *
وان اكره على الكفر او سب النبي صلى الله عليه وسلم يقتل
او قطع عضو يرض له اظهاره وقلبه مطمئن بالايمان ويؤجر
بالصبر على التلف ولا رخصة بغيرهما وان اكره على اتلاف
مال مسلم باحدهما رخص له * والضمان على المصكره

ففي باب المشتري (رجع على المالك المكره فيد
قمام مقام الضمان اه ق
وجود سبب الضمان اه ق
فان المشتري اعم من ان يكون
لما وقع قبله) فان المشتري اعم من
مشتريا ولا او مشتريا يابا او ثابا اه ق
هذا النوع من
مشتريا او حبس او قيد (المحققين غير
بضرب او حبس او قيد او قال بعض النفس
الا كراهي غير المجبى فيض خوف على النفس
المجبى هو الذي لم يكن فيه خوف فان
سواء كان يقتل او قطع عضو او ضرب فان
في الضرب ايضا قد يوجد كذلك الخوف كما اذا كان
مترحا انتهى وهذا حسن اه ق

(بالصبر على التلف) روى ان حبيباً وعماراً ابتهما
بذلك فصرخ حبيب حتى صلب فصرخ عمار الكفر وكان قلبه
السلام يسد الشهادة واظهر عمار الكفر وكان قلبه
مطمئناً بالايان فقال النبي عليه السلام فان عادوا
فعداى عاد الكفار الى الاكره فعداى الى مثل ما
اولا من اجراء كلمة الكفر على اللسان
بالايان (قلت) لاشبهه في ان
اتر الخطاب صريح بذلك
قال لان

ما ذكره عليه مباح أو رخصة أو حرّام كل ذلك
 من آثار الخطاب فالأدلة الثابتة التي هي أدنى
 درجات الأمر لا تقابل الحرمية بل يجامعها في
 العلامة التقتاراني في التلويح
 الرخصة مع قيام الحرمية
 وقبله مطين
 أدنى

(على احدهما) للشبهة وعند زفر على القاتل
 قط لانه مباشر وعند الشافعي عليه ما على القاتل
 بالباشرة وعلى الحامل بالسبب فان التسبب
 عنده كالباشرة لانه لو لم يكن نفسه صار مباشرا
 (وقال يازنه الصبر) الصبر محذور عنه قيد بالقتل
 في اطلاقه كما في قصاص ليس كذلك فعلى المكره
 لا يلوأ كرهه بالقتل ذلك فاعلى المكره
 وقد يكون كل مهلكا لانه لو لم يكن نفسه صار مباشرا
 الاقدام عنده وعندنا ان لا يمنع حصة وكذلك
 (واسلامه) والاصل عندنا ان لا يمنع حصة وكذلك
 كل ما يصح مع الهزل يصح مع الاكراه لانه لو احتل
 والاسلام مما يصح بالاكراه لانه لو احتل
 ولا يعل عليه اهق

او على قتله او قطع عضوه لا يرخص فان فعل فاقصاص
 على المكره فقط وعند ابى يوسف لا قصاص على احدهما
 ولو اكره على ان يتردى من جبل ففعل فدينه على
 عاقلة المكره وعند ابى يوسف في ماله وعند محمد عليه
 القصاص ولو اكره بقتل على ترذ او اقحام نار او ماء وكل مهلك
 فله الخيار في الاقدام والصبر وقال يازنه الصبر* ولو وقعت نار
 في سفينة ان صبرا حترق وان ألقى نفسه غرق فله الخيار
 عند الامام وعند محمد يلزمه الثبات* وان اكره على طلاق
 او اعتاق او توكيل بهما نفذ ويرجع بقيمة العبد على المكره
 وكذا ان نصف المهر لو الطلاق قبل الدخول ولا رجوع لو
 بعده وصح بين المكره ونذره وظهاره ولا يرجع بما غرم بسبب
 ذلك ورجعته وايلأوه وفيه فيه واسلامه لكن لا قتل فيه
 لو ارتد ولا يصح ابرأؤه ولا ردته فلاتين بها امرأته فان ادعت
 بتحقيق ما اظهره وادعى ان قلبه مطمئن بالايمان صدق*
 ولو اكره على الزنى ففعل حدة مالم يكرهه سلطان وعندهما
 لا حد عليه وبه بقى

(كتاب الحجر)

(وعندهما لا حد عليه) قال صدر الشريعة
 الاكراه مسقط للحد متفق عليه فيما بينهم
 بل هذا الاختلاف فالزنى لا يحد
 ولا يتحقق من غير السلطان فالزنى لا يحد
 مع الاكراه فيحد فاذا اكرهه السلطان فزنى
 لا يحد لوجود الاكراه فها وعندهما
 الاكراه يتحقق من السلطان وغيره فلا يحد
 في صورتين قال يعقوب باشا لا يحد ان عدم
 اي خيفة كما صرحوا به وهذه المسألة متقولة
 بانفاق الروايات فلا حاجة الى حملها عليه
 (كتاب الحجر) المناسبة بين الكتابين ان كلاهما من
 العوارض التي تزيل سبب الولاية والرضى وهو
 في اللغة المنع ومنه معنى المحطيم حجر الاله منع الكعبة
 وتسمى فلان في حجر غيره اي في رتبته المانعة للتعرض
 وفي الشرح هو منع نقاد الخ اهق

خصه بالذكر لان
 (اي من الاحوال) اي من الاحوال
 (الجنون المفلوج بجمال) اي من الاحوال
 (الجنون المفلوج بجمال) اي من الاحوال

هو منع نقاد تصرف قولى* واسبابه الصغر والجنون والرق
 فلا يصح تصرف صبي او عبد بلا اذن ولي اوسيد ولا تصرف
 الجنون المفلوج بجمال ومن عقد منهم وهو يعقله فوليّه مخير
 بين ان يميزه او يفسخه ومن أ تلف منهم شيأ فعليه ضمانه
 ولا يصح طلاق الصبي والجنون ولا اعتاقهما ولا اقرارهما*
 وصح طلاق العبد واقارره في حق نفسه لاني حق سيده
 فلو اقر بجمال لزمه بعد عتقه وان يجتد او فود لزمه في الحال
 ولا يحجر على السفية وان كان مبدرا* ومن بالغ غير رشيد
 لا يسلم اليه ماله مالم يبلغ سنه خمس وعشرين فاذا بلغها دفع
 اليه وان لم يونس رشده* وان تصرف فيه قبل ذلك نفذ
 تصرفه وعندهما يحجر على السفية ولا يدفع اليه ماله مالم
 يونس رشده* ولا يصح تصرفه فيه فان باع لا ينفذ وان فيه
 مصلحة اجازة الحاكم وان اعتق نفذ وسعى العبد في قيمته
 وان دبر صح فان مات قبل رشده سعى العبد في قيمته مدبرا*
 ويصح تزوجه بمهر المثل وان سمي اكثر بطات الزيادة وتخرج
 زكاة مال السفية ويتفق منه عليه وعلى من تلزمه نفقته*
 ويدفع القاضي قدر الزكاة اليه ليؤدى بنفسه ويوكل عليه

اهق
 (وهو منع نقاد تصرف قولى) اي من الاحوال
 (الجنون المفلوج بجمال) اي من الاحوال
 (الجنون المفلوج بجمال) اي من الاحوال

(ولا يصح تصرفه فيه) نظر الى اعتبار الصبي
 بل اولى لان الثبات في حق الصبي احتمال
 التدبير وفي حقه حقيقة ولهذا يمنع عن المال
 ولا يي خيفة انه مخاطب عاقل فلا يحجر عليه
 اعتبار بالرشد اهق
 (وان اعتق نفذ) اي عندهما خلافا للشافعي
 والاصل عندهما ان كل تصرف يورث فيه الهزل
 يورث فيه الهزل اهق
 (سعى العبد في قيمته) اي عندهما خلافا للشافعي
 فصار كما اذا اعتقه بعد التدبير اهق
 (بطلت الزيادة) لانه لا ضرورة وهو التزام بالسجدة
 ولا نظره فيه فلم يفسخ الزيادة اهق
 (وعلى من تلزمه نفقته) لان السفية لا يسطل الحقوق
 اهق

(الامينه اهق)
(لا يمنع منها) لانها واجبه عليه بايجاب الله تعالى
(من غير عمره واحده) استحسانا للاختلاف العلماء
(ولا من عمرها اهق)
(في وجوبها اهق)
(الاله) لان نظره فيه اذهى حاله انقطاع
(من الثالث) وهو الذي يعلم الناس الى
عن امور الله الوصيه تشاء فو اب اهق
عنه ما اجن) واما عندده
(النفي ما اجن) واما عندده
(اذا كان مصلحا للماله)
وقد اذ

امينا الى ان يؤديها فان اراد حجة الاسلام لا يمنع منها ولا من
عمرة واحدة وتدفع نفقته الى ثقة يتفق عليه في الطريق لا اليه
وتصح منه الوصية في القرب وابواب الخير من الثلث ويحجر
على المفتي الماخذ والطبيب الجاهل والمكاري المفسد اتفاقا
ولا يحجر على فاسق ومغفل اذا كان مصلحا ماله ولا على مديون
ولا يبيع القاضي ماله فيه بل يحبس ابا حتى يبيعه هو بنفسه
فان كان ماله من جنس دينه اداء الحاكم منه * ويبيع احد
التقدين بالآخر استحسانا وعندهما يحجر عليه ان طلب
غرماؤه ويمنع من التصرف والقرار ويبيع الحاكم ماله ان
امتنع ويقسم بين غرمائه بالحصص وان اقر حال تجره لزمه
بعد قضاء ديونه لافي الحال ويتفق من مال المفسد عليه وعلى
من يلزمه نفقته والفتوى على قولهما في بيع ماله لامتناعه
وتباع النقود ثم العروض ثم العقار ويترك له دست من ثياب
بدنه وقيل دستان * ومن افلس وعنده متاع رجل شراه منه
قرب المتاع اسوة الغرماء فيه

يحكم بيلوغ الغلام بالاحتلام والانزال او الاحبال وييلوغ

(وبه يفتي) لأن ابن عمر عرض على النبي عليه
 السلام وهو ابن أربع عشرة سنة فلم يجزه
 وعرض عليه يوم الخندق وهو ابن خمس عشرة
 سنة فأجازه ولأن بلوغهما لا يتأخر عن الخمس
 عشرة عادة والعادة إحدى الحجج الشرعية فيها
 لا ريب فيه كذا في الشئ اهـ في
 (ولها تسع سنين) وهذا لا يعرف إلا بما عاينها
 اهـ في
 (صديقاً) لأنه امر لا يوقف عليه إلا من جهتها
 قبل فيه قولهما كل يبيض ويحمر (فرع) رجل
 غيرها كالخبيض ويحمر (فرع) المرأة
 وعلا م فقال للمرأة ان
 تلت فانت حر
 لام

الجارية بالحليض او الاحتمام او الحبل فان لم يوجد شيء من ذلك فاذا تم له ثمانى عشرة سنة ولها سبع عشرة سنة وعندهما اذا تم خمس عشرة سنة فيهما وهو رواية عن الامام وبه يفتي * وادنى مدته له اثنتا عشرة سنة ولها تسع سنين واذا راهقا وقال بلغنا صفا وكانا كالبالغ ح

الاذن فلك الحجر واسقاط الحق ثم يتصرف العبد بأهليته فلا يلزم سيده عهدته ولا يتوقت فلو اذن له يوما فهو مأذون دائما الى ان يحجر عليه ولا يتخصص فاذا اذن في نوع من التجارة كان مأذونا في سائر الانواع ويثبت صريحا ودلالة بان رأى عبده يبيع ويشترى فسكت سواء كان البيع للمولى او لغيره بأمره او بغير امره صحيحا او فاسدا وللمأذون اذنا عما لا بشرأ شيء بعينه او طعام الاكل او ثياب الكسوة ان يبيع ويشترى ويوكل بهما ويسلم ويقبل السلم ويرهن ويرهن ويراع ويشترى بذرايزرعه ويشارك عانا ويستأجر

اهـ في التوقيت لكونه استقاطا فان الاستقاط لا يتوقف
 على مجموع جزي (فلا يلزم سيده الخ) مجموع المعطوفين متفرع
 عن الاذن فان الجز وعدم
 الجز والعطف في الولاية انهما
 اذن العطف في الجز واستقاط
 انه مستند الى

(ويعتبر دين) لأنه من نواحي التجارة الأولى يصح
 لم يعامله أحد أهق لان الإفراط بهما من نواحي
 (وودعته وغضب) أهق لان الغبن القاحش جار مجرى
 التجارة أهق لان الغبن المريض من ثلث ماله أهق
 (خلافا لهما) لان الاقتصار في الجز على
 التبرع حتى يعتري المريض أهق لان نفع تجارة
 (من جميع ما يبي) ولا وارث للعبد أهق لان نفع تجارة
 الثلث حتى الورثة ولا يورث في التجارة أهق ولاية التجارة تصح اذنه
 (ويأذن لبقته في التجارة) أهق لان نفع تجارة تصح اذنه
 والاصل ان كل من له ولاية التجارة تصح اذنه
 للعبد كالكتاب أهق خلافا لابي يوسف
 (لان نفع تجارة يوسف) أهق لان نفع تجارة تصح اذنه
 ليس

ويؤجرو لولوق نفسه ويضارب ويدفع المال مضاربة ويضع
ويبيع ويقر دين ووديعة وغصب ولوباع واوشتري بغير
فاحش جاز خلافا لهما ولوحابي في مرض موته صرح من جميع
المال ان لم يكن عليه دين وان كان فن جميع ما بقى وان
لم يبق ادى المشتري جميع الحباة اورد المبيع * ولدان يضيف
معامله ويحط من الثمن بعيب وياذن رقيقه في التجارة لان
يتزوج او يزوج عبده وكذا امته خلافا لابى يوسف ولان
يكاتب او يعتق ولو بمال او يقرض او يهب ولو بعوض
ولا يهدى الا اليسير من الطعام والمجور لا يهدى اليسير ايضا
وعن ابى يوسف اذا دفع المولى الى المجور قوت يومه فدعا
بعض رفقائه للاكل معه فلا بأس به بخلاف ما لو دفع اليه
قوت شهر قالوا لا بأس للمرأة ان تصدق من بيت زوجها
باليسير كالغيف ونحوه وما لزم المأذون من الدين بسبب تجارة
او ما في معناها كبيع وشراء واجارة واستئجار وغصب وبيع
امانة وعقر أمة شراها فوطئها فاستحققت بتعلق برقبته فيباع
ان لم ينفده المولى ويقسم ثمنه وما في يده من كسبه بالخص
سواء كسبه قبل الدين او بعده او اتهمه وما بقى عليه يطالب

لا يستدرك (لا يصح) لأنه لو لم يملك من منه يجبر عليه
 (ولا يحصل الكسب الحق) خلافاً لـ
 (واحد) لأنه لا ينافي
 أعلمه الله

(الاستد) لأنه لو لم يملك منه مجبر عليه
 (والمجبر المكسب اهق خلافا لفر والشافعي ومالك
 واجد لأنه لا ينافي ابتداء الأذن حتى لو أذن
 لعبده أن يجبر عليه إلا بقي صحيح وجاز للعبد أن يجبر
 إذا بلغه الأذن فلا ينافي دوامه اهق
 (وان استغرق دينه الخ) ومالك واجد لان استغراق الدين يخرج
 المأذون وطأه وذلك أنه كمال ملكه لا يوجب
 اتفاقا) اما عندهما فظاهر واما عنده
 الدين فلو جعل مانعا لاستد
 من

به بعد عتقه وما اخذه سيده منه قبل الدين لا يسترد * وله اخذ
غلة مثله مع وجود الدين والرائد عليها الغرماء ويحجز المأذون
ان أبقى او مات سيده او جن مطبقا او لحق بدار الحرب مرتدا
او جبر عليه وعلم به اكثر اهل سوقه والامنة ان استولدها لان
دبرها ويضمن القيمة للغريم فيهما * واقراره بعد الحجر بدين او بان
ما في يده امانة او غضب صحيح خلا فالهما وان استغرق دينه
رقبته وما في يده لا يملك سيده ما في يده * فلو اعتق عبدا من
ما في يده لا يصح وعندهما يملك فيصح عتقه وان لم يستغرق
صح اتفاقا ويصح بيعه من سيده بمثل القيمة لا بأقل ويصح سيده
منه بمثلها لا باكثر فلو باع باكثر يحط الزائد او يتقضى البيع
فان سلم سيده اليه المبيع قبل نقد الثمن سقط الثمن وله ان لا
يسلمه حتى يأخذ ثمنه * ويضمن السيد باعناقه المأذون مديونا
الاقل من قيمته ومن الدين وما زاد من دينه على قيمته طوالب به
معتقا وان باعه وهو مديون مستغرق وغيبه مشترية فللغرماء
اجازة بيعه واخذ ثمنه او تضمين اى شأوا من السيد او المشتري
قيمه * فان ضمنوا السيد ثم رد عليه بعيب رجع عليهم بالقيمة
وعاد حقهم في العبد وان باعه وأعلم بكونه مديونا فللغرماء رد

VA

[illegible]

هو ازالة اليد المحقة باثبات اليد المبطله فاستخدام العبد وحمل
الدابة غصب لا الجلوس على البساط وحرمة الاتم لمن علم

عظمها أو فخر
الشيء المعصوب غصباً بمعنى
يأبى صدره عاده أو أن الله المديح لأنه مجبور به فلم يفعل
في البساط على البساط (أن علم) أي علم أن ذلك الفعل غصب وأقدم عليه

الشهدى في الباب الاول من الوقائع
 دفع العرج عن الناس وهذا قول المصنف
 (لا طب مطلقا) لا طلاق الجواب في الجامعين
 كذا في الهداية وهو قول غير الاسلام اهـ

كذا في التهذيبية وهو قول غير الاسلام
 (الاطيب مطلقاً) لاطلاق
 الشهيد في الباب
 دفعاً

۳۱۵

(وفيه نقصانها) لانه اتلاف من وجه
لتفويت بعض المنافع من الدين والنسل وغيرهما
وتباعد البعض وهو الاكل فثبت له الخيار كما في
التوب في الخرق النفا حش كذا في الاختيار
الانه لو قطع طرف دابة غير
الذوب في الخرق النفا حش كذا في الاختيار
الانه لو قطع طرف دابة غير
الذوب في الخرق النفا حش كذا في الاختيار

515

(فصل)

y9

ومنها ما
والصفحة ومنها ما
بل لا تعتبر فيها الا الزيادة و
اه ق
(وان غيب) بالغين المحببة قال المصنف
لوقال غاصب المغصوب لسان اول اه ق
(دون الاولاد) لان غيبهم فوق غيبة
الاكساب الا ترى ان ولد المدبر والمكاتب
مدبر ومكاتب ولا يكون اكسابهما مدبرا
ومكاتباه ق

قال احمد و لنا ان سبب الضمان مطلقا لوجود حد الغضب و به
عليه الضمان مطلقا لوجود حد الغضب و به
ان تكون مستفعا بما في حق المالك و لم يوجد
الا ان وجد ما يقرن حقه كالاعتدى و النعم و
الطلب افاق

(فانت منه) اي في الجلد لا يضمن لان الزنى
 لكن سبب الجلد هو غير متلف شرعا اه في
 (ولا يضمن) منافع ما غصبه الخ اخذ هذه
 الاشياء من الجمع من كتاب الوقف وهو
 الانسب هنا وفي الجامع الا في مال النبي
 الانسب غصب غير مضمون في مال النبي
 منافع الغصب غير مضمون في مال النبي
 احدها ما ذكره المصنف والاشارة ايضا
 والاشارة ما ذكره في السراجية ايضا
 والاشارة ما ذكره في السراجية ايضا
 والاشارة ما ذكره في السراجية ايضا

الجارية بالولادة في يد الغاصب ضمن نقصانها ويجبر بقيمة
 الولد او بالفترة ان وفيت ولو زنى بأمة غصبها فردها حاملا فولدت
 فماتت بها ضمن قيمتها يوم علوقها بخلاف الحرّة وعندها
 لا يضمن في الامّة ايضا * ولوردها محبوبة فماتت لا يضمن
 وكذا لو زنت عنده فردها فماتت فماتت منه * ولا يضمن
 منافع ما غصبه سواء سكنه او عطله الا في الوقف ولا خمر المسلم
 او خنزيره بالا تلاف * وضمن القيمة فيهما لو كانا لذي *
 وان اتلف ذمي خردمي ضمن مثلها * ولا ضمان باتلاف الميتة
 ولو لذي ولا باتلاف متروكة التسمية عمدا ولو لم يبيح * وان
 غصب خمر مسلم فخلها بما لا قيمة له اخذها المالك بلا شيء فلو
 اتلفها الغاصب ضمنها لا ولو تلفت * وان خلل بالقاء ملح ملكها
 ولا شيء عليه وعندها يأخذها المالك ان شاء ويرد قدر وزن الملح
 من الخل فلو اتلفها الغاصب لا يضمن خلافا لهما * وان خللها
 بالقاء خل ملكها ولا شيء للمالك عند الامام وكذا عند محمدان
 تخللت في ساعتها والا فخلل بينهما على قدر ملكهما وان غصب
 جلد ميتة فدبغه بما لا قيمة له اخذها المالك بلا شيء فلو اتلفه
 الغاصب ضمن قيمته مدبوغا وقيل طاهرا غير مدبوغ وان دبغه

(ولو لم يبيح) لان ولاية الحاجة ثابتة كذا في
 الهداية اه في
 (اخذها المالك بلا شيء) لان التخليل تطهير
 لها بمنزلة غسل الذوب النجس فلا يزول ملك
 المالك اه في
 (بناء على ملك المالك عنده خلافا
 لهما وما قد منابو لنا قالوا عند أبي حنيفة كذا
 (لا يضمن) بناء على ملك المالك عنده خلافا
 لهما وما قد منابو لنا قالوا عند أبي حنيفة كذا

(لا يضمن) بناء على ملك المالك عنده خلافا
 لهما وما قد منابو لنا قالوا عند أبي حنيفة كذا
 (لا يضمن) بناء على ملك المالك عنده خلافا
 لهما وما قد منابو لنا قالوا عند أبي حنيفة كذا

حتى يستوفي حقه (كحق حبس المبيع البائع قيمة
 لاجل الثمن فان هلك في يده سقط عن المالك قيمة
 الزيادة) (وعندها يضمن مدبوغا) (لانه باق على ملك
 المالك حتى يضمن مدبوغا بالاستهلاك ويعطيه ما زاد الدبغ
 فيضمنه مدبوغا بالاستهلاك ويعطيه ما زاد الدبغ
 فيضمنه مدبوغا بالاستهلاك ويعطيه ما زاد الدبغ

بما له قيمة يأخذها المالك ويرد ما زاد الدبغ بأن يقوم مدبوغا
 وذكا غير مدبوغ ويرد فضل ما بينهما ولا غاصب ان يجبره حتى
 يستوفي حقه وان اتلفه لا يضمن وعندها يضمن مدبوغا
 الا قدر ما زاد الدبغ ولو تلف لا يضمن اتفاقا * ومن كسر لمسلم
 بربطا او طبلا او من مارا او دفا او اراق له سكرا او منصفان من
 قيمته لغيره وهو ويصح بيع هذه الاشياء وقال لا يضمن ولا يجوز
 بيعها وعليه الفتوى * ومن غصب متبرة فماتت في يده ضمن
 قيمتها * ولو لم يولد فلا ضمان خلافا لهما * ولو شق الزق لاراقة
 الحر لا يضمنه عند أبي يوسف رحمه الله خلافا لمحمد * ولا ضمان
 على من حل قيد عبد غيره او رباط دابته او فتح اصطبلها
 او ققص طير فذهب خلافا لمحمد في الدابة والطير * ولا على من
 سعى الى سلطان بمن يؤذيه ولا يدفع الا بالسعي او بمن يفسق
 ولا يمنع بهيه ولا على من قال لسلطان قد يغرم وقد لا يغرم
 ان فلانا وجد ما لا يغرمه شيئا وان كان عادته ان يغرم البتة
 ضمن وكذا الوسي بغير حق عند محمد زجر الهوبه يفتي * ولو اطعم
 الغاصب المغصوب مال ككبري وان لم يعلم
 * (كتاب الشفعة) *

(كحق حبس المبيع البائع قيمة
 لاجل الثمن فان هلك في يده سقط عن المالك قيمة
 الزيادة) (وعندها يضمن مدبوغا) (لانه باق على ملك
 المالك حتى يضمن مدبوغا بالاستهلاك ويعطيه ما زاد الدبغ
 فيضمنه مدبوغا بالاستهلاك ويعطيه ما زاد الدبغ
 فيضمنه مدبوغا بالاستهلاك ويعطيه ما زاد الدبغ

(كحق حبس المبيع البائع قيمة
 لاجل الثمن فان هلك في يده سقط عن المالك قيمة
 الزيادة) (وعندها يضمن مدبوغا) (لانه باق على ملك
 المالك حتى يضمن مدبوغا بالاستهلاك ويعطيه ما زاد الدبغ
 فيضمنه مدبوغا بالاستهلاك ويعطيه ما زاد الدبغ
 فيضمنه مدبوغا بالاستهلاك ويعطيه ما زاد الدبغ

(كتاب الشفعة) (كتاب الشفعة) (كتاب الشفعة)
 (كتاب الشفعة) (كتاب الشفعة) (كتاب الشفعة)
 (كتاب الشفعة) (كتاب الشفعة) (كتاب الشفعة)
 (كتاب الشفعة) (كتاب الشفعة) (كتاب الشفعة)

(الملاصق) وهو الذي داره على ظهر الدار
 المشفوعة بوابه في سكة اخرى فلا حاجة الى
 قوله وبوابه الخ اه في ذلك
 (طلب موثقة) التجميل حتى كانا
 (نوع على)

لا بد من جيلته بل قد كان خصما فلا يصح الطلب منه لانه
 لا بد ولا ملائمة فمكان كالا جني ذكره القدوري
 في شرح الكرخي اهـ ق
 في نعيمة العقار وتخليده لان المطالبة انما تنصح
 في مبسوطه وقاضيه خان وعليه الفتوى وقال
 ايضا في المحيط والخلاصة الفتوى على قول محمد
 (في داء المذهب) ذكره في الهداية والكافي
 وهو قول الامام ورؤيته عن ابي يوسف اهـ ق

(حتى يحضر المشتري) لان كل منهما
 في البيع حق البائع للمد والمشتري الملك
 والتفويض يعرض للحقن جميعا فلا بد من
 حضورهما اهـ في
 (البراءة منه) اي من العيب بالاجماع لان
 الاخذ بالشفعة بمنزلة الشراء فنبت فيه الخيار
 ولا يسقط برونه المشتري وبشرط براءة لان
 التفويض ليس بنائب عنه فلا يسقط حقه باسقاط
 المشتري اهـ في
 (وعند ابي يوسف للمسته)
 وانما ان يئنه المست
 غير ما

(قبل وقوع
 البائع فالتفيع
 المشتري يكون حطاعا من التفيع فبانه
 وسط البعوض يظهر في حق التفيع فبانه
 لان الفسخ لا يوجب بطلان
 اهق
 (بما قال البائع)
 اهق
 حق التفيع

(فصل)

وان اختلف الشفيع والمشتري في الثمن فالقول للمشتري *
وان برهنا فالشفيع وعند ابي يوسف للمشتري * وان ادعى
المشتري ثمننا والبائع اقل منه اخذه الشفيع بما قال البائع
قبل قبض الثمن وبما قال المشتري بعده وان عكسا فبعد
القبض يعتبر قول المشتري وقوله يتخالفان وای نكل اعتبر
قول صاحبه وان حلفا فسخ البيع ویا اخذه الشفيع بما قال

(في الثاني) اي لو اشترى ارضا وذكر النخل
 ان لا يدخل بدون الذكر او شري ولم يكن على
 الشجر غير ثمر في يد المشتري فالشفيع يأخذ
 مع الثمر في الفصلين فان الثمر لكن في الفصل الاول
 يأخذ الاخرى بحد الأرض من الثمن وفي الفصل
 الثاني يأخذ بحد الأرض من الثمن لان الثمن لم يكن
 موجودا وقت العقد فلا يقابل به شيء من الثمن
 اهـ

(بعض) احتز به عما اذا ملك بالهبة فان
 الشفعة لا تجب فيها اهـ ق
 (وان لم يكن قسمته) وقيل الشافعي لا تجب فيها
 كالدبر والرجى والاصل فيه انها تقسم
 لا تقسم ضرر الصفة فلا تتحقق الا فيما يقسم
 لا دفع ضرر الصفة فلا تتحقق الا فيما يقسم
 وعندنا لا دفع ضرر الجوار على الدوام
 ولا اختصاص لذلك بالمقسم دون غيره اهـ ق
 (بإعوض مشروط) اي في العقد ولو شرط
 يجب لا يبيع اتها اهـ ق

٣١٨

البائع وان حط عن المشتري بعض الثمن يأخذ الشفعين بالباقي
 وان حط الكل يأخذ بالكل وان حط النصف ثم النصف
 يأخذ بالنصف الاخير وان زاد المشتري في الثمن لا يلزم
 الشفعين الزيادة وان كان الثمن مثليا لم يلزم الشفعين مثله وان قويا
 فقيمه وان كان مؤجلا اخذ ثمن حال او يطلب في الحال
 ويأخذ بعد مضي الاجل * ولا يتجمل ما على المشتري لو اخذ
 الشفعين بالحال ولو سكت عن الطلب ليحل الاجل بطات
 شفيعته خلافا لابي يوسف * ولو اشترى ذمي بخمر او خنزير
 يأخذه الشفعين الذي يمثله الخمر بقيمة الخنزير والمسلم بقيمة
 فيهما * ولو بنى المشتري او غرس اخذها الشفعين بالثمن
 وبقيتهما قلو عين كافي الغصب او كاف المشتري قلعهما ولو
 استحققت بعد ما بنى الشفعين او غرس فيها رجع على المشتري
 بالثمن فقط وان جف الشجر او انهدم البناء عند المشتري
 يأخذها الشفعين بحد كل الثمن ان شاء وان هدم المشتري
 البناء اخذ الشفعين العرصه بحصتها وليس له اخذ النقص *
 وان شري المشتري الارض مع شجر ثمر او غير ثمر فثمر في يده
 اخذها الشفعين مع الثمر فيهما فان جذ المشتري فليس للشفيع

(فيما) اي فيما لو بيع بخمر او خنزير من دوان
 الثمن والمشتري من كذا ذمي اهـ ق
 (ان شاء) لانها باعنا للارض حتى يدخلان
 في البيع من غير ذكر فلا يقابلها شيء من الثمن
 وهذا يبيعها في هذه الصورة من اجرة بلا بيان
 اهـ ق

(بعضها) اي بحصة العرصه لان البناء صار
 مقصودا بالاطراف والتبعية اذا صار مقصودا به الهلاك
 بقا له شيء من الثمن بخلاف الاول لان حصته من الثمن
 فيه باقية سواء في قبة الثمن على قبة الارض والبناء يوم العقد
 تقسم عليهما اهـ ق

(بأخذها) اي بالسكون والانتكار وكذا
 بالافترار يعني لو صالح عن دعوى خصمه على
 دار وجبت الشفعة ايضا اهـ ق
 (بجانب فيه) اي الشفعة لانه لم يوجب الرد
 فاخذه بالرضى صار كانه اشتراه وصح كذا
 تجب الشفعة بالاقالة لانه يبيع في حق الثالث
 والشفيع ثالثهما اهـ ق

٣١٩

أخذه ويأخذ ما سواه بالحصه في الاول وبكل الثمن في الثاني
 * (باب ما تجب فيه الشفعة وما لا تجب فيه) *

انما تجب الشفعة قصدا في عقار ملك بعوض وهو مال
 وان لم يمكن قسمته كرجي وحمام وبئر فلا تجب في عرض وفلك
 وبناء وشجر يعبادون الارض ولا في ارض وصدقة وهبة
 بلا عوض مشروط * وما يبيع بخيار البائع او يبيع فاسدا
 لم يسقط حق الفسخ ولا فيما قسم بين الشركاء او جعل اجرة
 او بدل خلع او عتق او صلح عن دم عمدا او مهورا وان قوبل
 ببعضها مال وعندهما تجب في حصه المال ولا فيما صولح عنه
 بانكار او سكوت * وتجب فيما صولح عليه باحدهما ولا فيما
 سكت شفيعته ثم رد بخيار روية او شرط او بخيار عيب بقضاء
 وما رد به بلا قضاء او باقالة تجب فيه * وتجب في العلو وحده
 وفي السفلى بسببه وفيما يبيع بخيار المشتري * وان بيعت دار
 بجنب المبيعة بالخيار فالشفعة لمن له الخيار بائعا او مشتريا
 وتمكون اجازة من المشتري والشفيع الاولى اخذها منه
 لا اخذ الثانية وان بيعت دار بجنب ما بيعت فاسدا فشفيعها
 البائع ان يبعث قبل قبض المشتري فاذا قبض بعد الحكم له بها

(بأخذها) اي بالسكون والانتكار وكذا
 بالافترار يعني لو صالح عن دعوى خصمه على
 دار وجبت الشفعة ايضا اهـ ق
 (بجانب فيه) اي الشفعة لانه لم يوجب الرد
 فاخذه بالرضى صار كانه اشتراه وصح كذا
 تجب الشفعة بالاقالة لانه يبيع في حق الثالث
 والشفيع ثالثهما اهـ ق

(في الثاني) اي لو اشترى ارضا وذكر النخل
 ان لا يدخل بدون الذكر او شري ولم يكن على
 الشجر غير ثمر في يد المشتري فالشفيع يأخذ
 مع الثمر في الفصلين فان الثمر لكن في الفصل الاول
 يأخذ الاخرى بحد الأرض من الثمن وفي الفصل
 الثاني يأخذ بحد الأرض من الثمن لان الثمن لم يكن
 موجودا وقت العقد فلا يقابل به شيء من الثمن
 اهـ

(بعض) احتز به عما اذا ملك بالهبة فان
 الشفعة لا تجب فيها اهـ ق
 (وان لم يكن قسمته) وقيل الشافعي لا تجب فيها
 كالدبر والرجى والاصل فيه انها تقسم
 لا تقسم ضرر الصفة فلا تتحقق الا فيما يقسم
 لا دفع ضرر الصفة فلا تتحقق الا فيما يقسم
 وعندنا لا دفع ضرر الجوار على الدوام
 ولا اختصاص لذلك بالمقسم دون غيره اهـ ق
 (بإعوض مشروط) اي في العقد ولو شرط
 يجب لا يبيع اتها اهـ ق

(وان قوبل ببعضها مال) كما اذا تزوجها على
 دار على ان رد ألفا فانها لا تجب الشفعة في
 جميع الدار عند ابي حنيفة رحمه الله اهـ ق
 (بانكار او سكوت) يعني ان من ادعى دار رجل
 وانكار صاحبها او سكوت ثم صالح عن تلك الدار
 على مال لا شفعة فيها اما في صورة الانتكار
 فلا تزعمه ان الدار لم تزل عن ملك وامان
 المكون فلزمه ان ما اعطاه اقتداء بيمينه

في المسهم فقط) هذه حيلة اخرى لا تسقط
 شفعة الجوار وهو ان يشتري سهما قبل ان يشتري
 كسهم واحد مثلا بألف الاذن سهما ثم يشتري
 الباقي بدرهم فالشفيع الاول ثمنه ولا يرغب فيه
 الشفعة الا في السهم الثاني
 (لا قيمة الذوب) اهـ ق
 وهو اذا اراد بيع هذه حيلة نعم الجوار وغيره
 بألف ثم يدفع ثمنه ولا يرغب فيه
 فلا يسقط لشفيع اخذها لا بالألف ولا يرغب فيه
 اهـ ق
 (وان وقع في غير جابه) وليس له ان يتنقض
 القسمة سواء كانت بالحكم او بالتراضي لانها من
 تمام القبض لمافي من حكمه كميل الاتباع
 اهـ ق
 (خلافا لمحمد في بيع الخ) لمحمد ان اخذ بالشفعة
 لمحق الصبي فلا يصح ولهما ان لا اخذ بالشفعة
 تجارة قبل الاخذ بها ان التجارة قبل اهـ ق

(قبل الحكم له) انزال سبب الاستحقاق
 قبل التملك وهو الاتصال بملكه ولهذا يزول به
 وان لم يعلم بشره من الدين وهو لا يعلم بخلاف ما اذا
 سقط او ابرأ من الدين وهو لا يعلم بخلاف ما اذا
 باع الشفيع داره بشرط الخيار لانه يمنع الزوال
 فيبقى الاتصال اهـ ق
 (وبموت الشافعي) قبل الاخذ بعد الطلب
 او قبله قول الشافعي لا يملك لانها حقه
 والوارث يخلفه في حقه ولنا ان حق الشفيع
 حتى التملك وهو حق قائم بالشفيع ولا يفتي بعد
 موته (او ان يبيع له) اي اشترى لاجله ما اشترى
 بغيره فيكون له حقه في الشفيع فلا شفعة لانه
 ليس فيه ابطال شره بل فيه تقرير من جهة
 لان الاخذ بالشفعة مثل الاخذ بالشره اهـ ق

لا تبطل وان يبعث بعد قبض المشتري فالشفعة للمشتري
 فان استرد البائع منه المبيعة قبل الحكم له بالشفعة بطلت
 شفيعته وان بعد الحكم بقيت الثانية على ملكه * والمسلم والذي
 في الشفعة سواء وكذا الحز والعبد والمأذون والمكاتب
 ولو في مبيع السيد كالعكس

(فصل)

وتبطل الشفعة بتسليم الكل او البعض ولومن الوكيل وبترك
 طلب المواثبة او التقرير وبالصلح عن الشفعة على عوض
 وعليه رده وكذا لو باع شفيعته بمال وكذا لو قال للخميرة
 اختاري بيني بألف او قال العنين لامرأته ذلك فاخترته بطل
 خيارها ولا يجب العوض وتبطل ببيع ما يشفع به قبل الحكم له
 بها وبموت الشفيع لا بموت المشتري ولا شفعة لمن باع او بيع له
 اوضح من الدرك او ساوم المشتري ببيع او اجارة وتجب ان ابتاع
 او ابتاع له ولو قيل للشفيع انها بيعت بألف فسلم ثم بان انها بيعت
 بأقل او بكيل او وزني او عددي متقارب قيمته ألف او اكثر
 فله الشفعة ولو بان انها بيعت بعرض قيمته ألف او بدنانير قيمتها
 ألف فلا * ولو قيل له المشتري فلان فسلم فبان انه غيره فله

الشفعة ولو بان انه هو مع غيره فله الشفعة في حصة الغير ولو
 بلغه بيع النصف فسلم فظهر بيع الكل فله الشفعة وان باعها
 الاذراعا من طول جانب الشفيع فلا شفعة له * وان شري
 منها سهما بثن ثم شري باقية فالشفعة في السهم فقط * وان
 ابتاعها بثن ثم دفع عنه ثوبا اخذها الشفيع بالثن لا بقيمة
 الذوب * ولا تملكه الحيلة في اسقاطها عند ابى يوسف وبه
 يفتي قبل وجوبها وعند محمد يكره * وللشفيع اخذ حصة
 بعض المشترين لا حصة بعض البائعين * وللجار اخذ بعض
 مشاع ببيع فقس وان وقع في غير جانبه * وللعبد المأذون
 المديون الاخذ بالشفعة في مبيع سيده وبالعكس * وصح
 تسليم الاب والوصي شفعة الصغير خلافا لمحمد فيما يبيع بقيته
 او اقل وقوله رواية عن الامام في الاقل الذي لا يتغابن فيه

(كتاب القسمة) *

هي جمع نصيب شائع في معين * وتشتمل على الافراز والمبادلة
 والافراز اغلب في المثليات فياخذ الشريك حظه منها حال
 غيبة صاحبه * ولو اشترياه فاقسماه فلكل ان يبيع حصته
 مراجعة بحصة ثمنه * والمبادلة اغلب في غيرها فلا يأخذ

اهـ ق
 (وان وقع في غير جابه) وليس له ان يتنقض
 القسمة سواء كانت بالحكم او بالتراضي لانها من
 تمام القبض لمافي من حكمه كميل الاتباع
 اهـ ق
 (خلافا لمحمد في بيع الخ) لمحمد ان اخذ بالشفعة
 لمحق الصبي فلا يصح ولهما ان لا اخذ بالشفعة
 تجارة قبل الاخذ بها ان التجارة قبل اهـ ق

(كتاب القسمة) هي في اللغة اسم للاقسام
 وفي الشرع هي جمع نصيب الخوارج
 ففعل يحصل به التميز بين الانصاء وسيها طلب
 الشراك او احدهم فاذا لم يوجد منهم الطلب
 لم يقع القسمة وشرطها عدم فوات النفعة
 وحكمها تعيين نصيب كل واحد اهـ ق
 (حال غيبة صاحبه) لان ما يأخذ من حقه
 صورة ومعنى فان كان له بعضه وبعضه لشره
 (بخصوصه) فلا يخلو عن معنى المبادلة ايضا
 لان ما حصل له كان له بعضه وبعضه لشره
 (بخصوصه) فلا يخلو عن معنى المبادلة ايضا
 (اغلب في غيرها) كالتياب والعقار والحيوان
 اهـ ق

اهـ ق
 (اغلب في غيرها) كالتياب والعقار والحيوان
 اهـ ق

(ويجبر عليها) لان ما اخذ ليس بمثل لما زل
 على صاحبه اهـ ق
 (عدلا امينا) لانه يعقد على قوله فيشترط
 الامانة لتنظيم القلوب اهـ ق
 (ولا يجبر الناس الخ) لانه يحجبهم الحاكم ان
 على اجر مثله ولهذا لا يجبرهم الحاكم ان
 يستأجره اهـ ق
 (ولا يترك القسام) بضم القاف وتشديد السين
 على اجر مثله ولهذا لا يجبرهم الحاكم ان
 يستأجره اهـ ق
 (ولا يترك القسام) بضم القاف وتشديد السين
 على اجر مثله ولهذا لا يجبرهم الحاكم ان
 يستأجره اهـ ق

ولا يبيع من اجرة بعد الشراء والقسمة * ويجبر عليها فيه بطلب
 الشريك في متحد الجنس لافي غيره ونذب للقاضي نصب قاسم
 رزقه من بيت المال ليقسم بلا اجر فان لم يفعل نصب قاسما
 يقسم باجر يقدره له القاضي وهو على عدد الرؤس
 وعندهما على قدر السهام واجرة الكيل والوزن على قدر
 السهام اجماعا ان لم يكن للقسمة وان لها فعلى الخلاف *
 ويجب كونه عدلا امينا عالما بالقسمة ولا يجبر الناس على قاسم
 واحد ولا يترك القسام يشتركونا * وصح الاقسام بانفسهم بلا
 امر القاضي * ويقسم على الصبي وليه او وصيه فان لم يكن
 فلا بد من امر القاضي * ولا يقسم عقار بين الورثة باقرارهم
 مالم يبرهنوا على الموت وعدد الورثة وعندهما يقسم وغير
 العقار يقسم اجماعا وكذا العقار المشتري والمذكور مطلق
 ملكه * وان برهننا ان العقار في ايديهما لا يقسم حتى يبرهننا انه
 لهما * ولو برهنوا على الموت وعدد الورثة والعقار في ايديهم
 ومعهم وارث غائب او صبي تقسم ونصب وكيل او وصي
 لقبض حصة الغائب او الصبي * ولو كان العقار في يد الغائب
 او شيء منه اوفى يد مودعه اوفى يد الصغير لا يقسم وكذا

لا يخافون الفوات فيخافون الفوات بسبق غيره
 (وعندهما يقسم) باعتبار فهم وينبغي ان يكون
 القسمة على ما يقسم به القسمة عليهم ولا يتعدى الى شريك
 لهم اخر اهـ ق

(وكذا العقار المشتري) لان من في يده شيء
 فالظاهر انه له وفي رواية لا يقسم حتى يقيم
 البينة على المالك بل بان ان يكون في ايديهم
 والمالك الصغير والاول اصح وكذا ان كان
 البينة على المالك بل بان ان يكون في ايديهم
 والمالك الصغير والاول اصح وكذا ان كان

(لا يقسم) اما الاول فلا بد من حضور
 وقتها او مقاما وما والا الثاني فلا بد من حضور
 وقتها او مقاما وما والا الثاني فلا بد من حضور

لو حضر وارث واحد أو كانوا مشترين وغاب احدهم
 لا يقسم فاذا اتفق كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمة قسم
 بطلب احدهم وان نضر الكل لا يقسم الا برضاهم وان
 اتفق البعض دون البعض قسم بطلب ذي النفع لا بطلب
 الاخر هو الاصح * ويقسم العروض من جنس واحد
 ولا يقسم الجنسين بعضهما في بعض ولا الجواهر ولا الحمام
 ولا البئر ولا الرعي ولا الثوب الواحد ولا الحائط بين دارين
 الا برضاهم وكذا الرقيق خلافا لهما * والدور في مصر واحد
 يقسم كل على حده وقالوا ان كان الاصل قسمة بعضها في بعض
 جاز * وفي مصر ينقسم كل على حده اتفاقا وكذا دار
 وضعية او دار وحانوت قسم كل على حدة والبيوت في محلة
 واحدة او في محلات يجوز قسمة بعضها في بعض والمنازل
 المتلاصقة كالبيوت والمتباينة كالدور
 (فصل)
 وينبغي للقاسم ان يصور ما يقسمه ويعدله ويعزله ويذرعه
 ويقوم ببناءه ويفرز كل نصيب بطريقه وشربه وينصبه
 بالاول والثاني والثالث ويكتب اسماءهم ويقرع * فالاول لمن

(لا يقسم الا برضاهم) لان القسمة لتكميل
 المنفعة وفي هذا تقوية فيعود على موضوعه
 بالقبض اهـ ق
 (كالدور) يقسم كل منزل على حدة
 سواء كانت في دار او في محال لانها تتفاوت في
 السكنى كالدور الدور فكان لها شبهة بـ كل
 واحد منها اهـ ق
 (ان يصور ما يقسمه) اي على قرطاس ونحوه
 (ويعدله) اي يتوهمه على سهام القسمة اهـ ق
 (ويذرعه) لان قدر المساحة يعرف بالذرع
 (ويقوم ببناءه) لان المالك يعرف بالتقوم اهـ ق
 (ويفرز كل نصيب) اي يميز كل نصيب بطريقه
 وشربه لان القسمة لتكميل المنفعة اهـ ق
 (والثاني والثالث) اي والرابع وهلم جرا اهـ ق

(والداس) اه
ليخرج الحب (من ذرى بذرى) قال شمس اه في
(التذنية) من ذرى اه في
الحب ويتميز من الحب اه في
(فان شمس طاعلى العامل فسدت) وهو اختيار مناسخ بلخ
الاغمة هذا هو الاصح (وان لم يشترط) لان رأس القسمة عليها على ما بعد كذا
للعامل الناس كالاقتضاء
الادراك قبل القسمة عليها على ما بعد كذا
كل حصاة واحداته واما بعد القسمة كالحل
والطعن فعليها بالاجماع كذا في الاختيار

۴۴۶

۲۲۷

五

(هو الصحيح) هذا الحذر عن قول بعض اصحابنا
فانهم قالوا معنى قول محمد فعلى العامل اجر مثل
الارض والبقر ان يغرم له اجر مثل الارض
مزرعة كرويه فاما البقر فلا يجوز ان يستحق العقد
فاسد او وجوب اجر المثل لا يكون عليه صحيحا ولا
العقد والمنافع لا تنقسم الا بالعقد اهـ
(ويستتر في ديانة) اي في ضميمه وبالبذر ديانة
لانه غرضه اهـ

لا تَغْزُواهُ أَهْلَ
(وَيْسَتْ فِي دِيَانَةِ) أَيْ بِرَضِيهِ وَبِالْبُزْ دِيَانَةِ
مَنْ لَا يَكُونُ بِدُونِ انْعِقَادِ
مَنْ لَا يَكُونُ بِدُونِ انْعِقَادِ

(فان تركها تاسايجل) وقال مالك في احدى
 الروايتين عنه لا تجل في النسيان ايضا الظاهر
 في اعتبار ذلك من العمد فانه لا يفضل فيه ولا يجزى
 في اعتبار ذلك من العمد فانه لا يفضل فيه ولا يجزى
 في اعتبار ذلك من العمد فانه لا يفضل فيه ولا يجزى
 في اعتبار ذلك من العمد فانه لا يفضل فيه ولا يجزى

التسمية عمدا فان تركها ناسيا تجل * وكره ان يذكر مع اسم الله
غيره وصلا دون عطف وان يقول بسم الله اللهم تقبل من
فلان فان قاله قبل الاضجاع او التسمية او بعد الذبح لا يكره
وان عطف حرمت فحوان يقول بسم الله وفلان بالجزر وكذا
ان اضجع شاة وسمي وذبح غيرها بتلك التسمية حرمت وان
ذبحها بشفرة اخرى حلت * وان رمى الى صيد وسمي فأصاب
غيره اكل وان سمى على سهم ورمى بغيره لا يؤكل والارسال
كالرمي * والشروط الذكر الخالص فلو قال اللهم اغفر لي لا يحل
وبالحمد لله وسبحان الله يحل لالوعطس وحمل * والسنة فخر
الابل وذبح البقر والغنم ويكره العكس ويحبل * والذبح
بين الحلق واللبة واللبة ا على الحلق او اسفله او وسطه وقيل
لا يجوز فوق العقدة * والعروق التي تقطع في الذكاة الحلقوم
والمرئى والودجان ويكفى قطع ثلاثة منها ايا كانت وعند محمد
لابد من قطع اكثر كل واحد منها وهو رواية عن الامام
وعند ابي يوسف لابد من قطع الحلقوم والمرئى وأحد
الودجين وقيل محمد معه * ويجوز الذبح بكل ما أفرى الاوداج
واسم الدم ولو مروة اوليطة او سنا او ظفر امزوعين لا بالقاتنين

(و) كذا جرها بجلها (و) ان يفتح الذوق وسكون الحاء المعجمة
اه في وهو ان يصل الى النخاع وهو خطا يتصل في
(و) النخم (و) جوف عظم الزقية اه في (و) جازجرح نعم فوحش
اه في وصار وحشا لا في

بان دخل في البرية
 من ذكاة الاختيار قد تغذرت
 في بالجرح في يده حيث اتفق كالصنيد
 اه ق
 (وقال يحمل ان تم خلقه) لقوله عليه الصلاة
 والسلام ذكاة الجنين ذكاة امه وبه قالت الثلاثة
 اه ق
 (والجر الاهلية) لما روى عن ثعلبة انه قال عزم
 رسول الله لحوم الجر الاهلية رواه البخاري
 اه ق
 (الغراب الاقيم) الذي يأكل الجيف لانه ملحق
 بالحيات وغبابة المتون انه لا يحمل
 اه ق

بأنه لو لم يكن في الماء شيء من هذه الأشياء لكانت
السمكة وهي لا تقدر على التخلص منه وذلك لأن
بافتقارها إلى القوة والبربطها في الماء فلا يأس
بأكلها لأنها ماتت ماتت يا فتى في القساوي الصغرى إذا وجدت
السماك ميتة على الماء وبطنها من فوق لم يוכל
لأن طاف وان ظاهر ومن فوق أكل لأنه ليس
بطرف اهـ ق

٢٢٢

(كتاب الاضحية) *

هي واجبة وعن ابي يوسف سنة وقيل هو قولهما * وانما تجب على حر مسلم مقيم موسر عن نفسه لا عن طفله وقيل تجب عنه ايضا وقيل يضحي عنه ابوه او وصيه من ماله فيطعم منها ما امكن ويستبدل بالساقى ما ينفع به مع بقائه وهي شاة او بدنة او سبع بدنة بان اشترك مع ستة في بقرة او بعير وكل يريد القرية وهو من اهلها ولم ينقص نصيب احدهم عن سبع * فلو اراد احدهم بنصيبه اللحم او كان كافرا او نصيبه اقل من سبع لا يجوز عن واحد منهم ويجوز اشراك اقل من سبعة ولو اثنين ويقسم لحمها وزنا لاجرا فالاول اذا خلط به من اكارعه او جلده * ولو اشترى بدنة للاضحية ثم اشترك فيها ستة جاز استحسانا والاشراك قبل الشراء احب * واول وقتها بعد فجر النحر ولا تذبح في المضر قبل صلاة العيد واخره قبيل غروب اليوم الثالث واعتبر آخره للفقير وضده والولادة والموت واقولها افضلها وكرد الذبح ليلا فان فات وقتها قبل ذبحها ازم التصديق بعين المندورة حية وكذا ما شراها فقير للضحية والغنى يتصدق بقيمة ما شراها اولا * وانما يجزئ فيها الجسدع من الضأن والثني فصاعدا من الجميع *

(كتاب الاضحية) هي جائزة في ثلاثة ايام يوم النحر ويوم بعده وقال الشافعي رحمه الله اه هداية التبريد وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان يوم النحر يوم الذبح السبعة من ذبائحهم ثلاثة ايام بعد الذبح لانها جاز عن اخذ القياس فيما لا نص للتشريع كما هو الجواز عن اخذ الجواز الا عن واحد لان اولي ولا يجوز عن ثمان لا يجوز القرية الا ان كان كل القياس فيه لان القياس ان لا يجوز القرية الا ان كان كل القياس الارافاة واحدة وهي القرية الا ان كان كل القياس بالان اه ق (ولا تذبح في المضر قبل صلاة العيد) لقوله عليه الصلاة والسلام من ذبح قبل الصلاة فليعد ذبيحته وهذا الشرط مخدوع من ذبح قبل الصلاة فليعد صلاة العيد كذا قاله العيني اه ق (واعبر آخره للفقير) اي اذا كان غنيا في اول اليوم قد عثر في آخرها لا يجب عليه وان ولد في اليوم الاخر منها يجب عليه وان مات فيه لا يجب (شرها اولا) لان وجوبها على الذابري بالذبح وعلى الفقير بالشراء بنيتها اقام الغنى فالواجب يتعلق بذبيحة شري الاضحية اولا اه ق

(الجرباء السمينة) لان الجرباء السمينة * لا العبياء ولا نقصان في اللحم فانقص اه ق (التي لا تنقي) هي ما يكون عذيقها الى حشد (ولا يضر تعيها الخ) لان حالة الذبح ومقدماته ملحقته بنفكاته حصل به اعتبارا وحكما اه ق (ان لا ينقص الاكل والادخار وهذا في الاضحية) (الاجبة والسنة سواء اه ق) (او يشتري به ما ينفع به) قال في الهداية لا بأس بان يشتري به مثل ما ذكرنا استحسانا لان البديل حكم البديل اه ق

٢٢٣

وتجوز الجماء والخصي والثولاء والجرباء السمينة * لا العبياء والعوراء والعجفاء التي لا تنقي والعرجاء التي لا تنقي الى المذبل ومقطوعة اليد والرجل وذاهبة اكرالعين او الاذن او الذنب او الالية وفي ذهاب النصف روايتان ويجوز ان ذبح اقل منه وقيل ان ذبح اكثر من الثلث لا يجوز وقيل ان ذبح الثلث لا يجوز ولا يضر تعيها من اضطرارها عند الذبح وان مات احد سبعة وقال ورثته اذ يجوها عنكم وعنه صح وكذا لو ذبح بدنة عن اضحية ومتمعة وقران * وبأكل من لحم اضحيته وبطعم من شاء من غنى وفقير وندب ان لا ينقص الصدقة عن الثلث وتركه لذي عيال توسعة عليهم وان يذبح بيده ان احسن والا يامر غيره ويحضرها * ويكره ان يذبحها كافي ويتصدق بجلدها او يعمل له آلة كجرباب او خف او فرو او يشتري به ما ينفع به مع بقائه كغربال ونحوه لا ما يسهل كخول وشبهه فان بدل اللحم او الجلد به يتصدق به * ولو ذبح اضحية غيره بغير امره جاز * ولو غلط اثنان فذبح كل شاة الاخر صح ولا ضمان ويتحалан وان تشاح ضمن كل صاحبه قيمة لحمه وتصدق بها * وصحت التضحية بشاة الغصب دون شاة الوديعة ونهمنها

(الجرباء السمينة) لان الجرباء السمينة * لا العبياء ولا نقصان في اللحم فانقص اه ق (التي لا تنقي) هي ما يكون عذيقها الى حشد (ولا يضر تعيها الخ) لان حالة الذبح ومقدماته ملحقته بنفكاته حصل به اعتبارا وحكما اه ق (ان لا ينقص الاكل والادخار وهذا في الاضحية) (الاجبة والسنة سواء اه ق) (او يشتري به ما ينفع به) قال في الهداية لا بأس بان يشتري به مثل ما ذكرنا استحسانا لان البديل حكم البديل اه ق

(بغير امره جاز) اي استحسانا ولا يجوز قياسا وهو قول زفر لانه ذبح شاة غيره بغير امره فيضمن كما اذا ذبح شاة قصاب اه ق (فدفع كل) اي كل واحد شاة الاخر صح استحسانا لاقياسا على ما ذكرنا فيما قبل اه ق (او يتحالان) اي يحال كل واحد منهما صاحبه لانه لو اطعم في الابتداء يجوز اه ق (ونهمها) وجه الصحة في الاول لا الثاني ان الملك في الغصب ثبت من وقت الغصب وفي الوديعة يصير غاصبا بالذبح فبيع الذبح في غير مقتدات الذبح اه ق (او لا يضر تعيها الخ) لان حالة الذبح ومقدماته ملحقته بنفكاته حصل به اعتبارا وحكما اه ق (ان لا ينقص الاكل والادخار وهذا في الاضحية) (الاجبة والسنة سواء اه ق) (او يشتري به ما ينفع به) قال في الهداية لا بأس بان يشتري به مثل ما ذكرنا استحسانا لان البديل حكم البديل اه ق

في موضع ما يوجد في الاضحية وشاة الرجل اثبات في غايه ما يوجد في الاضحية وشاة الرجل اثبات البدل المبطل ولا يحصل به ان الذبيحة المحقة وانما يحصل ذلك بالذبح كما ذهب اليه الجوهري كذا في الدرر اه ق

(ولا الى الحرة الاجنبية) والاصل فيه قوله تعالى ولا يدين زنتهن الا به قال عامة الصحابة الكحل والخاتم والمراد موضعهما الوجه والبدن

الصلاة وتنظر المرأة من المرأة والرجل الى ما ينظر الرجل من الرجل ان امنت الشهوة وينظر الى جميع بدن زوجته وامته التي يحل له وطؤها وينظر من محارمه وامه غيره الى الوجه والراس والصدر والساق والعضد ولا بأس بمسه بشرط امن الشهوة في النظر والمس ولا ينظر الى البطن والظهر والفخذ وان آمن ولا الى الحرة الاجنبية الا الى الوجه والكفين ان آمن الشهوة والا فلا يجوز غير الشاهد عند الاداء والحاكم عند الحكم ولا يجوز مس ذلك وان آمن ان كانت شابة ويجوز ان يجوز الا تشتهي او هو شيخ يأمن على نفسه وعليها ويجوز النظر والمس مع خوف الشهوة عند ارادة الشراء او النكاح والعبد مع سيده كالاجنبي والمجبوب والخصي كالفعل * ويكره للرجل ان يقبل الرجل او يعاقبه في ازاره بلا قميص وعند ابى يوسف لا يكره ولا بأس بالمصافحة وتقبيل يد العالم والاسطان العادل * ويعزل عن امته بلا اذن الا عن زوجته الا بالاذن ولا تعرض الامه اذا بلغت في ازار واحد

(فصل في الاستبراء)

من ملك امه بشراء او غيره يحرم عليه وطؤها ودواعيه حتى

ان يدوم بينكما اهق (والمحكم عند الحكم) لما فيه من الضرورة الى تعالي ولا يدين زنتهن الا به قال عامة الصحابة الكحل والخاتم والمراد موضعهما الوجه والبدن

تستبرأ بحبضة فين تحيض وبشهر في غيرها وفي مرتفعة الحيض لا بأس بثلاثة اشهر وعند محمد بأربعة اشهر وعشر وفي رواية في نصفها وفي الحامل بوضعه ولو كانت بكرا او مستترأة من امرأة او مال طفل او ممن يحرم عليه وطؤها * ويستحب الاستبراء للبائع ولا يجب عليه ولا يكفي حبضة منه كها في اول التي قبل القبض او قبل الاجازة في بيع الفضولي وكذا الولادة * وتكفي حبضة وجدت بعد القبض وهي مجوسية فأسلمت * ويجب عند ذلك نصيب شريكه لا عند عود الابقه ورد المغصوبة والمستأجرة وفك المهرهونه ولا تكره الحيلة لاسقاطه عند ابى يوسف رحمه الله خلافا لمحمد واخذ بالاول ان علم عدم الوطئ من المالك الاول وبالتالي ان احتل والحيلة ان لم تكن تحته حرة ان يتزوجها ثم يشتريها وان كان تحته حرة فان يتزوجها البائع قبل البيع او المشتري بعد البيع قبل القبض ثم يطلق الزوج بعد الشراء والقبض ومن ملك اختين لا يجتمعان نكاحا وله وطئ احدهما فقط او دواعيه فان وطئهما او فعل بهما شيئا من الدواعي حرم عليه وطئ كل منهما ودواعيه حتى يحرم احدهما

(فصل في البيع)

قوله تعالى ولا يدين زنتهن الا به قال عامة الصحابة الكحل والخاتم والمراد موضعهما الوجه والبدن

(بوضعه) لقوله عليه السلام الا لاوطئ حتى يستبرأ به سبب اهق (او من يجرم عليه وطؤها) لتحقق السبب فان احداث المالك والبدن فلا قال ولو الخ اهق (في بيع الفضولي) لان السبب استحداث المالك

استحداث المالك لان السبب استحداث المالك (وكذا الولادة) لوجودها بعد السبب وهو (وفك المهرهونه) لانه لم يوجد استحداث المالك

اهق (ان لم تكن تحته حرة) حتى لو كانت لم يجز نكاح الامه وقدم اهق

اهق (فان يتزوجها البائع) اي فالحيلة ان يتزوجها (والقبض) فان الاستبراء لا يجب بعد القبض فانه حينئذ لا يحل وطؤها لانها منكوحه الغير واذا حل بعد طلاق الزوج لم يوجد حدوث المالك اهق (فله وطئ احدهما فقط) لانه يصير جامعاً لوطئ الاخرى لا لوطئ الواحدة اهق

اهق (يحرم احدهما) بملك او نكاح او عتق وذلك لان التزويج للمعزم

قوله تعالى ولا يدين زنتهن الا به قال عامة الصحابة الكحل والخاتم والمراد موضعهما الوجه والبدن

(بيع السرقين) وهو الزرع في الأرض لا يستكثر الزرع فكان مالا
 باقى في الأرض لا يتركه بخير صحيح لا يضر
 (حل لشرائها) لأنه أخبره بخير صحيح لا يضر
 (لغته أهق) قال عليه السلام مكة
 (وبكره بيع أرضها) قال عليه السلام مكة
 (وبكره بيع رباعها حرام ووجه رواية الحسن
 من أن الناس يبيعونها في سائر الأعصار من غير
 أن يذكروا) وعن محمد لا يحتكر في الثياب
 (أمره ببيع ما يفضل عن حاجته) على اعتبار
 السعة في ذلك وينهاه عن الاحتكار أهق
 (ولا يفسد عليه من بلد آخر) لأنه خالص حقه
 (وعند أبي يوسف يكره) لا إطلاق النهي أهق
 (أن كان يجلب منه إلى مصر) يتعلق حتى العلامة
 به بخلاف عكسه أهق
 (من يتخذ خيرا) أي من الذي يعمل الخيرا
 المعصية لا تقوم بعينه بخلاف بيع السلاح من
 أهل الفتن لأن المعصية تقوم بعينه أهق
 (كره) لأن الدين أخذته) لأن يبيع باطل فالنهي حرام
 بخلافه أهق

ويكره بيع العذرة خالصة وجاز لو مخلوطة في الصحيح وبيع
 السرقين والانتفاع كالبيع * ومن رأى جارية رجل مع آخر
 يبيعها فأتاها وكانى صاحبها واشترىتهامنه أو وهبها إلى
 أو تصدق بها على * ووقع في قلبه صدقة حل له شراؤها منه
 ووطؤها * ويجوز بيع بناء مكة ويكره بيع أرضها وأجارتها
 خلافا لهما وقولهما رواية عن الإمام * ويكره الاحتكار في
 اقوات الآدميين والبهائم يلد يضر بأهله وعند أبي يوسف في
 كل ما يضر احتكاره بالعمامة ولو ذهب الوفضة أو ثوبا أو دار فرفع
 إلى الحاكم حال المختكر أمره ببيع ما يفضل عن حاجته فان
 امتنع باع عليه * ولا احتكار في غلة ضيعته ولا في ما جابه
 من بلد آخر وعند أبي يوسف يكره وكذا عند محمد أن كان
 يجلب منه إلى مصر عادة وهو المختار * ويجوز بيع العصير
 من يتخذ خيرا * ولو باع مسلم خرا أو في دينه من ثمنها كره لرب
 الدين أخذه وإن كان المديون ذميا لا يكره * ويكره التسعير
 إلا إذا اعتدى أرباب الطعام في القيمة تعديا فاحشا فلا بأس به
 بمشورة أهل الخبرة * ويجوز شراء مالا بدلا لطفل منه وبيعه
 لأخيه وعمه وأمه ومملوكة أن هو في حجرهم وتو جره أمه فقط

(يجوز المسابقة الخ) لأنها من أسباب الجهاد
 ويجوز البيعة في إقامة هذه الفريضة وفي الحديث
 عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تحضر الملائكة
 من البيعة كذا في الاختيار أهق
 (أخذ من الآخر) لأن الجاهل يخرج عن أن يكون
 قاراف يجوز لما ذكرنا ولو لم يكن فليس المحلل مثلها
 لا يجوز لأنه لا فائدة في إدخاله بينهم فلا يخير
 من أن يكون قارا أهق
 (وأن لم يجب أتم) أهق
 (وجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله أهق
 وجعل على ذلك جهاد جاز هنا للبحث على نيل
 لغنى يرجع إلى الجهاد لأن الدين يقوم بالعلم
 الجهاد في طلب العلم

(فصل في المتفرقات)

تجوز المسابقة بالسهم والخيل والحمير والبغال والأبل والأقدام
 * فان شرط فيها جعل من أحد الجانبين أو من ثالث لأسبهما
 جاز * وإن من كلا الجانبين يحرم إلا أن يكون بينهما محل
 كفوا لهما أن سبقهما أخذ منهما وإن سبقاه لا يعطيهما وفيما
 بينهما ما سبق أخذ من الآخر وعلى هذا لو اختلف اثنان في
 مسألة وأراد الرجوع إلى شيخ وجعل على ذلك جعل * ووليمة
 العرس سنة ومن دعى فليجب وإن لم يجب أتم * ولا يرفع منها
 شيئا ولا يعطى سائلا إلا بإذن صاحبها وإن علم المدعو أن فيها
 لهوا لا يجيب وإن لم يعلم حتى حضر فإن قدر على المنع فعل
 والأفان كان مقتدى به أو كان اللهو على المائة فلا يقعد
 والأفلا باس بالعودة وقال الإمام ابتليت به مرة فصبرت وهو
 محمول على ما قبل أن يصير مقتدى به ودل قوله ابتليت على
 حرمة كل الملهي لأن الابتلاء إنما يكون بالمحرم * والكلام منه
 ما يؤجر به كالسبي ونحوه وقد يأنم به إذا جعله في مجلس
 الفسق وهو يعلمه وإن قصد به فيه الاعتبار والانكار فحسن
 ويكره فعله للتاجر عند فتح متاعه والترجيع بقراءة القرآن

(فلا يقعد) لأن استماع اللهو حرام والامتناع
 عن الحرام أولى من الاتيان بالسنة وفي فعود
 المقتدى به شين الدين وفتح باب المعصية على
 المسلمين أهق
 (والأفلا باس) أي وإن لم يكن مقتدى به فلا
 بسبب بدعة كصلاة الجنائز يحضرها النائحة
 ورده ابن كمال أهق
 (أنما يكون بالمحرم) كذا قالوا وفيه نظر فان
 ولو كان مباحا ومنه قوله عليه السلام من ابتلى
 بالقضاء الحديث ثم أن الصبر على الحرام رعاية
 لحق الدعوة لا يجوز لأن السنة تترك حذرا من
 ارتكاب المحذور فالظاهر أنه يجلس معرضا عن
 ذلك اللهو منكر له غير مستمع فلم يحقق منه
 الجلوس على اللهو فعلى هذا لا يكون مبتلى
 (مجرم أهق) لم يفته من الاستمرار والمخالفة
 (وهو يعله) أهق
 (توجيه أهق)

५२५

(شعر ادمي) سواء كان شعرا او شعرا غيرها
 لهو عليه السلام لعن الله الواصلة والمستوصلة
 والواصلة والمستوصلة التي تصل شعرها
 بشعر الغير والمستوصلة التي تطلب ان تصل
 شعرها بشعر غيرها اه ق في المسألة عبارة ان
 (خلاف لابي يوسف) قيل في المسألة لانه من
 معتد ومنه لا شك في كراهة الثمانية لانه من
 القعود و~~ذلك~~ هذا الاول لا يبرأه تعالى بجميع
 تعالى بالعرش وهو محدث والله تعالى بجميع
 منة قديم وعند ابي يوسف يجوز الاول للدعاء
 المأثور اه ق
 (جواب التباينك ورسلك) ان لا حق لاحد
 (واستماع الملاة والدف

٢٤٢

* (کتاب احياء الموات) *

(ليس لها مالك) فبعبده لانها لو كانت مملوكة
 لمسلم او ذمي كان ملكه باقيا فيها لعدم ما رزق له
 فلا تملكه كون موثقا فان عرف المالك فهي له
 وان لم يعرف كانت لقطعة يتصرف فيها الامام
 كما يتصرف في جميع اللقطات والاموال
 وضمن له من زرعها ان تقصت بالزراعة والا فلا
 شيء عليه اهـ
 (لو صح من انقص اهـ)
 وان كان يسمع فليس عموما لانه قضاء العام
 ينتفع فيه برعي المواشي او بطرح الحصاد اهـ
 (ان لا ينتفع بها اهل العام) فاعتبر محمد حقيقته
 الاستماع حتى لا يجوز احياء ما لا ينتفع به اهل القوية
 وان كان بعدا ويجوز احياء ما لا ينتفع به وان
 كان قريبا من العام اهـ

وان كان بعدا ويجوز احياء ما لا يشفع به اهل القوية
كان قويا من العاشر اهـ

(خلافاتها) فان عندها علمك بها من احباها
 اهق (ومطر حاصدهم) لتعاق حقه به فلا يكون
 موافقا لانه حقه اهق
 احباؤه لانه حقه اهق
 (فان لم يجهل جاز) لانه كالموت اذ لم يكن مريعا
 لعالم لانه ليس في ملك واحد لان قهر الماء
 يدفع قهر غيره ودفع الى غيره لان العجبر
 اخذت منه ودفعها لتصل المتفهمين
 ليس باحياء ولا امم دفعها لتصل المتفهمين
 (الغفر والاراج) اهق
 (الغفر والاراج) اهق
 (الغفر والاراج) اهق

وبلا اذنه لا خلا فالحما * ولا يجوز احياء ما قرب من العامر
بل يترك مرعى لاهل القرية ومطر حاصا ندهم ولا ما عدل
عنه ماء الفرات ونحوه واحتمل عوده اليه فان لم يحتمل جاز *
ومن حفر ارضا ثلاث سنين ولم يعرها اخذت منه ودفعت
الى غيره * ومن حفر بئرا في ارض موات فله حريمها ان باذن
الامام وكذا ان بغير اذنه عندهما * وحريم العطن
اربعون ذراعا من كل جانب هو الصحيح وكذا حريم الناضح
وعندهما للناضح ستون وحريم العين خمسمائة ذراع من كل
جانب * وينع غيره من الحفر في حريمه لا فيما وراءه فان حفر
احد فيه ضمن النقصان ويكس وان حفر فيما وراءه فلا ضمان
وله الحريم من ما سوى حريم الاول * ولقننة حريم بقدر
ما يصلحها وقيل لا حريم لها ما لم يظهر ماؤها وعندهما هي كالنهر
وان ظهر ماؤها فهي كالعين اجماعا ولا حريم لنهر في ارض الغير
الا بجمعة وعندهما له مسنة بقدر نصف عرضه من كل جانب
عند ابي يوسف وبقدر عرضه عند محمد وهو الارفق * فالمسنة
بين النهر والارض وليست في يد احد وهي لصاحب الارض
عند ابي حنيفة وهو الصحيح فلا يغرس فيها صاحب النهر

(من الغرس فيه) لما روى ان رجلا غرس في
ارض قلاة فجاء آخر واراد ان يغرس الى جانب
شجرة فشقها الاول الى رسول الله عليه
الصلاة والسلام فامر ان يؤخذ من شجرته
جريدة قدر ذراع فيذرع بها خمسة ادرع والاطاق
الآخر فيما وراء ذلك قال في المحيط هذا حديث
في وجوب العمل به كذا في الاختيار اهـ في
الشرب هو بكسر الصاد مشددة الشين في اللغة ما قاله المصنف
والشرب بالضم مصدر شرب يشرب اهـ في
٢٤٥

ولا يلقى عليها طينه ولا يمر وقيل له المرور والقاء الطين مالم
يفحش وعندهما المسناة لب النهر فلهذا قال النقيع ابو جعفر
اخذ بقول الامام في الغرس وبقولهما في القاء الطين *
ومن غرس شجرة في ارض موات فله حريمها خمسة اذرع من
كل جانب يمنع غيره من الغرس فيه
(فصل في الشرب)

ولا يلتقي عليها طينه ولا يمر وقيل له المرور والقاء الطين مالم
يفتحش وعندهما المسناة لب النهر فله ذلك قال النقيبه ابو جعفر
اخذ بقول الامام في الغرس وبقولهما في القاء الطين *
ومن غرس شجرة في ارض موات فله حريمها خمسة اذرع من
كل جانب يمنع غيره من الغرس فيه
(فصل في الشرب)
هو النصيب من الماء والشفة شرب بنى آدم والبهائم * الانهار
العظام كالفرات ودجلة غير مملوكة وله ل واحد فيها حق
الشفة والوضوء ونصيب الرعي وكري نهر الى ارضه ان لم يضرت
بالعامة وفي الانهار المملوكة والحوض والبئر والقناة لكل حق
الشفة ان لم يخف التخريب لكثرة المواشي او الاتيان على
جميع الماء لا يسقى ارضه او شجره الا باذن مالكه وله الاخذ
للاوضوء وغسل الثياب وله سقي شجر وخضر في داره بالجرار
في الاسبح * وما حرز من الماء بحب او كوز ونحوه لا يؤخذ
الا برضى صاحبه وله بيعه ولو كان البئر أو العين أو النهر في ملك
احد فله منع من يريد الشفة من الدخول فان لم يجد غيره لزمه
ان يخرج اليه الماء او يمكنه من الدخول فان لم يفعل ومنعه

فوقه

9

(فصل)

المشرب (البرخايمه)
تبريد على الكاف
ويكون الكاف
مادة وكيما

* (كتاب الاشرية) *

العقيد الكافي
أما في
السنن

وقيل كل مسكر خمر لانها انما سميت خمر
لما خمر العقل وسائر المسكرات كذلك اذ
قد ذهب اقل من ثلثه (فذهب اقل من ثلثه)
وفي المحيط اسم للثالث وهو ما طبع من ماء الغنبد
حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه وصار مسكرا قال
الزبيلي ان كبار الصحابة كانوا يشربون من
الطلاء وهو ما ذهب ثلثاه وبقي ثلثه اهـ

(رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) رواه مسلم وأحمد وخص الأثرين
 (وكذا نبيذ العسل الخ) لقوله عليه الصلاة
 والسلام قال لا تبنذوا الزهر والرطب جميعا
 (وان اشتد ما لم يسكر) بلا هو ولا طربل
 روى عن أبي قتادة ان النبي عليه الصلاة
 والسلام قال لا تبنذوا الزهر والرطب جميعا
 ولا تبنذوا الرطب والزبيب جميعا ولكن يبنذوا
 كل واحد منهما على حدة اهـ

(رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) رواه مسلم وأحمد وخص الأثرين
 (وكذا نبيذ العسل الخ) لقوله عليه الصلاة
 والسلام قال لا تبنذوا الزهر والرطب جميعا
 (وان اشتد ما لم يسكر) بلا هو ولا طربل
 روى عن أبي قتادة ان النبي عليه الصلاة
 والسلام قال لا تبنذوا الزهر والرطب جميعا
 ولا تبنذوا الرطب والزبيب جميعا ولكن يبنذوا
 كل واحد منهما على حدة اهـ

(شراهم اجماعا) وهذا القيد غير مختص بهذه
 الاشربة بل اذا شرب الماء وغيره من المباحات
 باله ووطب على هيئة الفسقة حرمت * اعلم ان
 السكر حالة تعرض للانسان من استلاء دماغه
 من الاثيرة المتصاعدة اليه فتعطل معه عقله
 المميز بين الامور المحسنة والقبيحة وهو حرام
 بالاجماع لكن بالطريق المقتضى اليه اهـ
 (الاباء) القرع والختم يفتح بفتح القاف وهو
 وسكون التون والتاء المتناه من فوقه
 جرة الخمر والمزقة هو الاناء المظلي جوفها
 بازقة والخمر هو اصل خشبة تفر جوفها
 وقيل الختم الجرة الخضر والخمر الذي يكون
 المظلي بازقة اي القير والتقير الطرف الذي يكون
 من الخشب المتقور اهـ صدر

وخفتها * ويكفر مستحل الخمر دون هذه * ويحده شرب قطرة
 من الخمر وان لم يسكر بخلاف هذه ويجوز بيع هذه * وبين
 متلفها خلافا لهما * وفي الخمر عدم جواز البيع وعدم
 الضمان اجماعا * ولو طبخت الخمر او غيرها بعد الاشتداد لا تحل
 وان ذهب الثلثان لكن قيل لا يحتمل ما لم يسكر * ويحل نبيذ التمر
 والزبيب اذا طبخ ادى طبخة وان اشتد ما لم يسكر وكذا
 نبيذ العسل والتين والخنطة والشعير والذرة والخليطين طبخت
 اولاً وكذا المنث وهو عصير العنب اذا طبخ حتى ذهب ثلثاه
 وان اشتد * وفي الحد بالسكر منها روايتان والصحيح وجوبه
 ووقوع طلاق من سكر منها تابع للحرمة والكل حرام عند محمد
 وبه يفتي والخلاف انما هو عند قصد التقوى اما عند قصد
 التلهي فحرام اجماعا * وخل الخمر حلال ولو خللت بعلاج
 ولا بأس بالاتباع في الدباء والختم والمزقة والتقير * ويكره
 شرب دردي الخمر والامشاط به ولا يحده شارب به بلا سكر
 ولا يجوز الانتفاع بالخمر ولان يداوى بها جرح ولا بدردابة
 ولا نسق آدميا ولو صبها للتداوى ولا نسق الدواب وقيل
 لا تحل الخمر اليها فان قيدت الى الخمر فلا بأس به كافي الكلب مع

(هو الاصطياد) ويطلق على المفعول يقال
 صيد الأمير اي مصوده ويطلق على كل
 حيوان منوحش يمنع عن الاذى يجبا حيه
 او يوقى أفعه ما كولا او غير ما كول اهـ عني
 (بعد التوارى عن بصره) فانه عليه السلام
 كره اكل الصيد اذا غاب عن الراى وقال اهل
 هوام الارض قلته ولان احتمال الموت بسبب
 انحره وهوم فلا يحل به والموهوم كالتحقق لما

الميته ولا بأس بالقضاء الدردى في الخل لكن يحمل الخل اليه
 دون عكسه
 * (كتاب الصيد) *
 هو الاصطياد وهو جائز بالجوارح المعلة والمحدد من سهم
 وغيره لما يؤكل لا كله وما لا يؤكل لجلده وشعره ولا بدفيه من
 الجرح وكون المرسل او الراى مسلما او كفايا وان لا يترك
 التسمية عند الارسال او الراى وكون الصيد متمتعا
 وان لا يقعد عن طلبه بعد التوارى عن بصره وان لا يشارك
 المعلم غير المعلم او مرسل من لا يحل ارساله وان لا تطول
 وقفته بعد الارسال لغير امكان للصيد * ويجوز به كل
 جارح علم من ذى ناب او مخلب * ويثبت التعلم بغالب الراى
 او بالرجوع الى اهل الخبرة وعندهما وهو رواية عن الامام
 يثبت في ذى الناب بترك الاكل ثلاثا وفي ذى المخلب
 بالاجابة اذا دعي بعد الارسال فلو اكل منه البازي اكل لان
 اكل منه الكلب او الفهد * فان اكل او ترك الاجابة بعد الحكم
 بتعلمه حرم ما صاد وبعده حتى يعلم وكذا ما صاد قبله وبقى
 في ملكه خلافا لهما فان شرب الكلب من دمه او نهسه فقطع

(هو الاصطياد) ويطلق على المفعول يقال
 صيد الأمير اي مصوده ويطلق على كل
 حيوان منوحش يمنع عن الاذى يجبا حيه
 او يوقى أفعه ما كولا او غير ما كول اهـ عني
 (بعد التوارى عن بصره) فانه عليه السلام
 كره اكل الصيد اذا غاب عن الراى وقال اهل
 هوام الارض قلته ولان احتمال الموت بسبب
 انحره وهوم فلا يحل به والموهوم كالتحقق لما

(او مرسل من لا يحل ارساله) ككلب من لم يكن
 اسم الله عليه او كلب مجوسى اهـ
 (ويثبت التعلم الخ) لان المقادير لا تعرف
 اجتهادا بل بما عاينا ولا يجمع فيقوض الى اهل
 الخبرة ولان ذلك يختلف باختلاف طباعها
 اهـ
 (ترك الاكل ثلاثا) لانه اذا ترك الاكل ثلاث
 مرات صار معلما ولا يؤكل الاكل الثالث لان العلم
 لا يثبت بالترك مرة واحدة من المرات واقطعها
 او خوف فامن الضرب فلا بد من المرات واقطعها
 ثلاث لانها لا تنسل الا بعد ما حكمنا بكونه معلما
 ولا يؤكل الثالث لانها لا تنسل الا بعد ما حكمنا بكونه معلما
 وعلى رواية الحسن يؤكل لانا بالثالثة علمنا بانه
 عالم فصار صيد جارحة معلية فيؤكل اهـ

(اذا دعي بعد الارسال) هذا ما تقرر عن ابن
 عباس لان البازي لا يتحمل الضرب ويدين
 الكلب بجملة فيضرب فيترك الاكل اهـ
 (لان اكل منه الكلب) لقوله عليه السلام اذا
 ارسلت كلابك المعلمة وذكر اسم الله فكل مما
 امسكن عيلان الا ان ياكل الكلب فلا تاكل

منه بضعة فرماها واتبعها كل وان اكل تلك البضعة بعد
 صيده وكذا لو اكل ما اطعمه صاحبه من الصيد او اكل
 هو بنفسه منه بعد احراز صاحبه بخلاف ما لو اكل البضعة
 قبل اخذه الصيد * وان خنقه ولم يجرحه لا يؤكل وكذا
 ان شاركه كلب غير معلم او كلب مجوسي او كلب ترك مرسله
 التسمية عدا * وان ارسل مسلم كلبه فزجره مجوسي فانزجر حل
 وبالعكس حرم * وان لم يرسله احد فزجره مسلم فالعبرة
 للزاجر * وان ارسله ولم يسم ثم زجره فبهي فالعبرة لحال
 الارسال * وان ارسله على صيد فاخذ غيره حل مادام على
 سنن ارساله وكذا لو ارسله على صيد بتسمية واحدة فاخذ
 كلها حلت وان ارسل الفهد فكم من حتى استمكن ثم اخذ
 حل وكذا الكلب اذا اعتاد ذلك * ولو ارسله على صيد فقتله ثم
 اخذ آخر فقتله اكلا كما لو رمى صيدا فاصاب اثنين فاذا رمى
 سهمه وسمى اكل ما اصاب ان جرحه وان تركها عمد احرم *
 وان وقع السهم به فتحامل وغاب ولم يقعد عن طلبه ثم وجده
 ميتا حل ان لم يكن به جراحة غير جراحة السهم * ولا يحل ان
 قعد عن طلبه ثم وجده * والحكم فيما جرحه الكلب كالحكم فيما

(وكذا لو اكل ما اطعمه الخ) وجه الاول
 ان ذلك غاية في التعليم ووجه الثاني انه لم يبق
 صيد بعد الاحراز اهـ
 (وبالعكس حرم) اي لو ارسله مجوسي فزجره
 مسلم لان المعبر حالة الارسال كما سيجي اهـ
 (فاخذ كلها حلت) لان المقصود حصول
 الصيد والذبح يقع بالارسال وهو فعل واحد
 فيكتفي فيه بتسمية واحدة اهـ
 (عدا حرم) لان التسمية شرط اهـ
 (غير جرح احده السهم) لقوله عليه السلام لا يبي
 ثعلبة اذا رميت سهمك فغاب ثلاثة ايام وادركته
 فكل ما لم يثن رواه مسلم وغيره اهـ

جرحه السهم * وان رماه فوقه في ماء او على سطح او جبل
 او شجر او حائط او آجرة ثم ردى فأت حرم وكذا لو وقع على رمح
 منصوب او قصبه قائمة او حرف آجرة فجرح بها وان وقع على
 الارض ابتداء حل وكذا لو وقع على صخرة او آجرة فاستقر
 ولم ينجرح حل * وان وقع في الماء فأت حرم * وان كان الطير
 ما يافوق فيه فان انغمس جرحه فيه حرم والاحل * ويحرم
 ما قتله المعراض بعرضه او البندقة ولم تجرحه * وان اصابه
 بجرح وجرحه بجده فان ثقلا لا يؤكل وان خفيفا كل * وان
 لم يجرحه لا يؤكل مطلقا * ولو رماه بسيف او سكين فاصاب
 ظهره او مقبضه فقتله لا يؤكل * وشرط في الجرح الادماء
 وقيل لا يشترط وقيل ان كبيرا لا يشترط وان صغيرا يشترط *
 وان اصاب السهم ظلفه او قرنه فان ادماه حل والافلا * وان
 رمى صيدا فقطع عضوا منه اكل دون العضو وان قطعه ولم يبينه
 فان احتمل التثامه اكل العضو ايضا والافلا * وان قتله نصفين
 او ثلاثا والاكثر من جانب العجز اكل الكل وكذا لو قطع نصف
 رأسه او اكثر اكل لما مر واذا ادرك الصيد حيا حياة فوق حياة
 المذبوح فلا بد من ذكائه فان تركها متمكنا منها حرم وكذا لو غير

(ولم ينجرح حل) كما في كونه كونه على الارض
 ابتداء ولم يثر اهـ
 (حرم والاحل) لا يمكن الاختراز عن الاول
 دون الثاني (ما قتله المعراض) وهو سهم طويل اذا رمى به
 اعترض الصيد اهـ
 (وان لم يجرحه لا يؤكل) وهو سهم طويل اذا رمى به
 كان الجرح خفيفا او جعله طويلا كالسهم وله حدة
 فانه يحل لانه يقتله بجرحه اهـ
 (نظفه) الطلغ للفرس مختار اهـ
 (فان ادماه حل والافلا) هذا ظاهر ولو
 اشتراط الدم في الجرح اهـ
 (اكل دون العضو) لقوله عليه السلام ما قطع
 من بهيمة وهي حية وميتة رواه ابن ماجه
 اهـ
 (اكل العضو ايضا) لانه بمنزلة سائر اجزائه
 اهـ
 (والافلا) اي بان كان لا يتوهم التثامه بان كان
 معلما مجلبة حل ماسواه وحرم هو لوجود
 الالبانة معنى والعبرة للمعاني اهـ
 (ستكنا منها حرم) لانه قد روي في الاضطرابية لانه فاع
 الاختيارية فلا تجزئ الاضطرابية لانه فاع
 الضرورة وهذا اذا قدر على ذبحه اهـ

(في ظاهر الرواية) وعن أبي حنيفة وأبي
 يوسف أنه يوجب كل لأنه إذا لم يقدر على الذكاة
 الحقيقية صار كالتيمم إذا أوجدها. ولم يقدر على
 استعماله أهق
 (أن كان لا يعيش مثله لا يحل) لأن مؤنة
 لا يحصل بالبيع كذا في الاختيار أهق
 (والأفلا) أي والأبواب كان لا يعيش فوق
 ما يعيش المذبح إذا لا اعتبار بهذه الحياة أهق
 (قتله حرم) أهق لأنه لا اختار فيه فوجب عليه ذكاة
 الذكاة الاختيارية فوجب عليه ذكاة
 ولم يذكره وصار الثاني فأنلله فحرم أهق
 (وغيره فقيمة مجزوءة) لأنه ألف صيدا
 مما ألف الغنم لأنه ملكه بالجرأة فيلزمه
 قيمة ما ألف وقيمة وقت الألفه كانت ناقصة
 مجزأة الأول فيلزمه ذلك أهق

(حل وهو الاول) لان الاول اخرج به عن حل
الصبيبة الان الارسل من اثناني حصل على
الصبي والمعتبر في الاباحة والحرمه حال الارسل
فلم يحرم اهق لانه لا اعتبار بنظنه مع
(فأذا هو صيد اكل) لانه لا اعتبار بنظنه صيدا
كفونه صيدا حقيقة وكذلك لو نظنه صيدا
كذا قسبن ذلك حل لانه صيد وقد قصده فيجوز
في الاختيار اهق
(كتاب الرهن) الرهن في اللغة حبس الشيء بآتي
سب كن اهق
(استيفاء منه) اى من ذلك الشيء واختزبه
عن الحدود والقصاص اهق
(كلايين) اشارة الى ان الرهن لا
قال العيني وقوله كالا
استيفاء

(محور) المحور الجمع وبارب قال وكل من ضم الى نفسه شيئا قبل حازه اه مختار
 اختر به عن رهن التخل بدون الثمر (مميز) اختر به عن الشيوع وهذه الاحوال
 اما عند اخلة او متردفة اهق وعند زقر الرهن كله
 مضمون بالقيمة وعند الشاوي الرهن كله امانة في
 يد المرهن لا يسقط الدين به لانه اهق
 بقر فتيه يوم قبضه (وان اختلطا في القيمة
 والبنية لاراهن اهق
 من وكذا انقصه على

(معتبر)
فأقول للمؤمنين (أي على الراهن)
(فأفهمه عليه) اه
الراهن ان يجيب الزيادة الصافية فلا تمنع به المطالبة
الراهن والراهن جراء الظلم فإذا ظهر فإليه عقد القاني
والجيب اه
مجبسه اه

ولا يجوز رهن الخنزير (حتى يقبضه) لانه صار ذبائلا لا يبيع الرهن
 يكون يد الاستنفاء غير متحقق في هذه لعدم
 المالية في الخنزير ولا استحقاق غيره الحرية بوجه
 فكأنها كالخنزير لما ذكره من مال لا يجوز رهنه
 اراد ان يذبحه (كالمبيع في يد البائع) لانه اذا ذبحه لم يبق له
 ولا يصح بالامانة (كالمبيع في يد البائع) لانه اذا ذبحه لم يبق له
 (حتى يقبضه) لانه صار ذبائلا لا يبيع الرهن
 يكون يد الاستنفاء غير متحقق في هذه لعدم
 المالية في الخنزير ولا استحقاق غيره الحرية بوجه
 فكأنها كالخنزير لما ذكره من مال لا يجوز رهنه
 اراد ان يذبحه (كالمبيع في يد البائع) لانه اذا ذبحه لم يبق له
 ولا يصح بالامانة (كالمبيع في يد البائع) لانه اذا ذبحه لم يبق له

الراهن حتى يقبضه ولا ان قبض بعض حقه بتسليم حصته
 حتى يقبض الباقي وللمرته ان يحفظ الرهن بنفسه وزوجته
 وولده وخادمه الذي في عياله فان حفظه بغيرهم او اودعه
 نمن كل قيمته وكذا ان تعدى فيه او جعل الخاتم في
 خنصره فان جعله في اصبع غيره فلا وعليه مؤونة حفظه
 اورده الى يده او ردتجزئه كاجرة بيت حفظه وحافظه اما جعل
 الا بق والمداواة والقداء من الجناية فنقسم على المضمون
 والامانة ومؤونة تنقيته واصلاحه على الراهن كالنفقة
 والكسوة واجرة الراعي واجرة ظئر ولد الرهن وسقي البستان
 وتلقيح نخله وجدازه والقيام بمصالحه * وما اذا احدهما
 مما وجب على صاحبه بلا امر فهو تبرع وبامر القاضى يرجع
 به وعن الامام ايضا لا يرجع ان كان صاحبه حاضرا
 * (باب ما يجوز ارتهانه والرهن به وما لا يجوز) *
 لا يصح رهن المشاع وان كان مما لا يحتمل القسمة او من الشريك
 ولو طرأ فسد خلا فالابي يوسف ولا رهن الثمر على الشجر بدون
 الشجر ولا الزرع في الارض بدونها ولا الشجر او الارض
 مشغولين بالثمر والزرع ولورهن الشجر بمواضعها او الدار

(في اصبع غيره فلا) اي فلا يضمن لانه لا يبيع
 كذا في عادة فكان ذلك من الحفظ دون
 الاستعمال قال القدوري ان المرتهن ماذون له
 في الحفظ لافي الاستعمال وليس
 استعمال اهق
 ان كان خرج من يده كجعل الا بق على المرتهن
 منه الى يد المرتهن كمد اداة الجروح ان كانت
 قيمته مثل المرتهن كمد اداة الجروح ان كانت
 على المضمون والامانة اهق
 (وسقي البستان الخ) والاصل فيه ان ما يحتاج
 اليه المصلحة الرهن نفسه فهو على الراهن سواء
 كان في الرهن فضل او لا اهق

ولا يجوز رهن الخنزير (حتى يقبضه) لانه صار ذبائلا لا يبيع الرهن
 يكون يد الاستنفاء غير متحقق في هذه لعدم
 المالية في الخنزير ولا استحقاق غيره الحرية بوجه
 فكأنها كالخنزير لما ذكره من مال لا يجوز رهنه
 اراد ان يذبحه (كالمبيع في يد البائع) لانه اذا ذبحه لم يبق له
 ولا يصح بالامانة (كالمبيع في يد البائع) لانه اذا ذبحه لم يبق له
 (حتى يقبضه) لانه صار ذبائلا لا يبيع الرهن
 يكون يد الاستنفاء غير متحقق في هذه لعدم
 المالية في الخنزير ولا استحقاق غيره الحرية بوجه
 فكأنها كالخنزير لما ذكره من مال لا يجوز رهنه
 اراد ان يذبحه (كالمبيع في يد البائع) لانه اذا ذبحه لم يبق له
 ولا يصح بالامانة (كالمبيع في يد البائع) لانه اذا ذبحه لم يبق له

بما فيها جاز * ولا يجوز رهن الخنزير والمدير وام الولد والمكاتب
 ولا بالامانات ولا بالدرل ولا بما هو مضمون بغيره كالمبيع في يد
 البائع ولا بالكفالة بالنفس ولا بالقصاص في النفس ومادونها
 ولا بالشفعة ولا بأجرة النائحة او المغنية ولا بالعبد الجاني
 او المديون * ولا يجوز للمسلم رهن الخنزير ولا ارتهانه من مسلم
 او ذمي ولا يضمن له مرتهن ولو ذميا ويضمنها هو لو ارتهنها من
 ذمي ويصح بالدين ولو موعودا بان رهن ليقرضه كذا فلو
 هلك في يد المرتهن لزمه دفع ما وعد ان كان مثل قيمته او اقل
 وبرأس مال السلم وثن الصرف وبالمسلم فيه فان هلك في مجلس
 العقد فقد استوفى حكمه * وان اقر قاقيل النقد والهلال بطل
 العقد والرهن بالمسلم فيه رهن بيده اذ افسخ وهلاكه بعد الفسخ
 هلاك بالاصل * ويصح بالاعيان المضمونة بنفسها اي بالمثل
 او القيمة كالمغصوب والمهر وبديل الخلع وبديل الصلح عن دم عمد
 وبديل الصلح عن انكار وان اقر المذمي بعد الدين ولورهن الاب
 لدينه عبد طفله جاز وكذا الوصي فان هلك لزمهما مثل ماسقط
 به من دينهما * ولورهنه الاب من نفسه او من ابن آخر صغير
 له او من عبد له تاجر لا دين له عليه صح بخلاف الوصي وان

عند الشفيع لبيع الدار بالشفعة والمشتري شيئا
 في هذه الصور لا لعدم امكان اخذ الحق الواجب من
 رهنه (لان الرهن ايقاه والارتهان استنفاء
 والمسلم لا يمكن ايقاه الدين من الخنزير ولا الاستنفاء
 الا ان الراهن اذا كان ذميا والمرتهن مسلما
 فان لم يضمنه على المسلم للذمي باقل من قيمتها
 ومن الدين كما يضمنها بالغصب اهق
 (مثل قيمته او اقل) اي هلك مضمونا على المرتهن
 حتى يجب عليه تسليم الاقل الى الراهن لان
 الموعود جعل كالموجود باعتبار الحاجة وعند
 الشافعي ومن واقفه هذا لا يصح اهق
 (قد استوفى في حكم) لوجود القبض واتحاد
 الجنس من حيث استبدال فانه اذا هلك في مجلس
 على ان ذلك المرتهن مستوفيا اهق
 العقد صار المرتهن (كالمغصوب والمهر الخ)
 (كالمغصوب والمهر الخ) فان هذه الاشياء
 اذا كانت قائمة يجب عنها وان هلكت يجب
 المثل او القيمة فيصح الرهن بها اهق
 (وكذا الوصي) وعن ابي يوسف وزفرانها
 لا يمكن ذلك لان الرهن ايقاه حكم فلا يمكنه
 كذا في حقيقة اهق

(ورهن به متاعه وح) لان الاستدانة جائزة
 للمباحة والرهن يقع ابتداء الحق فيجوز اهق
 (مالم ينقض الدين) لوقوعه لازما من جانبه
 (اذ تصرف الاب غيره) انصرف فيه بنفسه بعد البلوغ
 لقياسه مقامه كذا في الهداية اهق
 (وموزون) كذا في الهداية اهق
 فكان محلا للرهن عند ابي حنيفة لانه سقط هذا
 (اليجودة) عند ابي حنيفة وصار مستوفيا
 الاعتبار عند امتحاله بالقيمة اهق
 باعتبار الوزن دون القيمة اهق
 (صح استحسانا) والقياس انه
 صفقة في صفقة وجهه اهق
 ملائم لان الصفقة اهق

(بطل برهانها) لان كل محبوس بكل جز من
جز آه الدين فلا يكون له استدراك منه مادام
بني من الدين باقياكم اذا كان المرئ واحد
اهق (فبلا) استحسننا وهو قول ابي حنيفة ويحمد
وفي القياس هذا باطل اهق لان كل واحد
ويحكم بكون هذا باطل اهق لان كل واحد
منهما اثبت بنية انه رهنه كله ولا وجه الى القضاء
لكل واحد منهما بالكل اهق لان
اي وضعه عندنا وقال زفر لا يصح لان
هذا الضمان بعد الاستحقاق فيعدم
الى قلنا يده يد المرئ
فتركة تخصني

ولو ادعى كل من اثنين ان هذا رهن هذا الشيء منه وقبضه
وبرهنا عليه بطل برهانهما * ولو بعد موت الراهن قبل ان يحكم
بكون الرهن مع كل نصفه رهنًا بحقه
(باب الرهن يوضع على يدي عدل)
ولو اتفقا على وضع الرهن عند عدل صحيح ويتم قبض العدل *
وليس لاحدهما اخذه منه بلا رضى الآخر ويضمن بدفعه
الى احدهما وهلاكه في يده على المرتن * فان وكل الراهن
العدل او المرتن او غيره ما يبيعه عند حلول الدين صح فان
شرطت في عقد الرهن لا ينزعزل بالعزل ولا يموت الراهن او
المرتن وله بيعه بغيبة ورثته وبطل بموت الوكيل * ولو ركه
بالبيع مطلقا ملك بيعه بالنقد والنسيئة فلو ناهى بعده عن بيعه
نسيئة لا يعتبر فيه ولا يبيع الراهن ولا المرتن الرهن بلا رضى
الآخر فان حل الاجل والراهن غائب اجبر الوكيل على بيعه
كما يجبر الوكيل بالخصومة عليها عند غيبة موكله وكذا
يجبر لو شرطت بعد عقد الرهن في الاصح فان باعه العدل فتمه
مقامه وهلاكه كهلاكه فان اوفاه المرتن فاستحق الرهن
وكان هالكًا للمستحق ان يضمن الراهن * ويصح البيع

(عند حلول الدين دفع) أي التوكيل لأن الرهن ملكه فله أن يوكلي من شاء من هؤلاء يبيع ماله معلقاً ومنجزاً (ولا يوت الرهن أهق وصفاً للرهن أو المرهن) لأن الوكالة صارت حق المرهن وليس للرهن ببقاء أصله وقد تغلق به حقه على حقه ببقاء الرهن بعد موته ولو شرط المبيع بعد الرهن في بقاء الرهن بعد موته ولو شرط المشرط في العقل وعن أبي يوسف في حال حياته

(بدينه) لانه اذا رجع عليه و انتقض قبضه عاد
 حقه في الدين كما كان يرجع به عليه اه ق
 (ثم هو على الرهن به) اي غير رجوع العدل على
 الرهن بغيره (اي قبض المرتن التمن اه ق
 (وضوح القبض) بتمنه لان العقد انتقض بطل
 (او على المرتن) يعني ان ما ذكر
 (او على التوكيل مشروطا) يعني ان ما ذكر
 (ان لم يكن التوكيل مشروطا) يعني ان ما ذكر
 (ان لم يكن التوكيل مشروطا) يعني ان ما ذكر
 (ان لم يكن التوكيل مشروطا) يعني ان ما ذكر

والقبض او العدل ثم العدل ان شاء ضمن الرهن ويصح
 او المرتن ثمنه وهوله ويطل القبض فيرجع المرتن على
 الرهن بدينه وان كان الرهن قائما اخذه المستحق
 ويرجع المشتري على العدل بتمنه ثم هو على الرهن به ووضح
 القبض او على المرتن ثم المرتن على الرهن بدينه وان لم يكن
 التوكيل مشروطا في الرهن يرجع به العدل على الرهن فقط
 قبض المرتن ثمنه اولم يقبض * وان هلك الرهن عند المرتن
 ثم استحق فلامستحق ان يضمن الرهن قيمته ويصير المرتن
 مستوفيا وان يضمن المرتن ويرجع المرتن بها ويدينه على
 الرهن

(باب التصرف في الرهن وجنائه والجنابة عليه) *

بيع الراهن الرهن موقوف على اجازة المرتن او قضاء دينه
 فان اجاز صار ثمنه رهنا مكانه وان لم يجزه وقسح لا يفسخ
 في الاصح فان شاء المشتري صبر الى ان يفك الراهن الرهن
 او رفع الامر الى القاضي ليفسخه * وضح عتق الراهن الرهن
 وتديره واستيلاده فان كان موسرا طواب بدينه ان حالا
 واخذت قيمة الرهن فجعلت رهنا مكانه لو مؤجلا * وان

(مستوفيا) اي لا دينه بلاك الرهن عنده لان
 الرهن ملكه باآء الضمان مستندا الى ما قبل
 التسليم قبضه بلاك اه ق
 (مستوفيا على الراهن) اما بالدين فلاه انتقض
 (وبدينه على الراهن) اما بالدين فلاه انتقض
 (صار ثمنه رهنا مكانه) لان البيع اذا انعقد باجازه
 (لا يفسخ في الاصح) لان التوقف انما كان
 (لا يفسخ في الاصح) لان التوقف انما كان
 (لا يفسخ في الاصح) لان التوقف انما كان

(ومن الدين) لان حق المرتن كان متعلقا به
 وسلب له رقبته فاذا انعد الرجوع على المعنى كما
 اقسر به رجوع عليه لانه هو المتفيع هذا العتق كما
 في عتق احد الثمر بكني السيد لان كسب المدبر وام
 (ولا رجوع) اي على السيد لان كسب المدبر وام
 (والملك المولى اه ق) لعود القبض في عقد الرهن فتعود
 (بعود ضمانه) صفته اه ق
 (هالك بغير شيء) عبارة الهاديه فان هلك في يد الراهن
 (من سائر الغرماء) في صورة الاغارة لان العارية
 ليست بلازمة والضمان ليس من لوازم الرهن
 قطعان فان هلك في يد الراهن في صورة الاغارة لان العارية
 غير مضمون بالهالك واذا بقي الرهن فاذا اخذ
 عاد الضمان لعود القبض فيعود بصفته واذا اجره
 او وهبها او باعها احداهما باذن الآخر من اجنبي
 خرج عن الرهن فلا يعود الا بعد مبدأ اه ق
 (سقط ضمانه عنه) لثبوت يد العارية بالاستعمال
 وهي مخالفة ليد الرهن فانتهى الضمان اه ق

مع سر اسعي المعنى في الاقل من قيمته ومن الدين ويرجع به على
 سيده والمدبر وام الولد في كل الدين بلا رجوع واتلافه
 كاعتاقه موسرا وان اتلفه اجنبي ثمنه المرتن قيمته
 وكانت رهنا مكانه * ولو اعار المرتن الرهن من رهنه خرج
 من ضمانه ويرجوعه بعود ضمانه * وله الرجوع متى شاء ولو
 اعاره احدهما باذن الآخر من اجنبي خرج من ضمانه ايضا
 فلو هلك في يده هلك مجانا وكل منه ما ان يرد رهنا فان مات
 الراهن قبل رده فالمرتن احق به من سائر الغرماء * ولو استعار
 المرتن الرهن من رهنه او استعمله باذنه فذلك حال استعماله
 سقط ضمانه عنه وان هلك قبل استعماله او بعده فلا * وضح
 استعارة شيء ليرهن فان اطلق رهنه بما شاء عند من شاء *
 وان قيد بقدر او جنس او مرتن او ببلد تقيد به فان خالف
 فان شاء المعير ضمن المستعير ويتم الرهن بينه وبين مرتنه
 او المرتن ويرجع المرتن بما ضمنه وبدينه على المستعير
 * وان وافق وهلك عند مرتنه صار مستوفيا دينه او قدر
 قيمة الرهن لو اقل من الدين وطالب رهنه بيا فيه ووجب
 للمعير على المستعير مثل الدين او قدر القيمة * ولو هلك عند

(بما شاء) فان الاطلاق واجب الاعتبار
 خصوص في العارية لان الجهالة فيها لا تقتضي الى
 المنازعة اه ق
 (تقيد به) فان كل ذلك مقيد لتيسر البعض
 بالنسبة الى البعض وقفاوت الاشخاص
 والامام * فان كل ذلك مقيد لتيسر البعض
 (وبتم الرهن بدينه وبين مرتنه) لانه ما ذكره الضمان
 فبين انه رهن ملك نفسه اه ق
 (ويرجع المرتن والمرتن كغائب الغائب
 (الراهن كالغائب والمرتن كغائب الغائب
 (او قدر القيمة) لانه سقط الدين عن الراهن وهو
 المعير فيضمن لانه قضى دينه بذلك القدر ان كان
 كله مضمونا ولا يضمن قدر المضمون والباقي امانة
 اه ق

(لا يضمن وان كان الخ) لانه امين خالف ثم عاد
 الى الوفاق فلا يضمن خلافا للشافعي اه في
 (ويرجع بما ارادى على الراهن) لانه غير متبرع
 في ذلك لم يباحته الى خلاص ملكه كذا
 في الاختيار اه في
 (فله العبر) اي فالقول بالعبر الا ترى ان له انكار
 الاصل فكذا الوصف اه في
 (وكذا اجابة المرتين) لانه تقويت حق لازم
 (وكان اجابة مثله بالمال اه في) فبما
 محترم وتعلق مثله بالمال اه في
 (بدرها) اي الجنسية لانه اتفق ملك
 فبما انه واذا ازمه وكان الدين
 الضمان بقدره والدين

ولا يرجع على راضة بشئ) اي لا يرجع بالتسعة
لان نقصان السعر لا يوجب سقوط الدين
لانه عبارة عن قنور رغبات الناس بخلاف
نقصان العين فاذا نقص من الاثداء كلها
الاستثناء صار مستوفيا للكل من الاثداء كلها
في الدرر اهـ في (فداء المرتين) لان فيه
والعبدية في (فداء المرتين) لان فيه

المستعير قبل الرهن او بعد فكه لا يضمن وان كان قد استعمله من قبل * ولو اراد المعير اقتسالك الرهن بقضاء دينه المرتهن من عنده فله ذلك ويرجع بما ادى على الراهن * ولو قال المستعير هلاك في يده قبل الرهن او بعد الفسك واُدعى المعير هلاكه عند المرتهن فالقول للمستعير * ولو اختلفا في قدر ما امره بالرهن به فللمعير * وجناية الراهن على الرهن مضمونة * وكذا جناية المرتهن عليه فيسقط من دينه بقدرها * وجناية الرهن عليه ما وعلى مالهما هدر خلا قالهما في المرتهن * ولو رهن عبدا بساوي ألفا بألف مؤجلة فصارت قيمته مائة فقتله رجل غرم مائة * وحل الاجل بقبض المرتهن المائة قضاء عن حقه ولا يرجع على راهنه بشئ * وان باعه بالمائة بأمر راهنه رجع عليه بالباقى * وان قتله عبدا يعدل مائة فدفع به اقتسك الراهن بكل الدين وعند محمد ان شاء دفعه الى المرتهن وان شاء اقتسك بالدين * وان جنى الرهن خطأ فداء المرتهن ولا يرجع فان ابى دفعه الراهن او فداء وسقط الدين * ولو مات الراهن ياع وصيه الرهن وقضى الدين فان لم يكن له وصى نصب القاضي له وصيا

(فهو رهن باب) اي بالعشرة وكان ينبغي ان يبطل
 الرهن اذا التهم ربح عن كونه صالحا للانقضاء
 اذ لم يبق مالا متوقفا وانما لم يبطل لانه بصدور
 ان يعود بالتخلل والقبض لا يبطل البيع لاحتمال ضرورته
 قبل خلافا لهذا اهـ في صورة المسألة رهن جارية نساوى
 ألفا فكذا هذا اهـ في صورة المسألة رهن جارية نساوى
 خمسمائة وخمسين درهما فولدت ولدا نساوى
 الدين مائة لانه حصه الام وبقي الولد فانه يسقط
 اهـ في الاول دخل في ضمانه
 ايضا لا ينقض

وامر بذلك

بجديده المراقص منه ان جرحه وان يظهره او عصاه فلا
وعليه الديه وعندهما يقتص * وكذا الخلاف في كل منقل
وفي التغريق والخنق وان تكرر منه قتل به اجماعا ولا قصاص
في القتل بموالاته ضرب السوط * ومن جرح فلم يزل ذا فراس
حتى مات اقتص من جرحه * ما اذا التت الفان من المسان

(وجوب قتله) لما روى أحمد في مسنده والحاكم في مستدركه وقال صحيح الإسناد على شرط الشيخين من حديث سليمان بن بلال عن عبد الله بن علقمة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من أشار يحد يده إلى أحد من المسلمين يريد قتله وجب قتله اهـ
(قتله المشهور عليه) لما بناه وهذا هو السلاح لا يثبت فحتاج إلى دفعه بالقتل وهذا الدفع واجب فلا يصلح سب الضمان اهـ هـ
(فإن قتله) صائلا لأن فعل الدابة غير معتبر أصلا اهـ

من المفصل وان كانت اكبر من يد المقطوع وكذا الرجل وفي
مارن الانف وفي الاذن والعين ان ذهب ضوءها وهي قائمة
لان قاعته فيجعل على الوجه قطن رطب وتقايل العين بمراءة
مخاة حتى يذهب ضوءها وفي كل شجرة تراعى فيها المماثلة
كالوصفة * ولاقصاص في عظم سوى السن فيقلع ان قلع
ويبرد ان كسر ولا بين طرفي ذكر وانثى وحرّ وعبد او طرفي
عبدين ولا في قطع يد من نصف الساعد ولا جائفة برئت ولا في
اللسان ولا في الذكر الا ان قطعت الحشفة فقط * وطرف المسلم
والذمي سواء وخير المجنى عليه بين القصاص واخذ الارش
لو كانت يد القاطع سلاء او ناقصة الاصابع او رأس الشاح اصغر
او اكبر لا تستوعب الشجرة ما بين قرنيه وقد استوعبت ما بين
قرني المشجوج

قرفى المشجوج

(فصل)

ويسقط القصاص بموت القاتل وبغفوا الاولياء وبصلحهم على مال وان قل ويجب حالا وبصلح بعضهم او عفوه ولما بقي حصته من الدية في ثلاث سنين على القاتل هو الصحيح وقيل على العاقلة ولو قتل حر وعبد شخصاً فامر الحر وسيد العبد رجلاً

٩٢

الا ان قطعت الحشفة
حيث اذق
(ويجب حالا) اي المال اقوله تعالى من عفى له من
اخييه الاية قال ابن عباس ذلك في الصلح ولما
لم يكن فيه شيء بمقدور قرض الى اصطلاحهما
كانت تلغ والكتابة والاعتناق على مال بخلاف
ما اذا كان القتل خطأ حيث لا يجوز يا كرم من
الدية وانما وجب حالا لانه دين ويجب بالعدو
والاصل في مثله الجعل كائن والمهر بخلاف الدية
لانها لم تجب بالعقد ويسقط القصاص ايضا بصلح
اهق
على العاقلة) لانه اذا صلح البعض او عفا تعدد
القصاص لانه لا يجزأ وقد سقط البعض فيسقط
الباقى ضرورة واذا سقط انقلاب نصيب الباقي مالا
كلا يسقط لا الى عوض ولا يجب على القاتل
اهق

(وكذا القتل عبد رجلين) يعني اذا قتل عبدا
عبد رجلين احدهما غائب فاذني القاتل على
الحاضر اهـ ق
(غرم القاتل له ثلث الدية) اي ان صدقة قههما الولي
المشهور عليه وحده دون القاتل ضمن القاتل ثلث
الدية له لانه اقرب ذلك اهـ ق
(ثم يأخذ منه) يعني كذب الهداية
التي تمل منها وعلقه في بعض كتب الهداية
التي تمل منها ولا يتخلف احكامها والمطلق بغير
المقتد فكان على كل مثل شهادة فرد فيبطل
اهـ ق

لو قتل عبد رجلين واحدهما غائب * ولو شهد وليا قصاص
بعضهم ما بلغت فان صدقتهما القاتل فقط فالدية بينهم اثلاثا
وان كذبهم ما فلا شيء اهما ولا خيم ما ثلث الدية فان صدقتهما
اخوهما فقط غرم القاتل له ثلث الدية ثم يأخذ منه * وان
اختلف شاهد القتل في زمانه او مكانه او آتبه او قال احدهما
ضربه بعصا وقال الاخر لا ادري بماذا قتله بطلت وان شهدا
بالقتل وجهلا لآلة لزم الدية * ولو اقر كل من رجلين بقتل
زيد وقال وليه قتلتهما جميعا فله قتلتهما ولو شهدا بقتل زيد عمرا
واخران بقتل بكر اياه وادعى وليه قتلتهما لغتا والعبرة
بجملة الرمي لا الوصول في تبدل حال المرمى عند الامام فلورمي
مسلم فارتدت فوصل اليه ثقات تجب الدية خلافا لهما ولورمي
مرتدا فاسلم قبل الوصول لا يجب شيء اتفاقا * وان رمى عبدا
فأعتق فوصل فعليه قيمته عبدا وعند محمد فضل ما بين قيمته
مرميا وغير مرمي * وان رمى محرم صيدا فوصل وجب
الجزاء وان رماه حلال فأحرم فوصل فلا وان رمى من قضى
عليه برجم فرجع شهوده فوصل لا يضمن * ولورمي مسلم صيدا
فتمسك فوصل حل وفي العكس يحرم

(فله قتلتهما) اي المقتولين لان كلاهما ما اقر باقراده
بكل القتل وبالقصاص عليه والمقتله صدقة
في وجوب القتل عليه ايضا لكنه كذبه بانقراده
لا يميل اقراره في الباقي اهـ ق
(لغتا) اي بطلت الشهادتان لان فيهما تكذيب
المشهود له الشاهد اهـ ق

(فأعتق فوصل) اي وصل اليه السهم فأت فعليه
قيمته عند أبي حنيفة وأبي يوسف لانه وقت الرمي
مملوك اهـ ق
(فأحرم فوصل فلا) اي فوصل السهم المجرم اهـ ق
(لا يضمن) لانه وقت الرمي كان مباح الدم اهـ ق
(وفي العكس) اي اذا رمى المجوسي لانه
صبي اثم اسلم فوصل السهم الى الصيد لا يوكل لانه
وقت الرمي كان مجوسا وهذه المسائل كلها متفرعة
على ان العبرة بمجالة الرمي لا الوصول كما مر اهـ ق

(كتاب الديات) جمع دية مصدر ودى القاتل
المتقون اذا اعطى وليه المال الذي هو دية النفس
ثم قيل لذلك المال دية تسمية بالمصدر وقاؤها
محدوفة كما في عدة اهـ مغرب
(في بطونهم اولادها) لما روى عن النبي عليه
السلام انه قال في حجة الوداع ألا ان قيل خطأ
من اربعون في بطونهم اولادها ودية شبيه العبد
من اربعون في بطونهم اولادها ودية شبيه العبد
اهـ ق

(كتاب الديات) *
الدية المغلظة من الابل مائة ارباعا بنات مخاض وبنات لبون
وحقاق وجذاع من كل خمس وعشرون وعند محمد ثلاثون
حققة وثلاثون جذعة واربعون ثنية كلها خلفات في بطونهم
اولادها ولا تغليظ في غير الابل وهي في شبه العمد * والخففة
وهي في الخطأ وما بعده من الذهب ألف دينار ومن الورق
عشرة آلاف درهم ومن الابل مائة اخماسا ابن مخاض وبنات
مخاض وبنات لبون وحققة وجذعة من كل عشرون
ولادية من غير هذه الاموال وقالا منها ومن البقر ايضا مائتا
بقرة ومن الغنم ألفا شاة ومن الحلال مائتا حلة كل حلة ثوبان
وكفارة شبه العمد والخطأ عتق رقبة مؤمنة فان عجز فصيام
شهرين متتابعين ولا اطعام فيهما * وصح اغتاق رضيع احد
ابويه مسلم لا الجنيين وللمرأة في النفس وما دونها نصف مال للرجل
وللذمي مثل ما للمسلم
(فصل)
في النفس الدية وكذا في الممارن وفي اللسان ان منع النطق او
اداء كثر الحروف وفي الصليب ان منع الجماع وفي الافشاء

زيتي

(كتاب الديات) جمع دية مصدر ودى القاتل
المتقون اذا اعطى وليه المال الذي هو دية النفس
ثم قيل لذلك المال دية تسمية بالمصدر وقاؤها
محدوفة كما في عدة اهـ مغرب
(في بطونهم اولادها) لما روى عن النبي عليه
السلام انه قال في حجة الوداع ألا ان قيل خطأ
من اربعون في بطونهم اولادها ودية شبيه العبد
من اربعون في بطونهم اولادها ودية شبيه العبد
اهـ ق

(كل حلة ثوبان) ازاد ورداء هو الخيشار قيل
في زماننا خيش وسراويل قال في الاختيار
ان اصل الخيش على اكثر من مائة بقرة لم يجز اهـ ق
(ولا اطعام فيهما) اي في شبه العمد والخطأ
لانه لم يرد به نص اهـ ق
(لا الجنيين) اي لا يصح في عتق الكفارة الجمل لانه
لم تعلم حياته ولا سلامته اطلاق الرقبة اهـ ق
(في المارن) اي لا يدخل الحروف ولا تدخل الحروف
عن القضية اهـ ق
(او اداء كثر الحروف) والعين والعين والحاء
الحلقية وهي الهزة والهاء والميم والواو اهـ ق
والحاء ولا الشفوية وهي الباء والميم والواو اهـ ق

(وفي الذكور وفي حشفة) أي البنية تامة الذكر
 فتنفوس متفحة الوطى واستمال البول ورمي
 الماء وقشر الإبراج الذي هو طريق العلوق عادة
 أي الواجب في كل اثنين معافى
 من الاثنين من هذه
 الأجزاء الجمال

أهني
بين الخ
في تقوي
المنعقة
الزلة الجبال

(وفي العنبر الخ) اهن
 البدن به تقويت جنس
 الاشياء تقويت اهن
 على وجه الكمال
 في قطع جميع الاصابع
 عشر من الابل والارياض

RV.

اذا منع استمسك البول وفي الذكر وفي حشفته وفي العنق وفي
السمع وفي البصر وفي الشم وفي الذوق وفي اللحية ان لم تنبت
وفي شعر الرأس وكذا الحاجبان وفي الاهداب وفي العينين وفي
الاذنين وفي الشفتين وفي ثدي المرأة وفي اليدين وفي الرجلين
وفي اسفار العينين وفي كل واحد مما هو اثنان في البدن نصف
الدية ومما هو اربعة ربعها وفي كل اصبع من يده او رجل
عشرها وفي كل مفصل منها من مافيه مفصلان نصف عشرها
ومافيه ثلاثة مفاصل ثلثه وفي كل سن نصف عشرها *
وكل عضو ذهب نفعه ففيه دية وان كان قائما كيد شلت
وعين ذهب ضوءها

(فصل)

ولا توجد في الشجاج الا في الموضحة ان كانت عمدا * وفيها خطأ
نصف عشر الدية وهي التي توضح العظم * وفي الهاشمة وهي
التي تهشم العظم عشرها * وفي المنقلة وهي التي تنقل العظم
عشرها ونصفه * وفي الائمة وهي التي تصل الى ام الدماغ ثلثها
وكذا في الجائفة فان نفذت فهما جائفتان ويجب ثلثاها
وفي كل من الحارصة وهي التي تشق الجلد والدامعة وهي التي

(فصل) اى فى بيان احكام الشهاج هى جمع
 وهى فى اللغة ما يكون فى الرأس ولوجه فاما
 ما يكون فى غيرهما فسمى جراحة اذ
 (وفى الآتية) يمشى الميم وام الدماغ فى الجلبة
 اذ يقبض على ابي بكر انه حكم فى جالفة فقلت
 اذ روى عن ابي بكر انه حكم فى جالفة فقلت
 اذ روى عن ابي بكر انه حكم فى جالفة فقلت

الزرقعة التي
(فلانها) ماروي عن أبي
الديلمية
الى الجانب الا
ماري في كل واحدة منها
صارت جافتي فحبيب
التي تشق الجبل
الحارصة وهي
الدم وهي
الثوب اذا شقه في الدق
اه في

(وهي التي تسيل الدم) قال المارغنياني هي التي اطلق
تدعى من غير ان يسيل منها دم وهو الصحيح
(حكومة عدل) من فروع الاستبداد وخبره مقدم
وهو قوله وفي الحكمة وانما يجب حكومة العدل لانه
راخل في حكمه وانما يجب حكومة العدل لانه
اريس فيها ارض مقدر من جهة الشرع ولا يمكن
ايدارها فحبيب النخعي وغيره اه في كل اصبع عشر من الابل
ابراهيم (نصف الدية) لان في كل اصبع عشر من الابل
كون في الخمس خسون ذم ورة وهي
العلم لانه لا يؤثر زيادتها ولا نقصانها
عندها

ry 1

تخرج منه ما يشبه الدمع والدامية وهي التي تسيل الدم
والباضعة وهي التي تبضع الجلد والمتلاحمة وهي التي تأخذ
في اللحم والسمحاق وهي جلدة فوق العظم تصل اليها الشجيرة
حكومة عدل وعن محمد فيها القصاص كالموضحة * والشجراج
تختص بالوجه والرأس والجائفة بالجوف والجنب والنظر
وما سوى ذلك جراحات وفيها حكومة عدل وهي ان يقوم
عبد ابلاه ذالا ثرودها تنقص من قيمته وجب بنسبته من
ديته به يفتى وفي اصابع اليد وحدها ومع الكف نصف
الدية ومع نصف الساعد نصف الدية وحكومة عدل وفي كف
فيها اصبع عشر الدية وان كان فيها اصبعان فخمسها ولا شيء
في الكف وعندهما يجب الاكثر من ارش الكف ودية الاصبع
او الاصبعين ويدخل الاقل فيه وان فيها ثلاث اصابع فدية
الاصابع وهي ثلاثة اعشار اجماعا وفي الاصبع الزائدة حكومة
وكذا في الشارب وحماية الكومج وثدي الرجل وذكر
الخصى والعنبر ولسان الاخرس واليد الشلاء والعين العوراء
والرجل العرجاء والسن السوداء وكذا في عين الطفل ولسانه
وذكره اذ لم تعلم صحة ذلك بما يدل على ابصاره وتحمل ذكره

اه في
نصف الدنيا وحده
وعند ابي يوسف مازاد على
والرجل الى المكاب واصل
الدنيا لان ما ليس له ارض مقدر يكون نفعاً لما له
ارض مقدر ولهم ان الساعد لا يبيع الكف ولا
الاصابع ولا يمكن امدان فتعجب حكومتهم عدل
اه في

(ويذكر مثل الأقل فيه) أي في الكثير لانها جنيستان
 في محل وله ان الاصابع اصل والكف فرع فالاصل
 وان قل يستتبع الفرع وان جل اهل
 (ففيه الاصابع) لان الاصابع اصل في المقوم
 وللاكثر حكم الكل فاستتبع الكف كما اذا
 كانت الاصابع قائمة بامرها
 (ولحمة الكون) اختلقت في
 انه ان كان على ذقنه
 لان وجود

اذ لم نعلم صحة ذلك (وقال الشافعي يجب دية
 كاملة لان الغالب الصحة اما ان علم صحة هذه
 الاعضاء فالواجب الدية الكاملة اتفقا اهـ

۹۴۱

أهـ ق (إذا لم تعلم صحت ذلك) وقال السافعي
الغالب الصحة أما إن علم صحة هذه
الدية الكاملة اتفاقاً أهـ ق

كامله لان الغالب الصحة اما ان علم صحة
فلا واجب اليه الكماله اتفاقا اهـ

ولو امر امرأة ففعلت ذلك لا تضمن المأمورة
 (وان ياذنه فلا) خلقه كلام الخلق فيما ذكر من الاحكام اهق
 (كلام الخلق) اي الجنين الذي استبان بعض
 اهق (او حرمنا) الجرح من دخول اي ليس بعربي وقد
 اهق (او حرمنا) الجرح من دخول اي ليس بعربي وقد
 اهق (او حرمنا) الجرح من دخول اي ليس بعربي وقد
 اهق (او حرمنا) الجرح من دخول اي ليس بعربي وقد

فألقته حيا ثبات تجب قيمته لاديه ولا كفارة في الجنين
 والمستبين بعض خلقه كالم الخلق * وان شربت دواء فعالت
 فرجها الطرح جنينها فالعزة على عاقلتها ان فعلت بلا اذن ابيه
 وان ياذنه فلا
 * (باب ما يحدث في الطريق) *
 من احدث في طريق العامة كنيفا او ميزابا او جرحنا او دكنا
 وسعه ذلك ان لم يضربهم وسكل منهم نزعته وفي الطريق
 الخاص لا يسعه بلا اذن الشركاء وان لم يضربهم وعلى عاقلته
 دية من مات بسقوطها فيهما وكذا لو عثر ببقعة ضد انسان * وان
 وقع العاثر على آخر فماتا فالضمان على من احدثه لا على
 العاثر وان اصابه طرف الميزاب الذي في الحائط فلا ضمان وان
 طرفه الخارج ضمن كن حفر ثرا او وضع حجرا في الطريق
 فتلف به انسان وان تلف به بهيمة فضمنها في ماله * والقاء
 التراب واتخاذ الطين كوضع الحجر والخشبة ونحو ذلك * وهذا
 اذا فعله بلا اذن الامام * فان فعل شيئا من ذلك ياذنه فلا ضمان
 * ولو مات الواقع في البئر جوتا او غمما فلا ضمان على حافره
 وان بلا اذن * وعند محمد عليه الضمان * وكذا عند

لجعل الحافر عليه سبب اهق
 فاما اذا طرأ عليه سبب اهق
 له افرقيد فلا ضمان في الوقوع في البئر اذ لا يراه
 انما يحدث بسبب الطعام قريبا منه والحكم يضاف الى
 السبب بغير واسطة تارة وبواسطة اخرى

في الغم اي عليه الضمان في الغم لانه ما احدث
 سوى الوقوع لافي الجوع لان الجوع لا يختص
 بالبر (على البائع) ولا شيء على المشتري لانه ما احدث
 من ذلك الموضع الى موضع آخر وهذا اذا لم يكن
 ايضا لانه كان عالما حين القاء ان الريح تذهب
 من موضع الى موضع فهو ضامن كالبائس اهق
 حكم فعله لان بل جعل كالبائس اهق
 (خلافهما) فانه لا يضمن عندهما لان اقربيه
 لا تقتدي بهما في السلامة ويستوي فيهما اهق
 (هو لا يسه) قيد بالبائس لانه ان كان حامله
 فسقط على انسان فعطب به ضمن اهق
 (لاجل الصلاة الخ) وذكر شمس الأئمة ان الجالس
 لا يكون له اختصاص بالمسجد وانما الخلاف في عمل
 (ولا بين مسجد حيه وبغيره) وهذا كله على
 الخلاف السابق اهق

ابي يوسف في الغم لافي الجوع * وان وضع حجرا فتحاه آخر
 فضمن ما تلف به على الثاني * ولو اشرع جناحا في دار ثم باعها
 فضمن ما تلف به عليه وكذا لو وضع خشبة في الطريق
 ثم باعها وبرئ الى المشتري منها فتركها المشتري فضمن
 ما تلف بها على المباع * ولو وضع في الطريق حجرا فاحرق شيئا
 ضمنه * ولو احرق بعد ما حر كته الريح الى موضع آخر لا يضمن
 ان كانت ساكنة عند وضعه * ويضمن من حمل شيئا
 في الطريق ما تلف بسقوطه منه وكذا من ادخل حصيرا
 او قنديلا او حصاة الى مسجد غيره بلا اذن فعطب به احد
 خلافا لهما * وكذا لو ادخل هذه الاشياء الى مسجد حيه
 لا يضمن اجماعا وكذا لو تلف شيء بسقوط رداء هو لابس *
 ومن جلس في المسجد غير مصل فعطب به احد ضمنه خلافا
 لهما * ولا فرق بين جلوسه لاجل الصلاة او للتعليم او لقراءة
 القرآن او نام فيه في اثناء الصلاة * وبين ان يميز فيه او يقعد
 للحديث ولا بين مسجد حيه وبغيره اما المعتكف فقبل على هذا
 الخلاف وقيل لا يضمن بخلاف * وفي الجالس مصليا
 لا يضمن اجماعا وان من غير اهله * ولو استأجر رب الدار

من موضع الى موضع فهو ضامن كالبائس اهق
 حكم فعله لان بل جعل كالبائس اهق
 (خلافهما) فانه لا يضمن عندهما لان اقربيه
 لا تقتدي بهما في السلامة ويستوي فيهما اهق
 (هو لا يسه) قيد بالبائس لانه ان كان حامله
 فسقط على انسان فعطب به ضمن اهق
 (لاجل الصلاة الخ) وذكر شمس الأئمة ان الجالس
 لا يكون له اختصاص بالمسجد وانما الخلاف في عمل
 (ولا بين مسجد حيه وبغيره) وهذا كله على
 الخلاف السابق اهق

(ان قبل فراغ عملهم) لان التلف يقعهم
 اذ السقوط لتقصيرهم في الامساك اهق
 (وان بعده فعلية) اي الضمان استحقاقا في
 القياس هذا كالاول لانهم باثروا احداث ذلك
 في الطريق وصاحب الدار غنوع من احداثه اهق
 وانما يعتبر امره فيماله ان يفعل بنفسه اهق
 (واستوعب الطريق) لانه مستعد بالخلق الضرر
 والمازلة اهق
 (لا يضمن) لانه من ضروريات المسكن
 كافي الدار المشتركة اهق
 (وكذا ان رش الخ) اي وكذا لا يضمن الرش لانه
 يجد موضع الضرر اهق
 (فالضمان على الاجير) لانه لا يضمن الرش لانه
 القناء لانه لا يباح له فيما بينه وبين ربه احدان
 مثل ذلك في قنائه اذا كان يضر ربه غيره وقد
 جرت العادة بذلك في بلاد المسلمين فاعتبر امره
 ولكن لما كان القناء غير معلوله صح تقييده
 بشرط السلامة اهق
 (ولا ضمان فيما تلف بشي الخ) لانه غير مستعد
 اما اذا كان جماعة المسلمين او مشتركا بان كان
 في سكة غير نافذة فعليه الضمان لانه منسب
 مستعد كذا في الهداية اهق

عملة لاخراج الجناح او الظلة فتلف به شيء فالضمان عليهم ان
 قبل فراغ عملهم وان بعده فعلية * ويضمن من صب الماء
 في الطريق العام ما عطب به وكذا ان رشه بحيث يراق
 او توشأ به واستوعب الطريق * وان فعل شيئا من ذلك في سكة
 غير نافذة وهو من اهلها او قعد فيها او وضع متاعه لا يضمن
 وكذا ان رش ما لا يراق عادة او بعض الطريق فتعمد المار
 المرور عليه * ووضع الخشبة كالرش في استيعاب الطريق
 وعدمه * وان رش قناء حانوت بأذن صاحبه فالضمان على
 الامر استحقاقا كالاول استأجره ليدني له في قناء حانوته فتلف به
 شيء بعد فراغه * ولو كان امره بالبناء في وسط الطريق
 فالضمان على الاجير * ولو كنس الطريق لا يضمن ما تلف
 بموضع كنسه * ولو جمع الكناس في الطريق ضمن ما تلف بها
 * ولا ضمان فيما تلف بشي فعل في الملك او في قناء له فيه حق
 التصرف بان لم يكن للعامة ولا مشتركا لاهل سكة غير نافذة
 وان استأجر من حفر له في غير قنائه فالضمان على المستأجر
 ان لم يعلم الاجير انه غير قنائه * وان علم فعلى الاجير * وان قال
 هو قنائي وليس لي فيه حق الحفر فالضمان على الاجير قياسا

(ان كان بصيرا) بان كان بصيرا
 او مجرد موصعا آخر للمرور فانه صار مستعدا
 فتسبب التلف اليه دون التسبب وصار كانه اتلف
 نفسه فاما اذا لم يتعمد بان اذا وضعها بغير اذن الامام فاما
 فان الباقي يضمن اذا وضعها باذنه فلا يضمن اهق
 (ضمن) والقياس ان لا يضمن لان الامام فاما
 مبني في ملكه والميلان وشغل الرهون آه ليس من فعله
 فصار كمن كان قبيل الاشهاد حتى لو مال حائط
 لصغير فانه يدو على ابيه او وصيه فسقط تلف
 شأن فالضمان في مال الصبي لان الاشهاد على
 والوصي كالاشهاد على الصبي لانهم ما يقومان
 مقامه في اسكان هدم الحائط فصار التقدم اليهما
 كالقائم اليه بعد بلوغه وهما في ترك الهدم
 يعملان للصبي اهق
 (والعبد التاجر) سواء كان عليه دين او لالا
 ولا ينفذ له وما تلف بالسقوط ان كان مالا
 فذمته في رقبته حتى يباع فيه وان كان نفسا
 فعلى عاقلة المولى لان الاشهاد من وجهه على
 المولى اهق

وعلى المستأجر استحقاقا * ومن بنى قنطرة بغير اذن الامام
 فتعمد احد المرور عليها فعطب فلا ضمان على الباقي
 (فصل)
 ان مال حائط الى طريق العامة فطوب ربه بتقصه من مسلم
 او ذمي واشهد عليه فلم يتقصه في مدة يمكن تقصه فيها فتلف به
 نفس او مال ضمن عاقلة النفس وهو المال وكذا لو طوب ربه
 من يملك تقصه كأب الطفل ووصيه والراهن بفك الرهن والعبد
 التاجر والمكاتب * ولا يضمن ان باعه بعد الاشهاد وسلمه الى
 المشتري او لافسقط ولا ان طوب ربه من لا يملك الممرتين
 والمستأجر والمودع وان بناه مائلا ابتداء ضمن ما تلف بسترطه
 وان لم يطالب بتقصه كما في اشراع الجناح ونحوه وان مال
 الى دار رجل فالطالب ربه الاولسا كنه فيصح تأجيله وبراءة
 * ولا يصح التأجيل فيما مال الى الطريق ولو من القناني
 او المشهد * ولو كان الحائط بين خمسة فاشهد على احدهم ضمن
 خمس ما تلف به وعندهما نصفه * وان حفر احد ثلاثة في دار
 هي لهم بئر بغير اذن شريكه او بنى حائطا ضمن ثلثي ما تلف به
 وعندهما نصفه

(وسئل الماشي اولاً) عند اني لكف
 وليس في الهداية تلف اولاً اهق
 (فقط) اي الحائط بعد البيع قتف به مال
 او نفس وانما لم يضمن لان البناء بغير اذن الامام
 عكس وقد زال البيع في المسائلين لان ما تلف به
 (وعندهما نصفه) فاشهد على كل واحد من
 بنصيب من لم يشهد عليه هدر فصار كالأجير
 تلف بنصيب من لم يشهد عليه هدر فصار كالأجير
 رجل اولاد غنة عقرب ومن شئته حية فمات من
 ذلك فانه يضمن الجراح النصف وفي مسألة البركان
 تلف النفس بالحفر في ملكه وفي ملك غيره فاقسم
 نصفين اهق
 (وإذا كان بصيرا) بان كان بصيرا
 او مجرد موصعا آخر للمرور فانه صار مستعدا
 فتسبب التلف اليه دون التسبب وصار كانه اتلف
 نفسه فاما اذا لم يتعمد بان اذا وضعها بغير اذن الامام فاما
 فان الباقي يضمن اذا وضعها باذنه فلا يضمن اهق
 (ضمن) والقياس ان لا يضمن لان الامام فاما
 مبني في ملكه والميلان وشغل الرهون آه ليس من فعله
 فصار كمن كان قبيل الاشهاد حتى لو مال حائط
 لصغير فانه يدو على ابيه او وصيه فسقط تلف
 شأن فالضمان في مال الصبي لان الاشهاد على
 والوصي كالاشهاد على الصبي لانهم ما يقومان
 مقامه في اسكان هدم الحائط فصار التقدم اليهما
 كالقائم اليه بعد بلوغه وهما في ترك الهدم
 يعملان للصبي اهق
 (والعبد التاجر) سواء كان عليه دين او لالا
 ولا ينفذ له وما تلف بالسقوط ان كان مالا
 فذمته في رقبته حتى يباع فيه وان كان نفسا
 فعلى عاقلة المولى لان الاشهاد من وجهه على
 المولى اهق

Г V Λ

يضمن الراكب ما وطئت دابته او اصابته يدها او رجلها
او رأسها او كدمت او خبطت او صدمت لا ما نضعت برجلها
او ذنبها الا اذا وقفها ولا ما عطب بروثها او بولها سائرة
او موقنة لاجله * فان اوقفها لاجله ضمن ما عطب به * فان
اصابت يدها او رجلها حصاة او فؤاة او ثمارت غبارا او حجرا
صغيرا فتقأ عينا او افسد ثوبا لا يضمن وان كسيرا ضمن *
ويضمن القائد ما يضمنه الراكب وكذا السائق في الاصح وقيل
يضمن النفعة ايضا * ولا كفارة عليهما ولا حرمان ارث
او وصية بخلاف الراكب * وان اجتمع الراكب والقائد
او الراكب والسائق فالضمان عليهما وقيل على الراكب
وحده * وان اصطدم فارسان او ماشيان فماتا ضمن عاقله كل
دية الا آخر * وان تجاذبا حبلا فانقطع فماتا فان وقعا على
ظهرهما فماتوا * وان على وجههما فعلى عاقله كل دية
الا آخر * وان اختلفا فدية من على وجهه على عاقله من على
ظهره * وان قطع آخر الحبل فماتا فديتهما على عاقلته وان
ساق دابة فوق سرجهما او غيره من ادواتها على انسان فمات

(لانه مات بقوة
بى وقع على ظهر لانه مات
اهق
فدنيهما على عاقله)
مضاف الى فعله ودر القطع
انتظار

rv9

ذنن وكذا قائد قطار وطىء بعير منه انسانا مات فالنفس على
 عاقلته والمال فى ماله * وان كان مع القائد سائق فالضمان
 عليهما * فان ربط بعير على قطار بعير علم قائده فعطب به انسان
 ذنن عاقله القائد الدية ورجعوا به على عاقله الرابط * ومن
 ارسل بهيمة او كلبا وساقه ذنن ما اصاب فى فوره * وفى الطير
 لا يضمن وان ساقه * **وكذا** فى الدابة والكلب ان لم يسبق
 او انفلتت بنفسها ليلا او نهارا فاصابت مالا او نفسا * ومن
 ضرب دابة عليها راكب او نخسها فنفعت او ضربت يدها
 احدا او نفرت فصدمة مات ذنن هولاء الركب ان فعل
 ذلك حال السير * وان اوقفها الا فى ملكه فعليهما * وان نفعت
 الناحس فدمه هدر * وان ألت الركب فضمانه على عاقله
 الناحس * وان فعل ذلك بأذن الركب فهو كفعل الركب
 لكن ان وطئت احدا فى فورها بعد النخس بالأذن فديته
 عليهما * ولا يرجع الناحس على الركب فى الاصح كالواמר
 صديا يستملن على دابة بتسييرها فوطئت انسانا مات لا يرجع
 عاقله الصبي بما غرموا من الدية على الامرو كذا والناول الصبي
 سلا حاققتل به احدا او كذا الحكم فى نخسها ومعها قائد أو سائق

(ف) الإصحاح (الناخس) (ق) الأصحاح (الناخس)
عنه وقيل يرجع الناخس إلى
في الإبطاء لأنه فعل ناقص (هـ) ق
(ل) يرجع عاقلة العبي الناقص (و) كذا الحكم في شخصها (ز) كذا الحكم في شخصها (ح) كذا الحكم في شخصها (ط) كذا الحكم في شخصها (ي) كذا الحكم في شخصها

فصار
الخ) لانه يمكنه ضيئة القطار
وطغيرة فاذا ترك الصبيانة صار متعذرا
وفي التسبب الدية اهق
فمن ما اصاب في فوره) لانه الحامل فاضف
العمل اليه فادام في فوره فهو سائق له حكمه
فيلحق بالسوق اهق
(او فخمها) فخم الدابة اذا طعم ابعود اهق
(فمن هو) اي الضارب او الناحس اهق
(فعلهم ما) اي يكون الضمان على الراكب
والناحس نصنفين لانه متعلق بالاتياف ايضا
اهق
فضمناه على عاقلة الناحس) لانه متعلق في تسليه
وفيه الدية على العاقلة اهق

(فدية عليهم) لان سيدها في تلك الحالة متضاف
اليها والاذن يتناول فعله السوق ولا يتناول من
حيث انه اطلاق من هذا الوجه يقتصر عليه
والركوب وان كان علة للوطى فالنكاح ليس
بشرط اهذه العلة بل هو شرط او علة للسيرة ليس
علة للوطى ولهذا لا يخرج صاحب العلة كمن
خرج انسانا فوقع في اثر حفرها غيره على قارعة
دون علة فالذرية عليها ما ان الحفر شرط
لوطى النكاح متضا

(فالحكم كذلك) أي كان حكم الجناية الثانية حكم
 الأولى بعد الفداء لأنه لما خلاص وهذا ابتداء جناية فموجب
 جعلت كان لم تكن وهذا ابتداء اهـ ق لا يمنع تعلق
 الثانية بالدفع أو الفداء اهـ ق لا يمنع تعلق الأولى بقرينة الأثرى أن ملا
 (بارسهما) لأن تعلق الأولى بالملاحقة لا يمنع تعلق الجناية الأولى بالجناية
 الثانية بها كالدون التلاحقة تعلق الجناية الأولى بالجناية الأولى
 الأولى لم يمنع تعلق الأولى بالجناية الأولى كالأولى
 الأولى أن لا يمنع وان كانوا
 المدفوع عليه
 ان

عليه الاول
بباعه نفسه وان فداه جميع
من قدر حصصهم وان فداه جميع
منهم لما ذكر من تعلق الثانية بها اهـ
كان مخبرين الدفع والقداء ولمالم يبق محلا للدفع
بلاعلم المولى بالجناية لم يبصر مختار الارش اهـ

٩٦

والمأجيب الرجوع عليه بعد العتق ثم قال وهكذا
بالقتل حتى قتله صار غاصبا ورجع هذا الغصب
الى القول فصار كالاتي فقله بالعتق لا بد له
به الا بعد العتق هكذا اتفقت عليه

(ورجعوا على العبد لعقبة) لأنه هو الذي أوقفه
 في هذه الورطة فعلم الاعتبار قبل العقاب كان
 الحق المولى وقد زال الانقضاء اهلية اهق
 (لاعلى الصبي الأمّ) لأنه قاصر الاهلية وفي
 شرح الزيارات (لازجع المأولة على العبد أيضا
 أبدا لأن هذا ضمان جنابة وهو على المولى لا على
 العبد وقد عذر إجماعه على المولى لمكان الحجر
 وهذا أوفق للقواعد اه
 من القلاء) عبارة الجامع الصغير وبأس على
 في عاقلة شئ وقال الفقيه أبو الليث
 في الحال ولكن يجب
 كفي الزيارات
 الأمّ

(الافلا) اي وان لم يكن الوارث السيد فقط بل
 يكون له وارث آخر لا يقاد بالاتفاق لانه ان
 اعتبر حالة الجرح المستحق السيد فقط وان اعتبر
 حالة الموت فلا ورثة فينتج عن الاستبعاد فيقدر فلا
 يجب عليه وجه يستوفى اهق
 (الى حين العتق) لان سبب الوارثة في اختلاف
 السيد فقط ولولاية الولاء على اعتبار حالة الجرح المستحق
 المستحق في اختلاف السبب بالشبهة او في اختلاف
 وانما سقط في حق الذات فقط وحكم الاموال
 وان كانت معتبرة في الحاش ولا ان المال
 بالنسبة او بغيره في حق الاطراف
 (فان شئت) اي للسبب الماعرف ان البيان
 اذ اثار من وجه وانشاء من وجه وبعد الشبهة
 بين محال الانشاء باعتبار انشاء
 فكأنه اعتق وقت
 البيان اهق

عمدا او المامور كبير اقتص * وان قتل عبد حرين لكل منهما
 وليان فعفا احدواي كل منهما دفع نصفه الى الآخرين او فدى
 بديه لهما * وان قتل احدهما عمدا والاخر خطأ فعفا احد
 واوي العمد فدى بديه لولي الخطأ ونصفها لاحدواي العمد
 او دفع اليهم يقتسمونه اثلاثا عولا * وعندهما ارباعا منازعة
 وان قتل عبد لاثنين قريبا لهما فعفا احدهما بطل الكل وقالوا
 يدفع العاقى نصف نصيبه الى الآخر او يفديه بربع الدية وقيل
 بمحمد مع الامام

(فصل)

دية العبد قيمته فان كان قدر دية الحر او اكثر نقصت عن دية الحر
 عشرة دراهم * وكذا لو كانت قيمة الامه كدية الحر او اكثر
 وفي الغصب تجب القيمة بالغة ما بلغت * وما قدر من دية الحر
 قدر من قيمة الرقيق ففي يده نصف قيمته * ولا يزداد على خمسة
 آلاف الا خمسة * ومن قطع يد عبد عمدا فاعتق فسرى اقتص
 منه ان كان وارثه سيده فقط والا فلا * وعند محمد لا قصاص
 اصلا وعليه ارش اليد وما نقصه الى حين العتق * ومن
 قال لعبيده احدا حر فشحبا فبين العتق في احدهما فأرشماله

(الافلا) اي وان لم يكن الوارث السيد فقط بل
 يكون له وارث آخر لا يقاد بالاتفاق لانه ان
 اعتبر حالة الجرح المستحق السيد فقط وان اعتبر
 حالة الموت فلا ورثة فينتج عن الاستبعاد فيقدر فلا
 يجب عليه وجه يستوفى اهق
 (الى حين العتق) لان سبب الوارثة في اختلاف
 السيد فقط ولولاية الولاء على اعتبار حالة الجرح المستحق
 المستحق في اختلاف السبب بالشبهة او في اختلاف
 وانما سقط في حق الذات فقط وحكم الاموال
 وان كانت معتبرة في الحاش ولا ان المال
 بالنسبة او بغيره في حق الاطراف
 (فان شئت) اي للسبب الماعرف ان البيان
 اذ اثار من وجه وانشاء من وجه وبعد الشبهة
 بين محال الانشاء باعتبار انشاء
 فكأنه اعتق وقت
 البيان اهق

(فقمة العبد) لانهما بعد الموت لم يتبقا محالا
 للبيان فاعتبر اظهرهما راجحاً فيكون الكل نصفين
 بين المولى والورثة لعدم الاولوية وان اختلفت
 فتمت بما يجب قيمة كل واحد منهما ودية الاخر
 من الارش (فمن السيد) اذ لا حق لولي الجناية في اكثر
 وقتها تقوم مقامها اهق
 (ان دفعت اليه قضاء) اذ ليس في جنايته الاقيمة
 واحدة ولا شيء على المولى لانه مجبور على الدفع
 اهق

وان قتلا فله دية حر وقيمة عبد ان القاتل واحدا * وان
 قتل كلا واحد فقمة العبد * ومن قتل عيني عبد فان شاء
 سيده دفعه اليه واخذ قيمته او أمسكه ولا شيء له * وعندهما
 ان أمسكه فله ان يضمه نقصانه

(فصل)

وان جنى مدبر او ام ولد ضمن السيد الاقل من القيمة ومن
 الارش * فان جنى اخرى شاركونى الثانية ولى الاولى في
 القيمة ان دفعت اليه بقضاء والا فان شاء اتبع ولى الاولى وان
 شاء اتبع المولى وعندهما يتبع ولى الاولى بكل حال * وان اعتق
 المولى المدبر وقد جنى جنايات لا يلزمه الاقيمة واحدة
 وان اقر المدبر بجناية خطأ لا يلزم شئ في الحال ولا بعد
 عتقه

* (باب غصب العبد والصبي والمدبر والجناية في ذلك) *
 ولو قطع سيديد عبده فغصب فمات من القطع في يد الغاصب
 ضمن قيمته مقطوعا * وان قطع سيده يده عند الغاصب فمات
 برئ الغاصب * ولو غصب محجور مثله فمات في يده ضمن * ولو
 غصب مدبر جنى عند غاصبه ثم عند سيده او بالعكس ضمن

(الافلا) اي وان لم يكن الوارث السيد فقط بل
 يكون له وارث آخر لا يقاد بالاتفاق لانه ان
 اعتبر حالة الجرح المستحق السيد فقط وان اعتبر
 حالة الموت فلا ورثة فينتج عن الاستبعاد فيقدر فلا
 يجب عليه وجه يستوفى اهق
 (الى حين العتق) لان سبب الوارثة في اختلاف
 السيد فقط ولولاية الولاء على اعتبار حالة الجرح المستحق
 المستحق في اختلاف السبب بالشبهة او في اختلاف
 وانما سقط في حق الذات فقط وحكم الاموال
 وان كانت معتبرة في الحاش ولا ان المال
 بالنسبة او بغيره في حق الاطراف
 (فان شئت) اي للسبب الماعرف ان البيان
 اذ اثار من وجه وانشاء من وجه وبعد الشبهة
 بين محال الانشاء باعتبار انشاء
 فكأنه اعتق وقت
 البيان اهق

(الافلا) اي وان لم يكن الوارث السيد فقط بل
 يكون له وارث آخر لا يقاد بالاتفاق لانه ان
 اعتبر حالة الجرح المستحق السيد فقط وان اعتبر
 حالة الموت فلا ورثة فينتج عن الاستبعاد فيقدر فلا
 يجب عليه وجه يستوفى اهق
 (الى حين العتق) لان سبب الوارثة في اختلاف
 السيد فقط ولولاية الولاء على اعتبار حالة الجرح المستحق
 المستحق في اختلاف السبب بالشبهة او في اختلاف
 وانما سقط في حق الذات فقط وحكم الاموال
 وان كانت معتبرة في الحاش ولا ان المال
 بالنسبة او بغيره في حق الاطراف
 (فان شئت) اي للسبب الماعرف ان البيان
 اذ اثار من وجه وانشاء من وجه وبعد الشبهة
 بين محال الانشاء باعتبار انشاء
 فكأنه اعتق وقت
 البيان اهق

(لا يدفعه ولا يرجع ثانيا) لأنه عوض ما اخذ ولي
الحياة الاولى فلا يدفع اليه ان لا يجمع البدل
والمبدل في ملك شخص واحد ولهما ان حق الولي
في جميع القيمة كلها اهق
احد فيستحق (مجد) اي لو غصب مدبر ايجني
عنده ثم رده على المولى ثم غصبه لانه منع رقبته
(فيه خلاف مجد) اي لو غصب مدبر ايجني
واحد بالتدبير فغصب عليه فيقتل واحدة ثم يرجع
نثرى ففعل الولي فغصب عليه فيقتل واحدة ثم يرجع
واحد بالتدبير فغصب عليه فيقتل واحدة ثم يرجع
نثرى ففعل الولي فغصب عليه فيقتل واحدة ثم يرجع
واحد بالتدبير فغصب عليه فيقتل واحدة ثم يرجع
نثرى ففعل الولي فغصب عليه فيقتل واحدة ثم يرجع

سيده قيمته لهما ورجع نصفها على الغاصب ودفعه الى
رب الاولى في الصورة الاولى ثم رجع به ثانيا عليه * وعند
محمد لا يدفعه ولا يرجع ثانيا * وفي الصورة الثانية يدفعه
ولا يرجع ثانيا بالاجماع * والحق في الفصلين كالمدير الا انه
يدفعه وفي المدير يدفع القيمة * وحكم تكرار الرجوع والدفع
كما مر في المدير اخلافا واتفاقا * ولو غصب رجل مدبر امرتين
فجنى عنده في كل منهما غرم سيده قيمته لهما ورجع بها على
الغاصب ودفع نصفها الى ولي الاولى ورجع به عليه ثانيا اتفقا
وقيل فيه خلاف في محمد * ومن غصب صبيا حرأخت في يده
جفاة او بجمي فلا شيء عليه * وان مات بصاعقة او نهش حية
فعلى عاقلته دية ولو قتل صبي عبدا مودعا عنده ضمن عاقلته
وان اكل طعاما او اتلف مالا اودع عنده فلا ضمان خلافا
لابي يوسف * ولو اودع عند عبد محجور مالا فاسهته له ضمن
بعد العتق لافي الحال خلافا له * والاقرض والاعارة
كالايداع فيهما * والمراد بالصبي العاقل * وفي غير العاقل
يضمن المال ايضا بالاتفاق كما يضمن العاقل ايضا مالا اتلفه بلا
ايداع ونحوه

سبيده قيمته لهما ورجع نصفها على الغاصب ودفعه الى
رب الاولى في الصورة الاولى ثم رجع به ثانيا عليه * وعند
محمد لا يدفعه ولا يرجع ثانيا * وفي الصورة الثانية يدفعه
ولا يرجع ثانيا بالاجماع * والحق في الفصلين كالمدير الا انه
يدفعه وفي المدير يدفع القيمة * وحكم تكرار الرجوع والدفع
كما مر في المدير اخلافا واتفاقا * ولو غصب رجل مدبر امرتين
فجنى عنده في كل منهما غرم سيده قيمته لهما ورجع بها على
الغاصب ودفع نصفها الى ولي الاولى ورجع به عليه ثانيا اتفقا
وقيل فيه خلاف في محمد * ومن غصب صبيا حرأخت في يده
جفاة او بجمي فلا شيء عليه * وان مات بصاعقة او نهش حية
فعلى عاقلته دية ولو قتل صبي عبدا مودعا عنده ضمن عاقلته
وان اكل طعاما او اتلف مالا اودع عنده فلا ضمان خلافا
لابي يوسف * ولو اودع عند عبد محجور مالا فاسهته له ضمن
بعد العتق لافي الحال خلافا له * والاقرض والاعارة
كالايداع فيهما * والمراد بالصبي العاقل * وفي غير العاقل
يضمن المال ايضا بالاتفاق كما يضمن العاقل ايضا مالا اتلفه بلا
ايداع ونحوه

(باب القسامة) *

اذا وجد ميت في محلة به اثر القتل من جرح او خروج دم من اذنه
او عينه او اثر خنق او ضرب ولم يدرك قاتله وادعى وليه قتله على
اهله او بعضهم ولا يثبت له حلف خمسون رجلا منهم يختارهم
الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا ثم قضى على اهله بالدية
وما تم خلقه كالكبير ولا يحلف الولي * وان كان لوث فان نقص
اهله عن الخمسين كرتت اليمين الى ان تتم * ومن نكل حبس
حتى يحلف ومن قال منهم قتله فلان استثناه في يمينه وان ادعى
الولي القتل على غيرهم سقطت عنهم ولا تقبل شهادتهم على
غيرهم * خلافا لهما ولا على بعضهم ان ادعاه اجماعا ووجود
اكثر البدن او نصفه مع الرأس كوجود كاه * ولا قسامة على
صبي ومجنون وامرأة وعبد * ولا قسامة ولا دية في ميت
لا اثر به او يخرج الدم من فمه او انفه او دبره او ذكره او وجد اقل
من نصفه ولو مع الرأس او نصفه مشقوقا بالطول * وان وجد
على دابة يسوقها رجل فالدية على عاقلته وكذا لو كان يقودها
او راكبها وان اجتمعوا فعليه وان وجد على دابة بين قريتين فعلى
اقربهما وان وجد في دار نفسه على عاقلته وعندهما لا شيء فيه

(باب القسامة) هي في اللغة بمعنى القسم وهو
اليمين مطبقة وفي عرف الشرع اليمين بالله عز وجل
بسبب خصوص لشخص مخصوص اهق
ولا علمنا له قاتلا) اذا حلف يقول ما قتلته ولا علمت
كان صادقا في يمينه لانه لم يقبله مع غيره اهق
بالدية) فمهر يورث على المبدأ وهو ميت اهق
(وما تم خلقه كالكبير) اي اذا وجد سقط تام
الحلق به اثر الضرب فحكمه حكم الكبير اهق
(حسب حتى يحلف) هذا في دعوى القتل العمد
اما في الخطأ فيقضى بالدية على عاقلته فلا يجزئونه

اذا وجد ميت في محلة به اثر القتل من جرح او خروج دم من اذنه
او عينه او اثر خنق او ضرب ولم يدرك قاتله وادعى وليه قتله على
اهله او بعضهم ولا يثبت له حلف خمسون رجلا منهم يختارهم
الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا ثم قضى على اهله بالدية
وما تم خلقه كالكبير ولا يحلف الولي * وان كان لوث فان نقص
اهله عن الخمسين كرتت اليمين الى ان تتم * ومن نكل حبس
حتى يحلف ومن قال منهم قتله فلان استثناه في يمينه وان ادعى
الولي القتل على غيرهم سقطت عنهم ولا تقبل شهادتهم على
غيرهم * خلافا لهما ولا على بعضهم ان ادعاه اجماعا ووجود
اكثر البدن او نصفه مع الرأس كوجود كاه * ولا قسامة على
صبي ومجنون وامرأة وعبد * ولا قسامة ولا دية في ميت
لا اثر به او يخرج الدم من فمه او انفه او دبره او ذكره او وجد اقل
من نصفه ولو مع الرأس او نصفه مشقوقا بالطول * وان وجد
على دابة يسوقها رجل فالدية على عاقلته وكذا لو كان يقودها
او راكبها وان اجتمعوا فعليه وان وجد على دابة بين قريتين فعلى
اقربهما وان وجد في دار نفسه على عاقلته وعندهما لا شيء فيه

شهادتهم على غيرهم) لانهم يعضون الاخصومة
حيث وجد القتل فيهم فصاروا كالواكيل
بالخصوص والوصي اذا شهد بعد الزل والخروج
عن الوصية ولا يثبت له حلف خمسون رجلا منهم يختارهم
الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا ثم قضى على اهله بالدية
وما تم خلقه كالكبير ولا يحلف الولي * وان كان لوث فان نقص
اهله عن الخمسين كرتت اليمين الى ان تتم * ومن نكل حبس
حتى يحلف ومن قال منهم قتله فلان استثناه في يمينه وان ادعى
الولي القتل على غيرهم سقطت عنهم ولا تقبل شهادتهم على
غيرهم * خلافا لهما ولا على بعضهم ان ادعاه اجماعا ووجود
اكثر البدن او نصفه مع الرأس كوجود كاه * ولا قسامة على
صبي ومجنون وامرأة وعبد * ولا قسامة ولا دية في ميت
لا اثر به او يخرج الدم من فمه او انفه او دبره او ذكره او وجد اقل
من نصفه ولو مع الرأس او نصفه مشقوقا بالطول * وان وجد
على دابة يسوقها رجل فالدية على عاقلته وكذا لو كان يقودها
او راكبها وان اجتمعوا فعليه وان وجد على دابة بين قريتين فعلى
اقربهما وان وجد في دار نفسه على عاقلته وعندهما لا شيء فيه

فصار كما اذا كان في داره اهق
(فقدية على عاقلته) دون اهل المحلة لانه في يده
بالطول او وجد اقل من النصف ومعه الرأس
او يده او رأسه لا شيء عليهم اهق
بالطول او وجد اقل من النصف ومعه الرأس
او يده او رأسه لا شيء عليهم اهق
بالطول او وجد اقل من النصف ومعه الرأس
او يده او رأسه لا شيء عليهم اهق

(خلافت الابی یوسف) فإنه لا قسامة عليه من
العائلة لأن رب الدار اخض بالدار من غير دفن
أهل الحلة لا يشار بهم في القسامة غيرهم
ليكونوا حضوراً بآبائكم

مخط

والكل في حفظ

(على الجميع) لو جرد القتل بغيره
غيبا اه في
الخلاصة واما لو كان الملاك مختصا
بالبقرة عادة دون السكان اه في
انفاقا) لان الولايه انتقلت اليهم
يتقدم عليهم عندهما وعند ابي يوسف حصان
لهم ولايه نزول من براجم اه في
الاجمعه انه (له) فني كن في يده دار فوجد فيها
قبيل لم تنفصله العاقلة حتى يشهد الشهود انها
لذي في يده لانه لا يدين الملاك صاحب اليد حتى
يعقل العو اول عنه والد وان كان دليلا على
الملاك لكنها لا تقيد الملاك قطعاه اه في
(على الرؤس) ولا اعتبار بثقافت الانصاء لان
صاحب القليل براجم صاحب الكثير في التدبير
فكانوا سواء اه في

وان وجد في دار انسان فعليه القسامة وعلى عاقلته الدية
وان كان العاقله حضورا يدخلون في القسامة ايضا خلافا
لابي يوسف والا كررت عليه * والقسامة على الملاك دون
السكان وعند ابي يوسف على الجميع وهي على اهل الخطة
ولو بقي منهم واحد دون المشتري وعنده على المشتري ايضا
ولم يبق من اهل الخطة احد فعلى المشتري اتفاقا وان بيعت دار
ولم تقبض فعلى البائع وعندهما على المشتري * وفي البيع
بختيار على ذي اليد وعندهما على من يصير الملك له * ولا تدى
عاقله ذي اليد الا بحجة انها له * وان وجد في دار مشتركة
سهما مختلفا فالقسامة والدية على الرأس * وان وجد
في سفينة فعلى من فيها من الملاحين والركاب * وان
وجد في مسجد محلة فعلى اهلها وان بين قريتين فعلى اقربهما
وان في سوق مملوك فعلى المالك وعند ابي يوسف على السكان
وفي غير المملوك كالشوارع على بيت المال * وكذا ان وجد
في المسجد الجامع وكذا ان وجد في السجن وعند
ابي يوسف على اهل السجن * وان في برية ليس بقرية
قريبة يسمع منها الصوت فهو هدر * وكذا لو في وسط الفرات

والركاب) لانها في بيدهم والمغسبة في القللك
والعجيلة البدون الملك كما في الدابة لانها تنقل
وتتحول بخلاف المحلة والدار فانها لا يتقلان
ولا يجزوان فافتقرا وهذا على قول ابي يوسف
لا اشكال فيه فانه يرى القسامة على المملوك
والسكان كما هي (فعلى اهلها) لانهم اخص بنصرته
ففيه فكلانه وجد في محله

صرفة والتصرف
في محالهم
كذا في الاختيار
(في المعتقد الجامع)
فلا قسامة فيه والدية على
بيت المال لأنه للعامة لا يختص به واحد منهم
وكذلك الجسور والعامة ومال بيت المال مال
عامة المسلمين اهـ في

ففعلى اهل المحلة لان حفظ المحلة عن مثل ذلك واجب عليهم فاذا لم يعرف من باثبات جعل عليهم القسامة والدية اه في (الاجنبية) انه وله عليه السلام يدعى احمد لا دعى واكن

FLV

وان محتسبا بالسط فعلى اقرب القرى منه * وان التقى قوم
بالسيوف ثم اجلوا على قتيل فعلى اهل الحلة الا ان يدعى
ولييه على القوم او على معين منهم فنسقط عنهم ولا تثبت
على القوم الا بحجة * ولو وجد في معسكر بارض غير مملوكة
فان في خباء او فسطاط فعلى ربه والا فعلى الاقرب منهم
وان كانوا قد قاتلوا عدوا فلا قسامة ولا دية * وان
الارض مملوكة فالعسكر كالسكان والقسامة على
المالك لا عليهم خلافا لابي يوسف * ومن جرح في قبيلة
ثم نقل الى اهله ولم يزل ذا فراش حتى مات فالقسامة على
القبيلة عند الامام وعند ابي يوسف لا شيء فيه * ولو وقع
الجريح رجل فحمل الى اهله ومات في اهله فلا ضمان
على الرجل عند ابي يوسف وفي قياس قول الامام بضمن *
ولو ان رجلا كان في بيت فوجد احدهما مذبوحا ضمن الآخر
ديته عند ابي يوسف خلافا لمحمد * ولو وجد القتيل في قرية
لامرأة كزاليين عليها وتدى عاقلتها وعند ابي يوسف
على عاقلتها القسامة ايضا وقال المتأخرون والمرأة تدخل
في التحمل مع العاقلة في هذه المسألة ولو وجد في ارض رجل

النام
 رجال وامو الهيم
 مذى والمين على من انكر
 ط الحق عن اهل المحلة لان اقراره حجة
 على نفسه اه ق
 (فعلى الاقرب منهم)
 في القسط اه ق
 (وفي قياس قول الامام) لان يده بمنزلة
 المحلة فوجوده جرمي في يده كوجوده فيها
 وقد ذكرنا وجهي القولين فيما قبله لانه
 (خلاف المجد) فان عنده لاشئ على الاخر لانه
 احتمل انه قتل نفسه وانه قتله صاحبه فلا يجب
 الدية بالثان ولا بي يوسف ان الانسان لا يقبل
 نفسه ظاهرا فسقط اعتبارها كما اذا وجد في محلة
 اه ق

ن اهل الق
 سه اه ق
 (فعلى الاقرب منهم) اه ق
 فى القسطاط اه ق
 (وفى قياس قول الامام بضمن) لان يديه بمنزلة
 وجوده فيها اه ق
 المحلة فوجوده جبرى فى يده كوجوده فى
 وقد ذكرنا وجهى القوانين فيما قبله لانه
 (خلاف المحل) فان عنده لاشئ على الاخر لانه
 احتل انه قتل نفسه وانه قتله صاحبه فلا يجب
 الدين بالنسك ولا بى يوسف ان الانسان لا يقتل
 نفسه ظاهرا فسقط اعتباره كما اذا وجد فى محلة
 اه ق

اذق (عاقلة) لان نسبها ان الذئبة
 (باعتروا) لانها ثبت ان الذئبة
 الاب جيثا كذب نفسه وبطل الاعيان
 نسب من ذقهوم الام يحملوا مفسدة
 ذوم الاب ما كن عليهم

(ع) حدهم) لاخراجهم
التقابل فلا معنى
الحق
(عاقلة مائة) لان نسبتها اليهم فيصيرونه
(باعتروا) لانه ثبت ان الله في كرات على عاقلة
الاب حيثما كذب نفسه وبطل الاعان وثبت
نسبه من دقة يوم الام يحكموا منصفين
يوم الاب ما كن عليهم

لانه نزد دين الصدفه
برجى الله تعالى اه ق
خوز با جازتهم زغال
لانه الورنه

٩١

من وقت الموت (أقول من ستة أشهر) من وقت الوصية وفي النهاية
(والاستثناء) لأن الميل لا يتناول اسم الجارية
لفظاً فإفراد الأم بالوصية مع أفرادها

٩١

الامتناع في الكل الحية
ابو يوسف لا يجوز الوصية للقاتل .
اه في
افل من ستة اشهر من وقت الوصية وفي الهبة
من وقت الموت اه في
والاستثناء لان الممل لا يتناول اسم الجارية
لفظا فاذا افراد الام بالوصية مع افراد اه في

२९८

ان خ
من ال
ميت
اوصي
وان
استف
ولاش
بثلث

595

49

فوارث
من حصة الأجنبي
الملك) أو حق أحدكم ولا يرى من هو
فلا يدفع اليكم شيئا
فألقى الجليلي كل واحد نصيب الجليلي
في إيصال الحق إلى كل واحد نصيب الجليلي
لاحق له في الرديئ يمين
(بيت معين الخ) حتى يؤمر تسليم كله ان وقع
البيت في نصيب المقر عندهما ان وقع في نصيب
الأخر يؤمر تسليم مثله وعند محمد يؤمر تسليم
النصف أو قدر النصف ثم إذا وقع البيت في نصيب
غير الموصى والدار مائة ذراع والبيت عشرة
أذرع يقسم نصيب الموصى بين الموصى له والورثة
على عشرة أمهم عند محمد تسعة للورثة وثمان
للموصى له

(بعد الإجازة) فانه ان اجازة جازية بين دولتين
يخرج من التسليم كسائر التبرعات اهل
(بخلاف الورثة لو اجازوا) لان الوصي في حوزتهما
صححة لاصادقها ملك نفسه والامتناع لحق
الورثة فاذا اجازوها سقط حقهم فيستند من جهة
الموصي اهل
(دفع ثلث نصيبه) لانه اقرب ثلث شائع في التركات
ما فيكون مقر اثبات ما فيه بخلاف ما اذا
من بعده لان الدين مقدم عليه اما
مقدمه فيقدم عليه اما
لا يسلم ان يثنى

(من ثلثه) والمراد بالتصريح الذي هو إنشاء
 يكون فيه معنى التبرع حتى ان الاقرار بالدين في
 المرضي بغيره لا ينافي مع مقتضى كل المال اهق
 (بين العتق والاخيرة) لاستواءهما في ما اصاب
 الثاني قسم بينهما وبين العتق لتقدمه عليها
 الثاني اهق وقد رويهم واوهم الزبلي
 فيشار كذا اهق
 (وعندهما العتق اولى) وقد رويهم واوهم الزبلي
 وتبعد العتق انهما معاً في العتق بانه في الجميع
 وتبعد العتق انهما معاً في العتق بانه في الجميع
 (وتنوي لانها في زمن عتق المعاملة اهق
 (فان قيل لان العتق طهر من الجناية فصار كان
 لم يجز اهق
 (فان قيل لان العتق طهر من الجناية فصار كان
 لم يجز اهق
 (فان قيل لان العتق طهر من الجناية فصار كان
 لم يجز اهق

في كل المال * وان في مرض الموت فن ثلثه * والمضاف
 الى الموت من الثلث * وان كان في الصحة ومرض صح منه
 كالصحة فالتحرير في مرض الموت والمجابهة والكفالة والهبة
 وصية في اعتبارها من الثلث * فان اعتق وحابي وضاق الثلث
 عنهم ما فالحجابه اولى ان قدمت وهما سواء ان اخرت * وان
 اعتق بين محاباتين فنصف للاولى ونصف بين العتق والاخيرة *
 وان حابي بين عتقين فنصف للمعابهة ونصف للعتقين وعندهما
 العتق اولى في الجميع * وان اوصى بأن يعتق عنه بهذه المائة
 عبد فهلك منها درهم بطلت الوصية وعندهما يعتق بما بقي *
 ولو كان العتق حجج بما بقي اجماعاً وبطل الوصية يعتق عبده
 لو جنى بعد موت سيده فدفع بها وان فدى فلا * ولو اوصى لزيد
 بثلث ماله وترك عبداً فادى زيد عتقه في الصحة والوارث عتقه
 في المرض فالقول للوارث ولا شيء لزيد الا ان يفضل الثلث
 عن قيمته او يبرهن على دعواه * ولو ادى رجل على الميت ديناً
 والعبد اعتاقه في صحته وصدة فلهما الوارث سعي العبد في قيمته
 وتدفع الى الغريم وعندهما يعتق ولا يسعي * وان اجتمعت
 وصايا وضاق الثلث عنها قدمت الفرائض * وان اخرها

(الا ان يفضل الثلث) فيكون له المال سوى
 العبد لان الثلث بالعتق كالثابت معاينة
 والعبد له نصيب بالاجماع لانه ثبت حقه
 (والان يفضل الثلث) فيكون له المال سوى
 العبد لان الثلث بالعتق كالثابت معاينة
 والعبد له نصيب بالاجماع لانه ثبت حقه

(وقدم الحج والزكاة) اذ قد جاء فيهما من الوعيد
 ما لم يأت في الكفارات اهق
 (والكفارات على صدقة الفطر) لا اتفاق على
 وجوبها ولا ناعرفها وجوبها باقراً ان دون
 صدقة الفطر اهق
 (من حيث تقي) لقوله تعالى ومن يخرج من بيته
 مهاجراً الى الله ورسوله الا فيه اهق
 (ملاصقه) عند أبي حنيفة لا نعلم الجبر ان نسبية
 وعرفا ولهذا يجب حق الشفعة لهم اهق
 (من امراته) لما روي ان النبي عليه السلام
 لما تزوج صفية اعتق كل من ملك من ذري رحم
 محرم منها اهق
 (من امراته) لما روي ان النبي عليه السلام
 لما تزوج صفية اعتق كل من ملك من ذري رحم
 محرم منها اهق

فان تساوت في الفرضية او غيرها قدم ما قدمه وقيل تقدم
 الزكاة على الحج وقيل بالعكس ويقدم الحج والزكاة على
 الكفارات في القتل والظهار واليمين والكفارات على صدقة
 الفطر وصدقة الفطر مقدمة على الاضحية * وان اوصى بحجة
 الاسلام أحجوا عنه رجلاً من بلده راكبان وفت النفقة *
 والا فحق حيث تقي * وان خرج حاجاً فمات في الطريق واوصى
 ان يحج عنه حج عنه من بلده وعندهما من حيث مات استخساناً
 وعلى هذا الخلاف اذا مات الحاج عن غيره في الطريق
 * (باب الوصية للاقارب وغيرهم) *
 جاز الانسان ملاصقه وعندهما من يسكن محله ويجمعهم
 مسجدها * ويستوى فيه الساكن والمالك والذكر والانثى
 والمسلم والذمي وصهره من هو ذورحم محرم من امراته وختنه
 من هو زوج ذات رحم محرم منه يستوى في ذلك الحر والعبد
 والاقرب والابعد * واقاربه واقرباؤه وذوو اقربائه وارحامه
 وذوو ارحامه وانسابه الاقرب فالاقرب من كل ذي رحم محرم
 منه ولا يدخل فيه الوالدان والولد وفي الجدة روايتان *
 وان لم يكن له ذورحم محرم بطلت وتكون للاثين فصاعداً

(من امراته) لما روي ان النبي عليه السلام
 لما تزوج صفية اعتق كل من ملك من ذري رحم
 محرم منها اهق
 (من امراته) لما روي ان النبي عليه السلام
 لما تزوج صفية اعتق كل من ملك من ذري رحم
 محرم منها اهق
 (من امراته) لما روي ان النبي عليه السلام
 لما تزوج صفية اعتق كل من ملك من ذري رحم
 محرم منها اهق

(من امراته) لما روي ان النبي عليه السلام
 لما تزوج صفية اعتق كل من ملك من ذري رحم
 محرم منها اهق
 (من امراته) لما روي ان النبي عليه السلام
 لما تزوج صفية اعتق كل من ملك من ذري رحم
 محرم منها اهق

(وان لم يسل) لان القريب مشتق من القرابة
 فيكون اسماء ما قامت به وله ان الوصية اخذ
 الميراث وفيه يعتبر الاقرب فالاقرب والمراد بالجمع
 المذكور فيه اثنان فكذا في الوصية اهق
 المذكور هما لكل على السواء (اذ هما لا يعتبران
 (وعندهما الصلح) لان القريب مشتق من القرابة
 اهق (لان لا بد من اعتبار معنى الجمع
 الاقرب اهق) لانه لا بد من اعتبار معنى الجمع
 (بين خاليه) لانه لا بد من اعتبار معنى الجمع
 وهو اثنان في الوصية كما في الميراث فضم الى
 الميراث لانه اثنان فكذا في الوصية اهق
 (عند وجود اولاد الصلح) لان الاولاد حقيقة
 يتناول ولد الصلح (وروي الخصاص عن محمد بن
 دون اولاد البنت) لان الولد ينسب الى ابيه حقيقة
 وينسب الى جدته جازا فان نسب الى جدته الى
 ابيه كان ابنه جازا فكذلك ينسب الى ابيه الى امه
 ولان عيسى عليه السلام يقال له ابن آدم ولا ينسب
 اليه الا من امه قال الشاعر
 بنو بنو ابناء بني منى

وعندهما من ينسب الى اقصى اب له في الاسلام بان اسلم
 او ادرك الاسلام وان لم يسل * فن له عمان وخالان الوصية
 اعميه وعندهما لكل على السواء * ومن له عم وخالان نصف
 الوصية لعمه ونصفها بين خاليه * وان له عم فقط فنصفها له
 وان عم وعمه وخال وخالة فالوصية للعم والعمه على السواء
 وعندهما الوصية لكل على السوية في جميع ذلك * واهل
 الرجل زوجته وعندهما من يعواهم وتضمهم نفقة وآله اهل
 بيته وابوه وجده من اهل بيته * واهل نسبه من ينسب اليه
 من جهة الاب * وجنسه اهل بيت ابيه * والوصية لبني فلان
 وهو اب صلب لذكور خاصة وعندهما وهو رواية عن
 الامام يدخل الاناث ايضا * ولورثة فلان للذكر مثل حظ
 الانثيين ولولد فلان للذكر والانثى على السواء ولا يدخل اولاد
 الابن عند وجود اولاد الصلح ولو كان له بنات لصلبه وبنوا
 ابن فالوصية للبنات ويدخلون عند عدمهم دون اولاد البنت
 وان اوصى لبني فلان وهو ابو قبيلة لا يحصون فهي باطلة وان
 لا يتامهم او عيانتهم او زمناهم او اراكلهم فلا غنى والفقر منهم
 والذكر والانثى ان كانوا يحصون وللقراء منهم خاصة

بنو بنو ابناء الرجال الاباعد

(لا يحصون) لان اسم الولد ينظم ولد الصلح
 حقيقة وولد الولد مجازا فاذا تعدت الحقيقة
 صرف الى المجاز تخرج من التعطيل اهق
 (لبني فلان) كقول له لبني تبين لانهم لا يمكن
 منسبهم جميع بنى آدم لانهم لا يحصون ولا يمكن
 منسبهم لبعض بنى آدم لانه ليس بأولى من البعض
 الاخر اهق

لان هذا اللفظ يذكر
 (ان كانوا لا يحصون) لان الحاجة فان الله تعالى ذكر
 ويراد به غالب اهل البيت واراد الفقر آثمهم فوجب
 تخصيص الوصية اهق
 (ولا ولادهم) من الرجال او النساء وسواء
 بالمتى في آية النجس واراد الفقر آثمهم فوجب
 اعقته قبل الوصية اهق
 الموت فاستحق الوصية لولا ان النساء وسواء
 بالمتى في آية النجس واراد الفقر آثمهم فوجب
 اعقته قبل الوصية اهق

ان كانوا لا يحصون ولموا اليه فهي لمن اعقته في الصحة او المرض
 ولا ولادهم * ولا يدخل مولى الموالاة ولا مولى الموالى الا
 عند عدمهم وتبطل ان كان له معتقون او معتقون واقل الجمع
 اثنان في الوصايا كما لو ارث
 * (باب الوصية بالخدمة والسكنى والتمرة) *
 تصح الوصية بخدمة عبده وسكنى داره وبغلة ما مدة معينة
 وابدا * فان خرج ذلك من الثلث سلم الى الموصى له والاقسمت
 الدار وتماث في العبد يومين لهم ويوم له فاذا مات الموصى له
 ردت الى ورثة الموصى وان مات في حياة الموصى بطلت ومن
 اوصى له بغلة الدار او العبد لا يجوز له السكنى والاستخدام
 في الاصح * ولا مان اوصى له بالخدمة والسكنى ان يواجر
 وان اوصى له بتمرة بستانه مات وفيه ثمة فله هذه فقط وان زاد
 ابد اقله هي وما يستقبل * وان اوصى بغلة بستانه فله الموجود
 وما يستقبل ويورث * وان اوصى له بصوف غنمه اولبها او
 اولادها فله ما يوجد من ذلك عند موته فقط قال ابي ابي
 * (باب وصية الذمي) *
 ولو جعل ذمي داره بيعه او كنيسة في صحته ثم مات فهي ميراث

(ان كانوا لا يحصون) لان الحاجة فان الله تعالى ذكر
 ويراد به غالب اهل البيت واراد الفقر آثمهم فوجب
 تخصيص الوصية اهق
 (ولا ولادهم) من الرجال او النساء وسواء
 بالمتى في آية النجس واراد الفقر آثمهم فوجب
 اعقته قبل الوصية اهق
 الموت فاستحق الوصية لولا ان النساء وسواء
 بالمتى في آية النجس واراد الفقر آثمهم فوجب
 اعقته قبل الوصية اهق

(عند موته فقط) لان الوصية اجاب عند الموت
 فيقبض وجود هذه الاشياء الا في الغلة المعدومة
 والتمرة المعدومة على ما بينا اهق
 (باب وصية الذمي) اعلم ان وصية الذمي ما ان
 تكون بقرية عندنا وعندهم او عندنا
 اولادهم بقرية عندنا وعندهم او عندنا
 ليت المقدس في عمارته ودهن مصابيحهم والوصية
 للتمرة الذين يقاتلون من خلفهم من اهل الحرب
 فهذه صحيحة ولو اوصى ان تبنى خنزيرة ومحمد
 او كنيسة او وصى ان تبنى خنزيرة ومحمد
 المشركين فانه يجوز وقال ابو حنيفة ومحمد
 لا يجوز ولا يبي يوسف قوله عليه السلام
 فلا يجوز ولا يبي يوسف قوله عليه السلام
 انهم وما يدعون اي يعتقدون اهق

(الاصح) اي لو شهد انه اوصى اهذين الرجلين
 ثلث ماله وشهد المشهود لهما انه اوصى
 للشاهدين ثلث ماله لا تقبل لانهما اوصى
 كل فريق بثلث ماله لا تقبل لانهما اوصى
 اذا ثبت ان يكون مشتركا بينهما
 (كتاب الخنثى) وهو على وزن فعلى بالضم من
 حال الرجل والخنثى من خنث في كلامه ويجمع خنثان وفي
 الخنثى لانه يجمع بين ذكر وفتح وجمع خنثان وفي
 الشرع من له ذكر وفتح وجمع خنثان وفي
 عن الآتين جميعا اه ق لانه دليل على انه العضو
 (اعبر الاسبق) اه ق
 (الاصح) اي فهو خنثى مشكل لعدم المخرج
 (فهي الحسن انه بعد اخلا عذقان ضلع الرجل
 وعن الحسن المرأة بواحد اه ق
 (ولا اعتبار بالكثر) اي عند ابي حنيفة خلافا لهما
 فانهما يقولان باكثرهما لولا دلالة على قوة
 ذلك العضو فيثبت به لزوجته ان يكون لزيادة
 التساع في احد هما وضيق في الآخر اه ق
 (فامرأة) اه ق لان هذه من علامات النسوان
 (فإذا بلغ فلا اشكال) قال فجم الدين عمرو ليس
 (اخذ فيه بالاحوط) والاولى وان لم يحكم
 بشيئ من الخنثى في احرامه (قال في الكافي وان
 (وليس حكم بالاحوط) قال ابو يوسف لا علم في لباسه
 احرم وقد رافق قال ابو يوسف لا علم في لباسه
 لانه ان كان ذكر او امرأة لم يكن له لباس
 اني يكره له تركه وقال محمد بن يسير ليس له لباس
 لان تركه ليس الخنثى وهو امرأة الخنثى من
 لبسه وهو رجل ولا شيء عليه لانه لم يبلغ
 اه ق

والتصدق به فباعه وبيعه وقبض ثمنه فضاغ في يده واستحق
 المبيع ثمنه ورجع به في التركة ولو قسم الوصي التركة فأصاب
 الصغير شيء قبضه وباعه وقبض ثمنه فضاغ واستحق ذلك الشيء
 رجع في مال الصغير والصغير على بقية الورثة بحصته
 ولا يصح بيع الوصي ولا شراؤه الا بما يتغابن فيه ويعدان من
 نفسه ان كان فيه نفع خلافا لهما وله دفع المال مضاربة وشركة
 وبضاعة وقبول الحوالة على الاملاء على الاعسر ولا يجوز له
 ولا للاب الاقراض ويجوز للاب الاقراض للوصي ولا يتجر
 في مال الصغير ويجوز بيعه على الكبير الغائب غير العقار*
 ووصي الاب احق بمال الصغير من جدته فان لم يوص الاب
 فالجد كالأب

(فصل)

شهد الوصيان ان الميت اوصى الى زيد معهما لا تقبل الا ان
 يدعيه زيد وكذا لو شهد أبناء الميت* ولغت شهادة الوصيين
 بمال الصغير وكذا الكبير في مال الميت وصحت له في غيره
 وعندهما تصح للكبير في الوجهين وشهادة الوصي على الميت
 جائزة لاله ولو بعد العزل وان لم يخاصم ولو شهد رجلان

(ولا للاب الاقراض) ولتقاضى ذلك لان الاقراض
 يبيع ابناء معاوضة انتهى ففعل معاوضتي
 حتى اتقاضى لتدريه على الاستخلاص بواسطة
 الحبس وغيره وتبرجا في حق غيره لا يجوز نظرا
 واختصاصا في مال الصغير من جده (عندنا لان ولاية
 (احق بتدبير اليه بالاباء فكيف لا اختياره مع
 الاب بتدبير عليه كالأب نفسه لان اختياره مع
 معنى فبقيد ان تصرفه انظر لاولاده من تصرف
 عليه بالحد في مال الصغير من جده اه
 (فصل) اي في شهادة الاوصياء اه
 (لا تقبل) اي شهادة الاوصياء اه
 بايات المعين لهما انهما جازان فمما جازت ضم
 التقاضى اليهما لانهما جازان في ذمة شهدائهما اذ ارا
 منهم ابووصى آخر معهما الميت اه ق
 (الا ان يدعيه زيد) اي يدعي انه وصي معهما
 فحينئذ تقبل شهادتهما استخساها والقيايس ان لا تقبل
 كافي الاول اه ق

لا آخرين بدين ألف على ميت والاخران لهما بماله صحتا خلافا
 لابي يوسف* ولو شهد كل فريق للآخر بوصية ألف لا تصح
 ولو شهد احد الفريقين للآخر بوصية جارية والاخر له
 بوصية عبد صحت* وان شهد الآخر له بوصية ثلث لا تصح
 * (كتاب الخنثى)

ه ومن له ذكر وفتح فان بال من احدهما اعتبر به
 وان بال منهما اعتبر الاسبق وان استويا في السبق فهو
 مشكل ولا اعتبار بالكثر خلافا لهما فاذا بلغ فان ظهر
 بعض علامات الرجال من نبات لحية او قدرته على الجماع
 او احتلام كاحتلام الرجل فرجل وان ظهر بعض علامات
 النساء من حيض وحبل وان سار ندى ونزول لبن فيه
 وتمكين من الوطئ فامرأة وان لم يظهر شيء او تعارضت
 فمشكل قال محمد الاشكال قبل البلوغ فاذا بلغ فلا اشكال
 واذا ثبت الاشكال اخذ فيه بالاحوط* ويصلى بقتاع ويقف
 بين صفي الرجال والنساء فلو وقف في صفهم بعيد من لاصقه
 من جانيه ومن بجذائه من خلفه* وان في صفهن اعادهن
 ولا يلبس حريرا ولا حليسا ويلبس الخنثى في احرامه*

(الاصح) اي لو شهد انه اوصى اهذين الرجلين
 ثلث ماله وشهد المشهود لهما انه اوصى
 للشاهدين ثلث ماله لا تقبل لانهما اوصى
 كل فريق بثلث ماله لا تقبل لانهما اوصى
 اذا ثبت ان يكون مشتركا بينهما
 (كتاب الخنثى) وهو على وزن فعلى بالضم من
 حال الرجل والخنثى من خنث في كلامه ويجمع خنثان وفي
 الخنثى لانه يجمع بين ذكر وفتح وجمع خنثان وفي
 الشرع من له ذكر وفتح وجمع خنثان وفي
 عن الآتين جميعا اه ق لانه دليل على انه العضو
 (اعبر الاسبق) اه ق
 (الاصح) اي فهو خنثى مشكل لعدم المخرج
 (فهي الحسن انه بعد اخلا عذقان ضلع الرجل
 وعن الحسن المرأة بواحد اه ق
 (ولا اعتبار بالكثر) اي عند ابي حنيفة خلافا لهما
 فانهما يقولان باكثرهما لولا دلالة على قوة
 ذلك العضو فيثبت به لزوجته ان يكون لزيادة
 التساع في احد هما وضيق في الآخر اه ق
 (فامرأة) اه ق لان هذه من علامات النسوان
 (فإذا بلغ فلا اشكال) قال فجم الدين عمرو ليس
 (اخذ فيه بالاحوط) والاولى وان لم يحكم
 بشيئ من الخنثى في احرامه (قال في الكافي وان
 (وليس حكم بالاحوط) قال ابو يوسف لا علم في لباسه
 احرم وقد رافق قال ابو يوسف لا علم في لباسه
 لانه ان كان ذكر او امرأة لم يكن له لباس
 اني يكره له تركه وقال محمد بن يسير ليس له لباس
 لان تركه ليس الخنثى وهو امرأة الخنثى من
 لبسه وهو رجل ولا شيء عليه لانه لم يبلغ
 اه ق

(الاصح) اي لو شهد انه اوصى اهذين الرجلين
 ثلث ماله وشهد المشهود لهما انه اوصى
 للشاهدين ثلث ماله لا تقبل لانهما اوصى
 كل فريق بثلث ماله لا تقبل لانهما اوصى
 اذا ثبت ان يكون مشتركا بينهما
 (كتاب الخنثى) وهو على وزن فعلى بالضم من
 حال الرجل والخنثى من خنث في كلامه ويجمع خنثان وفي
 الخنثى لانه يجمع بين ذكر وفتح وجمع خنثان وفي
 الشرع من له ذكر وفتح وجمع خنثان وفي
 عن الآتين جميعا اه ق لانه دليل على انه العضو
 (اعبر الاسبق) اه ق
 (الاصح) اي فهو خنثى مشكل لعدم المخرج
 (فهي الحسن انه بعد اخلا عذقان ضلع الرجل
 وعن الحسن المرأة بواحد اه ق
 (ولا اعتبار بالكثر) اي عند ابي حنيفة خلافا لهما
 فانهما يقولان باكثرهما لولا دلالة على قوة
 ذلك العضو فيثبت به لزوجته ان يكون لزيادة
 التساع في احد هما وضيق في الآخر اه ق
 (فامرأة) اه ق لان هذه من علامات النسوان
 (فإذا بلغ فلا اشكال) قال فجم الدين عمرو ليس
 (اخذ فيه بالاحوط) والاولى وان لم يحكم
 بشيئ من الخنثى في احرامه (قال في الكافي وان
 (وليس حكم بالاحوط) قال ابو يوسف لا علم في لباسه
 احرم وقد رافق قال ابو يوسف لا علم في لباسه
 لانه ان كان ذكر او امرأة لم يكن له لباس
 اني يكره له تركه وقال محمد بن يسير ليس له لباس
 لان تركه ليس الخنثى وهو امرأة الخنثى من
 لبسه وهو رجل ولا شيء عليه لانه لم يبلغ
 اه ق

(الاصح) اي لو شهد انه اوصى اهذين الرجلين
 ثلث ماله وشهد المشهود لهما انه اوصى
 للشاهدين ثلث ماله لا تقبل لانهما اوصى
 كل فريق بثلث ماله لا تقبل لانهما اوصى
 اذا ثبت ان يكون مشتركا بينهما
 (كتاب الخنثى) وهو على وزن فعلى بالضم من
 حال الرجل والخنثى من خنث في كلامه ويجمع خنثان وفي
 الخنثى لانه يجمع بين ذكر وفتح وجمع خنثان وفي
 الشرع من له ذكر وفتح وجمع خنثان وفي
 عن الآتين جميعا اه ق لانه دليل على انه العضو
 (اعبر الاسبق) اه ق
 (الاصح) اي فهو خنثى مشكل لعدم المخرج
 (فهي الحسن انه بعد اخلا عذقان ضلع الرجل
 وعن الحسن المرأة بواحد اه ق
 (ولا اعتبار بالكثر) اي عند ابي حنيفة خلافا لهما
 فانهما يقولان باكثرهما لولا دلالة على قوة
 ذلك العضو فيثبت به لزوجته ان يكون لزيادة
 التساع في احد هما وضيق في الآخر اه ق
 (فامرأة) اه ق لان هذه من علامات النسوان
 (فإذا بلغ فلا اشكال) قال فجم الدين عمرو ليس
 (اخذ فيه بالاحوط) والاولى وان لم يحكم
 بشيئ من الخنثى في احرامه (قال في الكافي وان
 (وليس حكم بالاحوط) قال ابو يوسف لا علم في لباسه
 احرم وقد رافق قال ابو يوسف لا علم في لباسه
 لانه ان كان ذكر او امرأة لم يكن له لباس
 اني يكره له تركه وقال محمد بن يسير ليس له لباس
 لان تركه ليس الخنثى وهو امرأة الخنثى من
 لبسه وهو رجل ولا شيء عليه لانه لم يبلغ
 اه ق

(الاصح) اي لو شهد انه اوصى اهذين الرجلين
 ثلث ماله وشهد المشهود لهما انه اوصى
 للشاهدين ثلث ماله لا تقبل لانهما اوصى
 كل فريق بثلث ماله لا تقبل لانهما اوصى
 اذا ثبت ان يكون مشتركا بينهما
 (كتاب الخنثى) وهو على وزن فعلى بالضم من
 حال الرجل والخنثى من خنث في كلامه ويجمع خنثان وفي
 الخنثى لانه يجمع بين ذكر وفتح وجمع خنثان وفي
 الشرع من له ذكر وفتح وجمع خنثان وفي
 عن الآتين جميعا اه ق لانه دليل على انه العضو
 (اعبر الاسبق) اه ق
 (الاصح) اي فهو خنثى مشكل لعدم المخرج
 (فهي الحسن انه بعد اخلا عذقان ضلع الرجل
 وعن الحسن المرأة بواحد اه ق
 (ولا اعتبار بالكثر) اي عند ابي حنيفة خلافا لهما
 فانهما يقولان باكثرهما لولا دلالة على قوة
 ذلك العضو فيثبت به لزوجته ان يكون لزيادة
 التساع في احد هما وضيق في الآخر اه ق
 (فامرأة) اه ق لان هذه من علامات النسوان
 (فإذا بلغ فلا اشكال) قال فجم الدين عمرو ليس
 (اخذ فيه بالاحوط) والاولى وان لم يحكم
 بشيئ من الخنثى في احرامه (قال في الكافي وان
 (وليس حكم بالاحوط) قال ابو يوسف لا علم في لباسه
 احرم وقد رافق قال ابو يوسف لا علم في لباسه
 لانه ان كان ذكر او امرأة لم يكن له لباس
 اني يكره له تركه وقال محمد بن يسير ليس له لباس
 لان تركه ليس الخنثى وهو امرأة الخنثى من
 لبسه وهو رجل ولا شيء عليه لانه لم يبلغ
 اه ق

بالنسبة الى ق
التي تزلزل الحج) لان امن الطريق شرط لكل امر

ولو قال لها خويشتن رازن من كردايندى فقال كذايندم
 فقال بذيردم ينعمد * ولو قال لرجل دختر خويشتن راييسر
 من ارزاني داشتي فقال داشتم لاينعمد * ولو منعت المرأة
 زوجها من الدخول عليها وهو يسكن معها في بيتها كانت
 ناشزة * ولو سكن في بيت الغصب فامتنعت منه فلا
 ولو قالت لا اسكن مع امك واريد بيتا على حدة فليس لها ذلك
 ولو قالت مر اطلاق دادة فقال دادة كيرا وكردة كير
 او دادة باد او كرده باد ان نوي يقع والا فلا ولو قال دادة است
 او كرده است يقع وان لم ينو * ولو قال دادة انكار لا يقع
 وان نوي * ولو قال وي مر انشايد تا قيامت او همه عمر لا يقع
 الا بالنية * ولو قال لها حيلة زنان كن فهو اقرار بالطلاق
 الثلاث * ولو قال حيلة خويشتن كن فلا ولو قالت له كايين
 ترايچشيدم زاجنك بازدار فان طلقها سقط المهر والا فلا *
 ولو قال لعبد يامالكي اولامته انا عبدك لا يعتق ولو دعي الى
 فعل فقال بر من سو كند است كه اين كار كنم فهو اقرار باليمين
 بالله تعالى وان قال بر من سو كند است بطلاق فاقرار بالخلف
 بالطلاق فان قال قلت ذلك كذبا لا يصديق وكذا لو قال

(فليس لها ذلك) لانه لا بد له من محضه فلا يمكن
 منعه من ذلك ويجوز لها ذلك مع الضرورة
 لانها تادي اه ق
 (ان نوي يقع والا فلا) لانها مكليات عندهم

(همه) بفتح الهاء والميم وسكون الهاء معناه
 الجميع لا يليق في جميع عمرى او الى يوم القيامة
 اه ق
 (لا يصديق) لانه اخبر عن عينه بصدق وقوله بعد
 ذلك قلت ذلك كذبا رجوع عنه فلا يصديق
 اه ق

مراسو كند خانه است كه اين كار كنم ولو قال المشتري للبائع بعد
 البيع بها بازده فقال البائع بازدهم يكون فسخا للبيع والعقار
 المتنازع لا يخرج من يد ذي اليد ما لم يبرهن المدعي * ولا يصح
 قضاء القاضي في عقار ليس في ولايته واذا قضى القاضي
 في حادثة بينة ثم قال رجعت عن قضائي او بدالي غير
 ذلك او وقفت في تليس الشهود او ابطأت حكمي ونحو ذلك
 لا يعتبر والقضاء ماض ان كان بعد دعوى صحيحة وشهادة
 مستقيمة * ومن له على آخر حق نجبا قومائهم سألهم عنه فأقر به
 وهم يرونه ويسمعونه وهو لا يراهم صحت شهادتهم عليه وان
 سمعوا كلامه ولم يروه فلا * ولو بيع عقار وبعض اقارب
 البائع حاضر يعلم البيع وسكت لا تسمع دعواه بعده *
 ولو وهبت امرأة مهرها من زوجها ثم ماتت فطلب اقاربها
 المهر وقالوا كانت الهبة في مرض موتها وقال بل في
 صحتها قال قول له * ولو اقر بحق ثم قال كنت كاذبا فيما اقررت
 حلف المقر له ان المقر لم يكن كاذبا فيما اقرت ولو سكت بمبطل في
 ما يدعي عليه عند ابي يوسف وبه يفتي والاقرار ليس سببا
 للملك ولو قال لا تحركتك بيع هذا فسكت صاروكيلا ومن

(والقضاء ماض الخ) لان رايه الاول قد ترجح
 بالقضاء فبلا يتقض الا خبره باجتهاد مثله
 ولا يملك الرجوع عنه ولا ابطاله اه ق
 (صحت شهادتهم عليه) اي بذلك الاقرار لانه
 موجب بنفسه وقد علموه وهو الركن في الملاحق
 الشهادة اه ق
 (ولو بيع عقار الخ) عبارة الكذب عقار او بعض
 اقارب حاضر يعلم البيع ثم ادعى لان حضوره عند
 القاضي لانه تليس محض لان حضوره عند
 البائع ووزر كذبا يصنع اقراره بانه ملك
 البائع وان لاحق له فيه وتقصيده بالقرب ينبغي
 جواز مع التعريب اه ق

(فالقول له) والقياس ان يكون للورثة لان
 الهبة حادثة والحوادث تضاف الى اقرب
 الاوقات وجه الاستحسان انهم اتفقوا في
 سقوط المهر عن الزوج والوارث يدعي العود
 عليه والزوج ينكر والقول قول المنكر اه ق
 (صاروكيلا) لان سكوتهم وعلم رده من ساعته
 دليل القبول عادة اه ق

(الملك عنها) لأنه عين من جهة تملك
 من جهة الان الوكيل هو الذي يعمل لغيره وهي
 عامله لنفسه فلا تكون وكالة لان كلمة
 (فقط تكرار الافعال لا الى نهاية فلا فيبد
 يقتضي الا بعد الرجوع اه ق
 العزل اي فلا يشترط فوضه لان الصلح اذا
 (والافلا) غير متعين لا ينبغي
 وقع على غير متعين لان الصلح يستحقه المسمى
 الاقرار عنه (الصلح الخ) لان الصلح لم يصلح
 (بماز الصلح) لأنه لو لم يصلح لان الصلح
 سلامة العين لأنه لو لم يصلح لان الصلح
 بالصفة فأنزله اه ق
 (الوكالات غير عادة لا يجوز
 المتدعي اه ق

بماله بأذنهما فالعمارة لها والنفقة دين له عليها وان عمرها
بلا اذنهما فالعمارة لها وهو متبرع وان عمر لنفسه بلا اذنهما
فالعمارة له * ومن اخذ غريمه فزعه انسان من يده فلا ضمان
على النازع * ومن في يده مال انسان فقال له سلطان ادفعه الى
والا قطعت يدك او ضربتك خمسين سوطا لا يضمن لو دفع
ولو وضع في الصخرة منجلا ليصيده حمار وحش وسمي عليه
جفاء في الغد ووجد الحمار مجروحاً ميتاً لا يحل اكله * ويكره
من الشاة الحياء والخصية والمثانة والذكر والغدة والمرارة
والدم المسفوح * وللقاضي ان يقرض مال الغائب والطفل
واللقطة ولو كانت حشفة الصبي ظاهرة من رآه ظنه محتسناً
ولا تقطع جملة ذكره الا بمشقة جاز تركه ختمانه وكذا
شيخ اسلم وقال اهل البصر لا يطبق الختان * ووقت الختان
غير معلوم وقيل سبع سنين ولا يجوز ان يصلى على غير
الانبياء والملائكة الا بطريق التبعية ولا الاعطاء باسم
النيروز والمهرجان ولا بأس بلبس القلائس * وللشباب العالم
ان يتقدم على الشيخ الجاهل ولحافظ القراءة ان يحتم
في اربعين يوماً

(والنفقة دين له) لأنه غير منقطع في الاتفاق
فيرجع عليها الحقبة الأمر فصار كالأمر بقبضه
الدين اهـ في (فالعمارة له) لأن الالة التي بنى بها ملكه ويكون
نوعية العرصه فتؤمى بالتفريخ ان طلبت
(والدم المسفوح) لما روى الاوزاعي قال كره
الذكر والانه عليه الصلاة والسلام من الشاة
الذئبة والدم قال ابو خنيفة الدم حرام وكره
الذئبة والدم قلت بالنص حرمته وكره
الذئبة والدم قلت بالنص حرمته وكره
الذئبة والدم قلت بالنص حرمته وكره

(كتاب الفرائض) هي جميع فرضه من
 الفرض وهو التقدير يقال فرض القاضي
 النفقة اي قدرها ونسب هذا العلم في الفرض لان
 الله تعالى قدره بنفسه ولم يفوض تقديره
 الى ملك مقرب ولا نبي مرسل وبين نصيب
 كل واحد من النصف والرابع والثلثين
 والثالث والثلث والثلث والثلث والثلث
 كاصالة والزكاة والحج وغيرها فان النصوص
 فيها مجملة كقوله تعالى واقربوا الصلوة الآية
 (من زكاة البيت) وهي ما ينزل البيت خاليا
 عن نفقات حق الغير بعينه وان كان حق الغير
 منعاقبا بعينه كالأرض والعبد الحاني والمشتري
 قبل القبض فان صاحبه يقدم على التجهيز
 كافي حال حياته اهـ

(كتاب الفرائض)

يبدأ من تركه الميت بتجهيزه ودفنه بلا اسراف ولا تقتير ثم
 تقضى ديونه ثم تنفذ وصاياه من ثلث ما بقي بعد الدين ثم
 يقسم الباقي بين ورثته ويستحق الارث بنسب ونكاح وولاء
 ويبدأ باصحاب الفروض ثم بالعصبات النسبية ثم بالمعتق
 ثم بعصبته ثم الرذ ثم ذوى الارحام ثم مولى الموالاة ثم المقر له
 بنسب لم يثبت ثم الموصى له باكثر من الثلث ثم بيت المال
 وينع الارث الرق والقتل كما مر واختلاف الملتين واختلاف
 الدارين حقيقة او حكما والجمع على ثور يشتمل من الرجال عشرة
 الاب وابوه والابن وابنه والاخ وابنه والعلم وابنه والزوج
 ومولى النعمة ومن النساء سبع الام والجدة والبنات
 وبنات الابن والاخت والزوجة ومولاة النعمة وهم ذوفرض
 وعصبة فذوفرض من له سهم مقدر والسهم المقدرة
 في كتاب الله تعالى ستة النصف والرابع والثلث والثلثان
 والثلث والسادس * فالنصف للبنات وبنات الابن عند عدمها
 وللأخت لا بويين وللأخت لا ب عند عدمها اذا انفردن
 وللزوجة عند عدم الولد وولد الابن والرابع له عند وجود
 احدهما وللزوجة وان تعددت عند عدمهما والثلث لهما
 كذلك عند وجود احدهما والثلثان لكل اثنتين فصاعدا

(الابن المسمى) وهو ذوقدر سهم
 او كونه السنه او قدر ما يليه في حياته اهـ
 (ثم تنفذ وصاياه) فان كانت الوصية بعين تعبر
 من الثلث وتنفذ اهـ والمستحقون للتركة
 ويستحق الارث المخرج والمستحقون له ويبدأ
 عشر اصناف ذكرها المصنف بقوله ويبدأ
 المخرج اهـ لان المال متى خلا عن
 (ثم بيت المال) فان كان المال في خلا عن
 مستحق ومالك فصرفه بيت المال كالمسألة
 والتمس اهـ في
 (الاب) وله ثلاثة احوال الفرض المحض وهو
 السادس مع الولد وولد الابن وان سفل قال
 الله تعالى ولا يورثه لعل واحد منهما السادس
 الآية (عند عدمها) اي عند عدم بنت الصلب اعلم ان
 اولاد الابن يقومون مقام اولاد الصلب عند
 عدمهم برون ما يرون ويجيبون ما يجيبون
 كذا في الكافي اهـ

(خلاف الابن يوسف) فان عنده للام مع الجد
 ثلث الباقي كما هو مع الاب وهي احدى الروايتين
 عن ابن بكير فعلى هذه الرواية جعل الجد كالأب
 فيعصب الام كما يعصبها الاب وهاهنا بحث
 مذكور في شرح السراجية اهـ
 (فصل) اي في العصبات العصبية هي لغة قرابته
 لابه وكانت جميع عاصب وان لم يجمع به من
 لابه وقوم فلان اذا احاطوا حوله فالأب
 عصب القوم فلان اذا احاطوا حوله فالأب
 طرف والابن طرف والعصبة هي لغة قرابته
 سى بها الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وقيل
 في مصدرها عصبه وشرا عائلته عصبه بنفسه
 اي يجعلها عصبه مع غيره كما فصله بقوله
 وعصبة غيره وعصبة مع غيره اهـ
 (ذكر) اعتبر الذكورة لان الانثى لا تكون
 عصب بنفسها بل بغيرها او مع غيرها اهـ
 (وانه وان سفل) لا دخوله في اسم الولد
 (والجد الصحيح وان علا) والمعتق في الترجيع
 الاستحقاق بجهة التعصيب لا بالفرض كبن
 الاخ لا يرث مع الاخت لا بويين وان كانت اقرب
 واقوى جهة اهـ

من فرضهن النصف والثلث للام عند عدم الولد والابن
 والاثنتين من الاخوة والاخوات ولها ثلث ما بقي بعد فرض
 احد الزوجين في زوج وابوين او زوجة وابوين ولو كان مكان
 الاب فيهما جده فلها ثلث الجميع خلافا لابن يوسف وللأثنين
 فصاعدا من ولدا للام يقسم لذكورهم واناثهم بالسوية *
 والسادس للواحد منهم ذكر او انثى وللأم عند وجود
 الولد او ولد الابن او الاثنتين من الاخوة والاخوات وللأب مع
 الولد او ولد الابن وكذا للجد الصحيح عند عدمه وهو من لا يدخل
 في نسبه الى الميت ام فان دخل فجاءه فاسد وللجدة الصحيحة وان
 تعددت وهي من لا يدخل في نسبها الى الميت جده فاسد
 وبنات الابن وان تعددت مع الواحدة من بنات الصلب
 وللأخت لا ب كذلك مع الأخت الواحدة لا بويين
 (فصل)
 والعصبة بنفسه ذكر ليس في نسبته الى الميت انثى وهو
 ياخذ ما بقته الفرائض وعند الانفراد يحوز جميع المال
 واقربهم جزء الميت وهو الابن وابنه وان سفل ثم اصله وهو
 الاب والجد الصحيح وان علا ثم جزء ابيه وهم الاخوة لا بويين

(لا تصير عصبته) لان النص الوارد في صورة
 الاناث بالذكور عصبته انما هو في موضعين
 البنات بالبنين والاخوات بالاخوة كما عرف
 انما هو في كل انثى تصير عصبته مع
 (ولعصبته مع غيره) هي كل انثى تصير عصبته مع
 (مقدم على ذى الاب) والفرق بين هاتين
 عصبته مع غيره فيستغذي بسببه العصبته الى الانثى
 (مولى امه) لانه لا اب له والنبي عليه السلام
 الحق ولد الملا عنته فصار كمنه لافراجه
 لم ينسب جهة الاب فلو تركه بنوا واما بالاملا عن
 فابنت النصف وللام السدس والباقي لاد
 عليهما كان لم يكن له اب وص
 معهما زوج او زوجة اخذ فرضه والباقي بينهما
 فوضاردا اه

اولاب ثم بنوهم وان سفلوا ثم جزء جده وهم الاعمام لابوين
 اولاب ثم بنوهم وان سفلوا ثم جزء جد ابيه كذلك * والعصبه
 بغيره من فرضها النصف والثلاثان تصرن عصبه باخوتهن
 ويقسم للذكر مثل حظ الانثيين * ومن لا فرض لها
 واخوها عصبه لا تصير عصبه به كالم وبنت الاخ * والعصبه
 مع غيره الاخوات لابوين اولاب مع البنات وبنات الابن وذو
 الابوين من العصبات مقدم على ذى الاب حتى ان الاخت
 لابوين مع البنت تنجب الاخ لاب * وعصبه ولد الزنى وولد
 الملا عن مولى امه * والاب مع البنت صاحب فرض وعصبه
 و آخر العصبات مولى العتاقة ثم عصبته على الترتيب المذكور
 فمن ترك اب مولاه وابن مولاه فخاله كله لابن مولاه وعند ابى
 يوسف للاب السدس والباقي للابن * ولو كان مكان الاب جد
 فكله للابن اتفاقا * ولو ترك جد مولاه واخا مولاه فالجد اولى
 وعندهما استويان * والعصبه انما ياخذ ما فضل عن ذوى
 الفروض * فلو تركت زوجا واخوة لام واخوة لابوين
 واما فالنصف للزوج والسدس للام والثالث للاخوة لام
 ولا يشاركهم الاخوة لابوين وتسمى المشتركة والحمازية

(فصل)

حجب الحرمان مستف في حق ستة الابن والاب والبنات والام
 والزوج والزوجه * ومن عداهم يحجب الابعاد بالاقرب
 وذو القرابة بذى القرابتين ومن يدلى بشخص لا يرث معه
 الا اولاد الام حيث يدلون بها ويرثون معها * ويحجب الاخوة
 بالابن وابنه وان سفل وبالاب والجد ويحجب اولاد العلات
 بالاخ لابوين ايضا وعندهما لا يحجب الاخوة لابوين اولاب
 بالجد بل يقاسمونه وهو كاخ ان لم تنقصه المقاسمة عن الثالث
 عند عدم ذى الفرض او عن السدس عند وجوده والقوى
 على قول الامام واذا استكمل بنات الصلب الثلثين سقط بنات
 الابن الا ان يكون مجذآتهن او اسفل منهن ابن ابن فيعصب
 من مجذآته ومن فوقه عن ليست بذات سهم ويسقط من دونه
 * واذا استكمل الاخوات لابوين الثلثين سقط الاخوات
 لاب الا ان يكون معهن اخ لاب والجدات كهن يسقطن
 بالام * والابويات خاصة بالاب ايضا وكذا بالجد الام الاب
 والقربى منهن من اى جهة كانت تنجب البعدي من اى
 جهة كانت وارثه كانت القربى او محجوبة كام الاب معه فانها

(فصل) اى فى الحجب هو فى اللغة المنع ومنه
 الحجاب لما يستبره النثى وينع من النظر اليه
 وفى الاصطلاح منع شخص معين عن ميراثه كله
 او بعضه بوجود شخص آخر وهو نوعان حجب
 حرمان وحجب نقصان فاما حجب الحرمان وهو
 ان يحجب عن الميراث بالتره وهو مستف فى حق
 ستة اهق (ويرثون معها) امثلة ذلك الزوج واخت لابوين
 واخت لاب لابوين النصف وللأخت لابوين
 النصف وللأخت لاب لابوين السدس تكمله الثلثين
 اصلها من ستة وتقول الى سبعة اهق
 (على قول الامام) وهو مذهب ابى بكر الصديق
 رضى الله عنه وما ذهب اليه قول زيد بن ثابت
 وبه اخذ زفر والحسن ومالك والشافعى وعليه
 القنوى لكن قال ابن الساعاتى فى شرح الجمع
 واختار قول ابى بكر اهق

والختين لاب وام واخت لام ونقول بربيعه الى
والختين لاب وام واخت لام ونقول بربيعه الى

(فصل)

واذا زادت سهام الفريضة على الفريضة فقد عالت * واربعة
مخارج لاتعول الاثنان والثلاثة والاربعة والثمانية * وثلاثة
تعول الستة الى عشرة وترا وشفعوا الاثنا عشر الى سبعة
عشر وترا الاشفعا * واربعة وعشرون الى سبعة وعشرين
عولا واحدا في المنية وهي امرأة وبتان وابوان * والرد ضد
العول بان لا تستغرق السهام الفريضة مع عدم العصبية فيرد
الباقى على ذوى السهام سوى الزوجين بقدر سهامهم فان كان
من يرد عليه جنسا واحدا فالمسألة من عدد رؤسهم وان كانوا
جنسين او اكثر فن عدد سهامهم فن اثنين لو كان في المسألة

(في المنبرية) اى في المسألة المنبرية التي اجتمع
 فيها الثمن والثلاثون والسدسان وهى امه
 وتبتان وابوان وانما سميت منبرية لانها مثل
 علم الامام على وهو على المنبر بالكون
 فاجاب عنها بديعة فقال السائل متفتنا اليس
 للزوجة الثمن فقال صار ثمنها سعا ومضى في
 خطبة فتعجبوا من فضته اه ق
 (تقديرها منهم) وهو مذهب عمر وعلى وابن
 مسعود وعن عثمان انه يرد على الزوج
 وتاويله ان كان ابن عمه
 بالعتوبة اه ق

عنه
فاجاب غم بديعة
للزوجة التي فقال صار غمها
خطبة فتعجبوا من فضله اه ق
ابعد رسامهم وهو ذهب عمرو على ابن
مسعود وعن عثمان انه رثى على الزوج لا غير
وتأويله ان كان ابن عم فاعطاه الباقي
بالعقوبة اه ق

215

(فصل)

ذوالرحم قريب ليس بعصبة ولا ذى سهم ويرث كما يرث
العصبة عند عدم ذى السهم فن انفرد منهم احرز جميع المال
ويرثون بقرب الدرجة ثم بقوة القرابة ثم يكون الاصل

152

کتابخانه

(عند علم ذي المهتم) هذا مذهبا وبه قال عامة الصحابة وقال زيد بن ثابت لاميرائه و يوضع المال في بيت المال وبه قال مالك والشافعي وكثير من اصحاب الشافعي خالفوه منهم ابن سيرين وزهري الى نوريث مازتنا الممل وهو اختيار قضاةهم للتقوى في مازتنا (بجدة) لان اوتهم بطريق

من كل صنف لان الوارث اقوى قرابة من غيره
 صنف منهم كما في العصيان اهق
 (بر الآون بقراب الفسادين
 الوارث اهق

(فقرابة الاب والثلثان) وهذا لا يتصور في الفروع وإنما يتصور في الاصول والعمات والاخوال اهـ

وارثا عند اتحاد الجهة وان اختلفت فقرابة الاب والثلثان
ولقرابة الام الثلث ثم يعتبر الترجيح في كل فريق كما لو انفردوا
عند الاستواء في القرب والقوة والجهة للذكر مثل
حظ الانثيين * وتعتبر ابدان الفروع ان اتفقت الاصول وكذا
ان اختلفت عند ابى يوسف وعند محمد تؤخذ العفة من
الاصول والعدد من الفروع * ويقسم على اول بطن وقع فيه
الاختلاف ثم يجعل الذكور على حدة والاناث على حدة
فيقسم نصيب كل طائفة على اول بطن اختلف كذلك
ان كان والادفع حصة كل اصل الى فرعه ويقول محمد يفتى
ويقدم جزء الميت وهم اولاد البنات واولاد بنات الابن وان
سفلن ثم اصله وهم الاجداد الفاسدون والجدات الفاسدات ثم
جزء ابيه وهم اولاد الاخوات واولاد الاخوة لام وبنات
الاخوة ثم جزء جدته وهم العمات والحالات والاخوال
والاعمام لام وبنات الاعمام ثم اولاد هؤلاء ثم جزء جد ابيه
اوامه وهم عمات الاب والام وخالاتهما واخوالهما واعمام
الاب لام واعمام الام وبنات اعمامهما واولاد اعمام الام
(فصل في الفرقى والهدى)

اذ لم يعلم ايهم مات اولاً يقسم مال كل على ورثته الاحياء
ولا يرث بعض الاموات من بعض وان اجتمع ابناءهم احدهما
اخ لام اعطى السدس فرضا ثم اقتسما الباقي عصبية
(فصل)
ولا يرث المجوسى بالانكحة الباطلة وان اجتمع فيه قرابتان
لو انفردا في شخصين ورثا بهما وان كانت احدهما تتجيب
الاخرى يرث بالحاجة
(فصل في الحمل)
ويوقف للحمل نصيب ابن واحد هو المختار وعند ابى يوسف
نصيب ابنتين فان خرج اكثره حيا ثم مات ورث وان اقله
فلا
(فصل)
المناخنة ان يموت بعض الورثة قبل القسمة فصحيح المسألة
الاولى ثم الثانية فان استقام نصيب الميت الثانى على مسألته
والافاضرب وفق التصحيح الثانى في التصحيح الاول ان وافق
نصيبه مسألته والافاضرب كل الثانى في الاول فالحاصل
من الضرب مخرج المسألتين ثم اضرب سهام ورثة الميت الاول

(مات اولاً) كما اذا غرقوا في النخبة او وقعوا
في النار دفعة او سقط عليهم جدار او سقط بيت
او قتلوا في معركة ولم يعلم التقدم والتأخر في
موتهم اهـ على ورثة الاحياء (وهو قول ابى حنيفة
في القول الزهري بنى السنة ان يرث كل
من صاحبها وهو قول ابى حنيفة
واين مسعود انه يرث بعض الاموات من بعض)
من صوابه ولا يتعلق لهذه المسألة بما قبلها بل هي
مسألة مستقلة وأصل المسألة من شقة ونصيب
من اثني عشر وقال ابن مسعود المال كله للاخ
من الام وهذه المسألة اخذها المصنف من
التدريسي اهـ

(يرث بالحاجة) ولا يرث على انه ابن ابن لان
ابن الابن يحجب الابن كما اذا تزوج مجوسى
اتت فولدت له ابناً فهذا الولد ابن ابنتها
فيرث منها اذا ماتت على انه ابن اهـ
(فصل في المسألة الاولى) اي فريضة الميت
(ثم الثانية) اي ثم صحيح فريضة الميت
(على مسألته) اي مسألة الميت الثانى
صحت المسألتان مثاله ابن و بنت مات الابن
عن ابنتين ففريضة الثانية من ابنتين ففريضة
ولبنت سهم وفريضة الثانية من ابنتين ففريضة
نصيبه على ورثته اهـ اي وان لم يقسم نصيب الميت
(والافاضرب) اي فريضة الاول على فريضة فان كان
الثانى من فريضة الاول على فريضة فان كان
بين مسألته وسهامه موافقة فاضرب الخ اهـ

(فهو نصيب
 المذكورة من المسألة
 تكون احدا وعشرين واللاخت
 سبعة باربعة عشر واللاخت من الاب اثان
 سبعة باربعة عشر واللاخت من الام كذلك
 اثان في سبعة باربعة عشر واللاخت من الاب اثان
 كل ما في يد سبعة باربعة عشر واللاخت من الاب اثان
 واللاخت من الاب اثان في سبعة باربعة عشر واللاخت من الام كذلك
 ستة بسنة اهق
 (فاجعل المبلغ اهق
 والثانية مكان الاولى اهق
 (وهلم جـ) اهق
 البطون اهق
 (حساب الفرائض) لما كانت الفرائض
 المقدرة في كتاب الله تعالى ستة النصف والربع
 والثلث والثلثان والنساء اراد ان يبينها بطريق
 في سورة النساء
 الاختصار اهق

والاول النصف ونصفه الخ) اهـ
والثاني والثالث من ثلاثة) لان مخرج كل
واحد من اماله ومخرج الاكسر المكرر
ارباع اربعة اهـ
واذا اخذنا

(الاول النصف ونصفه الخ) اه في كل
والثلث وضعف كل منهما ونصفه لان مخرج كل
(والثاني والثالث من ثلاثة) الكسر الكسر
واحد من امثاله ومخرج اربعة مخرج الكسر
ارباع اربعة اه في (واذا اخذنا

المسألة كثلاث بنات وثلاثة اعمام * وان تد اخلت الاعداد
فاضرب اكثرها في اصل المسألة كاربعة زوجات وثلاث
جدات واثنى عشر عما وان وافق بعض الاعداد بعضا فاضرب
وفق احدهما في جميع الثاني والمبلغ في وفق الثالث ان
وافق والافقى جميعه والمبلغ في الرابع كذلك ثم الحاصل
في اصل المسألة كأربع زوجات وخمس عشرة جدة وثمانى
عشرة بنتا وستة اعمام * وان تباينت الاعداد فاضرب
كل احدها في جميع الثاني ثم المبلغ في الثالث ثم
المبلغ في الرابع ثم الحاصل في اصل المسألة كما مرأتين
وعشرين بنات وست جدات وسبعة اعمام * وان كانت
المسألة عائلة فاضرب ما ضربته في الاصل فيه مع العول
في جميع ذلك

وتداخل العددين يعرف بان تطرح الاقل من الاكثر
مرتين او اكثر فيقنيه او تقسم الاكثر على الاقل فيقسم قسمه
صحيحة كالخمسه مع العشرين وتوافقهما بان ينقص الاقل
من الاكثر من الجانبين حتى يتوافقا في مقدار فان توافقا

عولاه
واربعون ومنها ثمانية
(فهما مئتان) الحاصل في
مع السبعة والمبعة مع التسعة
اسقطت الخمسة من السبعة في اثني عشر
اسقطتهما من الخمسة في اثني عشر واحد اه و

(بالنصف) كالستة عشر فانك اذا سقطت
 الستة من العشرة بقي اربعة فاذا سقطت من
 الستة اثان اه ق
 الستة في الثلث اه ق
 (وان ثلاثة في الثلث) كالثمانية مع العشرة اه
 متوافقان بالثلث اه ق
 (او اربعة في الثلث) كالاثني عشر اه
 (وان في احدى الثلثين اه ق
 (مع ثلاثة في الثلثين اه ق
 (فهي نصيبه) اه ق
 (نصيب كل فرد اه ق
 (ففي نصيب ذلك الفريق الذي
 واحد من ذلك الفريق اه ق

في واحد فهما متباينان وان كان في اكثر فهما متوافقان
 فان كانا اثنين فهما متوافقان بالنصف وان ثلاثة فبالثلث
 او اربعة فبالربع وهكذا الى العشرة وان في احدى عشر فجزء
 من احدى عشر وهلم جرا * وان اردت معرفة نصيب كل فريق
 من الصحيح فاضرب ما كان له من اصل المسألة فيما ضربته
 في اصل المسألة فما خرج فهو نصيبه وكذا العمل في معرفة
 نصيب كل فرد وان شئت فانسب سهام كل فريق من اصل
 المسألة الى عدد رؤوسهم ثم أعط بمثل تلك النسبة من المضروب
 لكل فريق منهم

* (فصل) *

وان اردت قسمة التركة بين الورثة او الغرماء فانظر بين التركة
 والتصحيح فان كان بينهما موافقة فاضرب سهام كل وارث
 من التصحيح في وفق التركة ثم اقسم الحاصل على وفق التصحيح
 فما خرج فهو نصيب ذلك الوارث وان لم يكن بينهما
 موافقة فاضرب سهام كل وارث في جميع التركة ثم اقسم
 الحاصل على جميع التصحيح فما خرج فهو نصيبه وكذا

(فصل) اه ق
 والغرماء اه ق
 (وان اردت قسمة التركة) اه ق
 او دائريا وما في معناها مما يكال او يوزن
 اه ق
 (على وفق التصحيح) اه ق
 واختين لابل وام والتسعة وستون دينار فالمسألة
 من ستة فاضرب سهام الزوج وهي ثلاثة في وفق
 بالثلث فاضرب سهام الزوج وهي تسعة وستون في وفق
 التركة وهي عشرة فيكون ستمين تقسمها على
 وفق التصحيح اه ق
 (فهي نصيبه) اه ق
 واخت التركة تسعة دنانير فالمسألة من ثمانية
 ولا موافقة بينهما في التركة اه ق
 سبعة وعشرين فاقسمها على التركة اه ق
 يخرج اثنان اضر بهما في التركة اه ق
 اقسما على المسألة يخرج اثنان وربع اه ق

العمل لمعرفة نصيب كل فريق * وفي القسمة بين الغرماء اجعل
 مجموع الديون كالتصحيح وكل دين كسهام وارث ثم اعمل
 العمل المذكور * ومن صالح من الورثة او الغرماء على شيء
 منها فاطرح نصيبه من التصحيح او الديون واقسم الباقي على
 سهام من بقي اوديونهم

(قال مؤلفه) هذا آخر ملحق الاجر ولم ال في عدم ترك شيء
 من مسائل الكتب الاربعة وألتمس من الناظر فيه ان اطلع
 على الاخلال بشيء منها ان يلحقه بحمله فان الانسان محل
 النسيان وليكن ذلك بعد التأمل في مظان تلك المسألة
 فانه ربما ذكرت بعض المسائل في بعض الكتب المذكورة
 في موضع وفي غيره في موضع اخر فاكنت في ذكرها في احد
 الموضعين ثم اني زدت مسائل كثيرة من الهداية ومن مجمع
 البحرين ولم ازد شيئا من غيرهما حتى يسهل الطلب على من
 اشتبه عليه صحة شيء مما ليس في الكتب الاربعة
 والله حسبي ونعم الوكيل

(ومن صالح من الورثة الخ) مثاله ما ذلت عن
 زوج وام وعم وصالح الزوج عن نصيبه من
 التركة على ما في ذمته من المهر فالمسألة من ستة
 الزوج النصف ثلاثة والام الثلث سهمان والعم
 اه ق

(في الكتب الاربعة) وهي القدوري والختار
 والكنز والوقاية اه ق

ثم قال رحمه الله

وقد تم تبيينه بين الصلاتين من يوم الثلاثاء ثالث عشر
رجب المعظم سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة على يد

الفقيه الفقيه الغني ابراهيم بن محمد بن ابراهيم

الحلي والحمد لله رب العالمين * وصلى

الله على سيدنا محمد وعلى اله

واحبابه اجمعين

امين

٢

ثم قال رحمه الله

يا ناظر في الكتاب بعدى * مجتنباً من شارب جهدي
في افتقار الى دعاء * تهديني في ظلام لحدى

(وقال رئيس المحققين بدار الطباعة المصرية) *

نحمدك اللهم على الهداية الى التفقه في الدين * والوقاية
من الضلالة بارشاد الائمة المجتهدين * ونصلي ونسلم على كنز
الحقائق * وبحر الدقائق الرائق * مصباح البصائر وتنوير
الابصار * الذي هو عبدك ونبيلك الحبيب المختار * صلى الله
وسلم عليه وعلى آله الغرر * واحبابه الذين هم في جيد الزمان
عقد الدرر * وبعد فلما ان كان كتاب ملتقى الابحر * جديراً
بهذه التسمية لما فيه من السعة والتبحر * وكانت النسخة التي
نقل هذا المطبوع منها * وتسبب وضع ما فيه من الهوامش
عنها * في اعلى طبقات التصحيح * وأرقى درجات التنقيح *
اذ كتبت بقلم المصنف وخطه * وحررتهم بشهابه ببطه
وربطه * توهت بذكر هذا المنقول منها واشدت * وانشأت
مؤرخاً لطبعه وانشدت شعر

أفصح روض الآس والعبهر * أهدي أريج المسك والعنبر
ام عطار الا فاق طيب الشنا * عن جهيد الشهاب الهام السرى
من ملتقى أبجر عرفانه * ابدى صحاح الدر والجوهر
وابرز الابريز من كنزه * حتى بدا يحكي سنا المشتري
واهدى بالطبع ارضته * اهدي كتاب ملتقى الابحر

٢٤٢ ٥٨٠ ٤٢٣ ٢٠

سنة ١٢٦٥ هـ

وكان طبعه على ذمة من هو من خلفاء مكتوب في الصدر العالي
 واحد اصحاب الرتبة الثانية ذات المعالي * حضرة نور الله بك
 حفيد نور الله باشا * ابن المرحوم الصدر الاسبق خليل
 حيد باشا بلغه الله ماشاء * وذلك في دار الطبعه الباهره *
 الكائنه بيولاقي المعزىة القاهره * مشهولا بتصحح هذا العبد
 المدين * محمد بن اسماعيل شهاب الدين * وقد تم
 حسبا وجب * لاخر يوم من رجب * سنة
 خمس وستين ومائتين بعد الالف * من هجرة
 من كان يرى من الامام والخلف * صلى
 الله وسلم عليه * وعلى اله وصحبه
 المنتقين اليه * ما طلعت
 بدور غمام وازدهت *
 والى غايات كمالها
 انتهت